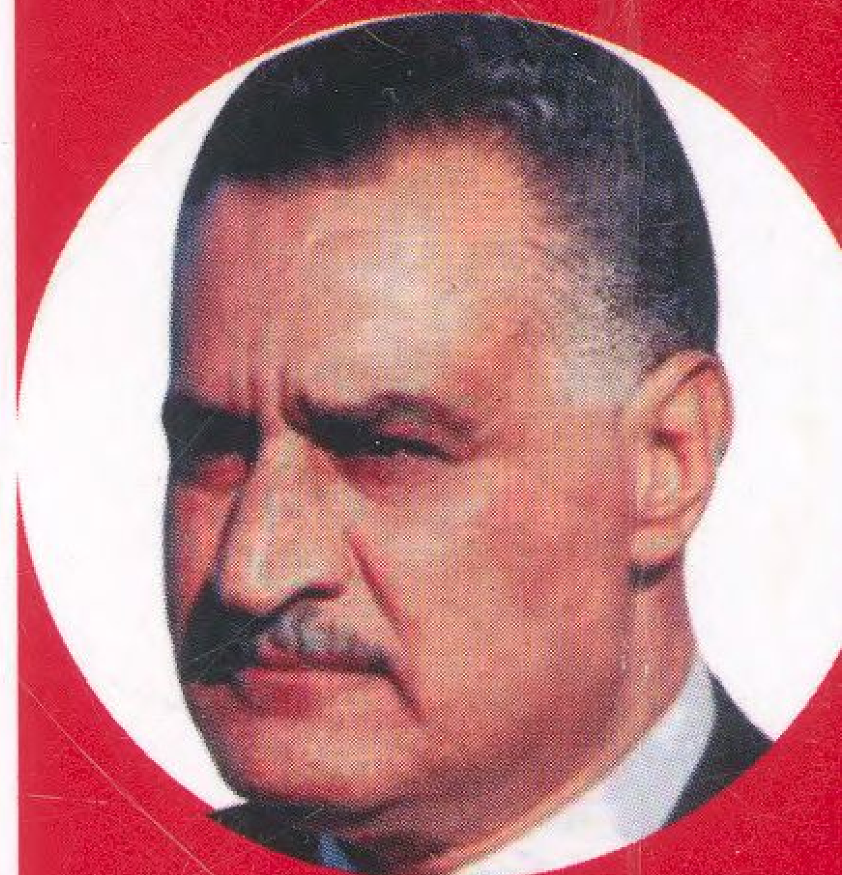
قيم القادة السياسيين وأثرها فى القرار السياسى

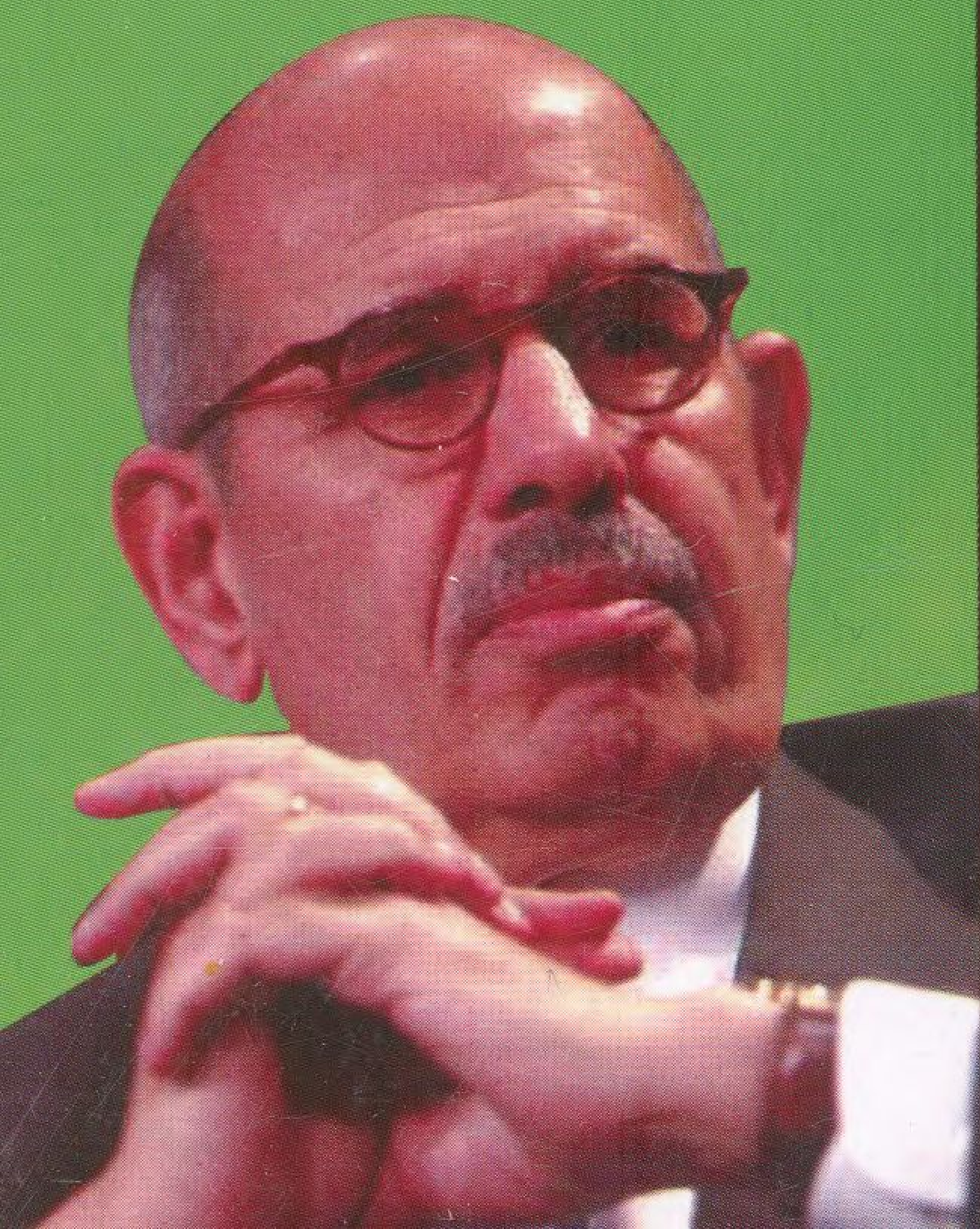
انتصار عوض السبكى













قيم القادة السياسيين
وأثرها فى القرار السياسى

اسم الكتاب: قيم القادة السياسيين
وأثرها فى القرار السياسى
اسم المؤلفة: انتصار عوض السبكى
المراجعة اللغوية والتدقيق: نهلة فيصل
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٥٠٧٧/ ٢٠١٠
التنفيذ الفنى: DiamondDesign
Diamond_Design@HOTMAIL.COM

تطلب كافة منشوراتنا من:
مصر: دار اكتشاف- ٣٧ شارع عبد الفتاح محرم أول الملك فيصل- الجيزة
موبيل/ ٠١٤٧٢٠٧٠٦٠ / ٠١١٩٩٦٠٩٣١

- ما ورد بهذا الكتاب يعبر عن رأى الكاتب وعلى مسئوليته الكاملة ولا يعبر عن الناشر أو دار النشر.

الطبعة الأولى
٢٠١٠



E-mail: EKTISHAF@hotmail.com

قيم القادة السياسيين

وأثرها فى القرار السياسى

◆

تأليف

انتصار عوض السبكى

◆

الناشر



الإهداء

﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾ الإسراء: ٢٤

صدق الله العظيم

إلى رُوحَيْ أمي وأبي رحمهما الله...

راجية المولى عز وجل أن يتغمدهما برحمته وأن يسكنهما فسيح جناته. إنه ـــ سبحانه ـــ نعم المولى ونعم المصير.

شكر

أقدم الشكر إلى كل من ساعدنى.... بصدق

قُدِّم أصل هذا البحث إلى معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس عام ٢٠٠٨م تحت عنوان "انعكاس قيم البيئة الريفية على توجهات القيادات السياسية فى مصر"، ونالت به المؤلفة درجة الماجستير، وهذا الكتاب يحتوى نص الرسالة العلمية بعد عمل بعض التنقيحات التى رأت المؤلفة عملها ليكون الكتاب مناسبا للقارئ العادى، بالإضافة إلى فصل كتبته الباحثة بعد اعتماد الرسالة؛ ليناسب مستجدَّات الدراسة، كما أضافت إلى الكتاب عدة ملاحق تعضد بها بحثها.

مقدمة

إنه لأمر صعب على أى إنسان أن يقوم بتقديم كتابه الأول إلى الناس دون سابق معرفة، مؤمنا فقط بأن العمل الجيد بإمكانه أن يضع صاحبه فى مكانه المناسب لعمله، وأن العمل إن كان جيدا فهذا -ولا شك- سيبدو واضحا فى عيون القراء الذين بإمكانهم أن يميزوا الردىء من الطيب فى هذا الزمن الذى ندرت فيه الكتابات التى تحاول تعميق الوعى لدى المتلقى بدلا من تغييبه عن الوعى.

أصل هذا العمل رسالة جامعية أكاديمية نلتُ به درجة الماجستير من معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، وكانت الصعوبة الأساسية التى تواجهنى -رغم صعوبات العمل نفسه وكثرة مشكلاته وخلافياته- متجلية أثناء تحويل الرسالة إلى كتاب، فالصعوبة الحقيقية هى المواءمة بين جفاف الكتابات الأكاديمية التى تتطلب دقة المعلومة وتجرُّدها قدر الإمكان من أهواء الباحث، وبين تدفق اللغة الصحفية التى تحاول الوصول إلى وجدان القارئ مباشرة عبر بساطتها وصدقها وعرضها المجرد لوجهة نظر الكاتب فى القضية التى يطرحها، وغلب علىَّ أن أجعلها فى صورتها التى تم بها الحصول على درجة الماجستير مع عمل تعديلات طفيفة؛ لأننى عندما اخترت الموضوع من البداية اخترته لأننى مؤمنة بالهدف من وراء عمل الرسالة الجامعية؛ فليس الهدف منها هو مجرد الحصول على الدرجة العلمية ثم إلقاء الرسالة على رفوف المكتبة الجامعية بصورة لا تساهم فى تقدم المجتمع الذى وجهت له الرسالة فى الأساس.

الهدف الأساسى من هذه الرسالة -الذى لولاه ما استحقت أن تكون رسالة- هو بحث مدى تأثير القيم الريفية للقيادات السياسية على مجريات اتخاذ القرار، ففى ظل ما يمر به العالم الحالى من أنظمة تتمحور حول فكرة العولمة والقرية الكونية الصغيرة يتبدى واضحا أن هناك قيما ما سادت فى كل حقبة من حقب حكم مصر منذ عام ١٩٥٢م وحتى الآن، باعتبارها ناتج كل من: القيم الموروثة عبر الطبيعة، والقيم الوافدة عبر الثقافات التى وفدت على مصر، وبدراسة تأثير هذه القيم فى أشخاص القيادات السياسية -باعتبارهم أبناء هذه البيئة- يتجلى لصانع القرار الحالى والقادم -أيا كان- ما يجب عليه تلافيه من القيم السلبية، وما يجب عليه تعزيزه وتغذيته بشكل أكبر من القيم الإيجابية.

إن الثقافة المصرية بما لها من امتداد حضارى عريق غنية بالقيم المتراكمة المتنوعة بين السلبية والإيجابية، وكلا الجانبين من القيم يتحين الفرصة ليظهر فى الظروف الموائمة لظهوره، وهذا أمر يخضع -بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية- لرغبة صناع القرار بشكل فردى تتحكم فيه أهواء معينة ناجمة من طبيعة مصادر الثقافة الأولى، لذا جاءت الرسالة بمثابة رسالة موجهة لصانع القرار أيا كان موقعه من أجل رؤية العناصر السلبية المتعاظمة لديه فى منظومته القيمية ومحاولة تلافيها، ولتفهم طبيعة القيم الإيجابية بشكل أفضل والاستفادة منها فى تحقيق نهضة مجتمعية حقيقية، فالقيم المختلفة لها بذور قديمة جدا فى المجتمع المصرى، وصانع القرار هو الذى يشعل جذوتها فى لحظة معينة حسب توجهاته الشخصية، لذا يجب عليه الانتباه جيدا لما يقوم بترسيخه من القيم المختلفة بداخل المجتمع، على اعتبار أن المجتمع المصرى مجتمع يتبع قيم قائده.

ومن هذا المنطلق، وحرصا على الوصول إلى صانع القرار فى المرحلة القادمة، أضافت الباحثة فصلا لم يكن موجودا فى الأطروحة الأساسية يتضمن تحليلا لقيمة تمثل آفة فى الثقافة المصرية عموما هى قيمة الازدواجية، وقد تم

تناولها بين اثنين من أكثر الأسماء التى طُرحت على الساحة فى الفترة الماضية لتولى مهمة صنع القرار فى مصر عبر الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية، وهُما جمال مبارك نجل رئيس الجمهورية الحالى محمد حسنى مبارك والدكتور محمد البرادعى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى لو كان هذا الطرح ضربا من التكهنات، فطبيعة تقديم هذا الجزء أمر مهم جدا؛ لأنه متوافق مع طبيعة الرسالة وهدفها، ويعطى جرس إنذار مبكر للأسماء المرشحة أكثر من غيرها من أجل التنبه إلى منظومة القيم الواجب تبنيها أو تلافيها فى المرحلة القادمة، وما ذلك إلا ليكون الجهد الأكاديمى فى المكان الذى يُفترض أن يكون به دائما، بين أيدى الناس هاديا ونبراسا، وتحت أعين صناع القرار مرشدا وفعالا[1].

المؤلفة

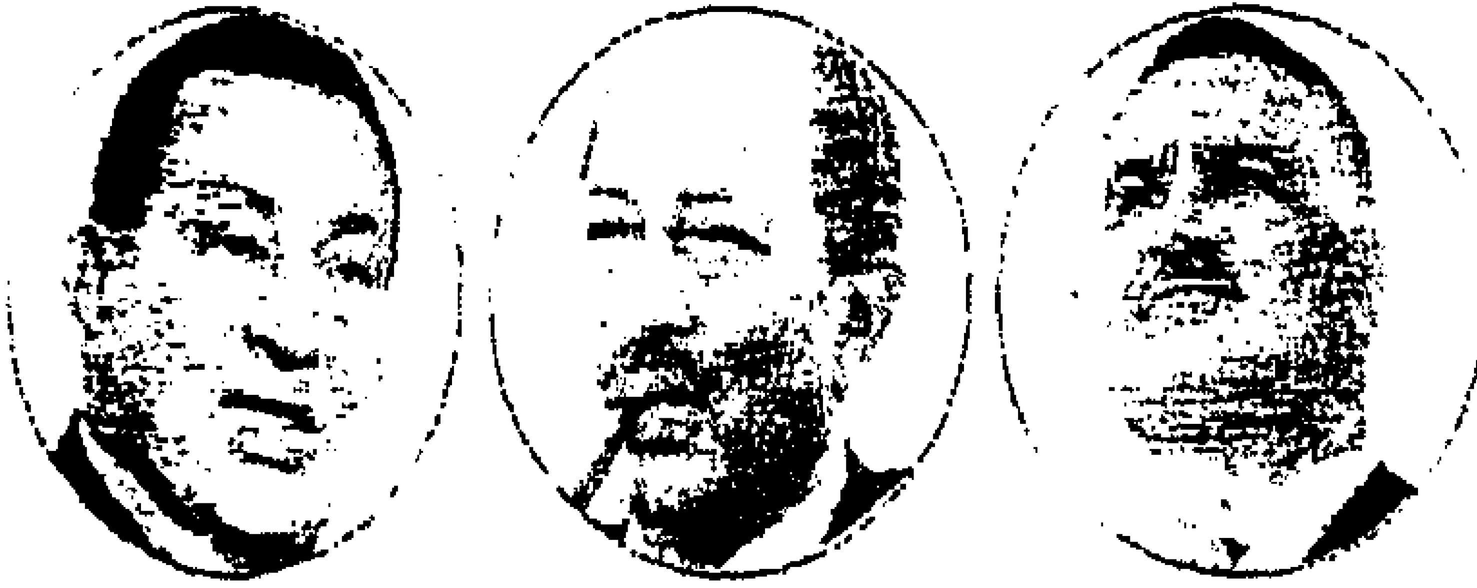
DR.ENTESAR@YAHOO.COM

[1] تتوجه الكاتبة بخالص الشكر إلى إدارة جريدة المصرى اليوم، وتخص بالذكر السيد الأستاذ/ جمال الجمل، جزاء ما تم تقديمه من تبنٍ للرسالة وترحيب بنشر صفحة كاملة تتناول نتائج الدراسة وأهم أفكارها فى العدد ٢٠٤١، بتاريخ ١٤/ ١/ ٢٠١٠م، والصفحة متاحة على موقع الجريدة على الإنترنت.
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=240182

تمهيد

قبل بداية الرحلة...

مقدمات لا بد منها



قبل بداية الرحلة... مقدمات لا بُدَّ منها

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تركز على قيم القرية المصرية وقيم الريف المصرى؛ نظرا للمكانة التاريخية التى يتمتع بها الريف المصرى، باعتباره الأرض التى شهدت انطلاق أول حضارة زراعية بشرية. وفى مصر بالذات، فقد انفردت بأن هذا الريف قد أفرز معظم رجالات مصر فى مختلف المجالات، وعلى قمتها المجال السياسى، حيث وصل رجال الريف إلى المناصب القيادية فيه. كما أن هذا الريف تميز بأنه من أكثر البيئات التى احتفظت وتمسكت بالخصوصية التاريخية، والتى جعلتها تنفرد بمنظومة قيم تراكمت وتكونت بفعل عدة عوامل، منها: البيئة والعوامل الطبيعية، والتى قامت بتشكيل قيم وثقافة هذا المجتمع، بجانب العوامل التاريخية وطبيعة الموقع الجغرافى لمصر الذى جعلها موطنا للعديد من الثقافات، خاصة التى تقع فى دائرة البحر الأبيض المتوسط. وقد أخذنا فى دراستنا نماذج القيادة السياسية منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حتى الآن؛ لكون أبناء الريف المصرى هم الذين شكلوا هذه السياسة وهم على قمة النظام السياسى. وتهدف الدراسة إلى دراسة تأثير الثقافات الوافدة كالعولمة على قيم المجتمعات الريفية التقليدية وهل تصادمت معها؟ أم احتوتها؟ أم ما زال الصراع قائما لم يحسم بعد؟. ولبيان ذلك كان لا بد من إلقاء الضوء على القيم الموجودة بداخل البيئة الريفية، وهى قيم موروثة من عوامل الجغرافيا والطبيعة وقيم وافدة عبر الثقافات التى استوطنت مصر وأثرت فيها، ثم دراسة مدى تأثير هذه القيم على القيادات السياسية باعتبارهم نتاج هذه البيئة. ثم دراسة انعكاس هذا التأثير على فكر وممارسة هذه القيادات وأدائها السياسى فى الفترات التاريخية المختلفة؛ وذلك باعتبار أن هؤلاء القادة هم الآلية التى تحول الأفكار والقيم والأيديولوجيات إلى سياسات وقرارات. والسؤال هو: هل كان انعكاس هذه القيم التى تبناها القادة السياسيون والتى عبرت عن نفسها فى السياسات

والقرارات التى اتخذوها سلبا أم إيجابا على المجتمع الذى تولوا قيادته؟. وقد انطلقت الدراسة من عدد من الفروض أرادت الباحثة التحقق منها عبر رحلتها البحثية أبرزها:

١- هناك علاقة ذات دلالة بين القيم الوافدة وغياب الفكر أو الأيديولوجية المصرية.

٢- هناك علاقة دالة بين القيم الثقافية (قيمة الانتماء) وانفراد وتركيز المناصب السياسية داخل فئة قليلة داخل المجتمع.

٣- هناك علاقة ذات دلالة بين قيم البيئة النهرية والسلطوية والاستبداد السياسى فى المجتمعات الزراعية.

وتناولت الدراسة عدة مفاهيم أساسية بهدف تحديد الطريق لفهم وتوضيح الظاهرة محل البحث، وتناولت مفهوم القيم والبيئة -البيئة الريفية تحديدا- وقيمها، وكذلك تعريف القيادة السياسية، وعرضت كل مفهوم وفق عدد من التعريفات، يصحبها تعريف إجرائى يكون هو التعريف الخاص بالدراسة؛ وذلك ليكون توضيح الظاهرة دقيقا.

والدراسة الحالية تحاول التعرف على رد الفعل الاجتماعى تجاه قيم القيادات السياسية، وذلك عبر خطابهم السياسى ومدى تقبلهم لهذه القيم فى إطار القيم السائدة، وقد تم -عبر حصيلة من المعرفة العلمية وثيقة الصلة بموضوع البحث- تفحص الدراسات السابقة من قبل الباحثة، ووجدت الباحثة أنها تنتظم فى ثلاثة محاور تمثل المحاور الأساسية التى تقوم عليها الدراسة، وهى:

١. **المحور الأول:** وبه دراسات خاصة بالقيم والتوجهات فى البيئة الريفية، وأهمها دراسة عبدالسلام نوير وعنوانها "الثقافة السياسية للمعلم فى مصر"، ودراسة حماد أحمد حماد الدسوقى وعنوانها "الصراع السياسى فى القرية المصرية"، ودراسة ضحى عبدالغفار المغازى وعنوانها "الثقافة السياسية للمرأة الريفية" وغيرها.

٢. **المحور الثانى:** وبه دراسات خاصة بتوجهات القيادة السياسية، وأهمها دراسة سالمة السيد أحمد حسين وعنوانها "التنظيم السياسى ونظم الحكم فى مصر"، ودراسة نورهان السيد الشيخ وعنوانها "دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية"، ودراسة أميمة مصطفى عبود أمين وعنوانها "قضية الهوية فى مصر فى السبعينات" وغيرها.

٣. **المحور الثالث:** وبه دراسات خاصة بتأثير القيم الريفية على القيادات السياسية، وأهمها دراسة محمد حسين أبو العلا .وعنوانها "اتجاهات المثقفين نحو العولمة وعلاقاتها بأنساق القيم والبيئة فى المجتمع المصرى"، ودراسة محمد إبراهيم عبدالنبى وعنوانها "الفلاح المصرى بين الاستمرارية والتغير" ودراسة محمد محمود محمود الباهى وعنوانها "بعض ملامح القيم البيئية فى الشخصية المصرية" وغيرها.

وباستعراض الدراسات السابقة وجدت الباحثة أنها فى مجملها لم تهتم بدراسة الفعل ورد الفعل الاجتماعى حول القيادة السياسية، وذلك عبر الخطاب السياسى للقادة السياسيين، وأنها بعيدة فى موضوعاتها ومحاورها عن الموضوع الذى تتناوله الدراسة الحالية[١].

كما تم التطرق إلى النظرية الاجتماعية المستخدمة فى الدراسة، وهى عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة والمتناسقة منطقيا لتفسير ظاهرة أو مشكلة يهتم بها الباحث؛ بهدف التحقق من صحتها فى الواقع الاجتماعى المعاش، ومحاولة التوصل إلى نتائج قد تؤكدها أو تنفيها أو تعدلها. وتعد النظرية مؤكدة إذا تطابقت مع الواقع الاجتماعى، أو خاطئة إذا تعارضت مع هذا الواقع، وقد

---

[١] فى المتن الأصلى للرسالة هناك فصل كامل يتناول الدراسات السابقة مع تقديم مناقشة وافية لها، ولعدم الإطالة على القارئ تم الاكتفاء هنا بالإشارة إلى أهم الدراسات وبيان محاورها التى تنتظم فيها.

تحتاج إلى تعديل إذا كان بعض قضاياها صحيحة وبعضها الآخر غير صحيح. وتعد نظرية الصفوة أحد أهم وأكثر النظريات ارتباطا بموضوع هذه الدراسة. وقد تعددت اتجاهات الرواد في تفسير الصفوة وذلك عبر عرض لأهم الاتجاهات النظرية الحديثة، والتى انقسمت إلى خمسة اتجاهات هى:

١. الاتجاه الاقتصادى ٢. الاتجاه التنظيمى ٣. الاتجاه البيئى ٤ – الاتجاه التعددى ٥. الاتجاه النفسى. وقد كان الاتجاه البيئى والاتجاه التنظيمى والاتجاه النفسى أقرب الاتجاهات تفسيرا لواقع طبيعة القيادة السياسية للمجتمع المصرى. كما نجد أن هناك اتجاها يجمع باقى هذه الاتجاهات فى دراستها للصفوة، وهو ما يعرف بالاتجاه التكاملى للصفوة، ويدعو إلى التعددية التى تخلق الإبداع وتقوى المجتمع، وليس التعددية بمفهومها المُعَرْقِل أو المعطل والذى يؤدى إلى الازدواجية.

الإجراءات المنهجية المستخدمة:

شمل المنهج العلمي المستخدم رصدا وتفسيرا للواقع ونقدا له، فلرصد الواقع استخدمت الدراسة المنهج الوصفى؛ وذلك لوصف الواقع البيئى والاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمع الريفى خلال فترات تاريخية مختلفة، وربط هذا الواقع بالماضى والحاضر حتى يمكن التنبؤ بما سيحدث فى المستقبل.

ولتفسير وتحليل الواقع لجأت الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلى للعوامل المؤثرة فى تغيير النسق القيمى فى المجتمع الريفى، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعرفة العلمية الوثيقة الصلة بموضوع الدراسة، عن طريق دراسة فروع العلم التى تناولت هذا الموضوع، سواء علم الاجتماع السياسى والأنثروبولوجيا وعلوم البيئة وعلم الاجتماع الريفى وعلم السياسة.

ولنقد الواقع لجأت الدراسة إلى المنهج التاريخى؛ لمعرفة مدى التوافق أو التعارض بين النسق القيمى فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الريفى وأثره على توجهات القيادات السياسية فى الفترة الزمنية من

١٩٥٢ : ٢٠٠٦، والنتائج التى ترتبت على تغير هذه القيم خلال هذه الحقبات، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وأثر ذلك على توجهات القيادات السياسية. وقد اتخذت الدراسة منهج تحليل المضمون الكمى والكيفى للخطاب السياسى للقيادة السياسية فى مناسبتين تاريخيتين اختارتهما الباحثة بعناية واتخذتهما مجالا لبحثها ودراستها، بحيث يمكن من خلالهما التعرف على التوجه السياسى للقيادة السياسية، وهما ثورة يوليو والاحتفال بعيد العمال، وقد تم وضع إطار نظرى للقيم تم على أساسه تحديد القيم التى يتم بناء عليها تحليل مضمون الخطاب السياسى. وتم استخلاصه عبر قيم عينة عمدية مكونة من خمس عشرة شخصية تمثل كافة التيارات السياسية. وقد روعى عند اختيارهم أن ينتموا لنفس البيئات والفترات السياسية للرؤساء الثلاثة؛ وذلك يرجع لكون المجتمع المصرى مجتمعا فرعونيا تفرض عليه قيمه عبر قادته.

وبعد ذلك تم عرض القيم وأشكالها وخصائصها على اعتبار أنها المحركة للفعل والفكر الإنسانى، ثم تم عرض خصائص المجتمع الريفى باعتباره مجتمعا لأغلب قادة ونخب مصر السياسية، ثم طبيعة وخصائص الثقافة الريفية عبر العصور المختلفة، باعتبارها تنفرد بخصوصية تاريخية ناتجة من طبيعة جغرافية شكلت نظام الإدارة والحكم بالإضافة إلى المنظومة الثقافية بداخل المجتمع المصرى، لذلك اختارت الدراسة العصر الفرعونى والإسلامى والحديث؛ بسبب بصمات تلك العصور وسماتها الواضحة على النسق الثقافى للمجتمع المصرى عموما، والريفى على وجه الخصوص، أى أنها تعد أكثر الرواسب الثقافية استمرارا بداخل الشخصية المصرية عموما، والريفية خصوصا. وتناولت الدراسة الثقافة الريفية كموجه لسلوكيات القادة السياسية، وتم فى الفصل الخاص بهذا الموضوع عرض أهم سمات القادة فى الحضارات الزراعية وحضارات الأنهار، ثم تم عرض الثقافة الريفية فى فكر وقيم القادة

السياسيين، ممَّنْ لهم بصمات تنموية رائعة فى المجال الزراعى والرى تمثلت فى زيادة الرقعة الزراعية، أمثال محمد على باشا والخديوى إسماعيل، وتم كذلك استعراض عدد من القادة الزعماء ذوى الأصول الريفية، والذين كانت لهم بصمة واضحة فى التاريخ الوطنى المصرى، أمثال: أحمد عرابى، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وجمال عبدالناصر، وأنور السادات، وحسنى مبارك.

وبعد الفراغ من المنطلقات النظرية تم التطرق -ميدانيا- لقيم القيادة السياسية فى عهد الرئيس عبدالناصر، ثم فى عهد الرئيس السادات، انتهاء بقيم القيادة السياسية فى عهد الرئيس مبارك وانعكاساتها على القرارات السياسية بداخل المجتمع.

وبعد هذا العرض لقيم القيادة السياسية فى العهود الثلاثة تم تناول أهم مستخلصات الدراسة ونتائجها، وبعد الفراغ من تناول ما يتعلق بالدراسة الأصلية تمت إضافة فصل يتناول قيمة الازدواجية باعتبارها آفة الثقافة المصرية عموما، باعتبارها قد أدَّت إلى تعطل المجتمع المصرى عن تحقيق التنمية التى تؤدى بالفعل إلى نهضة وتقدم، وذلك عند السيد جمال مبارك والدكتور محمد البرادعى، وتم توضيح مبررات كتابة هذا الفصل وإضافته إلى الكتاب ليتم تقديمه للقارئ.

الفصل الأول

قصة مجتمع.. صنع حضارته
بسواعد
أبنائه التى يباركها النهر المقدس





قصة مجتمع.. صنع حضارته بسواعد أبنائه التى يباركها النهر المقدس

تمهيد:

ملامح التاريخ ومراحله لا يمكن إغفالها ومهما بعدت زمانا لا يمكن إهمالها؛ لأن أسبابها ومشتقاتها تظل فعالة بطريقة لا يمكن إغفالها، وذلك من أجل فهم شامل كامل للمجتمع وطباعه، وذلك على الرغم من عمق التأثيرات والمؤثرات المباشرة، وخصوصا إذا كان هذا التاريخ هو تاريخ المجتمع المصرى، ذلك المجتمع الموغل فى القدم ذو الثقافات المتعددة التى جاءته طامعة غازية مرة وفاتحة حاكمة مرة أخرى[1].

ومع كل وافد من هذه الثقافات كانت لها وقفتها الخاصة بها التى تنتهى بالرحيل وتظل مصر باقية حتى إنها أصبحت مقبرة لكل الثقافات الغازية الطامعة، وكما صارت حياة وأرضا للخير لكل ثقافة جاءت هادفة بانية ومشيدة.

فهو هو المجتمع المصرى الذى سوف نستعرض جزءا من تاريخه عبر هذه الدراسة الحالية، ذلك المجتمع الذى بدأ مجتمعا بدائيا يعتمد فى نشاطه الاقتصادى على الصيد؛ نظرا لقلة المرعى بسبب قلة العشب، مما أدى إلى ظهور القبائل المختلفة. وكونت كل قبيلة نظاما اجتماعيا معينا لتدافع به عن حقوقها، وتحدد من خلاله قيمها وأعرافها.

ومن هنا نجد أن البداية المعروفة للمجتمع المصرى كانت فى مرحلة الصيد والتى لم تكتمل ولم يعش حياة مستقرة؛ بل كانت حياته دائما سعيا وراء العشب الذى كان قليلا آنذاك، وكان المصرى وبيئته المتدينة بداية لتكليف هيّأه له ربه

---

[1] المجالس القومية المتخصصة: الدور المصرى فى الثقافة العربية، المجلد الرابع. ١٩٩٨

من خلال الطبيعة؛ ليمارس نشاطا جديدا ألا وهو الزراعة التى تلاقت وطبيعته من حيث الموقع والموضع، فمن هنا حدث التحول العظيم الذى ساعد المصرى على بناء حضارته الخالدة.

من هنا بنى حضارته وفق قيم رسخت بداخله عبر مهنته وبيئته، لتصبح قيما راسخة خاصة به وببيئته، لتشكل على أساسها نظمه فى السياسة والحكم والإدارة.

ومن هنا حوّل القيم من مجرد فلسفة مثالية منعزلة عن الخبرة الإنسانية إلى اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الواقع الموضوعى للحياة وللخبرة الإنسانية[١].

وسوف نستعرض فى هذا الفصل طبيعة وخصائص القيم فى المجتمع الريفى على النحو التالى:

١. القيم وأشكالها وخصائصها باعتبار أن القيم هى الأساس الذى يحرك الفعل والفكر الإنسانى.

٢. خصائص المجتمع الريفى، باعتباره مجتمعا للقادة والنخب وللحضارة الفرعونية قديما، ومدى دور الموقع والجغرافيا والتاريخ فى تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية بداخل المجتمع.

٣. طبيعة وخصائص الثقافة الريفية باعتبارها تمثل خليطا من قيم موروثة شكلتها الطبيعة الجغرافية وفرضت عليها خصوصية اجتماعية ثقافية وحتمية طبيعية إلى جانب ثقافات وافدة، ومدى حتمية هذه القيم أى مدى الاستمرارية والتغير لهذه الثقافات، ثم تأثير هذه القيم على القيادات السياسية ذات الأصول الريفية فى مصر ومدى انعكاس هذه القيم على حياتهم وسلوكياتهم وبالتالى قراراتهم بداخل المجتمع.

---

١ David L. Sills: International Encyclopedia of Social Sciencs , Volum 1b, Macmillan Company, the first, New York, 1968, PP. 280-283.

أولا: مكانة نسق الثقافة والقيم فى المجتمع:

عولج موضوع القيم Valeres باللاتينية، Valeurs بالفرنسية، Values بالإنجليزية، Warte بالألمانية، وذلك منذ أعماق التاريخ فلسفيا، وبالتالى شكلت دراسة القيم جزءا هاما من مباحث الأخلاق، ومن هنا فإن التحليل الإمبريقى أو الإحصائى أو السلوكى لدور القيم فى الفعل الاجتماعى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع يعتبر غير ملائم لفلسفة البحث فى القيم أو عنها [١].

وحديثا فقط بدأ بعض العلماء الاجتماعيين فى اعتبار أنساق القيمة Value System موضوعا شرعيا للبحث الاجتماعى. وهناك خمسة مذاهب حاولت أن تتحدث عن القيم وتفسرها هى:

١ – المذهب المثالى:

ويرى هذا المذهب القيم من منظور أنها قد حددت إما بواسطة مصدر إلهى، أو بعقلانية الإنسان.

٢ – المذهب البراجماتى:

يرفض الطبيعة المطلقة للقيم وينظر لها من وجهة نظر النتائج، ويرى أن العالم فى مرحلة نمو أو تطور ولا يوجد شىء نهائى فى القيم الإنسانية. ونجد أن المذهب البراجماتى على الرغم من نقاط النقص التى عانى منها فإن له الفضل فى أنه حرك الفلسفة من الفكر التأملى إلى مجال الفعل الاجتماعى.

٣ – النظرية الماركسية:

نجد أن الماركسية رفضت أن تكون القيم مبادئ أخلاقية مجردة، ومن خلال نظريتها للتفسير المادى للتاريخ نرى أن المجتمع هو الذى يشكل نظرة الإنسان وأمله وقيمه، وبالتالى فالقيم لا يمكن فهمها بعيدا عن البيئة الاجتماعية للإنسان.

---

[١] محمد أحمد بيومى: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، مقدمة الكتاب.

٤ – المذهب الوجودى:

يجد أن الإنسان هو القيمة العليا أو الكائن الأعلى؛ حيث يــرى "ســارتر" أن الإنسان هو القيمة العليا أو الكائن الأعلى، ويعتقد أنه إذا أراد الإنسان أن يحقــق ذاتيته الإنسانية فعليه أن يكون واعيا بحريته ويتحمل المسئولية الناجمة عن هــذه الحرية، وبالتالى فالوجودية تخص الإنسان بالحرية لخلق القــيم وتحقيقهــا فــى أفعاله الخاصة[١].

٥ – القيم فى العلوم الاجتماعية:

نجد أن العلوم الاجتماعية قد اهتمت بدراسة القيم قبل نشأة علــم الاجتمــاع، وبالتالى كان ظهور الاتجاه المثالى[٢] فى دراســة القــيم ســابقا علــى الاتجــاه الاجتماعى، ونجد أن الاتجاه المثالى يتمثل فى أن القيم الاجتماعية هــى ســمات وصفات عينية قائمة فى طبائع الأفعال الإنسانية.

ومن أهم رواد هذه المدرسة أرسطو وأفلاطون وسقراط.

الاتجاه الطبيعى:

ويرى أن القيم ذاتية ونسبية، وأنها ليست موضوعية كلية، كما أنهــا تمثــل الأساس الذى تقدر به الكرامة الإنسانية.

ويرى الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى[٣] عنصر التفضيل عند الإنسان الطبيعــى، فإذا دخل فى الكلام لا جرم يدل على القيمة ما دام الإنسان يفــضل ويستحــسن ويرجح فهو يتجه نحو القيم أو بالأحرى يهتدى بهوى القيم فى سلوكه.

---

١ محمد أحمد بيومى: المرجع السابق، ص ٦٩.

٢ أحمد على عبده: الحرب وأثرها فى القيم ومعايير السلوك، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٨.

٣ محمد محمود محمود الباهى: بعض ملامح القيم البيئية فى الشخصية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٧. ص ٦٠.

فالمسلك المختار هو الأحسن والأكثر قبولا والأكثر أهمية فى نظـر الفـرد وطبقا لما يراه وإدراكه للظروف القائمة فى المواقف. والواقع أن أهمية دراسـة القيم لا تقف داخل مواقف الفكر الفلسفى وحده بل تتعداه إلـى المواقـف التـى تتطلب ارتباط هؤلاء الأفراد، تعبر القيم عن نفسها فى قوانين وبـرامج التنظـيم الاجتماعى والنظم الاجتماعية.

ولا يقتصر حديث القيم على المشكلات العامة ذات الطابع القومى أو الدولى فحسب، بل نجده يتناول كذلك سلوك الأفراد والقيم فى هذا المجـال، وبالتـالى فالقيم تتغلغل فى حياة الناس أفرادا وجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها.

ويرى "كولى" أن للقيم قيمة وأهمية فى ميدان دراسة الظـواهر الاجتماعيـة وتحليلها، وذكر دورها الأساسى فى النظم الاجتماعية.

تختلف وجهات نظر الباحثين تجاه القيم؛ فمنها من يراها: كمعـايير للخيـر والشر تقبلها الجماعة وتلتزم بمصلحة الجماعة، ويكتسبها الفرد من بيئته ويقـيم بها موازين يقيس بها أفعاله وسلوكه.

ومنهم من يراها كاتجاهات: تجمعت وتفاعلت وكونت قيما، ويؤكدون أنهـا مجرد اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر معها صاحبها أن له مبرراتـه الخلقيـة والعقلية والجمالية بناء على المعايير التى تعلمها.

ويراها البعض عن طريق دور التنشئة الاجتماعية: فيقول إن للتنشئة الاجتماعيـة دورا فى تحديد القيم[1]؛ فهى أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعيـة التـى يتـشربها الفرد ويحكم بها، وتحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه وتؤثر فى تعلمه.

ويرى "كنت" أن القيم هى نسيج من الخبرة الإنسانية وجزء لا يتجزأ من كيانهـا؛ فالأشياء ليست فى ذاتها خيرة أو شريرة، صحيحة أو خاطئة، جميلة أو قبيحة؛ وإنمـا هذه الأحكام نصدرها من واقع أحكامنا على هذه الأشياء وتأثرنا بها.

---

[1] محمد عاطف غيث: دراسات فى علم الاجتماع القروى، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٧.

ويرى علماء النفس الاجتماعى القيم من خــلال دراسـتهم لكـل الجوانـب السلوكية للفرد أو علاقاته بالآخرين، وبالتالى فعلماء النفس يتركز اهتمامهم على القيم الفردية، أما علماء الاجتماع فيتركز اهتمامهم على القيم الاجتماعية.

خصائص القيم فى علم الاجتماع:

هناك من رأى أنها ذاتية.

وهناك من رأى موضوعيتها.

وهناك من رأى أن القيم اجتماعية.

ومنهم من رأى أنها فى جوف الدين كما رآها دوركيم.

ومنها من فسرها من خلال الطبقة كما فعل كارل ماركس.

ومنها من وجدها فى الأشكال الثقافية وتتبعها مثل سوروكن.

ومنها من رآها فى أدوار وموجهات ومواقـف الإطـار المرجعـى للفعـل الاجتماعى كما وجدها تالكوت بارسونز.

ونجد أنه بالنسبة للدراسات الميدانية فقد رأت مارجريـت ميـد و روبـرت تبوكت أن القيم تستند إلى مقومات ثقافية من ناحية، وإلى أنماط وطرق تربويـة متمايزة من ناحية أخرى.

أنماط القيم:

المصادر الأساسية لقيم أى فرد هى فى الأساس ثقافة أو خلاصة أو ناتج ثقافة مجتمعه الذى يعيش فيه، ونجد أن المرء يستقى قيمه الثقافية الـسائدة فـى مجتمعه من تاريخ وخبرات وتراث الجماعة التى يعيش بداخلها والتى تتناقل من جيل إلى جيل تالٍ بحيث تكون هذه القيم الاجتماعية قد تناسـبت مـع ظـروف مجتمعه الذى عاش بداخله، وبالتالى يكون نالها قدر من التغيير وفقـا لمعطيـات وظروف وخبرات الجيل المنقولة إليه.

ومن هنا يرى "محمد ثابت الفندى" -نقلا عن الدراسة السابقة لمحمد محمـود الباهى- أنه لكى تصنف القيم فلا بد أن يتم ذلك وفقا لحياة وظروف الـشعوب،

وبالتالى فإن كل شعب من الشعوب يحيا حياة خاصة أو يتخذ قيمة من القيم أساسا لحياته قيمة سياسية واقتصادية؛ فكلما اقترب الفرد من قلب الحياة في الشعب الذى يعيش فيه قرب من القيم الأولى أى الممتازة فى أمته، وكلما بعد عن ذلك القلب بعد عن القيم وانزوى فى قيم أقل أهمية.

طبيعة القيم:

من حيث شكل البناء فهناك قيم ريفية وأخرى حضرية، وقيم تقليدية وأخرى متحررة، ونجد أن القيم من وجهة نظر نقدية قيم ريفية تقليدية.

أما من حيث مكونات البناء فهناك قيم تتعلق بكل نظام من النظم الاجتماعية، يتألف من القيم الأساسية التى تساعد على حفظ توازنه وأداء وظائفه.

من حيث العمليات الاجتماعية نجد أن هناك قيما ترتبط بالتغير فى البناء، وقيما ترتبط بالمنافسة والصراع والتفاعل الاجتماعى.

تعتبر القيم ظاهرة اجتماعية، ولذلك فإنها تنطوى على أخص خصائص الظواهر الاجتماعية؛ وذلك لأنها تعد أساليب وأوضاعا وقوالب للتفكير والعمل الإنسانى، وذلك لأنها تحدد الغايات المرغوبة والمستحسنة اجتماعيا، وتحدد الوسائل الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات، لذلك فهى من الموجّهات الأساسية للسلوك الاجتماعى.

تعتبر تلقائية وليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد، ولكنها من صنع المجتمع وخلقه وعقله الجمعى، ولذلك فالقيم كشأن الحياة الاجتماعية تقوم على دعامة جمعية.

القيم قد تكون قيما فردية ترتبط بإشباع حاجات الإنسان المباشرة ويهتم بدراستها علماء النفس والفيزيولوجية، أو تكون قيما اجتماعية قائمة على الدعامة الجمعية ترتبط بمعيشة الإنسان فى الوسط الاجتماعى الذى يحيط به، سواء أكان جماعة أم تنظيما أم مجتمعا محليا.

القيم موضوعية؛ لأنها تختص بالمجتمع والحياة والتصورات الجمعية، وليست خاصة بالتراث أو داخله، وذلك لأنها تصدر خارج الذات سواء أكانت منبثقة من فكرة طبقة أم بنية ثقافية.

ذات إلزام جمعي يخضع لمنطق المجتمع ونظمه وقوانينه الاجتماعية، فإذا كانت تنطوي على الأوامر والنواحي الاجتماعية والوسائل والغايات المقبولة اجتماعيا، فإن الذي يخرج عليها يعرض نفسه لطائلة الجزاء الاجتماعي والأخلاقي في المجتمع.

ونستخلص مما سبق أن: التصنيفات السابقة لا تخلو من بعض الضعف؛ نظرا لصعوبة دراسة القيم وأنها ظاهرة معقدة تتخلل أجزاء البناء الاجتماعي وتتشعب في نسيجه وتتبادل التأثير والتأثر بالمكونات الأخرى. ونجد أن القيم من وجهة نظر الرسالة ينظر لها عبر علم الاجتماع من خلال أنها هي الأساس الذي تقوم عليه التنشئة الاجتماعية لأبناء البيئة الريفية عبر استدماج لهذه القيم.

بيئة المجتمع الريفي:

البيئة الريفية هي إحدى المنظومات الحيوية التي يعيش على أرضها الإنسان ليزرعها ويأكل من زرعها، وتُعتبر البيئة الريفية بذلك قادرة على حسم المستقبل المرغوب للمجتمع المصري باعتبارها ركيزة هامة لإشباع حاجاته الأساسية؛ وذلك باعتبارها بشرا وإنتاجا وفعلا مجتمعيا[١].

وإذا كانت مهنة الزراعة هي درة المهن في البيئة الريفية، فهذا يرجع إلى كونها مهنة استلهمت قواعد ومبادئ عملها من عملية دينية وإيمان فطري نشأ من تعاملها مع الطبيعة من حولها، ثم إن أول حضارة عرفتها الإنسانية كان أساسها مهنة الزراعة التي كونت للناس ثقافتهم وحضارتهم.

---

١ عبدالباسط محمد عبدالمعطي: مستقبل القرية المصرية بين الأبعاد والتوجهات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

وبالتالى فإنها أقدس المهن وأشرفها لدى من يعرفون قدرتها وقيمتها، وهى عكس ذلك عند الجاهلين بها وبقيمها التى نشأت عليها بحيث يعتبرونها أساسا للتخلف والرجعية، رغم أنه قديما كان الفرعون يطلب من أعوانه أن يرسموه وهو يحمل الفأس بداخل الأرض، وهذا ما يدل على الفخر والاعتزاز بهذه المهنة[1].

ويرى علماء الاجتماع أن البيئة الريفية هى البيئة التى يعمل أغلب سكانها بمهنة الزراعة وتسودها البيئة الطبيعية؛ حيث إن صلة الريفيين بالطبيعة قوية ومباشرة، فهم يقومون بفلاحة الأرض ويتأثرون اقتصاديا واجتماعيا بطبيعة الأرض ودرجة خصوبتها أو ملوحتها وطبوغرافيتها، ويتأثرون بمدى توافر مياه الرى أو الأمطار ودرجات الحرارة أو الرطوبة السائدة، ومدى ملاءمة ذلك لإنتاج المحاصيل المختلفة.

أيضا البيئة الريفية تمتاز بأنها بيئة صحية بكر حباها الله بمناخ صحى وشمس ساطعة ومساحات واسعة وخضرة وزروع تمتص الملوثات وتحمى الإنسان من شرورها، إلى جانب ذلك حباها الله بطبيعة إنسانية رائعة وهى الرضاء بالقليل والعمل مع الجماعة والمودة والتراحم فيما بينهم.

ويرى الباحثون فى مجال علم الاجتماع أن هناك تباينا واضحا ما بين البيئات الريفية فى دلتا مصر والبيئات الريفية فى صعيد مصر فى كثير من الخصائص، على الرغم من وجود خصائص مشتركة فيما بينهم. ويرجع هؤلاء الباحثون ذلك إلى نتاج لتفاعلات الريف مع أبعاد محيطه المجتمعى الأوسع بكل تفاعلاته سواء عربيا أو دوليا أو داخليا[2].

---

١ محمود إسماعيل: مقالة عن استعباد المصريين، من العدد التذكارى للهلال، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢ عبدالفتاح القصاص: البيئة والتنمية، محاضرة فى الجامعة الأمريكية، ١٩٨١.

ويرى علماء الاجتماع من الوظيفيين أن البيئة الريفية تمثل سقفا اجتماعيا بداخل البناء الاجتماعي للمجتمع المصري وللأسرة المصرية عموما؛ حيث إنها تقوم بوظيفة أساسية تساعد على حفظ توازن النظام المجتمعي.

وحيث إن البيئة عامة هي كل ما يحيط بالإنسان وهي الوسط الذي يعيش به الإنسان والذي تتوافر فيه احتياجاته الأساسية اللازمة لوجوده واستمراره، فإن هذه البيئة تختلف باختلاف المكان الذي يتواجد فيه الإنسان؛ وذلك بسبب طبيعة النظم السائدة ومدى تأثرها بها[1].

ومن هنا فإن الإنسان يعيش في ثلاث منظومات أساسية هي المكون الأساسي له لأن تواجد هذه الأنظمة الثلاث يوفر له التوازن والتفاعل بداخل المجتمع، وتلك المنظومات هي:

المنظومة الحيوية: وهي الأرض التي يعيش ويأكل منها، والهواء الذي يستنشقه، والماء الذي يشربه، والطاقة للتدفئة.

المنظومة الصناعية: وهي كل الإنشاءات التي يبنيها الإنسان مباني- سدود- طرق - مصانع - خدمات - كباري.

المنظومة الاجتماعية: وهي تشتمل على ثلاثة أنواع من التنظيمات: السياسية، والاجتماعية الثقافية، والاقتصادية. وتعتبر هذه المنظومة مسئولة عن التحكم في المنظومتين الحيوية والصناعية وهي التي تحدد دور وعمل كل من هاتين المنظومتين، وذلك عبر الإنسان المتحكم في الكون كله.

ومن هنا فإن البيئة الريفية تحوي في طياتها المنظومات البيئية الثلاث الطبيعية والاجتماعية والصناعية؛ وذلك لتوفر أهم عنصر في البيئة وهو الإنسان خليفة الله على الأرض، فهو أعلى المخلوقات وأعظمها، ومن هنا فإن هذه البيئة تحتوي على المنظومات الثلاث التي تقوم وتعمل في شكل متوازن بداخل البيئة

---

١ مايسة الديب: الفكر والشارع المصري، عرض لكتاب أنور عبدالملك، القاهرة، جريدة الأهرام، "أحوال مصرية"، العدد الثامن، ٢٠٠٠، ص ١٩٧.

حتى يؤدى ذلك إلى تكامل المجتمع وتوازنه بين عناصر البيئة المختلفة، فتتحقق للمجتمع احتياجاته من البيئة.

ثانيا: الموقع وخصائص قيم المجتمع الريفى:

يحظى المجتمع الريفى دون غيره من المجتمعات الأخرى بمرور نهر النيل المقدس والموروث الإلهى بفيضانه وطميه على أراضيه وبين ترعه وجسوره وعبر قنواته ليصنع حضارة زاهرة هى حضارة وادى النيل، حضارة الخلود ومقاومة النسيان التى نشأت وترعرعت عبر مهنة الزراعة[1]. وقد بين "أرنولد توينبى" أن مصر هبة النيل والفلاح المصرى بخاصة.

ومن ثم فقد شكل هذا النهر صور وأشكال الحياة بكاملها، بدءا من طريقة الزراعة والرى وموسم الحصاد، وانتهاء بأشكال الإدارة وأنظمة الحكم، فمصر البحر متوسطية أفرغت تراث الحقبة اليونانية والرومانية، ثم مصر العربية هى مصدر لمصر الإسلامية[2]، وإذا كانت الحضارة الوحيدة المتفردة التى تنتمى للمصريين هى الحضارة المصرية القديمة –التى صنعها الفلاح المصرى بعرقه وصبره وكفاحه وتحديه للطبيعة– فمن هنا صنعت الحضارة المصرية ذات التعاليم الدينية، والتى تفاعلت واندمجت مع الأديان السماوية التى نزلت على أرض مصر وخصوصا الديانة الإسلامية؛ لما تحمله من قيم وأفكار تزامنت وتوافقت بشكل كبير مع قيم وثقافة المجتمع الريفى المتدين، وبذلك كانت البيئة الطبيعية أو عوامل الجغرافيا والطبيعة ذات دور فى تحديد قيم المجتمع الريفى سواء الاجتماعية/ الثقافية/ السياسية/ الاقتصادية.

---

١ يوسف القعيد: هل للثقافة مستقبل فى بر مصر؟، مقال فى مجلة الهلال، دار الهلال، القاهرة، عدد يوليو، ٢٠٠٩م.

٢ محمد محمود محمود الباهى: مرجع سابق ص ١٠٢.

ومن هنا سوف نتحدث عن هذه الخصائص:

١ – أثر الطبيعية وعوامل الجغرافيا على الشخصية الريفية:

لا شك أن المجتمع المصرى عموما والمجتمع الريفى على وجه الخصوص مجتمع ريعى أى مجتمع يعيش على هبات الطبيعة، لهذا كان لموقع مصر عموما دور كبير جعلها مطمعا للاستعمار؛ بسبب ما تحويه هذه البيئة من خصائص ساهمت فيها الطبيعة الخلابة أو ما يسمى بعبقرية المكان، بحيث جعلت من مصر قلبا للعالم وقبلته عبر نهر يمر على الكثير من دول العالم قبل أن يقطع أراضيها[١].

ولذلك فإن الطبيعة هى التى تحدد طبيعة الإنسان وسماته التى تنعكس على سلوكياته وقيمه تجاه الأشياء، فنجد أن الطبيعة تؤثر على وجود أنماط ثقافية معينة تختلف طبقا لاختلاف البيئات، كما أن الثقافة البشرية ذاتها تتأثر بالطبيعة؛ لأنها هى التى تحدد مقومات تقدم مجتمع عن آخر.

يرى "جودان" فى إحدى كتاباته فى أوروبا فى القرن السادس عشر أن أهل الأقاليم المعتدلة المناخ على جانب أقوى من حيث الأخلاق، وأن أهل المناطق المعتدلة هم الوحيدون القادرون على الجدل المنطقى، وهذا بلا شك قد يكون ساهم بشكل كبير فى تأهيل أبناء الريف للمناصب القيادية المختلفة.

وترى "مس اللين" فى عام ١٩١١ أن الإنسان نتاج سطح الأرض، وهذا لا يعنى فقط أنه ابن الأرض ترابا بل أن الأرض ربته وأطعمته وواجهته بالمشاكل وجابهته بالصعاب التى قوت جسمه وشحذت تفكيره وأعطته مشاكل الرى وفى نفس الوقت همست له بحلولها، وبالتالى فالأرض تخللت عظامه ولحمه وروحه وعقله، وبالتالى لا نستطيع أن ندرس أى ظاهرة خاصة بالإنسان بعيدا عن بيئته الطبيعية التى نشأ بها. ومن هنا نجد أن للطبيعة دورا كبيرا فى تنمية وتربية قيم

---

١ نعمات أحمد فؤاد: شخصية مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٨٧.

المرء وتحديد نوع عمله؛ وذلك لأنه من خلال العمل تتكشف شخصية الإنسان وتتحدد توجهاته فى الحياة، ومن هنا نستطيع أن نتعرف على الطبيعة من حولنا.

نجد أن من أهم الخصائص للمجتمع الريفى أنها بيئة نهرية تعتمد على نهر النيل[1] الذى يعد شريان الحياة، ونجد أن وجود هذا النيل وانتظام فيضانه وخصوبة أرضه جعل الحياة فى هذه البيئة سهلة ورتيبة ومستقرة، حتى إن فلاح اليوم هو نفسه الفلاح المصرى منذ القرن التاسع عشر[2]. فالنيل ساعده على الاستقرار وحب الأرض والارتباط فيما بينهم بسبب طبيعة الزراعة التى تتطلب عملا جماعيا. أيضا لم تقف الطبيعة فى المجتمع الريفى على نهر النيل الذى أدى إلى انتظام واستقرار الحياة بالنسبة للفلاح، بل كان للتقويم القبطى الذى يتبع حركة الشمس الدور فى أمور زراعتها وحصادها وريها حتى الآن، حتى إنه كان له الفضل فى أن جعل الفلاح المصرى -رغم أميته- على دراية بأساليب تحديد وحساب مساحة الأرض بالقصبة والقيراط والفدان وكذلك المكاييل الإردب والكيلة والربع والثمن.

ومن هنا فقد ساعدت ودعمت من التحدى والاستجابة؛ نظرا لطبيعة النهر من فيضان وجفاف. ولا شك أن خصائص البيئة الطبيعية والتى تمثلت فى موقع، وجغرافيا، ونهر قد فرضت عليه العديد من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولكن هل انعكست هذه الطبيعة على فكر وقيم النخبة والقادة من واقع رؤية علماء الطبيعة والجغرافيا من أن للمكان وعبقريته دورا فى خلق الإبداع والمبدعين فى مكان ما دون غيره؟ هذا بالفعل ما حدث بداخل قادة ونخب مصر

---

١ صالح رياض هنداوى: أثر ثقافة بيئة المواطن الأصلى على المشكلة الأسرية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية إنسانيات، ١٩٩٤، ص ٦٦.

٢ محمد إبراهيم عبدالنبى: شخصية الفلاح المصرى ملامح الاستمرارية والتغير، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٢.

السياسيين؛ حيث حملوا هذه القيم معهم وظهر ذلك عبر فكرهم السياسى، والذى تركز فى حكم سلطوى أبوى بيروقراطى مركزى كامتداد لدور نهر النيل الذى صبغ حياتهم بصبغة مركزية، وبالتالى توحدت الحتمية الطبيعية والجغرافية مع الموروث الحضارى بداخل المجتمع الريفى بحيث فرض على المجتمع المصرى خصوصية ثقافية عُرف بها. وساعد حكام وقادة مصر السياسيون على استمرار هذه الحتمية التى تعمل على استمراريتهم بداخل الحكم[1]. ولذا تنبغى الإشارة إلى أن العبقرية المكانية للبيئة الريفية هى التى شكلت هذا الإبداع القيمى الذى تمثل فى العديد من القيم الرائعة ولكن فى مكانها دون الانتقال إلى أماكن أو بيئات أخرى، ولذلك كانت القيم الريفية قيما مثالية تسمو بالإنسان، حيث كانت الحياة بسيطة داخل الريف، لكن عندما انتقلت هذه القيم من بيئتها إلى أرض الواقع عبر أبنائها من القادة فى صورة سياسات وخطط وقرارات ظهرت سوءاتها.

٢ – القيم الثقافية للمجتمع الريفى والانتماء القرابى:

أ- الانتماء القرابى:

وهذه الخاصية تتميز بها القرية المصرية عن غيرها من القرى الأخرى؛ حيث إنه فى دراسة حاولت تحديد مظاهر التغير الاجتماعى والتى قامت فى محافظة الدقهلية[2] حيث اختارت ثلاثة مقاييس لتحديد الطبقة داخل هذه القرية وهى الاقتصادى والاجتماعى والسيكولوجى، وجد أن العامل الاقتصادى ليس هو المحدد للطبقة بداخل القرية وحده بل إن القرويين يقيسون بعدهم الاجتماعى عن غيرهم بمقياس المركز القرابى، على الرغم من تفكك الروابط الاجتماعية القائمة على أساس القرابة.

---

١ جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثانى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥، ص ٢٧.

٢ محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى دراسة فى محافظة الدقهلية، الدار القومية للطباعة والنشر: القاهرة، ١٩٦٥. ص ١٩٢، ١٩٣.

ويظهر ذلك عندما يهاجرون ويستقرون بصفة دائمة فى أماكن عملهم الجديدة أو عن طريق الانتقال للعمل معا لفترات قد تطول أو تقصر. ومن هنا يظهر مدى ارتباطهم بمجتمع القرية وليس انتماءهم الطبقى، وهذا يفسر مدى تأثر أبناء الريف بأصولهم الريفية دون اعتبار لوضع اقتصادى بل كل ما يهمهم هو مدى انتمائهم القرابى وعلاقتهم ببعضهم البعض، أى أن انتماءه للقرية أقوى أثرا من انتمائه الطبقى. ومن هنا جاء انعكاس هذه القيمة على قيم القادة والنخب السياسية، والتى ظهرت عبر آليات الاختيار للمناصب النخبوية، والذى كان يتم وفقا لمبدأ أهل الثقة دون أهل الخبرة، وهذا ما ظهر عبر قادة ونخب يوليو.

يرى البعض أن سيطرة هذه القيمة على قادة ونخبة ثورة يوليو ١٩٥٢ يرجع إلى نقص خبرتهم السياسية، مما أدى إلى استعانتهم بمعارفهم وأقاربهم، أو إلى الجهاز الإدارى "البيروقراطى" الذى تسيطر عليه المحسوبية والعلاقات الاجتماعية والذى بدأ العمل به عبر تولى على صبرى رئيس الوزراء فى عهد عبدالناصر والذى تربطه بالمهندس سيد مرعى وزير الزراعة صلة القرابة فهماأولاد خالة، ومحمد فائق وزير الإعلام فى عهد عبدالناصر متزوج من ابنة أخت على صبرى، وسعد زايد وزير الإسكان وحلمى السعيد وزير الكهرباء كانا متزوجين من أبناء وزير وفدى سابق وهو مرسى فرحات، والابنة الثالثة تزوجت من شعراوى جمعة وزير الداخلية، ومحمود رياض وزير الخارجية له صلة قرابة بمحمد فوزى وزير الحربية وأيضا قريب زوجة سامى شرف سكرتير عبدالناصر، وامتدادا لهذا التأثير والدور الكبير فى العلاقات غير الرسمية فى عملية الاختيار للمناصب[١] انتقلت هذه القيمة بعد ذلك إلى عهدى السادات ومبارك:

عزيز صدقى رئيس وزراء مصر الأسبق فى عهد السادات حرمه ابنة خالة زوجة طلعت سميح وزير العدل السابق فى عهد عبدالناصر.

---

١ صفحة الوفيات: أرشيف جريدة الأهرام، القاهرة.

رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة متزوج من ابنة محمود عبدالرحمن فهمى وزير النقل البحرى السابق.

وزير الزراعة الحالى أمين أباظة زوجته عمها يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة فى عهد مبارك.

زوج الابنة الكبرى للسادات، فهو رجل أعمال بارز هو عبدالخالق عبدالغفار من المنوفية.

الابنة الثانية تزوجت من حسن ابن سيد مرعى وزير الزراعة فى عهد عبدالناصر ونائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب فى عهد السادات.

الابنة الثالثة تزوجت محمود عثمان ابن عثمان أحمد عثمان وزير الإسكان ونائب رئيس الوزراء فى عهد السادات.

الزواج الثالث لجمال السادات: طليقة أكرم النقيب ابن الملكة السابقة ناريمان زوجة الملك فاروق.

أما أبناء عبدالناصر فهم كالتالى:

منى عبدالناصر تزوجت من أشرف مروان مدير مكتب عبدالناصر والسكرتير الخاص للسادات.

خالد عبدالناصر تزوج من ابنة سمير فهمى رجل الاقتصاد والخبير البترولى ووالد سامح فهمى وزير البترول الحالى، وابنة عمرو موسى وزير الخارجية السابق وأمين عام الجامعة العربية الحالى تزوجت من حفيد عبدالناصر ابن أشرف مروان.

دكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى السابق شقيق محمد فؤاد حلمى محافظ الإسكندرية السابق وصهر محافظ بورسعيد السابق السيد سرحان.

ب – انتشار التدين الشعبى:

يقصد بالتدين الشعبى الدين كما يفهمه البشر ويستوعبونه وليس الدين كرسالة سماوية[1]. وبالتالى فمن خلال الزراعة صنع الإنسان حضارته واتخذ منها عقيدته

1 عبدالباسط عبدالمعطى: التدين والإبداع فى مصر: مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٤.

محددا وسلوكا له، فآمن بالقضاء والقدر ليبرر بهما ملماته ومصائبه[1]. وفى مقابل ذلك عرف السحر والشعوذة وتوسل بالأدعية والتمائم والرقى وزيارة الأضرحة لدفع الروح الشريرة والتداوى منها وتجنب أذاها، وهذا إن دل فإنه يدل على عدم فهم صحيح للدين وأصوله. ثم إن المصرى القديم شكل عقله وفقا لمعتقدات دينية وأفكار منها وجود إله أو آلهة تستطيع أن تحقق ما لا يستطيع البشر فعله، ووجود حياة بعد الموت ووجود حساب على ما فعله المرء فى حياته، وأن الفرعون هو مالك الأرض والتعمير وبالتالى هو موزع الرزق والمسيطر على الرقاب. وعلى الرغم من ذلك فإن كل هذه الأمور لم تهم الفلاح المصرى؛ وذلك بسبب حياته المستقرة، فكان كل اهتمامه منصبا على حياته بعد الموت، وهذا هو الموضوع الرئيسى للديانة المصرية القديمة المتمثل فى فكرة الخلود، ويرى من هذا المنظور أن الحساب والعقاب يتم بشكل فردى بينه وبين ربه، حتى إنه عندما وقع عليه الظلم الاجتماعى من قِبَل كهنة المعابد وأهل البلاط والفرعون قام الفلاح القديم بتغيير ديانته القديمة وتحول إلى المسيحية التى امتازت بالتسامح والعطف ثم دخل طوعا فى الإسلام الذى حقق له سعادة الدنيا والآخرة[2].

ومن هنا فإن التدين من منظور الفلاح المصرى هو لتحقيق المنفعة الدنيوية، فهو مثلا يؤدى الشعائر ويتقرب إلى الله بهدف أن يبارك الله له فى محصوله وأمواله وأولاده وماشيته ويطرح البركة فى رزقه، وهو يدرك تماما أن السعى والعمل هما أساس زيادة الإنتاج وتوسعة الرزق، وبالتالى فهو يرى أن يحتفظ بالدين كعقيدة وممارسة خاصة بينه وبين ربه، ولا يميل إلى توظيف الدين فى أمور حياته إلا إذا كان يدعم له موقفا أو يحقق له مصلحة أو مطلبا له ولا يستخدمه فى العلاقات الاجتماعية. ومن هنا كانت هذه الصورة التى عرف بها

---

١ محمد إبراهيم عبدالنبى: مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٢ حسين فوزى: السندباد المصرى، مكتبة الأسرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

أبناء الريف الدين والتدين والتى انعكست على النخبة والقادة السياسيين فى صورة مظاهر، وليس التدين كسلوك.

ج – الازدواجية فى القيم والسلوكيات:

لا شك أن هذه الازدواجية جاءت نتيجة لاتحاد الطبيعة مع الموروثات الحضارية للمصريين، والتى أدت إلى تفاعل القيم التى تكونت من ثقافات جاءت عبر الموقع مع القيم التى جاءت عبر الجغرافيا أى الحتمية الطبيعية التى فرضت خصوصية ثقافية واجتماعية للمجتمع المصرى عامة والريفى خاصة، وهذا بلا شك ما خلق هذا التنوع والازدواج فى الشخصية المصرية عموما؛ فهناك ازدواج من ناحية الدين -كونه دنيويا وسماويا-، والتدين -كموروث من عادات وتقاليد-، وازدواجية من ناحية القول والفعل، وهذا يفسر أن القيادات السياسية فى مصر فى عهود كل من عبدالناصر والسادات ومبارك تخضع لهذه الازدواجية؛ فمثلا نجد أنه على الرغم من تبنى عبدالناصر للنظام الاشتراكى بقيمه التى تدعو إلى إلغاء الطبقية وتحقيق العدالة والمساواة، فإن نخبته السياسية كان بعضها لا يعبر عن هذه الفكرة ولا يحملها مثل الدكتور مصطفى خليل وعزيز صدقى وعبدالمنعم القيسونى وكمال رمزى استينو؛ بسبب أصولهم وخلفيتهم الرأسمالية، أيضا نرى ميوله وانفتاحه على الاتحاد السوفييتى الشيوعى كامتداد لفكره، وفى المقابل نرى إعدامه واعتقاله لكل من ينتمى لهذا الفكر السياسى، أما السادات فكان يحمل فكر وقيم القرية سياسيا وعلى النقيض من الناحية الاقتصادية. أما فى عهد مبارك، فعلى الرغم من تصريحاته المستمرة التى تؤكد تبنى النظام الرأسمالى فإننا نجد أن جميع سياساته تجنح إلى النظام الاشتراكى.

الازدواجية طبيعة فى العلاقات الاجتماعية الحاكمة للأسرة فى الريف، فعلى الرغم من جنوح الاختيار للمناصب والوظائف إلى آليات القرابة أو النسب أو

الصداقة، فإن هناك تفككا فى الروابط الاجتماعية القائمة علـى أسـاس القرابـة بداخل البيئة الريفية[1].

وكذلك الازدواجية فى القرارات ما بين الموافقة التامة وبين التراجع والفتور والتحرر التدريجى من الوعود والالتزامات وتقديم الأعذار أيضا، ورغم التأكيـد على العمل الجماعى والتعاونى، فالقائم بإدارة الأمور فى قرارة نفسه لا يفـضل سوى العمل الفردى بعيدا عن الجماعة[2].

٣ – القيم الاجتماعية للمجتمع الريفى:

(أ) الاتجاه للتعليم رغم انخفاض المستوى الاقتصادى من الجدير بالملاحظـة والتسجيل أن نسبة كبيرة من الذين يتعلمون فى المدارس فى مراحلهـا المختلفـة حتى التعليم العالى وفوق العالى أغلبهم من عائلات لا تملك إلا ما يكـاد يكفـى حاجاتها الضرورية، بل إن بعض العائلات التى لا تملك شيئا على الإطلاق قـد أرسلت أبناءها للتعليم فى المدن القريبة.

وبالتالى فإذا كان التعليم لفترة ما كان قاصرا على أبناء العـائلات القـادرة والتى تملك ثروة ويقال عليها من أعيان الريف أو الطبقة المتوسطة، فإن التعليم أصبح يشمل جميع الفئات ولم يقتصر على المقدرة المادية فقط. وهذا قد يرجع– إلى جانب مجانية التعليم التى أتاحتها ثورة يوليو فى عام ١٩٦١– إلـى سـوء الأحوال الاقتصادية[3] وعدم ملكية أرض زراعية لكى يعمل بها أبناء تلك الأسر، وبالتالى اتخذوا من التعليم وسيلة لتعويض المكانة الاجتماعية لهم بداخل قـراهم بعد أن فشلوا فى تحقيقها عن طريق الثروة والملكية الزراعية.

---

١ محمد عاطف غيث: دراسات فى علم الاجتماع القروى، مرجع سابق، ص ١٤٩.

٢ محمد إبراهيم عبدالنبى: مرجع سابق، ص ١٩٨.

٣ سامية سعيد إمام: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.

على الرغم مما قد يظهر في الريف والبيئة الريفية من تحولات وتغيرات، فإن هناك قيما ثابتة لدى الفلاحين، هذه القيم تظهر في الأحداث أو المواقف سواء أكانت هذه المواقف خاصة بفعل اجتماعي أم حدث أم كارثة أم فرح، وهي تعبر عن حالة التماسك والتآلف في المواقف التاريخية أو الدينية أو الوطنية؛ وذلك لكونه مجتمعا تراكميا، أي أنه يمثل أعمدة متوازنة ومترابطة ومتراصة فوق بعضها البعض، والتي تمثل رواسب قيمية يتم استدعاؤها حين الاحتياج لها؛ وذلك قد يفسر التماسك المجتمعي.

(ب) وقد فسر هذا الحراك-"باريتو" في نظريته عن الحراك الاجتماعي والتغير السياسي الذي رأى أنه لا يتحقق إلا عبر شخصيات ذات قدرات وذكاء نادر، بحيث نستطيع عبرها أن ننتقل من طبقة إلى أخرى وبذلك تحدث الثورات. ولا شك أن هذا ما ينطبق على ما قام به قادة ثورة يوليو.

(ج) المجتمع الريفي يولي اهتماما بفكرة كبير العائلة أو رب الأسرة أي السلطة الأبوية، والتي تظهر من خلال أن معظم أبناء البلد أو القرية في الريف المصري ينادون على كبار السن بكلمة يا با الحاج، وهذا ما يعكس تأثرهم بفكرة التمركز حول سلطة أحادية تحدد لهم أساليب الثواب والعقاب في رضا وقناعة تامة بذلك، وهذا الذي يرجعه البعض للتأثير الكبير الذي عكسه نهر النيل بداخل منظومة قيم المجتمع المصري والريفي على وجه الخصوص، ولهذا سعى القادة السياسيون إلى العمل على تثبيت واستمرار هذه القيم بداخل المجتمع ليضمنوا استمرارهم بداخل جهاز الحكم.

٤ - خصائص القيم الريفية السياسية:

أ) القرية تعتبر مجتمعا صغيرا، هذا المجتمع الصغير تنقصه المعلومات الكافية عن الأحداث، وبالتالي نجد الأفكار والتوجهات واحدة ومتوارثة بداخل هذه البيئة؛ وذلك نظرا لعدم تنوع الأفراد أو الأعمال أو الأفكار، بل ما تتسم به القرية المصرية هو عدم التنوع والجمود والتقليدية، وهذا بلا شك جمد كل شيء حيوي

بداخلهم من أفكار وأحلام وتوجهات نحو العالم، وأصبح التغير يحدث على فترات زمنية متباعدة، فاستكان الفلاح إلى ذلك وأقلم نفسه على هذا الإحساس، وقد ساعد على استمراره فى هذا التواكل السياسى طبيعته النهرية التى تمتاز بالمركزية والثبات، فهو لديه نظرة عملية لقضايا معيشته[1]، فهو فى الأساس مجتمع "ريعى" قام على الاقتصاد الريعى، وهو الاقتصاد الذى تهبه له الطبيعة وليس للإنسان دخل فيه، ولا شك أن هذا النهر قد حدد له نظامه السياسى والإدارى ووقت زراعته وحصاده، فلهذا كان دائما نظامه السياسى ذو السلطة المركزية هو أكثر الأنظمة استمرارية، بداخل الثقافة المصرية عموما.

ب) الخوف من السلطة والابتعاد عنها بسبب تاريخه التراكمى الطويل الملىء بالظلم والاضطهاد أثناء الحكم من قِبَل طبقة عسكرية، وبذلك أصبح الفلاح يحمل السلبية والاستسلام والخضوع من ناحية، والإيجابية والتحرر والثورة من ناحية أخرى. وبالتالى فهو ليست له ثقافة أو نسق قيمى واحد بل يحتوى على أنساق قيمية متراكبة، وبالتالى فإذا كانت هذه الازدواجية قد انعكست على قيمه السياسية فهى ليست نتيجة لانفصام أو ازدواج أو تباين فى معايير القيم لديه بقدر ما هى تعبير عن اختلاف فى المتغيرات الحاكمة للموقف لديه[2]. ومن هنا نحذر من التعامل مع شخصية الفلاح من منظور تقليدى على اعتبار أن هذه الممارسات تعبر عن الثقافة السياسية التى يتعامل بها فى المواقف المختلفة، ولكن هذه الممارسات يستخدمها فى مواقف محددة وتتبدل هذه المواقف مع تغير ظروف الموقف أو المجال الذى تتم فيه الممارسة.

ج) من هنا يرى الباحثون أنه كثيرا ما أخطأت الحكومات والقوى الأجنبية؛ لأنها نظرت للمصريين وخصوصا الفلاح المصرى من خلال شق واحد من

١ السيد الحسينى: علم الاجتماع السياسى، - المفاهيم والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٩١.

٢ محمد أحمد بيومى: المشكلات الاجتماعية - دراسات نظرية ومنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٨٧.

أنساق القيم بطريقة ثبوتية تجريدية ميتافيزيقية بالنسبة لثقافته السياسية[1]. وبالتالى فالريف هو العملاق النائم، فإذا استيقظ النائم فالعاصمة الحاكمة فى خطر وأمام مشكلة عتيدة؛ لأنه هو المورد الحقيقى للثورة عبر عصور طويلة من الكفاح السياسى، وهذا يعنى فشل التحليلات التى تشكك فى ثقافته السياسية؛ لأن فلاحى الريف المصرى لديهم الوعى السياسى الكامل الذى ظهر فى العديد من الحركات السياسية والأنشطة المختلفة أثناء الاستعمار مما يدحض هذه الادعاءات. والتاريخ يذكر جيدا كيف قام الفلاح بالعديد من الأدوار والمواقف السياسية البطولية التى أصبحت تاريخا يدرس فى العالم أجمع كنموذج للشجاعة والوطنية، فمَنْ منا لا يذكر حادثة دنشواى ويوسف الجندى جمهورية زفتى، مرورا بثورة سعد ضد الظلم والطغيان بدءا من ١٩١٩ إلى الثورات القومية الكبرى. ومنها الثورة البيضاء التى أطلقت عليها هذه الصفة انعكاسا وامتدادا لطبيعتها الهادئة المتسامحة مع نفسها ومع من حولها مثل نهرها العظيم، نهاية بحرب أكتوبر المجيدة التى حَوَتْ بطولات تؤكد على صدق هذه الموقف.

٥ - خصائص القيم الريفية والاقتصادية فى الريف المصرى:

أ) شهد الريف المصرى العديد من أشكال النظم الاقتصادية المختلفة بدءا من النظام الإقطاعى مرورا برأسمالية الدولة المستقلة فى عهد عبدالناصر إلى الرأسمالية التجارية فى عهد السادات إلى الرأسمالية الطفيلية فى عهد مبارك[2]، مما جعله متأرجحا فى اتخاذ قراراته ومترددا فى دخول الأعمال الاقتصادية الكبيرة كأعمال طلعت حرب وياسين باشا وعبود باشا باعتبارهم رواد النشاط الاقتصادى فى مصر ذى الأصول الريفية؛ بسبب صناعتهم التحويلية أى تحويل المنتج الزراعى إلى منتج صناعى اقتصادى، كالقطن وقصب السكر، وصناعة الزجاج.

١ محمد حسنين هيكل: ثورة إلا خمسة، جريدة العربى الناصرى، القاهرة، العدد ٨٥.

٢ سامية سعيد إمام: مرجع سابق، ص ٩٥.

إلا أن الريف المصرى رغم ذلك قد شهد آثارا سلبية عديدة بسبب النظام الإقطاعى الزراعى تارة، وثورة وقوانين يوليو تارة أخرى؛ ففى فترة الإقطاع ساءت أحواله الاقتصادية وانتشر الفقر والظلم والقهر الاقتصادى بشكل أنذر بحدوث ثورة ١٩٥٢، وقد جاءت هذه الثورة لتعالج الجروح والآثار السيئة التى ترتبت على الفترة السابقة عليها، فبدأت فى سن قوانين وتشريعات جديدة بهدف رفع المستوى الاقتصادى للفلاح المصرى الذى عانى كثيرا فى ظل الحكم الإقطاعى، فكانت قوانين الإصلاح الزراعى فى ١٩٦١ التى قامت بتفتيت الملكية الزراعية للإقطاعيين وإلغاء الطبقات، وجاءت ملبية لاحتياجات حُرم مَنها طويلا.

ولكن على الرغم من كل هذه الإنجازات التى حققتها ثورة يوليو فإن الفلاح المصرى ظل طيلة عمره يعانى من أحوال اقتصادية سيئة؛ فعلى الرغم من تملكه للأرض الزراعية وتوافر مياه الرى، واعتدال درجة الحرارة، والموقع المتميز فى ملتقى القارات الثلاث فإنه لم يحقق أبدا الدور المرجو منه فى التقدم والتنمية. وهذا قد يرجعه البعض إلى سوء التخطيط ورسم السياسات ونقص الخدمات التى تحتاجها القرية بحيث جعلها دائما تابعة للمدينة فى كل شىء، وهذا بلا شك أثَّر بشكل كبير على الخصائص الاقتصادية لأبناء الريف؛ حيث إنه من الأهمية بمكان التعرف على الخصائص العامة للمجتمع الريفى، وخصائص سكانه، وذلك بهدف الوقوف على تركيبة هذا المجتمع وإمكانياته لرسم السياسات الاقتصادية المتعلقة بخططه ومشروعاته، إلى جانب أن المجتمع الريفى خاصة مجتمع يخشى المخاطرة التى هى أساس النجاح الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة، هذا بجانب طبيعة المجتمع المصرى عموما الذى يعرف بأنه مجتمع "ريعى" أى أنه يعيش على هبات وعطايا الطبيعة، ولا يحاول اختراع شىء جديد يرفع به مستواه.

ب) أن المجتمع الريفى هو مجتمع ارتضى الفكر الاشتراكى بنظامه وقيمه الاقتصادية نظاما له فرضته عليه طبيعته وتاريخه وموقعه ومهنته، إلا أن ذلك

لا يعنى عدم قدرته على التعامل مع الأنظمة الأخرى. فالمعروف عن شخصية الريفى أنه يدعو ويميل إلى العمل الجماعى التعاونى ولكن حينما تأتيه فرصته لينفرد بالعمل فهو يكون فى قرارة نفسه أول من يشجع على الانفرادية والعمل الفردى[1].

ج) والملاحظ أن الفلاح المصرى والمجتمع الريفى قد تأثر بشكل كبير بتغير الأنظمة، فنجد مثلا على سبيل المثال:

قانون الإصلاح الزراعى على الرغم من أنه وجد استحسانا كبيرا من فقراء الريف فإنه قد أتى بآثار سلبية على المجتمع الريفى؛ فمثلا: ارتفعت نسبة البطالة؛ بسبب تفتيت الملكية التى كان يعمل بها عدد كبير من أفراد الفلاحين.

ثم جاءت تجربة الانفتاح الاقتصادى غير المدروس بنتائج سلبية داخل الاقتصاد الريفى، فشجعت على العديد من القيم التى أعاقت العمل الزراعى وجعلت الزراعة فى أدنى المراتب، ومنها الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية وما ترتب عليها من هجرة للأرض الزراعية والعمل فيها، إلى جانب التخلى عن الأراضى الزراعية بهدف البناء، وتجريف وبوار للأرض بهدف اقتصادى. ولكن البعض منهم ما زال محتفظا بقيمه الدينية التى تنظر لمنطق الحلال والحرام قبل النظرة الاقتصادية، وهذا ما نلحظه عبر عزوفه عن تربية الخنازير ومصانع العنب باعتبارها من المحرمات التى حرمها رب العزة.

ثالثا: طبيعة وخصائص قيم المجتمع الريفى عبر العصور المختلفة[2]:

لا شك أن ثقافة وقيم الإنسان لا تتشكل فجأة وتظهر إلى الوجود، بل تكون ناتج وخلاصة تفاعل عوامل متعددة على فترات طويلة وممتدة وخبرات متراكمة فى تعاملها مع البيئة، ولذلك ينبغى الوقوف على الأوضاع والظروف التى تشكلت فى إطارها الثقافة الريفية؛ وذلك باعتبار أنها ثقافة تراكمية موغلة فى

---

١ محمد إبراهيم عبدالنبى: مرجع سابق، ص ١٩٦.

٢ المجالس القومية المتخصصة: الدور المصرى فى الثقافة العربية، مرجع سابق، ١٩٩٧.

القدم. وينبغى عند الحديث عن خصائص وطبيعة الثقافة الريفية أن نقول إنها أسيرة لطبيعة موقع وتاريخ وجغرافيا حكموا عليها بقسوة فمنها:

البيئة النهرية باعتبارها العوامل الطبيعية التى فرضت قيما مادية انعكست على أساليب الحكم وأنظمة الإدارة وفنون الزراعة والرى ومواسم الحصاد والسنة النيلية التى تحدد بها التقويم القبطى إلى اليوم.

ثم تاريخ طويل من الاستبداد والسلطوية ذات الطابع العسكرى على مدار التاريخ بدءا منذ الفراعنة إلى الآن، فى وجود فترات ليست بالكثيرة قلت هذه السلطة التى لا تعرف سوى البطش والاستبداد فخلفت وراءها قيما ما بين الاستسلام والسلبية إلى التمرد والثورة والمقاومة وبين الالتزام والفساد، وبين التواكل والاجتهاد فتولد بذلك قهر اجتماعى واستغلال اقتصادى من قِبَل الطبقة الحاكمة التى فى يدها السلطة، وطبقة الفلاحين التى تعمل لديها بهدف لقمة العيش، وما صاحب هذه الحياة من فقر وأمية ومرض وانتشار للأمية الثقافية على فترات طويلة.

ثم موقع فرض عليها أنماطا متنوعة من الثقافات التى خلقت قيما متنوعة، أفقد المجتمع هويته الأصلية وأصابه بازدواجية؛ نتيجة لهذا التراكم الثقافى الذى جاء عبر النهر والبحر مع االتدين باعتباره يشكل فكر وقيم ومعتقدات وتصورات وعقلية الفلاح المصرى الذى يحدد من خلاله أسلوب حياته ونظرته النفعية للدين.

خصائص الثقافة الريفية فى العصر الفرعونى[1]:

إذا كان علماء الاجتماع الغربيون فى نظرياتهم وتحليلاتهم قد أغفلوا – قاصدين أو غير ذلك– التاريخ المصرى القديم وقد يُرْجِع البعض ذلك إلى تحيزهم لمجتمعاتهم، فإننى من وجهة نظر نقدية أرى أن السبب يرجع إلى

[1] مريم مصطفى ومحمود عودة: دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٨٥.

سمات وقيم هذه المجتمعات الشرقية شديدة الخصوصية والتماسك والثبات أمام أى وافد وأى مستعمر. وأيا ما كان السبب، فلا شك فى أنهم إذا اطّلعوا على هذا التاريخ سوف يجدون الكثير من الأمور التى فسرت عن هذه المجتمعات بطريق الخطأ ويشوبها الكثير من الزيف، وخصوصا فى مجتمعات العالم الثالث والمجتمع المصرى القديم على وجه الخصوص، والذى ينبغى أن يقوم به أبناء المجتمع المصرى من الدارسين للمجتمع المصرى القديم[1].

أ) ومن هذا المنطلق سوف نلقى نظرة على طبيعة ثقافة المجتمع الريفى منذ الفراعنة وخصائص وطبيعة الثقافة الريفية، لتصحيح المفاهيم الخاطئة أو الفهم الخاطئ الذى ترسخ عن طبيعة هذا المجتمع وطبيعة ثقافته وثقافة أبنائه؛ وذلك نظرا لمدى التأثير والتأثر والارتباط الذى امتد بين المصرى منذ عهد الفراعنة والمصرى اليوم، وذلك على اعتبار أنه قديما صنع حضارة عبر مهنته التاريخية وهى الزراعة، التى ما زال يحيا بها إلى اليوم، حتى إن كثيرا من أدواته الزراعية ظلت باقية لديه يستخدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر[2]. ومن هنا أردنا أن نتناول خصائص الثقافة الريفية والمجتمع الريفى منذ عهد الفراعنة على اعتبار أن مراحل التاريخ لمجتمع ما -مهما بعدت زمانيا- لا يمكن إغفالها أو إهمالها؛ فرواسبها ومشتقاتها تظل فعالة بطريقة ما لا يمكن إغفالها من أجل فهم متكامل "لطابع المجتمع القائم"، ومن هنا فإنه لا يمكن أن نحلل علميا ما لم تكن هناك رؤية من نوع ما لتاريخه الطويل[3].

١ هالة مصطفى: التدين والشخصية المصرية، الأهرام، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٢٣، يوليو، ٢٠٠٧.

٢ حسين فوزى: مرجع سابق، ص ١٦٥.

٣ محمد حسن غانم: رصد التغير فى سيكولوجية الفلاح المصرى، جريدة الأهرام، أحوال مصرية، القاهرة، العدد الرابع، ١٩٩٩.

ب) المجتمع الريفى قديما مجتمع تكون من جماعات وقبائل تحولت من الرعى إلى مهنة عرفت الاستقرار بدلا من الترحال والهجرة، فاتخذت من مهنة الزراعة منهجا وأسلوب حياة باعتبارها منظومة قيمية متكاملة، فرضتها البيئة الطبيعية من حولها من خلال نهر يمثل شريان الحياة طبع على ثقافة الريف قيما ثابتة فيهم ما دام النيل يجرى والزراعة قائمة، ألا وهى الجماعية والانتماء والتعاون بجانب الرتابة والتكرار والثبات، أى الانتظام الدائم الذى جعل المصرى معروفا بوحدة خصائصه عبر العصور.

ج) احترام الأبوية كإحدى الموروثات التى تسللت بداخل جينات المصريين عموما والفلاح بخاصة، والتى اتحدت مع الطبيعة الجغرافية والمجتمع النهرى وقد أدى ذلك إلى انعكاسه على نمط وأسلوب الحياة من حوله، والذى امتد إلى طبيعة الفلاح المصرى القديم عبر احترامه وتأليهه لحاكمه وتقديسه وعدم الاقتراب منه. ففى مقابل هذا الخضوع عرف الريف المصرى الثورات والتمرد والخروج على الحاكم، وثورة الجلباب الأزرق، وهذا إن دل فإنه يدل على مدى التناقض والازدواج فى ثقافة الريف عندما يتم استغلاله بشكل جماعى، ولا شك أن هذا الاستغلال والظلم يؤدى إلى الانقسام الطبقى مما يشعل نار الثورة، وبالتالى فالريف يمثل المارد النائم والويل لمن يوقظه.

د) وسيكولوجية الفلاح تؤثر السلامة والعافية، وتتعلق بالغيبيات أكثر من تأثرها بالواقع وتصرف فى التعويل على القضاء والقدر أكثر من إيمانها بجدوى الفعل الإيجابى، وهذا ما تدل عليه حِكَمه وأمثاله عبر تاريخه الطويل التى تدعو إلى عدم المواجهة وإيثار السلامة ما دام لديه قوت يومه، فإذا وصلت أقصى من ذلك ثار وظهرت شخصية أخرى. فضلا على أن المجتمع الريفى القديم مجتمع متعدد الطبقات وهذا ما ينفرد به المجتمع الريفى الفرعونى عن باقى المجتمعات، وهذا ما ظهر عبر رموزه ورسوماته التى ظهرت عبر معابده وكتاباته البردية،

فضلا عن تحليل علماء الآثار فى أوروبا. ومن خلال هذا يتضح أنه مجتمع مر به حراك اجتماعى صاعد وهابط، لأجل ذلك حقق نهضته عبر حضارته.

هـ) يمثل الدين كل حياة المجتمع الريفى منذ العصر الفرعونى، فهو الذى يحدد من خلاله أفكاره ومكاسبه وتوجهاته وقيمه[1]، فعرف الحياة بعد الموت والحساب على ما قدم وهى ما كانت تشغل بال الفلاح، وهى الموضوع الرئيسى للديانة المصرية القديمة وبالتالى فإن الفلاح المصرى كان ينظر للدين باعتباره يمثل مصلحة نفعية، فتدينه يقوم على أساس الموقف النفعى من الدين؛ فهو انتقل من الديانة الفرعونية إلى المسيحية بسبب الظلم الاجتماعى أى أن موقفه نفعى، ثم دخول الإسلام طوعا لنفس السبب، ثم دخوله للمذهب الشيعى وعودته مرة أخرى للمذهب السنى لنفس السبب وهو تحقيق فائدة، ثم لجوئه للتدين الشعبى والشعوذة وللسحر عندما رأى نفاق وكذب الكهنة فى المعابد. وما يقوله للفرعون المصرى يقوله أيضا للمعتدين والمستعمرين من قادة وقواد الرومان، مما أدى إلى انصراف الفلاح المصرى فيما بعد عن طريق صحيح الدين والرسالة السماوية إلى تدين صنعه بعاداته وتقاليده.

يمكن أن نستخلص أن: الفلاح المصرى هو يطلق عليه المؤرخون والمستشرقون "الفلاح القرارى"؛ لأنه يحتفظ بسمات وخصائص الثقافات التى مرت عليه بداخل عقله وعبر سلوكه وممارساته اليومية، وهذا بلا شك يجعله أقدر الأشخاص على اختيار القيم المناسبة فى الوقت المناسب ليس خوفا أو استكانة، ولكن امتدادا لصبره الذى لا ينفذ إلا إذا نفذت الحجج والأعذار لدى من ظلموه، فهو يمهل ولكنه لا يهمل ظالمه. وهو ما ظهر جليا عبر ثوراته وحركاته الاجتماعية التى تمرد وخرج بها على السلطة مرارا فى تاريخ مصر القديم[2].

---

[1] مريم مصطفى، ومحمود عودة، مرجع سابق، ص ٩٥، ٩٦.

[2] محمد إبراهيم عبدالنبى: مرجع سابق، ص ٢١٠.

٢ – خصائص المجتمع الريفى فى العصر الإسلامى:

أ) بدأ العصر الإسلامى فى المجتمع المصرى عند دخول عمرو بن العاص وفتحه لمصر، وبعد أن أسر ابنة المقوقس "أرمانوسة" فى بلبيس عند ذهابها إلى زوجها وتعرضها لحملة عمرو بن العاص الذى أعادها إلى والدها المقوقس[١]، ثم استولى على الإسكندرية ثم دمياط، وحكم مصر وكانت سمة حكمه العدل والمساواة، وهذا ما أقره كتاب التاريخ على اختلاف توجهاتهم، ثم اندمجت الثقافة المصرية بالثقافة الإسلامية التى وجدتها امتدادا لكثير من القيم التى آمنت بها الحضارة الفرعونية القديمة، فزاد الفتح الإسلامى انفتاحا على الثقافة المصرية وعلى كنوزها، مما أدى إلى تفاعل واندماج المصريين فى الفتح الإسلامى للدرجة التى غيروا فيها لغتهم وديانتهم. وإذا كان البعض يأخذ على الشخصية المصرية تغيير لغتها ثلاث مرات فهذا بلا شك حدث عبر اعتناق المصرى للأديان، فهو لم يغير لغته إلا عبر اعتناقه لدين هذه اللغة، مما يؤكد على عمق التدين فى أعماق شخصية المصرى عموما، فهذا هو ما جعله يغير لغته.

ونجد أن الريف المصرى فى العهد الإسلامى كان له طابع مميز؛ نظرا للوضع المتميز لموقعه ووضعه الجغرافى باعتباره سهلا فيضيا ساعد على خصوبة أرضه نهر طبيعى يمر بداخله، وبالتالى فإن القيم المادية كانت لها خصوصية خاصة باعتبارها صانعة لأول حضارة زراعية عرفت فنون الزراعة والإدارة والحكم والتنظيم فيما يدعى النظام الإنتاجى الشامل[٢].

وعرف التدين منذ مهنة الزراعة وهذا ما يفسر تعاطفه وعدم مقاومته لحملة عمرو ابن العاص التى كانت أربعة آلاف جندى فقط، بجانب تغييره للغته ودينه

---

١ محمود إسماعيل: "مقالة" استعباد المصريين من عمرو بن العاص حتى الأيوبيين، العدد الخاص من حكام مصر، القاهرة، مؤسسة دار الهلال، ٢٠٠٥، العدد التذكارى.

٢ مريم مصطفى، ومحمود عودة: المرجع السابق، ص ٩٦.

رغم احتفاظه بسماته وخصائصه الفرعونية بما يعرف بوحدة خصائصه عبر العصور، وهذا ما يبرر ثورته حينما انحرف الحاكم السياسى آنذاك عيسى بن منصور فثار عليه وجه بحرى كله عام ٢١٦ هـ وأخرجوه من الفسطاط كلها وقامت الثورة فى جميع المحافظات، وهذا ما يؤكد وحدة وتماسك الشخصية المصرية فى مواجهة الخطر والانحراف على القيم التى تحض على العدالة والمساواة.

عرف الريف الملكية الخاصة عن طريق تملك الفلاحين المصريين للأرض فيما يسمى بـ "إنتاج النظام الخراجى" أى تملك الفلاحين مقابل دفع ضريبة الخراج، وبالتالى فهذا ما يؤكد على أن النظام الإسلامى يشجع على القيم الرأسمالية والفروق الفردية دون غيره من الأنظمة التى عرفتها مصر، وإذا كان النظام السياسى قد شهد استبدادا وتسلطا فهذا قد تم بعد الخلفاء الراشدين، حيث طمع الولاة والأمراء فى الاستئثار بالحكم وليس ذلك مبدأ إسلاميا أو تشريعا كما يحلو للبعض أن يفسره ليقره كقيمة ثابتة.

سيادة قيم وثقافة العسكرية فى الحكم وما عرف عنها من البطش والاستبداد: عرف الفلاح قيم احترام ولى الأمر أو الحاكم منذ عصوره الأولى كامتداد لثقافة الحضارة النهرية وهى احترام الكبير واحترام السلطة، وقد كان المصريون معزولين عن المشاركة فى السياسة والحكم سواء كانت تبعية للخلافة أو وراثيا فى حالة الاستقلال، وبالتالى فإن الخوف من السلطة هو الثقافة الغالبة على الثقافة الريفية عموما وذلك بسبب تاريخه الطويل من الاستعمار على أيدى حكام ونظم أوتوقراطية مستبدة عسكرية، إلى جانب أن سيكولوجية الفلاح تميل إلى السلامة والعافية وتتعلق بالغيبيات أكثر من الواقع، وتفسر فى أى صور بطبيعتها أو تركن إلى القضاء والقدر والنصيب دون أن تسلك فعلا إيجابيا لمواجهة أو دفع هذا الضرر، وهذا بلا شك ما أيقنه قادتها وحكامها فثبتوا هذه القيم عن طريق إبرازها وترديدها كثيرا.

استمرت "البيروقراطية" متمثلة فى الجهاز الإدارى وموظفيه كثقافة متوارثة من الحكم الفرعونى، ولكن ليست بالهدف والطريقة التى بنى بهــا المــصريون حضارتهم، ولكن كقيم بديلة عن الأسلوب السياسى الذى افتقده معظم من حكمــوا مصر، والذين كان أغلبهم من العسكر، فاستخدموها بهدف جمع الضرائب مــن أبناء الريف.

عرف الريف الإقطاع العسكرى والإدارى وثقافة الــسخرة والالتــزام فــى العصور الإسلامية إلى أن جاء الفاطميون ليعيدوا لأول مرة المصريين بــداخل الجيش، والتى عرفت بـــ "الحجرية"[١]، وألغوا هذين النظامين وهذا فــى العهــد الفاطمى الأول الذى شهد اهتماما كبيرا بالريف وبــالمجتمع الريفــى باعتبــاره مخزنا للغلال وللطعام. أما فى العهد الثانى فقد قام الريف بــالثورة والمقاومــة السلبية عن طريق هجرة المزارع والزراعة ومهاجمة البيروقراطية، ثم إطــلاق النكات والسخرية من الحكم والحكام الفاطميين.

٣ - طبيعة خصائص المجتمع الريفى فى العصر الحديث:

أ) إن بداية العصر الحديث جاءت عند اعتلاء محمد على حكم مصر، ذلــك الجندى الألبانى الذى تجمعت فيه خصال السياسى والقائد فى وقت واحــد، وقــد ذاب بداخل المجتمع المصرى حتى إنه بعثر هويته الذاتية واجتمع هدفه مع هدف المجتمع المصرى جميعا وهدف الذين جاءوا به وأصروا عليه، وهو العودة إلى التاريخ المتميز لوطنهم القديم وحضارتهم، لذلك بنى المصريون معه هذا المجــد وهذه النهضة على الرغم من انحيازه إلى الأقليات الشركسية، فعلى الرغم مــن النجاح الذى حققه محمد على فى قهر تحدياته الداخليــة والخارجيــة بمــساعدة الشعب المصرى وأعيانه، فإن ما يؤخذ على الشعب المصرى أنه اســتعان بـــه، وهنا نتساءل: ألم يكن يوجد من بين المصريين مَنْ هو أهل لهذا المنصب ليقــف

---

١ أيمن فؤاد سيد: الوالى مبعوث الخليفة، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، العدد التذكارى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

معه المصريون جميعا، مثلما فعلوا لمحمد على أم أن الشعب المصرى طبيعته وثقافته جعلته دائما ينتظر ذلك الغريب أو الآخر الذى يحكمه ويسير خلفه. ومن هنا ينبغى أن نشير إلى أنه إذا كان حديثنا قد انصب وركز على المجتمع المصرى عموما، فمما لا شك فيه أن القرية المصرية فى كل هذه العهود كانت لها الرصيد الأكبر من التضحيات والفداء من أجل الاستقلال ومن أجل الوطن والاهتمام، نظرا لتأثيرها الكبير فى كونها الموطن الأول للحضارة الفرعونية التى أضاءت العالم من حولها، إلى جانب أن الإنتاج الزراعى كان هو عصب الاقتصاد المصرى وتحديد المكانة التى حظيت بها الأرض الزراعية آنذاك، إلى جانب أنها الموطن الأساسى لمعظم قادة وحكام مصر ونخبتها إلى الآن أى أنها تعد مصدرا للساسة ولنخبها ولقادتها فى معظم العصور.

ب) التميز الطبقى[1]: يرى الكثيرون أن محمد على قد أهمل الطبقة الدنيا المكونة من الفلاحين والعمال فى مصر، فعلى الرغم من الاهتمام بها فى عهد الفراعنة -لأنها فى الحقيقة كانت مظهرا لقوة الدولة الفرعونية وأساسها-، فقد كان تركيزه منصبا على الأتراك والمماليك والطبقة العليا مع قلة من المصريين فى المجتمع المصرى، وبالتالى انتشرت الأمية وما صاحبها من تخلف وجهل ومرض مما انعكس على المجتمع. وانتشرت عادات وتقاليد سيئة نتيجة للجهل الذى أصاب الريف المصرى من جراء هذا الإهمال، حتى إنه أنشأ المدارس وخصوصا الحربية لأبناء الطبقات العليا والأتراك والشراكسة دون أبناء الفقراء من الريف، واقتصر التعليم على الكتاتيب. ومن الملاحظ أنه على الرغم من التدرج الطبقى فى عهد الفراعنة فإنه اعتمد على طبقتين فقط بداخل المجتمع المصرى لضمان سلطانه ونفوذه؛ وهى عليا ومتوسطة، وقد جعل هذه الطبقة المتوسطة هى السد أمام تمرد الجماهير وثورتها، وليس كأساس يعتمد عليه فى بناء مقومات المجتمع المصرى.

[1] مريم مصطفى، ومحمود عودة: مرجع سابق، ص ١٠٧.

ج) حب الأرض والتمسك بها سواء كان عاملا فيها أو مالكا لها؛ وهـذا لأن الإنتاج الزراعى هو مصدر القوة للاقتصاد فى المجتمـع المـصرى ومطمـع الغزاة، ولا شك أن مهنة الزراعة قد ألفت أو ربطـت بـين الإنـسان والأرض بعلاقات قوية، وبالتالى هذا يفسر سيطرة السلبية وقيم عدم الانتماء والتمرد فـى الطبقة الدنيا؛ بسبب اهتمام الحكام والولاة بالطبقة العليا والمتوسطة على اعتبـار أنهما يمثلان القاعدة العريضة للمجتمع، وهما اللذان يتبادلان الـسلطة والنفـوذ اللذين استخدماهما لسد الطريق أمام بقية الجماهير للثورة أو للتمرد[1]، فساد الظلم الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى الذى عانوا منه وكان السبب وراء قيام الثورة فيما بعد.

د) سيطرة قيم الجماعية كموروث نابع من طبيعة بيئة النهر والعمل فى مهنة الزراعة: بهدف تحرير طاقة الفلاح المصرى لبناء مجتمع قادر علـى العطـاء، وبالتالى فإنه استطاع عن طريق نظامه الجديد للملكية أن ينعش الفلاح المصرى ويزيد من وعيه، وأن يحقق له الاستقرار الذى يساعده على العمـل والاجتهـاد، وهذا بعد أن أدرك أن الذى يبنى مصر هو الفلاح المصرى، ولهذا قام بتوزيـع مساحات صغيرة أخرى من الأراضـى على هذه الفئة العاملة.

هـ) سيطرة قيم الدولة المركزية والحكومة المسيطرة على الأرض والميـاه أى مصادر الرزق بالنسبة للفلاح: فمثلاً نجد أن الإقطاع الزراعى جـاء نتيجـة وانعكاسا لهذه المركزية الخانقة، فلم يستفد الفلاح المنتج بأى فائدة تذكر فى ظـل هذه الحكومة، بسبب سيطرة رجال ومحاسيب السلطة القائمة وتوزيع مـساحات شاسعة خاصة بهم. ومن هنا كانت هذه السلطة المركزية وبـالا علـى اسـتفادة الفلاح الحقيقية من الأرض والماء معا، وبالتالى فقد أحاطت بـالفلاح المـصرى المركزية بشكل مقصود من خلال النظم السياسية عبر الحكام من ناحيـة ومـن الناحية "الجغرافية والتاريخية والعقائدية"، فأصبحت من موروثاته عبر تاريخـه

[1] مريم أحمد مصطفى، ومحمود عودة: المرجع السابق، ص ١١٢.

الطويل، سواء كان المحتل أجنبيا أو حاكما وطنيا، فلم يفلح أو يَنْجُ الفلاح المصرى من استغلاله طيلة حياته[1] سواء قبل الثورة أو بعد الثورة، وإن كان قد استفاد قليلا من الثورة عن طريق تمليكه خمسة أفدنة وانعكاساتها السياسية والاقتصادية عليه، بجانب ازدياد معاناة المجتمع الريفى قبل قيام الثورة من قيم الظلم والاضطهاد واستخدم الفلاح المصرى فنونا مختلفة لمقاومة هذا الظلم، بدءا من العصيان المدنى إلى الهروب من الأرض لعدم قدرته على دفع الضرائب إلى الاستكانة والمهادنة حينا، ومن هنا تباينت قيمه ما بين الفطرة والرضا بالقليل لحين تهدأ الريح ثم إلى الهروب إلى الدين فى صورته الشعبية، عن طريق زيارة الأضرحة والأولياء وأعمال السحرة والشعوذة لفك النحس والكرب ورفع الفقر عنه.

ثالثا: الثابت والمتغير فى الثقافة الريفية:

لا شك أن قيم البيئة الريفية هى قيم صنعت حضارة مصر الفرعونية عبر منظومة قيمية أساسية كانت عناصرها الأرض، والعائلة، والفرد[2]، والتى استمرت وعرف عنها توازنها، وتوجتها بقيم فرعية سلوكية كان أساسها التدين والصلاح والدعوة إلى التعاون والعمل الجماعى. وقد كان لهذه القيم الفضل فى مواجهة المجتمع المصرى عموما للعديد من الثقافات دون أن يتأثر أو يغير ثوابته، وهذا بلا شك السبب فى استمرار هذه المنظومة القيمية التى ساعدت على تماسك وتعاون واستمرارية القيم الريفية لمواجهة المتغيرات، رغم الانعكاسات السلبية المترتبة على مواجهة هذه القيم الوافدة.

ومن هنا سوف نستعرض عددا من القيم الريفية التى نستطيع أن نتعرف منها على الثابت والمتغير فى قيم الريف المصرى.

---

١ عاصم الدسوقى: التحرر من السلطة الأبوية ومن مركزية الحكم، جريدة الأهالى، القاهرة، العدد ١٣٥٧، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢ محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعى للمجتمع القروى، مصدر سابق، ص ١٤٩.

القرية المصرية تمثل خصائص المجتمع الكبير الذى توجد فيه وهو المجتمع الريفى، ولا شك أن هذا المجتمع يحمل سمات مشتركة يعبر بهـا عـن طبيعـة الحياة والبيئة التى يعيش فيها الفرد.

وهذا المجتمع يقوم على مهنـة الزراعـة، والعمـل الزراعـى، والتنظـيم الاجتماعى والقيم والثقافة القروية.

ولا شك أن الزراعة فى هذا المجتمع تمثل كلا ثقافيا متكاملا، مما جعل منها المصدر الأساسى لمعظم القيم بداخل الثقافة الريفية، ومن ثم نقوم بعرض القـيم التقليدية للفلاح المصرى التى تميزت بالاستمرار والتكرار والثبات علـى مـدار حقب أو فترات زمنية طويلة وممتدة.

قيم اجتماعية وهى خاصة بالخوف والاحترام للسلطة لدرجة الخضوع: قـد يرى البعض أن التاريخ السياسى للمجتمع المصرى يؤكد على تأصل هذه القيمة لدى المصرى الفرعونى، ويرى أن حاكمه هو مسيِّر حياته بما ينفق عليـه مـن العطايا وبما يملك من أرض وماء وقوة تتحكم فى مصير المجتمع بأكمله، ولهذا تعد هذه السلوكيات سلوكيات وقائية يلجأ إليها الفلاح بهدف حمايته من التنكيـل؛ بسبب قوة بطش واستبداد الحكام وذوى السلطة العسكرية.

حسب الاستقرار والارتباط بالأرض: والذى جاء بـسبب خـصوبة الأرض وانتظام الفيضان الذى يعد شريان الحياة فى البلاد، مما جعل المهنة الرئيسية لهم هى الزراعة وهذا ما رفع من شأن وقيمة العمل الجماعى والتعاون باعتبارهـا مهنة تحتاج لعمالة كثيفة، إلى جانب هذا تتطلب شدة الارتباط سواء العـائلى أو الجهوى، والتمسك بالقديم والتعامل مع الجديد بحذر.

التدين: عرف به الفلاح المصرى باعتبار مهنة الزراعة تمثل عملية مقدسة، وبالتالى وجود قوة خلف الطبيعة تسير هذه العملية، ولهذا اتخذ من هـذه القـوة الإيمانية محددا لسلوكه، من خلال الإيمان بالقدرية والتوكل، والقـضاء والقـدر

الذى يبرر من خلاله مصائبه، ثم الاستعانة بالسحر والشعوذة والتمائم والأدعيـــة كلها كوسيلة لكشف الغيب والإعداد له بكافة الطرق.

الصبر وقوة التحمل وطول البال: حتى إنه البعض يظن أنه فى حالة ثبـــات وعدم اكتراث أو اللامبالاة، والتى تطوق المصريين عموما، حتى يظن الـــبعض أنه شعب عديم الحس.

قيم الاقتراب غير المباشر جس النبض "أى إظهار عكس ما يـبطن": ومـــا يرتبط بذلك من قيم سماعية، وهذا بلا شك يظهر فى الإشـــاعات والتـــصريحات والأخبار التى تسبق أى قرار سياسى لمعرفة رد فعل الجمهور عليه قبل اتخاذه.

التعامل الآنى مع الأمور والأحداث: وذلك من خلال إظهار الحماس الزائـــد والموافقة التامة ويعقب ذلك الفتور السريع، والتحلل التدريجى من الالتزامـــات، وهذا بلا شك ما قد يفسر سر البداية الجيدة لنا فـــى معظـــم مواقفنـــا وأحـــداثنا وثوراتنا، ثم الانتكاسة والعودة مرة أخرى للبداية التى بدأنا منها ويشهد على ذلك ثورة عرابى، وثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢. حتى الخطط والمشاريع الاقتصادية الكبيرة نتبع معها نفس الخطوات، لهذا لم يكتمل حلـــم أو مـــشروع أو ثـــورة أو انتصار فى حياتنا للنهاية بل لا بُدَّ من "إلا خمسة" كما أشار إليها من قبل الأستاذ هيكل فى مقاله "لماذا لم تكتمل ثورة فى حياتنا"[١]. أى أنه لم يصبح الهلال بـــدرا طيلة حياتنا. وإذا كان البعض يرى أن العامل الخارجى كان له دور كبير مـــؤثر لا يقل عن دور هذه القيم الريفية فى توجيه مسار حياتنا وسياستنا، فـــإننى أرى أن المقولة المشهورة "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بُدَّ أن يستجيب القـــدر" أى أننا ارتضينا ثباتنا وصمتنا وعزلتنا، بل ونحاول أن نطبع ذلك على أجيالنا كلها.

عدم الرغبة فى التفرد بعيدا عن الجماعة[٢]: مع التأكيد والسعى على التعاون والعمل الجماعى من خلال العمل فى الزراعة، ومن خلال الإمامة فى الـــصلاة

---

١ محمد حسنين هيكل: لماذا لم تكتمل ثورة فى حياتنا، جريدة العربى، العدد ٩٩٠، ١٩٩٨.

٢ محمد عبدالنبى، مرجع سابق، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

وأداء الواجبات الاجتماعية، وفى الحقيقة لا يطمئن إلا للعمل الفردى والانفـــراد بالقرار. وهذا بلا شك ما تجده من الدعوة إلى العمل ســويا لتحقيــق التقــدم والاستقرار وأيدينا فى أيدى بعض لتنهض بالمجتمع، ولا بُدَّ للــشعب أن يتخــذ القرار الذى يراه مناسبا لذلك والحث على ذلك مـــن خـــلال وســـائل الإعـــلام والانتخابات، وفى المقابل نجد أن معظم القرارات والسياسيات وطريقـــة العمــل الذى يعمل به فى بلاط السياسة لا يتحرك إلا من خلال قرار منفرد تنفــرد بـــه القيادة السياسية وتعبر عن توجهاتها ومصالحها التى تحددها هـــى مـــن خـــلال علاقاتها الخارجية.

الازدواجية والتناقض فى المواقف والمجالات المختلفة: وهذا بلا شك مـــا نراه عبر الاختلافات الكبيرة بين الأقوال والأفعال أى على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال رغم حديث عبدالناصر عن الاشتراكية وأحلامهـــا وقـــدرتها علــى تحقيق النهضة والتنمية فى المجتمع، نجد أنه عند تشكيل وزارته فى بداية توليـــه استعان بعلى ماهر ذى التوجه الرأسمالى ورئيس الوزراء للملك السابق ثم تعيينه لوزراء من أصول رأسمالية أمثال عزيز صدقى، مصطفى خليل، وسيد مرعى، كمال رمزى استينو وعبدالمنعم القيسونى، كذلك الـــسادات رغـــم تبنيـــه للفكــر وللنظام الرأسمالى بقيمه الخاصة بالاقتصاد الحر والملكية الفردية والخاصة فإنه على الجانب السياسى كان يجد نفسه كبير العائلة، وفرض سلطته الأبوية البعيـــدة عن الديمقراطية والحرية التى اتخذها قبالة عهده، أى الازدواجية بين نظام أبوى ذى هياكل سلطوية فى النظام السياسى ونظـــام رأســـمالى مفتـــوح عـــل كـــل اقتصاديات العالم فى الاقتصاد.

تقديس الأسرة والحياة العائلية و قيم المحافظة والاستقرار العائلى: نجد أن الأسرة أو العائلة هى الشغل الشاغل لقيم الفلاح الاجتماعية والتى يـــدور فيهـــا محور حياته؛ وذلك لأنها تحدد له المكانة الاجتماعية والاقتصادية. ونجد أن سمة العلاقات الاجتماعية فى المجتمع القروى أنها تدور فى إطار العلاقات فى المحل

الأول، ثم إن العزوة لا تتحقق إلا من خلال كثرة الإنجاب التى تحقق هدفين، فبجانب تحقيق العزوة هناك مَنْ يستخدمونها فى العمل الزراعى الذى يحتاج إلى كثافة فى العمالة.

الارتباط بالنهر: هذه القيمة بلا شك أثرت على أبناء الريف بشكل كبير، وذلك بسبب انتظام حدوثه وفصوله فى موعد لا يخلفه، مما كان له عظيم الأثر على إيمانهم بالمد الذى دائما يأتى من السماء حينما تزداد الأزمة فى ميعاد لا يخلفه، وذلك مثل انتظام مجيء النيل فى موعد لا يخلفه، مما طبع عليه التكرار والثبات والرتابة، وأدى إلى اعتماد الفلاح عليه فى زراعته وريِّه، إلى جانب أنه نظم له فصول زراعته ومواعيدها من خلال تقويم زمنى خاصة بالإنتاج الزراعى سمى بـ "التقويم القبطى" والأهم من كل ذلك أنه كان له انعكاس وتأثير على القيم والتوجهات.

السلطة الأبوية واحترام الكبير: الثقافة السياسية للبلدان التى قامت حضارتها على الزراعة والتى يطلق عليها المجتمعات الرعوية والمجتمعات ذات الإنتاج الأسيوى لها سمات وملامح أساسية تقوم على السلطة المركزية المتطرفة وعبادة واحترام السلطة السياسية والسلبية السياسية، وتعاظم دور البيروقراطية[1]. ونجد أن هذه الملامح قد تدعمت بمحددين آخرين نحو البيئة الريفية وهما:

اجتماعى: يتعلق بالتنشئة الاجتماعية بداخل الريف التى تعظم من مكانة الأب أو كبير العائلة بشكل يشكل نظاما سلطويا؛ نتيجة لطاعته والاستجابة التامة لأوامره سواء بالثواب أو العقاب.

تاريخى دينى: والمجتمع الريفى مجتمع معروف بنزعته الشديدة نحو الدين والتدين، ونرى أن مكانة السلطة والخضوع لها يمثل ركنا هاما لإعلاء ونشر

---

١ صلاح سالم: مقال "الثقافة السياسية للمصريين"، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة أحوال مصرية، العدد الرابع، ١٩٩٨.

كلمة الله، وبالتالى فإن السلطة الأبوية السياسية وطاعتها بداخل المجتمع الريفى تمثل امتدادا للسلطة الأبوية الإلهية واحترامها.

المركزية السياسية المتطرفة: والتى نبعت من نهر النيل ذى المكانة المركزية فى حياة المصريين عموما، وبالتالى فقد ربط نهر النيل بين الجغرافيا والسياسة فى مصر والزراعة كمهنة انتقل لها الفلاح بعد الرعى، وللسلطة المركزية دور فى نجاحها. ولا شك أن هذه المركزية تعد إحدى سمات المجتمعات الريفية ذات الحضارات الزراعية.

سيطرة أهل الثقة على أهل الخبرة: نجد أن هذه القيمة توجد فى كافة المجالات امتدادا لتماسك وقوة العلاقات الاجتماعية بداخل الريف.

الخوف من الحقد والحسد: أصاب الريف المصرى بضعف الاستثمار والإنتاج، مما أعاق من تنمية خبراته ومهاراته وقدرته على القيام بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة، إلى جانب تشككه فى أموال البنوك على اعتبار أنها تعد "ربا" وهذا مخالف للطبيعة المتدينة للأغلبية منهم، فهذا بلا شك أعاق تواصله مع اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية، وثبوت قيمه التقليدية المرتبطة بالخوف من كل جديد وعدم المغامرة أو المخاطرة خوفا من الخسارة، والاعتماد على أهل الثقة دون أهل الخبرة فى إدارة وتنفيذ المشروعات. واستخدم القيمة الزراعية عند تعامله فى المجال الاقتصادى والتجارى أى الحماس الشديد والموافقة التامة والحماسة الزائدة على فكرة أو مشروع اقتصادى ثم بعد ذلك يأتى فتور سريع وتحلل من الالتزامات عن طريق الأعذار[١].

الاستمرارية فى استخدام الأدوات المستخدمة فى العملية الزراعية ونوعية المحاصيل منذ الفراعنة إلى الآن، والخصائص الاجتماعية والعادات والتقاليد والذى عرف بوحدة خصائص المصرى عبر التاريخ مثلما قال جمال حمدان فى كتابه "شخصية مصر".

---

١ محمد عبدالنبى: مرجع سابق، ص ١٩٨.

رابعا: الاستمرارية فى الثقافة الريفية:

بالنسبة لموقف الفلاح من السلطة: ما زال هـذا الموقـف مـستمرا منـذ الفراعنة التى ألّهت حاكمها وأطاعته، فإلى الآن الفلاح المصرى دائمـا يخـشى السلطة السياسية، فإذا كانت قديما كانت تملك المـاء والأرض وأدوات الـبطش، فهذه الأدوات لم تتغير إلى الآن. والذى قد يرجعه البعض كما ترجعه الرسـالة إلى الطبيعة الهادئة الوديعة للفلاح المصرى وبعده عن التمرد أو الثـورة إلا إذا طفح الكيل ونفذ الصبر، ووصلت الأمور إلى عدم قدرته على تدبير أمور حياته الأساسية.

البناء الاجتماعى للمجتمـع الريفـى: مـا زال يتـسم بالثبـات والجمـود والاستقرار، حتى إن الفلاح أيام الفراعنة ظل هو نفسه الفلاح حتى نهايات القرن التاسع عشر بنفس أدواته وخصائصه، وقد فـسر جمـال حمـدان[1] ذلـك فـى موسوعته "شخصية مصر" بـ "وحدة خصائص الفلاح عبر التاريخ"، وقد أكدت "مايسة الديب" على أن المصرى استطاع أن يحـتفظ بالخـصائص الاجتماعيـة والثقافية من العادات والتقاليد والقيم إلى الآن.

وإذا كانت هناك تحولات أو تغيرات، فقد كانت تتم بـشكل سـطحى عبـر الأنظمة السياسية والجماعات الحاكمة التى تأتى بصورة جديدة للحكـم، ولكنهـا قديمة فى وظائفها.

بالنسبة للجماعية: رغم ظهور صور للملكيات الفردية إلى جانـب ظهـور الميكنة الزراعية، والتغير فى التركيب المحصولى الذى أدى إلى الاستغناء عـن الأعداد الكبيرة من الفلاحين اللازمين للزراعة، والتغيرات التى طرأت فى نظـم الزراعة والرى، وعلى الرغم من تغير وتبدد كثير مـن القـيم التـى ارتبطـت بالفلاح المصرى، فإنه ما زال يحتفظ بهذه القيم ما دامت الفرصة تتيح له ذلـك،

---

[1] جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص ٢٩.

وخصوصا إذا كان قد عاش مراحل تنشئته الاجتماعية كلها بداخل الريف أو المؤسسة التى تحمل بداخلها نفس القيم.

حب الاستقرار والارتباط بالأرض: تعد إحدى القيم المستمرة والمستقرة فى ثقافة أبناء الريف، ويرى أن الأرض هى الأمان الوحيد. ونلحظ ذلك فى أنشطتهم الاقتصادية التى تركز على ملكية الأراضى واستثمارها فى مجالات مختلفة.

قيم التدين: نجد أن استمراريته في فصل الدين عن الدنيا ما زالت سمة تتسم بها الثقافة الريفية، فهو يؤدى أركان الدين بأكملها، فى المقابل يفصلها عن الممارسة والمعاملة؛ فهو يغش ويكذب وينافق، ويقدم تبرعات ويقيم احتفالات بهدف تحقيق منافع دنيوية، وبالتالى هذا يؤكد على استمرار النظرة النفعية للدين فى حياة الفلاح المصرى، وهذا ما يبرر استخدام بعض القيادات السياسية التى حكمت مصر للدين لتحقيق مصلحة لهم، فمثلا بداية حكم عبدالناصر ومحاولته لاستقطاب المجتمع المصرى له، فقد غلف معظم خطاباته بالطابع الدينى تقربا منه لطبيعة المجتمع المصرى المتدين، وكذلك السادات عندما استعان بالإخوان المسلمين ليس حبا وعدم فصل الدين عن السياسة، ولكنها كانت نكاية فى الشيوعيين أى مصلحة دنيوية كما يراها البعض[1].

قيم جس النبض أو إظهار عكس ما يبطن: فما زالت هذه القيم مستمرة، وقد تكون أحد الأسباب القوية فى استمراريته وتدرجه فى الحياة والعملية السياسية إلى الآن.

قيم التعامل الآنى مع الأحداث والأمور: لا شك أن هذه القيم ما زالت مستمرة والتى تعد أحد أسباب الكثير من انكساراتنا على مدار تاريخنا السياسى والاقتصادى، فنجد أنه مثلا عند بداية الثورات الكبرى التى قام بها المجتمع المصرى بأكمله وتزعمها زعماء ذوو أصول ريفية، نجده قد خطا خطوات سريعة وحماسية تبشر بالانتصار وتحقيق الهدف، ثم نلاحظ فيما بعد عدم تحقيق

---

[1] مايسة الديب: مرجع سابق، ص ١٩٦، ١٩٧.

هذه الثورات لأهدافها، ويظهر هذا الفتور والذرائع للتحلل من الالتزامات، وذلك تأثرا بطبيعته الريفية التى يقوم فيها بتجهيز الأرض فى حماسة ونشاط، ثم يتركها للطبيعة تعمل بها ما تشاء، وذلك وفق ميعاد ثابت هو فيضان النيل، واعتماده عليه هو الذى طبع عليه هذه القيم وفق ما يسمى بالعامل غير المنظور[1].

وقد نلاحظ مثلا فى مجال حياته الاقتصادية، فنجد أن معظم دخل مصر فى المشاريع الاقتصادية جاء من مصادر ريعية أى هبة من الطبيعة وليس للمصرى دخل فيها مثل قناة السويس، السياحة، الغاز، البترول، فكلها لا تقوم وفق خطط وآليات تنظيمية مثل باقى المجتمعات المتقدمة.

المركزية والسلطوية كامتداد لمكانة رب الأسرة وكبير العائلة فى الريف: فهو وفق أساليب التنشئة الاجتماعية التى تربى عليها أبناء الريف، وعبر المؤسسات الاجتماعية المختلفة باعتبارها -أى التنشئة الاجتماعية- ناتج حضارة مادية فرضتها الطبيعة كنمط وأسلوب معين خاضت به الحياة فى الريف، وهذا ما أكدته حدة المصرى عبر التاريخ الشاهد على ذلك، فهذه البيئة الفيضية النهرية كما يرى جمال حمدان تحمل أساليب الإدارة والحكم وفنون الزراعة والرى، ومن ثم فإن النظام المركزى فى السياسة هو أحد الثوابت التى ثبتها ورسخها الحكام والمنتفعون بداخل فكر وقيم المجتمع المصرى على اعتباره ناتج تنشئة اجتماعية خاصة بالمجتمع الريفى.

أما قيم الازدواجية والتناقض: فهى أبرز وأهم القيم استمرارية بداخل القادة السياسيين ذوى الأصول الريفية، وذلك لأنها جاءت متوافقة بهدف تحقيق مصالحهم وأهدافهم التى سعوا لتحقيقها بكافة الطرق، فنجد أن هؤلاء القادة يتسمون بثبات فى قيمهم واستمراريتهم فى ممارستها رغم بعض التحولات الظاهرية التى قد نشاهدها عليهم، ولكنها -كما قلنا- بأنظمة وآليات جديدة فى

---

[1] محمد حسنين هيكل: ثورة إلا خمسة، مرجع سابق، ص ٣.

صور قديمة ومستمرة[1]، ولا شك فى أن القادة السياسيين القادمين من الريف الذين نشأ أغلبهم خارج إطار البيئة الريفية مرتبطون بالمجتمع الريفى بالميراث وليس بالتنشئة، وبالتالى بعيدين عن الثقافة الريفية؛ فلا شك أن أبناء هؤلاء النخب أو القادة أو الأجيال التالية من أبناء الريف قد لا يتمتعون بنفس هذه الخصال، وذلك نظرا للتغيرات التى طرأت على البيئة الطبيعية فى الريف من زراعة وطرق رى وتراجع العائد من العملية الزراعية، وبالتالى تراجعت القدسية التى كان يتحلى بها العمل الريفى، إلى جانب جنوح النظام السياسى إلى الأخذ بالتطورات والأنظمة الرأسمالية، وهذا بلا شك ينطبق على الرأسمالية المصرية وما تستخدمه من نظم حديثة فى الزراعة والرى، إلى جانب وجود الميديا الإعلامية التى وحدت مصادر المعرفة بجميع المجتمعات، وأصبح العالم قرية صغيرة لا يستطيع أحد مهما كان فرض سيطرته وقيوده واستبداده عليه، فاخترقت بذلك الطوق الذى أحاط به أبناء الريف قيمهم ليحتفظوا بها كما هى، وهو ما يسمى بـ "الخصوصية الثقافية للحضارة المصرية القديمة"، وبالتالى ففى ضوء هذه الاعتبارات يمكن أن نستخلص أنه إذا كان المجتمع المصرى تكون تاريخيا من القبائل التى استقرت على ضفاف النيل واتخذت من الزراعة وسيلة لكسب المعاش، فإن ثقافة المجتمع المصرى عموما فى الأساس مبنية على الثقافة الزراعية التى تتميز بنمط ثابت ومتجانس إلى حد كبير، ساعد على استمرارها:

وجود الدولة المركزية لضبط النهر:

وجود الدين الذى ازدهرت وقامت عليه الحضارة القديمة؛ حيث يعد الدين الجذر الذى ارتبطت به بالعالم الآخر، ثم احتضانها للحضارة، وزواجها من الثقافة اليونانية ثم الرومانية، واحتضنت الديانة المسيحية والإسلام بحيث أصبحت تعرف تاريخيا بأرض ومهبط الأديان[2].

---

[1] محمد عبدالنبى: مرجع سابق، ص ٢٠٠.

[2] طه حسين: "بين الشرق والغرب"، القاهرة، مؤسسة دار الهلال، العدد التذكارى عام ٢٠٠٧.

الارتباط بالأرض والعائلة:

مما سبق نجد أن الثقافة الريفية تتمركز في سمات أبنائها في عدة محاور: علاقته بالسلطة من احترام وخوف وتشكل.

ثم إلى التدين الذى يعكس علاقة الإنسان بالإنسان من ناحية، وبالأرض من ناحية أخرى، ثم الصبر الذى يعد امتدادا لحالة التدين التى يعيش فيها المصرى منذ القدم، والازدواجية والتناقض الذى يعكس حالة تراكم وازدحام بين القيم التقليدية بداخل الثقافة الريفية مع القيم الوافدة.

ومن هنا فإذا كانت الظروف المحيطة بالإنسان المصرى قد فرضت عليه مجموعة من القيم دفعته للشك والتوجس والحذر، ففى المقابل دفعته إلى تقوية العلاقة بينه وبين الله الذى يمنحه الملاذ والأمن إزاء قوة الطبيعة من ناحية، وظلم الحكام واستبدادهم من ناحية أخرى. ومن هنا كانت هذه الأسباب التى جعلت من القيم والثقافة الريفية قيما تميل إلى الثبات والجمود، ولكنه ليس ثباتا مطلقا أو جمودا تاما، إلى جانب ما مرت به من تراكمات ثقافية وقيمية في السياق التاريخي والمعاصر، أدى إلى تناقض وتشتت بين قيمها الوافدة والموروثة، مما أصاب التفاعل بين هذه القيم بالوهن والضعف، نتج عنه رجوعها للماضى وتمسكها بالقديم على أساس معرفتها وخبرتها السابقة لها اللى تعرفه أحسن من اللى ما تعرفوش، ولهذا ظلت متمسكة ومحتفظة بقيمها وثقافتها القديمة، وهذا هو سر ثباتها واستمراريتها بداخل أبنائها منذ الفراعنة إلى الآن، كما قال "حسين فوزى" فى مؤلفه "السندباد المصرى".

أيضا قد يكون استدعاء الماضى والعيش فيه، أى ما كان بعده الزمنى نتيجة للانكسار والهزائم التى مُنى بها المجتمع المصرى فى مختلف العصور؛ ليكون الملاذ الآمن لإعادة التوازن الوجدانى، وبسبب إفلاس الحاضر.

خامسا: تأثير القيم والثقافة الريفية على القيادات السياسية:

إن الثقافة الريفية - بكونها الثقافة التى قامت عليها أقدم وأعظم الحضارات وهى الحضارة الفرعونية- تُعَد بؤرة حضارية تجمعت عندها أشعة الثقافات الإنسانية التى تعانقت مع أشعة الحضارة المصرية لتبزغ منها هذه الثقافة، ولكن ما دور وتأثير هذه الثقافة على قيم وتوجهات القادة السياسيين ؟ هل تأثروا بها بالفعل ؟ فلطالما تحدث الكثير من القادة السياسيين عن دور هذه الثقافة فى اعتلائهم هذا المنصب بفضل ما قامت به من رعاية، وما توفر بداخلها من مؤهلات ساعدت على تهيئة المناخ المناسب لإفراز النخبة والقادة السياسيين أو فى جميع المجالات، أم أن تأثيرها قلً وتوارى بسبب الحراك الاجتماعى لهؤلاء القادة السياسيين الذى تطلب استدعاء لقيم وثقافة راسبة تناسبت وروح العصر ومتطالباته وبالتالى كان الاستدعاء والإحياء.

وبالتالى كان لإستدعاء وأحياء لهذه القيم والثقافة الجديدة انعكاسات خطيرة؛ حيث أصاب الشخصية المصرية عموما، مما أصاب مفرداتها بالازدواج الذى انعكس على أحكامها ومواقفها وقراراتها وسياستها، وبالتالى على قيمها جميعها.

فانقطع الواقع عن الأفكار أو القيم للنخبة والقادة وتأرجحت القادة ونظمها السياسية ما بين إقطاعى، اشتراكى، رأسمالى، ليبرالى، إسلامى وذلك بسبب طبيعة المجتماعات النامية التى يصعب فيها فصل الأيدولوجية عن الثقافة مثلما فعلت المجتماعت الغربية، وظلت النخبة والقادة تزعم مواكبتها للسياسات والأفكار الجديدة، ولكنها فى الحقيقة كانت تعيد السياسات والوظائف القديمة بآليات وصور جديدة ولكنها فى الحقيقة تكرار نمطى.

ومن ثم تحكم الطبقة الوسطى أو المتوسطة ذات الأصول الريفية فى جهاز الحكم وغلبة هذه القيم المعلنة لهذه الطبقة، وهى قيم سلفية فى الأساس تكتسب تأييدا واسعا بسبب جذورها الدينية، هذا مع التفاوت الواضح بين القيم المعلنة والسلوكيات الفعلية والذى أدى إلى تثبيت هذه القيم بداخل المجتمع المصرى

وإقناع المجتمع بهذه القيم وتمسكه بها[1]. ولهذا انعكست هذه القيم على توجهاتهم السياسية التى ظهرت فى:

١ – السلطة الأبوية:

تعد سلطة الأب وأسلوبه فى الثواب والعقاب بداخل المجتمع الريفى هى المحدد والموجه لأسلوب التنشئة الاجتماعية للأسرة الريفية عموما، وهذا بلا شك ما استمر وانتقل من الأسرة إلى المدرسة، فالجامعة، ليصل إلى النظام السياسى نفسه، وما يسمى بالطابع الأبوى الرعوى. ولا شك أن لهذه السلطة دورا فى تثبيت واستمرار النظام السلطوى المركزى الذى عرفت به المجتمعات الريفية[2] عموما كامتداد لطبيعة المركزية التى أحاطه بها نهر النيل ومهنة الزراعة، ثم من قادتها وحكامها على مدار التاريخ، وهذا ما انعكس على فكر وقيم وتوجهات قادة مصر، والذى نلحظه عبر النظام المركزى والحزب الواحد فى عهد عبدالناصر، وفى المظاهر والسلوكيات والخطابات السياسية فى عهد السادات وهو ما يعرف بـ "كبير العائلة" و "رب الأسرة المصرية" عموما، والذى ظهر فى خطابه إذ يقول دائما: أبنائى وبناتى، وكذلك الانفراد بالقرارات والآراء مثل ما حدث فى منتجع كامب ديفيد مع الوفد المصرى، فالوفد كان له رأى والرئيس السادات له الرأى الغالب والمنفذ، رغم اعتراض أعضاء الوفد على هذه القرارات واستقالة إبراهيم كامل وزير الخارجية أنذاك .

وكذلك الرئيس مبارك الذى يتخذ معظم قراراته بمفرده ويقول إنه لم يصنع قرارا إلا إذا اقتنع به وحده وليس نتيجة أى ضغوط، ودائما ما يردد لفظ أنه عنيد.

---

١ محمد إبراهيم شحاتة: وصيتى إلى بلدى، الهيئة العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، ١٩٩٤، ص ٣٨٨.

٢ محمد حسنين هيكل ثورة إلا خمسة، مرجع سابق.

٢ – الفكر الجماعى التعاونى:

لا شك أنه ترسخ فى ذهن الرؤساء الثلاث؛ ففى عهد عبدالناصر ظهرت أيديولوجيته التى بنى عليها سياساته وهى صياغة تحالف قوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال ورجال أعمال وجنود ومثقفين وذلك فى نظرة للعودة للجماعية وذوبان الطبقات، وأيضا فكرة الوحدة العربية والتجمع العربى المشترك، إلا أن السادات كان يؤمن بهذا التجمع وهذا التعاون ولكن بمنظور مختلف وهو من خلال منظور حضارى أى تجمع للحضارات وللثقافات باعتبار مصر صانعة لأول هذه الحضارات وينبغى أن تجمعهم وتقودهم مرة أخرى عبر النظام الشرق أوسطى وليس النظام العربى. أما الرئيس مبارك فهو مؤيد للجماعية بنفس فكر عبدالناصر، أى عودته للعلاقات مع العرب وتحت مظلة الأمة العربية وفكرة الحزب الواحد.

٣ – التماسك وقوة الانتماء:

وهذا بلا شك ما برز ويبرر سر استمرار القادة والنخبة ذات الأصول الريفية بداخل نظام الحكم منذ الثورة إلى الآن، وغلبة أبناء وجه بحرى على العمل السياسى والمناصب القيادية والنخبوية بداخل النظام السياسى المصرى، وهذا بلا شك يرجع أولا إلى الأصول الريفية لمعظم قادة ونخب مصر وخصوصا منذ قيام الثورة إلى الآن؛ فمما لا شك فيه أن الانتماء للعائلة أو للقرية أو للمحافظة أو للإقليم هذه سمة تعرف بها المجتمعات الريفية، وهذا ما رآه المجتمع المصرى عبر نظام الحكم، الذى لعبت فيه الوساطة والقرابة والصداقة والزمالة دورا كبيرا بداخله عند تولى المناصب، وهذا ما انعكس على المجتمع المصرى فى سيطرة أبناء الريف "وجه بحرى" على هذه المناصب دون باقى المحافظات، حتى إنه فى دراسة "وفاء سعد الشربينى" عن النخبة والتكوين الاجتماعى، نرى أن محافظة مثل المنوفية تمثل المحافظة الأولى فى إفراز المحافظين والوزراء ونخبة الرئاسة منذ عهد السادات إلى الآن، وفى المقابل

تضاءلت أعداد وجه قبلى فى هذا التمثيل وتناقصت منذ موت عبدالناصر، ليصلوا فى عهد مبارك إلى عدم وجود وزير صعيدى فى حكومة نظيف، وهذا ما يعكس شدة الانتماء ودور شبكة العلاقة الاجتماعية القوية بداخل الريف على أبنائه.

٤ – الازدواجية والتناقض فى المواقف:

هذه أبرز القيم فى الريف، والتى يرجعها البعض تارة إلى تنوع المحاصيل وتنوع طريقة زراعتها وطرق جمعها وتخزينها، وتارة إلى تنوع الثقافات التى خطت على أرض الريف المصرى الذى كان مخزنا للغلال فى عهد الرومان، وأرضا للقطن فى عهد الإنجليز، فمعظم الثقافات سواء الغازية أو الفاتحة أو المكتشفة جاءت عبر البحر المتوسط، وبالتالى كان وجه بحرى هو الأكثر احتكاكا بهذه الثقافات، مما كان له تأثير كبير بداخل أفكاره وتوجهاته وقيمه المختلفة، وهذا ما انعكس على أبنائه مِمَّنْ قادوا مصر عبر فترات تاريخية متباينة فى ثورات وحركات وسياسات وحروب، وهو ما عكس تنوع وسائل المقاومة والقيم المصاحبة لها والتى تمثلت ما بين سلبية ولا مبالاة إلى ثورة وتمرد وحركات شعبية.

أما الآن فيظهر هذا التناقض فى السياسات والقرارات التى تتضارب بشكل كبير مع الواقع المجتمعى أى بين ما يقال وما يفعل، مع غياب فكر أو نظام سياسى موحد أو كامل نستطيع أن نسير عليه، ونبنى عبره أيديولوجية أو فكرا سياسيا مصريا خالصا.

الفصل الثانى

الثقافة الريفية وأثرها فى قرارات القادة السياسيين



الثقافة الريفية وأثرها فى قرارات القادة السياسيين

تمهيد:

فى عمر الحضارات الزراعية جميعها كان دائما "واحدها هو الكل" أى الكل فى واحد، والكل هنا هو الأمة، والواحد هو ذلك الفرد القائد الملهم[1]. ولهذا ندعو ونريد من هذه المجتمعات أن يكون واحدها هو المجتمع وليس الفرد؛ حتى يتم لها المُضى قدما فى طريق الإنجاز لتحقيق التقدم والتنمية، فإذا نظرنا للثقافة عبر المجتمعات لوجدناها تستطيع أن تحدد ما ينفعها لتنقله إليها باختيار حر دون ضغوط، وهذا بلا شك ما حدث للحضارة الزراعية، فإذا نظرنا لثقافة أى مجتمع وجدنا أنها كل ما يحصل طوال تاريخه وفى ظروف موقعه من خبرات ومعارف وفنون[2]. وإذا نظرنا للحضارة الزراعية التى ظهرت فى المجتمعات الشرقية فقد كونت هذه الحضارة ثقافة خصبة. هذه الثقافة انتشرت إلى أدنى الأرض عن طريق الاتصال بين هذه المجتمعات، لتقوم بنقل وباستخدام وتجريب الثقافة الزراعية واكتسابها. ومن هنا أصبحت الثقافة الزراعية حضارة إنسانية مفتوحة لا تحتاج إلى صراع وإقناع، وبالتالى فإن الحضارة الزراعية -على طول العالم وعرضه، وعلى امتداد التاريخ وتدفقه، وعلى المدار الجغرافى- استخدمت ثقافة الزراعة بكل ما فيها وفق استعدادات هذه المجتمعات لها، وبالتالى فإن الثقافات بكل تنوعاتها وأشكالها تنتقى لنا من هذه التنويعات ما وضعته الشعوب والأمم لتكون لنا حضارة نافعة، تمثل المحيط للحضارة الإنسانية كلها، وبالتالى

---

١ صلاح سالم: الثقافة السياسية، مرجع سابق، ص ٩.

٢ محمد حسنين هيكل: صراع الحضارات: الأزمة وما حولها حتى الرسوم الدانماركية، جريدة العربى، ١٢ مارس ٢٠٠٦.

فالزراعة هي النموذج الأول والأوضح الذى ساعد على نشر ثقافة مشتركة بين كل الدول التى انتقلت إليها، ومن ثم فإن ثقافة الزراعة تعتبر مشتركة فى أعرافها وتقاليدها وقيمها التى تحكم هذه المجتمعات، وبالتالى فإن قيم وسمات أبناء البيئات الزراعية مشتركة إلى حد كبير؛ وذلك نظرا لتشابه ظروف الموقع ومسار التاريخ ومجمل الخبرات والمعارف والفنون بين هذه المجتمعات، وهذا ما جعل من ثقافة الزراعة حضارة إنسانية مفتوحة يأخذ منها كل ما يتناسب مع ظروفه وقيمه، وبالتالى فقد برزت لهذه الحضارة قيم ارتبطت بها وتأثر بها أبناؤها من الريف، وانعكست على أسلوب ومنهج حياتهم وأيديولوجيتهم، وهذا بلا شك ما ظهر عبر منظومة القيم التى سلكها قادة ونخب مصر ذوو الأصول الريفية التى ظهرت وانعكست على سياستهم وقراراتهم وخططهم التى نفذت بداخل المجتمع، ومن هنا قام هذا الفصل بعرض الثقافة الريفية باعتبارها منبتا لأول حضارة للإنسانية، ولدورها فى توجيه سلوك القادة من خلال مدى تأثيرها فى منظومة قيمهم، والذى يظهر عبر سلوكهم الذى يعبر عنه الواقع المجتمعى ومجمل القرارات والسياسات التى اتبعوها.

أولا: سمات القيادات السياسية فى الحضارات الزراعية:

مصر الفرعونية بدأت مع الدورة الأولى للتاريخ المكتوب قبل الميلاد بحوالى ثلاثة آلاف ومائتى سنة، بدأت مصر نهضتها وفق منظومة السلام، الأمن، التنمية، وهذه المنظومة ظلت هى شاغلها الأول حتى اليوم، فمر تاريخها بين انتصارات -بدءا من الحيثيين فى آسيا الصغرى مرورا بالآشوريين والبابليين فيما بين النهرين، ثم شبه الجزيرة العربية وليبيا والنوبة- وانتكاسات، لتصبح مستعمرة يتوارثها المستعمرون الفرس واليونان والرومان، ثم أيضا ولاية فى الخلافة الإسلامية تتزايد أهميتها إلى أن تصبح دارا للخلافة، ثم تعود مرة أخرى ولاية عثمانية، ثم تصبح إحدى مستعمرات الدول الغربية، لتتوه منها حضارتها وتفقد وضعها كدولة عالمية قديما، لتصبح كل أمانيها هى أن تدور فى الفلك

الإقليمي المحيط بها[1]. وبالتالى فالثقافة المصرية عموما وثقافة أبنائها لا تستطيع أن ترجعها إلى عامل واحد مؤثر، أو حتى إلى حزمة متجانسة من العناصر، فهى بلا شك وليدة أنماط من التنشئة الاجتماعية، تأثرت وأثرت فيها أو كونتها معتقدات دينية وأوضاع جغرافية وبشرية تمثلت فى عبقرية نهر وإنسان، اجتمعا معا فتآلفا وكونا حضارة تحاكى عنها الزمان، وبالتالى فالفكرة هنا كيف صنعت الحضارة إلى التحدى والاستجابة لدى "توينبى"؛ فالنهر وفيضانه هنا كانا عاملى تحدٍ للإنسان المصرى الذى عاش حياة البدو والرعى بما تحمله من ترقب وقلق، ليبحث عن حياة الاستقرار والتوحد، فعزم قوته وسخر النهر لخدمته فاستجاب النهر لتحديه واجتمعا معا، وصنع حضارة على ضفافه، وبالتالى فالقصة هنا قصة إرادة تقدمت، تآلفت حينا وتراجعت وأحبطت أحيانا كثيرة. وهذا هو الفلاح المصرى بانى الحضارة الزراعية، أين هو الآن وأين صار وكيف وصل وإلى أى شىء وصل؟!!

الفلاح المصرى استوعب الدرس واستخلصه من مهنته التى تعد بالنسبة له عبادة يومية، يتقرب بها إلى ربه، فيتخذ منها وسيلته ومنهجه فى حياته وفى تنشئة أبنائه، فازداد إيمانه وتدينه الذى ولد عليه ليراه أمامه فى كل شىء، مسير الطبيعة لخدمته إذا أطاع ربه، وضده إذا عصى ربه وأغضبه، فكان يمشى بين أرضه يرى نعم ربه فى زرعه وفى حصاده، فزاد إيمانه بالفطرة وعلم أبناءه وأنشأهم على وجود إله يعطى إذا أخلصت العمل، ويمنع إذا أهملت، فكان لهذه التنشئة الربانية الخالصة انعكاسها على الريف وعلى أبنائه، فأصبحت القرية والريف مفرزا ومنجبا ومنتجا للبذور والعقول، فأغرقت المدينة بإنتاجها من عقول حملت هم الوطن بدءا من مسيرة تنميته وتقدمه، مرورا باستقلاله وحريته، فأنجبت لنا الكثير من الرجالات فى كافة مجالات المعرفة، حملوا حب الأوطان فى قلوبهم، فرفعوا رأسه وأعلامه حينما وصلوا إلى أعلى المراتب

---

[1] صلاح سالم: المرجع سابق، ص ١٥.

والمناصب. ونحن هنا سوف نذكر منهم ما يخص رسالتنا وهم القـادة والنخبـة السياسية على اعتبارها النخبة التى حملت السيف، وأما النخب الأخرى فهى التى حملت القلم، وقد نهض الوطن واسترد عافيته من خلال السيف والقلم.

فتاريخنا ملىء بما يحمل من رجالات ضحوا بأرواحهم وبكل ما تحتوى الدنيا من ملذات، فنحن هنا أمام ريف مصر الذى أنجب عرابى، وسـعد، وزهـران، وأدهم الشرقاوى، ويوسف الجندى، وفكرى مكـرم عبيـد، ويـصا واصـف، ومصطفى النحاس، ثم عبدالناصر، والسادات، مبارك. كل هؤلاء حملـوا فكـر وقيم بيئتهم الريفية، تلك البيئة التى امتازت بالثورية الوطنية الخالصة والانتمـاء والتوحد والتماسك والتعاون فيما بينهم، ومن هنا كانت لهذه الكوكبة مـن أبنـاء الريف سمات وقيم أثرت فيهم وتأثروا بها، تربوا ونشئوا عليهـا، فكانـت هـى الدليل الذى أضاء لهم الطريق، وجعلهم هم الأقدر على حمل أمانة الوطن وحمل مسئولياته.

فما هى سمات قيم هؤلاء القادة ومدى انعكاس هذه السمات على توجهاتهم السياسية؟

١- أولى هذه القيم هى التدين، فنجد أن التدين عادة يزدهر فى ظل النظـام الزراعى[١]. فكل حصاد معجزة من المعجزات فى الأرض ونزوة مـن نـزوات الجو، وبالتالى فالفلاح يصلى ويوجه الدعوات إلى السماء يسترضيها ويـستميلها إليه، لذلك يرى "ديورانت" فى موسوعته "قصة الحضارة" أن الدين يضمحل كلما زاد الثراء.

ويرى "ماكيلاند"[٢] فى دراسته "مجتمع الإنجاز" أنه كلما تمسك المـرء بقيمـه التقليدية -ومنها الدين- قل إنجازه وتراجع تقدمه، فمثلا نـرى الفـلاح يجهـز

١ محمد حسنين هيكل، حوار عن الثورة، جريدة العربى، العدد ٩٨٩، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ دافيد ماكيلاند: مجتمع الإنجاز، ترجمة: عبدالهادى الجوهرى، محمد سعيد فرج، القاهرة، دار المعارف، ص ٢٢٧.

الأرض ويزرعها، ويبذر البذرة ثم ينتظر مياه النيل التى تـأتى فـى موعـد لا يخلفه، فمن هنا ارتبطت عملية الزراعة بعملية التدين، هذا بلا شك مـا انعكـس على المجتمع الريفى وعلى القادة السياسيين تجاه نظرتهم للأمـور التـى تتـسم بالرتابة، والتى تفسرها استمرارية النظام البيروقراطى الهرمى بداخل السياسات والأنظمة منذ الثورة إلى الآن، والتى أثرت بلا شك على فكرهم وعلى مـواقفهم وقراراتهم السياسية، والتى ظهرت بدءا من ثورة عرابى ثم سعد زغلول ١٨٨١ ثم ثورة ١٩٥٢. فنجد رغم جلل وعظمة الثورة أنها لم تحقـق المـأمول منهـا. ويجانب قيم الرتابة والتوكل هناك دائما العامل غير المنظور أى إحساسه الـدائم أن هناك قوة سوف تأتى من خارج التاريخ تصلح له أموره[١]، وهذا مـا يجعلنـا دائما نهرب من الواقع ونَحِن للماضى الذى عرفناه ونخشى ما لم نعرفه، وكـل هذا نابع من تفسيرنا الخاطئ للدين وفهمنا الخاطئ لمعنى الإيمان والتوكل علـى الله، الذى قال فيه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم "لو قامت القيامة وفى أيدى أحدكم فسيلة فليزرعها" وهى كناية عن مواصلة العمل دون التواكل الذى سـلكه البعض على أنه توكل. وينبغى أن نشير إلى أن التدين يختلـف تبعـا لطبيعـة الموقف والعمل؛ فهناك تدين ظاهرى يهدف إلى تحقيق مكاسـب دنيويـة عـن طريق خلق تعاطف وتأييد من قِبَل الشعب، وهذا بلا شك ما ينطبق علـى تـدين القادة السياسيين والنخبة السياسية، إلى جانب احتفاظهم ببعض من القيم التقليديـة مثل الاحترام والمحافظة على الآداب العامة واحترام العادات والتقاليد ومراعاتها فى الملبس والحوار والمواقف؛ لأنها كلٌ مركب ترجـع إلـى ثقافـة المجتمـع المصرى عامة، والتى تجنح دائما للتمسك بالقيم الدينية المتوارثة. قد لا يـرتبط تدين القيادات السياسية أو النخبة بإقامتهم للصلاة، ولكن التدين بالنـسبة للنخبـة يظهر أكثر فى سلوكهم الذى يغلب عليه طابع المحافظة والاحترام.

---

١ ول ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة عبدالحميد يونس، جامعة الدول العربية، المجلد السادس، الجزء الأول، ١٩٦٨، ص ٢٨٦.

٢- مركزية النسق وسلطوية النظام السياسى واستبداده وتطرفه:

أ) هذه القيمة جاءت بسبب طول بقاء السلطة المركزية فى الحكم، فخلف هذا استبدادا وتسلطا. وهذا ما تعانى منه معظم المجتمعات ذات الحضارات الزراعية؛ وذلك نتيجة لأن مهنة الزراعة فى الأساس هى مهنة تعتمد على فكرة العمل الجماعى التعاونى الذى يتطلب توحدا فى القرار عبر سلطة تحترم وتقدر، فنشأت فكرة كبير العائلة أو كبير الأسرة وخصوصا فى الأسر الممتدة، وبالتالى فهذه المركزية نشأت عبر نهر النيل وفيضانه الذى وحد بين الجغرافيا والسياسة عن طريق صبغ الحياة المصرية بصبغة مركزية. على أثرها فكرة وجود حكومة مركزية قوية تقوم بتحقيق العدالة فى التوزيع، سواء فى فترة الفيضان أو فى الجفاف، ومن هنا فحضارة النهر قد وحدت بين الجغرافيا والسياسة.

ب) تغيب عن الحضارات الزراعية التنظيمات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى كقوة مؤثرة، مما يطلق العنان للسلطة المطلقة دون محاسبة إلى جانب أن مجرد وجود سلطة مطلقة أى غياب فكرة المعارضة أو التفكير العقلى.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن القيادات والنخبة السياسية قد عكست القيم التى توارثتها عبر البيئة الزراعية فجعلته نظاما سياسيا سلطويا، يصدر أوامر وقرارات منفردة لا تقبل النقاش أو الحوار، فأصبح القائد أو الحاكم فى الحضارات الزراعية يمارس ويعيش قيم الاستبداد، بسبب طول بقائه فى السلطة المركزية التى تعد امتدادا لسلطة الأب أو كبير العائلة فى الأسرة الريفية.

٣- البيروقراطية: هذا المفهوم ورثناه عبر الحضارة الفرعونية التى أيقنت أهميته حينما أرادت أن تقيم حضاراتها على ضفاف النيل وتصنع دولة وحكومة، فمن الواضح أن نظمها السياسية قد التزمت بهذه الحكومة كمبادرة وكقدوة، لذلك وضعوا كل القوانين التى عالجت الأوضاع الحياتية جميعها ابتداء من الملكية إلى الزواج من خلال هذا الجهاز الخطير الذى سمى بالآلة البيروقراطية التى كانت أداة ضبط وحماية واستقرار واستمرار للحياة آنذاك، وبذلك أصبح الجهاز

البيروقراطى يمثل الأداة العملية للسلطة السياسية المركزية فى ذلك الوقت، أما الأن فهذا الجهاز أصبح امتدادا لقيم نُقلت إليه عبر البيئة الريفية[1]؛ وذلك بسبب تمركز معظم أبناء الريف باعتباره جهازا وصفوه بالميرى وبالتالى نقلوا إليه المركزية والرتابة والتواكل والجمود، وسيطرت عليه المحسوبية والوساطة، فحدث خلل بيروقراطى كما قال ماكس فيبر بسبب انحرافات فى الممارسة وإهمال من قِبَل القادة الحكوميين واستغلاله لصالحهم، لذا فقديما كانت الآلة البيروقراطية فى عهد الفراعنة أداة للتقدم والإنجاز.

ثم جاءت الحملة الإنجليزية والاحتلال الإنجليزى الذى أراد أن يكون جهازا يخلق بشرا صما وظيفتهم النقل فقط وتنفيذ تعليمات رؤسائهم، يستطيع أن يحكم من خلاله، فقام بحملة كبيرة لنشر التعليم المحدود لمحو الأمية فقط وزيادة ميزانية التعليم من ٢٩,٠٠٠ فى ١٨٧٧ إلى ٨١,٠٠٠ فى ١٨٩٠، وكان الهدف من التعليم هو احتياجه للآلاف من الموظفين لتولى الأعمال[2] الكتابية الروتينية فى مختلف المصالح. ومن هنا فقد وُجدوا بداخل المجتمع المصرى، وازدادت أهميتهم بعد أن أتيح لأبناء متوسطى الملكية الزراعية تعليم أبنائهم، ورفع قدر وقيمة موظف الحكومة فى عهد الثورة. ومن هنا أخرجت البيئة الريفية العديد من المدرسين والضباط والمهندسين والمحامين، وهؤلاء كانوا بمثابة الجيل الذى استفاد من إنجازات الثورة ومن مجانية التعليم، وتكون منهم الجهاز البيروقراطى، وحملوا إليه قيمهم التى ظهرت جليا عندما تحول هذا الجهاز الإدارى الخطير إلى جهاز للعلاقات غير الرسمية من أصدقاء وأقارب وشلل ومحسوبيات، بحيث أصبح جهازا للحكم وليس جهازا للإدارة.

يمثل هذا الجهاز أحد أهم البؤر التى انتشر عبرها الفساد بداخل المجتمع؛ وذلك لاعتماده على أهل الثقة دون أهل الخبرة، مما أدى إلى انتقال قيم البيئة الريفية من

---

١ صلاح سالم، مرجع سابق، ص ٢١.

٢ أنور عبدالملك، مرجع سابق، ص ٤٠.

مركزية وجماعية وتماسك وانتماء كمعيار للاختيار فى الوظائف بادخل هذا الجهاز، وبالتالى تحول الجهاز للمعارف والمحاسيب، وبالتالى أخطأ الهدف الذى نشأ من أجله وأسيء اختيار قادته وموظفيه، فأصبح جهازا للفساد وللمعوقات وليس للتعمير والإنجاز كما قال ماكس فيبر؛ لأن قادته ليسوا أول من التزم به "مبادرة وقدوة"[1]. ونجد أن هذا الجهاز الذى يفترض أن يقوم على أسلوب علمي ومعرفة واسعة أُفسد حينما استخدمه ضباط الثورة كأداة وكجهاز للحكم، وذلك لسد الفراغ السياسى الذى خلفه الفراغ السياسى للسياسيين السابقين، أيضا بسبب نقص خبرتهم بالعمل السياسي، والذى أدى إلى قيامهم باستبدال رموز النظام السابق بمجموعة من المدنيين الذين مارسوا السلطة على أساس من العلم والمعرفة والتنظيم الإدارى منذ زمن طويل، وسواء كخبرة علمية وخبرة عملية، أى أن القيادات والنخبة السياسية المصرية عموما -الحاكمة منذ الثورة إلى الآن- يغلب عليها الطابع البيروقراطى التكنوقراطى، فهى لا تشارك فى اتخاذ القرار بقدر ما تساعد على تنفيذه، وتهتم بمخرجات النظام أكثر من اهتمامها بمدخلاته، وتهتم بالسلطة والسيطرة أكثر من اهتمامها بتحقيق المشاركة الشعبية[2].

٤- الاستمرارية وتباطؤ معدل الدوران فى السلطة أى الاستمرارية فى السلطة، فالآن مثلا فى مصر والعراق والصين والهند، قد تصل الاستمرارية إلى عشرين عاما وتجاوزها فى بعض الدول، وإن كانت الهند كذلك فى بعض مراحلها؛ فإن الهند لم تستمر فى هذا الثبات، بل تغيرت وتحولت تحولا خطيرا نحو التجديد والتغيير، وذلك حدث بعد أن دخلت عالم التكنولوجيا والتطوير بجانب الطبيعة الزراعية والنهرية لها، ودعمتها بالكثير من المجالات الأخرى التى جعلت المجتمع الهندى أكثر حراكا وتنمية.

---

١ أنور عبدالملك، مرجع سابق، ص ٤٠.

٢ وفاء الشربينى: التكوين الاجتماعى للنخبة السياسية الحاكمة فى مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية السياسة والاقتصاد، ١٩٩٦. ص ٣٦.

وفى مصر، حينما قامت الثورة جاءت بالجيش دون باقى قطاعات الشعب، وسيطرت الطبقة الفقيرة والوسطى على باقى الطبقات، وسيطرت المحافظة التى ينتمى إليها القادة السياسيون على باقى المحافظات، وهذا بلا شك ما ظهر بصورة أوضح فى عهدى السادات ومبارك؛ فكان التركيز لمعظم المناصب من داخل المنوفية، والتى بدأت فى عهد السادات على الرغم من إصداره لقرار بأن يتولى موقع المحافظ من كل محافظة واحد من أبنائها، وبالتالى استفاد الوجه القبلى كثيرا من هذا القرار، أى أن السادات قد حاول أن يراعى البعد الجغرافى إلى حد كبير، وخصوصا بالنسبة إلى إقليم الوجه القبلى بنسبة معقولة، فى المقابل قلَّت هذه المسألة نوعا ما فى بداية عهد مبارك، ثم ازدادت فى الفترتين الأخيرتين من عهده. فى المقابل غاب إقليم الوجه القبلى عن التمثيل السياسى بشكل يتناسب مع حجمه؛ أما بالنسبة إلى عبدالناصر فقد حاول فى عهده أن يجعل المناصب السياسية ممثلة للمجتمع المصرى عموما، وبالتالى لم يفضل إقليمه أو محافظته على باقى المحافظات باعتباره صعيديا من قرية بنى مر محافظة أسيوط.

أما فى عهد مبارك فقد استمر بعض الوزراء من حكم السادات أمثال جمال الناظر[1] وعبدالحميد رضوان، وفكرى مكرم عبيد، أما فى حكومات:

١. فؤاد محيى الدين: كان وزير الثقافة فقط صعيديا وهو عبدالحميد رضوان.
٢. كمال حسن على: ظل هناك وزير واحد صعيدى هو وزير الثقافة – عبدالحميد رضوان.
٣. على لطفى: زاد العدد إلى ثلاثة وزراء – رضوان للثقافة، وأبو الذهب للتموين، وعدلى عبدالشهيد وزير الهجرة والمصريين بالخارج.
٤. عاطف صدقى الثانية: أصبح اثنان فقط من الصعيد.

---

١ وفاء الشربينى: المرجع السابق، ص ٢٥٠.

٥. الوزارة الثالثة: أصبح اثنان فقط.

٦. عاطف عبيد: لم يوجد صعيدى.

أما الآن فى الوزارة الحالية فلا يوجد صعيدى واحد بداخل وزارة نظيف، التى أغلبها من المنوفية والقاهرة ومحافظة الدقهلية والإسكندرية.

ومن الملاحظ أن أغلب وزراء الداخلية فى عصر مبارك من محافظة المنوفية، أمثال محمد عبدالحليم موسى، وزكى بدر.

الخلاصة:

١) لعبت النشأة الاجتماعية عبر الأسرة فالمدرسة، فالجامعة فالمؤسسة العسكرية دورا كبيرا فى عملية تولى المناصب، لذا أصبح الجهاز الإدارى تسيطر عليه الوساطة والمحسوبية.

وهذه أهم سمات الحضارة الزراعية، فعندما اكتشفها المصريون القدماء ومارسوها، عبر أساليبها المختلفة وأدواتها، من حصد وزرع وبناء بيوت وشق ترع وجسور، وتشكلت بها وعبرها ثقافتهم، هذه الثقافة التى عاشوا عليها وأثرت على نمط حياتهم، فعندما انتقلت هذه الثقافة إلى مجتمعات أخرى لها نفس الظروف جربت واستوعبت هذه المهنة، فأصبحت فيما بعد حضارة لأنها توزعت وانتشرت، فأصبحت ثقافة الزراعة التى اكتشفها المصريون حضارة إنسانية مفتوحة، ليطبقها ويجربها العالم بأسره بعد ذلك.

ومن هنا انتقلت هذه الثقافة إلى الصين والهند كحضارة أساسها الزراعة، وبالتالى فإن معارف وفنون[1] وخبرات الزراعة -من بناء البيوت ومن شق الترع والمصارف ومن تنظيم زراعة الأرض وتجهيزها ومن حفظ للبذور وتسميد للأرض- كل ذلك أصبح يطبق فى أى مكان بشكل واحد بأسلوب واحد، وهذا بلا شك ما انعكس على أساليب تنشئة أبناء هذه البيئات؛ بحيث أصبح هناك

١ محمد حسنين هيكل صراع الحضارات، مرجع سابق

تشابه كبير بين هذه البلدان من حيث القيم المشتركة فيما بينهم، والتى تلعب الزراعة كمهنة دورا فاعلا ومؤثرا فى تكوينها.

ولهذا كان هناك تشابه كبير من حيث طبيعة الفكر السياسى السائد؛ فمثلا نجد أن معظم الحضارات الزراعية الطابع الغالب على الفكر السياسى فيها هو الفكر المركزى وسلطوية القرار، وهذا ما نلحظه عبر الفكر السياسى فى الصين، والذى ما زال إلى الآن فكرا شيوعيا مركزيا على الرغم من بعض الانفتاحات الاقتصادية على العالم.

٢) ومن الملاحظ أن المجتمعات ذات الحضارة الزراعية يغلب عليها قيمة ازدواجية النظم؛ فعلى الرغم من اتباع النظام الشمولى والمركزى فى المجال السياسى، فإننا قد نجد بعض التناقضات بداخل النظام الاقتصادى، حيث تظهر بوادر اقتصاد السوق أو الرأسمالية مع ثبات قيم المركزية، سواء على المستوى السياسى أو الإدارى وما يعرف بالبيروقراطية، وهذا بلا شك يتشابه كثيرا وطبيعة النظام السياسى المصرى والعراقى والهند قديما.

٣) تعالى قدر الدين والقيم الدينية، هذا بلا شك ما تعرف به المجتمعات الزراعية؛ حيث إنها مجتمعات متدينة، وذلك نتيجة لاعتمادها دائما على الغيب وما وراء الطبيعة ويقينها فى وجود قوة هى المسيرة لهذا الكون، وهذه القوة هى إله هذا الكون، فهذا الأمر يتجلى بداخل الحضارة المصرية. ونجد أيضا الحضارة الصينية يحكم حياتها الدين وتعاليمه عبر الكنفوشية، ونجد أن فيبر عند حديثه عن علاقة الدين والقيم بالاستقرار والتغيير يرى أن الكنفوشية هى عبارة عن النوع الثانى من النبوة[1] وهى "النبوة المثالية". ويرى أن الكنفوشية باعتبارها رمزا للتدين هى التى تحدد طبيعة حياة وقيم المجتمع الصينى، وهذه القيم تحمل بذور وقيم المجتمع الاشتراكى أى المركزية والعمل الجماعى التعاونى، وذلك

١ على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة – دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧. ص ٤١٢.

كامتداد لمهنة الزراعة التى تحض على التماسك والتعاون فيما بينهم، وذوبان الفرد بداخل الجماعة ورفض العمل الخاص أو الفردية، أو عدم الإيمان بوجود حساب مؤجل، بل إن كل صينى مسئول عن اليوم الذى يعيش فيه.

أى أن تدينهم وتأثرهم بالقيم الكنفوشية انعكس على طريقة ممارستهم للعمل السياسى وطريقة الفكر السياسى الذى تبنوه، وهو فكر مبنى على الأفكار الشيوعية وقيم ومبادئ الاشتراكية.

٤) وما ينطبق على القيم الصينية ينطبق على القيم الهندية، فعلى الرغم من أن المجتمع الهندى مجتمع لديه إمكانيات ملائمة للنظام الرأسمالى، فإن الديانة الهندية تفرض عليه طبيعة خاصة وهى تمركزه حول ذاته وعدم المشاركة لترقية هذا العالم. ولكن ينبغى أن نَعى تماما أن الهند تمتاز بالتعصب الدينى الذى يصل إلى التزمت الذى يرجعه البعض إلى تعدد الديانات بداخل الهند، مما خلق تعصب كل فرقة لدينها، وهذا بلا شك خلق ظاهرة العنف السياسى والاغتيالات السياسية، وهذا راجع إلى أن المجتمع الهندى مجتمع زراعى وبالتالى فإن الدين هو أساس تلك المجتمعات، وظاهرة تعدد الديانات بداخله هو الذى أخرجه من الطبيعة المسالمة للفلاح إلى الطبيعة العدوانية.

٥) نجد أن سمات القادة السياسيين فى المجتمع الهندى تميل إلى قيم التركيز التحتوى، أى تركيز حزب دون حزب على الحياة السياسية. على سبيل المثال تركيز حزب المؤتمر بقيادة أنديرا غاندى وابنها، التى اغتيلت هى وابنها بسبب هذه السياسات فى عامى ١٩٨٤، ١٩٩١.

٦) أيضا سيطرة قيم الاستمرار فى تولى نخبة سياسية لها صفات معينة، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك سلالة حاكمة تمثل معظمها قيم الطبقات العليا، فى المقابل ضعف التمثيل السياسى للطبقات الفقيرة أو المنبوذة واستبعاد قيمها، وليس أدل على ذلك من تراجع نسبة التمثيل السياسى للمسلمين فى البرلمان

الهندى؛ حيث إن عددهم عند بداية الاستقلال كان ١٣%، أما سنة ١٩٩١ فقد أصبح ٥,٣%[١].

ويمكن أن نستخلص أن هناك سمات مشتركة لقيم البيئة الريفية وبالتالى لقيم قادتها السياسيين فى الحضارات الزراعية على النحو التالى:

١. نجد أن قيم التدين ظهرت فى جميع الحضارات الزراعية سواء فى مصر والعراق والصين والهند، وكل مجتمع كان متمسكا بهذه القيم الخاصة به، وبالتالى انعكس ذلك على طبيعة ومنهج الحياة والقيم التى تبناها القائد.

٢. قيم التركيز على نخبة أو فئة دون أخرى فى التمثيل السياسى، بحيث لم تكن تمثل التمثيل الجغرافى المتوازن بداخل المجتمع، إلى جانب انفراد أو تركيز أسر عائلات بعينها فى الحكم مثل الهند.

٣. قلة الحراك الاجتماعى، وذلك راجع إلى طبيعة المجتمعات الزراعية والتى تستلزم الاستقرار والاستمرار فى العمل داخل الأرض دون الانتقال إلى أماكن أخرى؛ نظرا لتوافر أسباب الحياة، أيضا إلى جانب غياب الديمقراطية والحريات فى هذه الحضارات التى تُؤَلِّه الحاكم ويغلب عليها الشخصنة والاستبداد بالسلطة. ولا شك أن هذه النظم يقل فيها الحراك الاجتماعى؛ نظرا لعدم وجود الحراك السياسى الذى يتولد فى المجتمعات الديمقراطية التى تلازمها الشفافية فى سياستها، وتعتمد على القرارات والمهارات الفردية وليس العمل الجماعى أو فريق العمل.

٤. يشترك هؤلاء القادة والنخب السياسية، فى كونهم ينتمون جميعا إلى قيم وثقافة النهر، فمثلا الحضارة المصرية نبتت على نهر النيل،

---

١ عبدالرحمن عبدالعال: مقال "العنف السياسى فى شبه القارة الهندية"، القاهرة، جريدة الأهرام، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية، العدد السادس، أبريل ٢٠٠٢.

والحضارة العراقية على نهرى دجلة والفرات، والحضارة الهندية على نهرى السند والهند، والحضارة الصينية على النهر الأصفر، ومن ثم فإن سمات وقيم أبناء النهر تتميز بحبهم للاستقرار، وتمسكهم بتقاليد وعادات الأماكن التى تربوا فيها، وحبهم وارتباطهم وحنينهم للأرض والملكية الزراعية.

٥. ويمتاز هؤلاء النخبة والقادة بتمسكهم بجذورهم وارتباطهم ببيئتهم التى جاءوا منها، والتى بلا شك تنعكس على توجهاتهم. وكذلك على اختياراتهم للأفراد الذين يشتركون معهم فى الحياة السياسية.

٦. انتشار قيم البيروقراطية والشخصنة أو الفردية فى الحكم من خلال حزب حاكم مركزى، جهاز إدارى مركزى، أو فكر مركزى؛ فعلى سبيل المثال الحزب الوطنى فى مصر وقبله حزب الوفد، حزب البعث فى العراق، الحزب الشيوعى فى الصين، وحزب المؤتمر فى الهند.

ثانيا: الثقافة الريفية فى منظومة قيم القيادات السياسية

إذا تتبعنا الفكر السياسى المصرى فسوف نجد أنه عاش لفترات طويلة فى ظل دولة وطنية مركزية منذ العهد الفرعونى، وذلك نظرا للتكوين الجغرافى للدولة حول حوض النيل، فبعد أن كانت دولة وطنية أو مملكة أصبحت إمبراطورية كبيرة وحد أقطارها مينا، ثم انهارت هذه الإمبراطورية وعاد الانقسام مرة ثانية بين الوجه القبلى والبحرى، اللذين وحدهما من قبّل مينا، وكانت هذه بداية لمرحلة جديدة اتصلت فيه منطقة الدلتا بالنظام الإغريقى السائد فى حوض البحر المتوسط، بينما ازداد اتصال الصعيد ببلاد النوبة، ونجد أن هذا الانفصال قد حدث فى العصر الإغريقى والقبطى. وقد كانت السمة الغالبة للفكر فى هذه اللحظة -بعد أن انتقلت مصر الفرعونية إلى دائرة حضارية أوسع هى الحضارة الإغريقية- غلبة الطابع والفكر الدينى على حياة الشعوب الخاصة والعامة، ومن هنا ساد وسيطر رجال الدين

على العالم، وقد ظل الفكر الدينى مسيطرا على فكـر الحـضارة الفرعونيـة، مـارا بالحضارة الإسلامية إلى أن وصل إلى ذروته أثناء الحـروب الـصليبية كمـا تـرى "مايسة الديب"[1]، ثم انتقل الفكر من مرحلة الفكر الدينى إلى الفكر العسكرى الذى سـاد المجتمع المصرى فى العهد العثمانى الذى عُرف بعهد الحروب، وقد كـان الاحـتلال التركى فى القرن السادس عشر النهاية للقومية المصرية وللقـيم والفكـر الفرعـونى، وفرض هذا الاحتلال حصارا وانغلاقا وانكسارا على مصر، ثم يأتى فصل جديد مـن فكر وافد إلينا عبر الاحتلال الغربى الذى جاء إلى مصر عبر الحملة الفرنسية وعبـر محمد على واتصاله بأوروبا، ثم عبر ثورة التحديث التى بدأها عهد إسـماعيل ١٨٦٣ والتى انتهت بقدوم واحتلال الإنجليز مـصر. وعلـى الـرغم مـن تـأثر المثقفـين المصريين بالأفكار الوافدة مثل المذاهب الاقتصادية وتعاليم الثورة الفرنـسية وحقـوق الإنسان والفلسفة، فإن الاحتلال الإنجليزى قد حجـب عنـه تعليمـه للفلـسفة أو للسياسـة وتبادل الآراء، وقصر تعليمه على محو أميته عن طريق قدر متواضع مـن التعليم؛ حتى يخرجوا آلات صماء ذات ثقافـة محـدودة غايتهـا العمـل الحكـومى، وبالتالى فى النهاية تكون جيل من أنصاف المتعلمين الذين يجيدون تنفيـذ التعليمـات بشكل بيروقراطى مقيت، فرسخ نظام بيروقراطى بغيض خالٍ من الابتكار والتجديـد أو الرأى الحر. ومن هنا مر الفكر السياسى للمجتمع المصرى عامة والريفى خاصـة بالعديد من القيم والأفكار كان معظمها يغذى قـيم الـسلطوية والاسـتبداد ومـن ثـم المركزية، بدءا من الحكومة المركزية فى العصر الفرعونى، مـرورا بأفكـار وقـيم دينية فى العصر الإغريقى، وصولا إلى القيم والفكر العسكرى فى العهـد العثمـانى، نهاية بفكر تعددى وافد فى العصر الحديث. كل هذا تجمع وتراكم بداخل ثقافـة وقـيم المجتمع المصرى، لتغذى بذلك الثقافة الريفية الأكثر احتفاظـا وتماسـكا بخـصائص الشخصية المصرية أو بوحدة خصائص المصرى.

---

١ مايسة الديب: مرجع سابق، ص ١٩٤، ١٩٥.

ومن هنا أنتجت الثقافة الريفية منظومة فكر له خصوصية ثقافيـة، وتفاعلـت هذه الأفكار مع بعضها لتعجز عن تكوين أيديولوجية مصرية خالصة تعبر عـن الواقع المصرى وتصبح متناسقة مع الأحداث من حولها، وهذه الأزمة استفحلت وظهرت بوضوح بعد وصول قادة مصريين إلى الحكم عبر ثورة ١٩٥٢ عبـر الجيش المصرى الذى يفتقد للخبرة السياسية، هذا إلى جانب أن معظـم الأفكـار التى نفذت إليهم عبر الاستعمار ينقصها الخبرة العملية عن طريق وجود فلـسفة أو منهج أو اتجاه فكرى واضح يسلكونه ويكون قد تم اختباره.

الثقافة الريفية فى فكر القادة السياسيين:

ومن هذا المنطلق سوف نتعرض لعصر محمد على وإسـماعيل باعتبـار أن هذه هى بداية تفاعل القيم والثقافة المصرية مع القيم الوافدة؛ وذلـك باعتبارهمـا أول العصور انفتاحا على ثقافات وقيم المجتمعات الغربية، فإلى جانب اهتمـامهم الملحوظ بتحقيق النهضة الغربية بداخل المجتمع المصرى، فإن عهـد إسـماعيل يمثل البداية للاعتماد على المصريين فى تولى المناصـب. ولأول مـرة تكـون جيش من جنود مصريين وتملك المصريون الأراضـى والأصـول [1]، بجانـب بصماتهم التنموية الرائعة التى تمثلت فى زيادة رقعة الأرض الزراعية المروية، وحفر قناة السويس، وإعداد الكوادر الوطنية فى مجال الزراعة والـرى وإدارة المياه.

أولا: فكر محمد على ومنظومة القيم المحددة لتوجهاته ومدى تأثره بالثقافـة الريفية:

١. اتبع نظام رأسمالية الدولة عن طريق تطبيق نظام الاحتكار الذى قسمت فيه الأراضى على مزارعيها، وقد كان نصيب الفلاح المصرى فيها من ٣ : ٥ أفدنة أصبحت بعد ذلك تدريجيا ملكا للفلاح المصرى.

[1] رؤوف عباس: من الباشا إلى الملك، مقالة، مجلة الهلال، القاهرة، العدد التذكارى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢. جعل الحكم وراثيا لأسرته، وبالتالى ظل الحكم مركزيا بداخل أسرة محمد على، أى أصبحت هناك قيم وراثية مركزية بداخل أسرته.
٣. ارتبطت السياسة بالاقتصاد، حيث إن الذين يحكمون هم الذين يملكون، أى تم ترسيخ قيم المركزية عبر الاقتصاد أيضا[١].
٤. قصر على المصريين العمل فى الجندية دون تولى قيادة الجيش، وذلك بعد الحملة الإنجليزية سنة ١٨٠٧ والتى انتصر فيها شعب رشيد على الإنجليز بتصديهم لها.
٥. استخدم محمد على نظام العهدة بعد أن ألغى نظام الالتزام، وقد أوكل هذا النظام لكبار الموظفين وضباط الجيش أن يتعهدوا بدفع الضرائب عن القرى التى تسلموها كعهدة، والتى تراوحت ما بين ٣٠٠ إلى ٨٠٠ فدان، وبالتالى كان الفلاح يدفع الضرائب للمتعهد بدلا من أن يدفعها للحكومة.
٦. سيادة القيم العسكرية على المدنية، وذلك عن طريق الاهتمام المبالغ فيه بالجيش وبترسيخ قيمه داخل المجتمع، عن طريق بناء مدارس لدارسة مختلف العلوم العسكرية؛ وذلك دلالة على الرغبة التوسعية التى كان محمد على يسعى للقيام بها، وبذلك سيطرت على المجتمع المصرى قيم وفكر الحروب.
٧. استخدام قيم الجهاز البيروقراطى باعتباره الأداة العملية للسلطة السياسية فى شق الترع والمصارف وبناء الجسور وتوزيع المياه وزراعة الأراضى.

فى ضوء الاعتبارات السابقة يمكن أن نستخلص أن عهد محمد على قد عُرف بعهد الإصلاحات المادية التى تم نقلها عبر الحضارة الغربية، والتى تمثل البداية لدخول الثقافة الغربية إلى مصر، والتى تمثلت فى كل ما يفيد ويدعم قوة

١ مريم أحمد مصطفى ومحمود عودة: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

وطموح محمد على الاستعمارى التوسعى الذى يهدف من خلاله إلى السيطرة على آسيا الصغرى وتهديد السلطان التركى فى تركيا وليس تحديث وتنمية المجتمع المصرى، والدليل على ذلك أنه ركز على الفنون والعلوم الحديثة الخاصة ببناء الجيش وإحداث نهضته، وشملت رؤيته استصلاح وشق ترع وجسور، وإصلاح ميناء الإسكندرية، وتنشيط التجارة بهدف استتاب الأمن، وإنشاء مصانع ومطابع، وإرسال بعثات، وذلك بهدف جعل مصر قوة محاربة كما أشار عليه مستشاروه من الأجانب، وإلا لما عزل المصريين عن المشاركة فى هذا الجيش وقيادته بدلا من عمل المصرى كنفر لا يرقى إلا للرتب الصغيرة[1]، أو يعمل مستخدما لا يرتفع فى الدواوين إلى باشكاتب، ثم لا يملك سوى من أربعة إلى خمسة أفدنة. فى المقابل أصبحت مصر إقطاعا لأبناء وأقارب وأنساب وقادة ورجال محمد على، وقادة جيشه وقواده من الأرمن، والعثمانيين، والجراكسة، والأجانب، والمصريون كانوا قليلا.

وبالتالى كانت حضارته حضارة خالية من الروحيات التى تنمى الفكر والعقل المصرى الذى عاش فى أميته بعيدا عن كل ما يحدث من عوامل تنمية وتحديث لغرض استعمارى. وينبغى أن نشير هنا إلى أن ما يؤخذ على الغزاة والمحتلين هو محاولة عزل باقى الشعب عن المشاركة فى هذا التطور والتحديث، وقد يفسر هذا ثبات قيم البيئة المصرية على مدار التاريخ رغم تنوع المستعمرين والفاتحين والغزاة، والذى يرجع إلى عرف قد فرضه كل المحتلين والغزاة منذ العصر الفرعونى حتى الفتح الإسلامى والتركى والإنجليزى إلى الآن[2]، وهو قصر المناصب والثروة والإنجازات والتقدم والتحديث على أقاربهم ونخبتهم ومريديهم ورجالاتهم دون الشعب المصرى، الذى حُرِم من المشاركة فى أى شىء أو أى قرار يخص صالح بلده. وبالتالى كانت التنمية ناقصة دائما بسبب

---

١ حسين فوزى: مرجع سابق، ص ١٠٤.

٢ مريم أحمد مصطفى ومحمود عودة: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

نقطتين: الأولى خاصة بغياب المشاركة المجتمعية التى ترسخ من عملية التحديث، والثانية أنها كانت تنمية من جانب واحد وهو الجانب الاقتصادى دون الجانب السياسى الذى كان محمد على هو صاحب القرار الأوحد فى معظم أموره بداخل مصر وخارجها، وعدم مشاركة أحد فيه وخاصة المصريين، وبالتالى هذا ما أدى إلى انهيار هذا الصرح وهذا المجد الذى بناه عند موقعة "نورماندى ١٨٤٠" لتنتهى بذلك أسطورة محمد على.

ثانيا: الخديوى إسماعيل ومنظومته القيمية المحددة لتوجهاته مدى تأثره بالثقافة الريفية من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩:

لا ننكر أن فترة محمد على التى امتدت ثلاثين عاما كانت فترة حيوية بالنسبة للمجتمع المصرى، ورغم عزلته عن المشاركة فإنها كانت لها انعكاساتها على الحياة السياسية فى مصر فيما بعد، فظهرت التيارات المختلفة الليبرالية، والاشتراكية، والإسلامية المحافظة، هذه التيارات قد ظهرت بوضوح واستبانت فى عهد الخديوى إسماعيل.

ويمكن تحديد قيم الخديوى إسماعيل على النحو التالى:

١. ظهرت تجربة الحياة النيابية وقيام الأحزاب التى كانت تمثل صورة أكثر ديمقراطية؛ نتيجة لرغبة إسماعيل فى جعل مصر قطعة من أوروبا، فهذا ما ظهر عن طريق التعليم ونمو الحياة الاقتصادية والاجتماعية تمهيدا لقيام نظم ديمقراطية عن طريق الترسيخ لقيمها ولمبادئها.

٢. كان لوجود قناة السويس دور فى جعل الاقتصاد المصرى بآلياته الرأسمالية يتوافق أداؤه مع آليات وأداء المراكز الرأسمالية العالمية التى تحث على تعظيم دور ومكانة الفرد وانهيار مكانة المؤسسات التقليدية[1].

---

١ سمير معوض: قناة السويس فلسفة قديمة فى عالم جديد، دراسة، الأهرام، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أحوال مصرية، العدد الرابع عشر، ٢٠٠١، عدد ١٤.

٣. كان أهم ملمح لفترة إسماعيل هو الارتباط الواضح ما بين التنمية الاقتصادية والتى تبلورت فى نهضة تصنيعية وتحديث فى كافة المجالات وذلك بعد ما قامت به قناة السويس من تعمير للقطاع الشمالى الشرقى، الذى كان صحراء فى منظومة الإنتاج الرأسمالى الذى جعل القناة كثورة عنيفة على المستوى الاقتصادى المصرى، ولدت من خلالها قوة اقتصادية جديدة صاحبها نمو وإقامة أول قاعدة صناعية فى المنطقة، والتنمية السياسية التى مارس فيها المجتمع المصرى النظام الديمقراطى فى أشكاله المختلفة، ومنها إنشاء الأحزاب السياسية، وأشكال من الحكم النيابى، ثم إنشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦. ووضع له قانونا أساسيا ولائحة للإجراءات الداخلية، أى أنه قد أعد البيت من الداخل، وهو النظام السياسى الذى بلا شك حدد القيم الاجتماعية المناسبة والنظام السياسى القائم.

٤. نجد أن نظام العهدة الذى أنشئ فى عهد محمد على قد تطور وأضيفت له عهدة جديدة فى عهد إسماعيل، وأن هذا النظام كان له الفضل فى نمو طبقة جديدة من ملاك الأرض من المصريين وهذا ما لم يكن موجودا فى عهد محمد على، وبالتالى فهذه الطبقة التى تكونت فى القرن التاسع عشر هى التى شملها مجلس شورى النواب الذى تكون من العمد والأعيان وكبار الملاك المصريين، واستبعد منها المثقفين الذين تلقوا تعاليمهم فى الخارج وذلك بهدف أن يعبر هذا المجلس عن احتياجات ومصالح المجتمع المصرى بمختلف فئاته وخصوصا الريف.

٥. وسع القاعدة العريضة للمجتمع المصرى والتى تحمل قيم الطبقة الوسطى والتى تعد دعامة لحماية المجتمع من الانهيار.

٦. وبالتالى شهدت فترة حكم إسماعيل حراكا سياسيا واسعا للمجتمع المصرى، نتج عنه بروز قيم ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة أدت

إلى الحراك الاجتماعى الصاعد؛ حيث صعدت فئات وطبقات اجتماعية مصرية لتشارك فى العملية السياسية عبر الأحزاب وعبر المناصب القيادية وممثلين فى مجلس شورى النواب، وهذا يدل على أن تغييرا سياسيا قد طرأ بداخل المجتمع المصرى زاد من حيويته. ويرى "توكفيل"[1] أن المجتمع الحر الديمقراطى أكثر شيوعا للحراك، وبالتالى فهو أكثر حيوية، وبالتالى ربط بين المستوى الاقتصادى والتعبير السياسى والحراك الاجتماعى.

٧. سيطرت قيم التحديث والتنمية على فكر إسماعيل، مما كان له انعكاس خطير على المجتمع، أدى إلى زيادة التدخل الأجنبى فى شئون مصر، مما ساعد ومهد الطريق لدخول الإنجليز مصر.

ويمكن أن نستخلص أنه:

١. على الرغم من إسرافه وبذخه الذى أدى إلى تراكم الديون واستعمار مصر من قبل الإنجليز، فإنه يحسب له ما تمتع به عصره من انفتاح ديمقراطى ومشاركة للمجتمع المصرى فى النظام السياسى الذى كان غير متاح منذ محمد على.

٢. تزامنت لأول مرة التنمية السياسية وقيمها من تعددية حزبية ومجالس نيابية ومشاركة لأبناء الشعب المصرى فى الحياة والمناصب السياسية، مع التنمية الاقتصادية والانفتاح على العالم واقتصاد السوق، وخصوصا بعد أن أصبحت قناة السويس ممرا دوليا وجسرا يربط مصر بالعالم الخارجى، مما ساهم بشكل كبير فى تنمية اقتصادية حقيقية ساعدت على حدوث طفرة فى الحياة بداخل المجتمع المصرى بصفة عامة، وحدث حراك اجتماعى صاعد لمعظم فئات المجتمع دون تمييز.

---

١ السيد الحسينى: علم الاجتماع السياسى – المفاهيم والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٠٢.

ثالثا: الثقافة الريفية وعرابى وتأثيرها فى منظومة القيم المحددة لتوجهاته:

١. كانت لثورة عرابى وما صاحبها من أخطاء فى التقديرات السياسية للموقف انعكاسات خطيرة على الواقع السياسى والاجتماعى الثقافى المصرى:

أ. فبالنسبة للوضع السياسى أدت إلى دخول الإنجليز مصر، وما تابعه من مصادرة للحريات وإلغاء لكل الإنجازات التى تحققت فى عهد الخديوى إسماعيل.

ب. أعادوا حكم الأتراك والشركس والأرمن ومنعوا المصريين من تولى منصب رئيس الوزراء حتى ١٩٠٨، إلى جانب قصر العمل فى الجيش على مناصب صغيرة دون مرتب.

ج. منعوا حاملى شهادة الأزهر وأولادهم أو الموظفين من دخول الجيش.

د. أعادت للخديوى سلطاته المستبدة وقيم التسلطية والاستبداد بالقرار السياسى والاقتصادى.

هـ. نفوا عرابى وكل من معه، وأرسلوا الجيش المصرى للحرب فى السودان مما أدى إلى تدميره وتشريده وقتله.

٢. على المستوى الاجتماعى:

أ. كانت هذه المرحلة بداية لبزوغ القيم الوطنية عن طريق جماعات وقوى شعبية تضم كافة الطبقات لمحاربة الاستعمار، وبالتالى نمو الروح والقيم الثورية بداخل المجتمع المصرى عموما والبيئة الريفية على وجه الخصوص.

ب. الإعلاء من قيم الجهاد والاستقلال عن الاحتلال، وانقلب الريف إلى مورد للثوار وللزعماء والقادة السياسيين.

٣. على المستوى الثقافى:

أ. تأثر المجتمع المصرى كثيرا بالأفكار الفلسفية والتجربة البريطانية فى الحياة العامة وخصوصا عبر الانفتاح فى عصر إسماعيل[١].

ب. بلغ التأثير الثقافى للقيم وللأفكار الإنجليزية أقوى مدى، بل تجاوز الفرنسى وخصوصا فى السياسة.

ج. بدأ المجتمع المصرى عهدا جديدا فى المواجهة والثورة والتمرد على الظلم والظلمة، ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف الدين والثقافة بين الإنجليز وبين حكم أسرة محمد على الذين لم يخرجوا عليهم يوما.

د. وهذا يعكس دور الدين والتدين فى الثقافة المصرية عموما.

هـ. تخلى المصرى عن قيم السلبية والتواكل والخضوع والخوف الذى صاحب فترة حكم محمد على إلى قيم مضادة، مما يؤكد على ازدواجية القيم الحاكمة له.

انعكاسات ثورة عرابى على دور الجيش فى الحياة السياسية:

١. كانت ثورة عرابى هى البداية الحقيقية لدخول الجيش المصرى إلى الحياة السياسية والمشاركة فى السياسة والمطالبة بحقوق المصريين وبتحقيق الشرعية الوطنية والمطالبة بالدستور، ورفع الظلم عن الجيش المصرى واضطهاده، وذلك منذ محمد على واستعانته بالأتراك والشراكسة والأرمن دون المصريين فى الجيش المصرى.

٢. وكانت لهذه الثورة تداعيات خطيرة أبرزها جلب الاستعمار الإنجليزى إلى مصر، والذى ظل لمدة ٧٠ سنة[١].

---

١ مايسة الديب، مرجع سابق، ص ١٩٣.

منظومة القيم المحددة لقادة الثورة العرابية، وأثر الثقافة الريفية عليها:

١. قيم يغلب عليها التكرار والثبات امتدادا لطبيعة الثقافة الريفية النمطية، والتى يغلب عليها الاعتماد على الأدعية والتمائم والذكر دون وضع خطة محكمة جديدة لمواجهة الإنجليز.

٢. أغلب من قاموا بالثورة كانوا من فقراء أو متوسطى المجتمع الريفى، وهؤلاء يغلب عليهم قيم القدرية والتواكل، والتدين الشعبى.

٣. غلب على قيم هؤلاء القادة عدم التنظيم أى الهمجية البعيدة عن العلم، ولذلك لم يحققوا الهدف من ثورتهم رغم استعدادهم المسبق والجيد لها، ولكن عند المواجهة تتراجع الحماسة ويقل التركيز.

٤. الثقافة الريفية هى خليط من فكرة الصوفية -التى تدعو إلى الزهد- مع المسيحية التى تدعو إلى الانسحاب من الحياة الدنيا. وهاتان القيمتان أثرتا بالسلب على البيئة الريفية بصفة عامة وعلى أبنائها وعلى قيمهم وأفكارهم بداخل حياتهم العملية، هذا إلى جانب طبيعة العملية الزراعية[٢].

٥. مما نلحظه فى قيم هؤلاء القادة أنهم تعاملوا مع الثورة والخطط العسكرية مثل تعاملهم مع عملية الزراعة، فقاموا بالتجهيز والإعداد للثورة ثم استكانوا واطمأنوا على أمل العامل غير المنظور، الذى دائما يأتى بمدد من السماء، وهذا تأكيد على تأثرهم بالثقافة الزراعية فى عملية زراعة الأرض وانتظار النيل ليرويها.

٦. سيطرة قيم التدين الذى ظهر عند المواجهة مع الإنجليز بالأدعية والذكر، وانتظار المدد الذى يأتى من السماء أو العامل غير المنظور.

---

١ عمار على حسن: مقال "المصرى الذى نحلم به"، القاهرة، جريدة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٣، ٢٠٠٦.

٢ عمار على حسن، المرجع السابق نفسه.

٧. حمل هؤلاء القادة قيم الاضطهاد والظلم كموروث طبيعى لاستمرار هذه القيم بداخلهم طيلة عصوره الطويلة، والذى قام الجيش بتفريغه عبر الثورة التى قاموا بها.

٨. سيطرت عليهم قيم الازدواجية، وهذا ما ظهر عند بداية الثورة وخروجهم للمواجهة. فهذه قيم عكس قيم الاستسلام والمهادنة التى عرفت بها البيئة الريفية، ثم مرة أخرى يعودون لقيم الثبات والتواكل لانتظار المدد، وهذا يعد انعكاسا للثقافة الريفية المتنوعة وفقا لطبيعة الأرض والموقع الذى أدى إلى جعلها ممرا للعديد من الثقافات الغازية والفاتحة والطامعة[1].

رابعا: ثورة ١٩١٩ ومنظومة القيم المحددة لقادتها وأثر الثقافة الريفية عليها:

ثورة ١٩١٩ تحمل سمات وتوجهات نوع جديد وبزوغ قيم جديدة، حيث تجسدت فى صورة قيم غيورة ثورية لا تسكت على الظلم أو على حقها يوما، دارت بداخلها القيم المخزونة المتراكمة حين استدعتها لتناصر قضية الاستقلال والتحرر فكانت الثورة. ولنُلقِ نظرة على منظومة قيم هؤلاء الثوار عند اشتعال فتيل الثورة التى قامت على أفكار القيم الوافدة والانفتاح على الغرب مع عهد محمد على وإسماعيل، فكان سعد زغلول نموذجا لقائد يحمل بداخله جذور الريف وثقافته:

١. فبعد الثورة العرابية لم تهدأ الحياة السياسية فى مصر ولو لحظة، فكل يوم هو فصل جديد للوطنية بهدف الاستقلال وبزوغ فجر جديد للمصريين.

٢. قيم الاستبداد والتسلط فى كل مجال فى الحياة، خديوى ضعيف واحتلال متعجرف ساعد على خروج التمرد والثورية التى عُرفت عن الثقافة الريفية فكانت الثورة.

---

١ عبدالباسط عبدالمعطى: التدين والإبداع، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١.

٣. مصر فى زواج كاثوليكى مع بريطانيا كما قال أمين عثمان، فهى مخزن للغلال ومزرعة للقطن وأرض للصيد وللتنزه، فكان وراءه حادثة دنشواى فى المنوفية ١٩٠٧ لتعلن ميلاد بطل جديد من أبطال الريف المصرى يسمى زهران وقف وتحدى الاستعمار وسُلِّسيل وجُر وتم إعدامه فى إباء ورفعة، دحضت كل ما كتب وقيل عن الفلاح المصرى بأنه السلبى المستسلم المتواكل الخنوع الذى يخشى الموت ويخشى المواجهة ليقول لا، بل ثورى حر يعرف متى يقول لا طالما هذا ليس ضد دينه أو قيمه، ولكن لا يستمر على هذا المنوال ليسترد كامل حقه بل يكتفى بأقل القليل ثم يعود سيرته الأولى، وهذه عودة لطبيعة ثقافتنا الريفية الراضية بكل ما تجود به الأرض سواء أكان كثيرا أم قليلا.

٤. قيم تطالب بحق الشعوب فى تقرير المصير عبر عنها نيلسون فى خطابه عبر الأمم المتحدة، وأفكار فلسفية وراء سياسة حرة تنادى بذلك.

٥. فاستدعت بذلك قيم الثورية التى لا تهدأ يوما ضد الاستعمار، حين ذهب يطالب بالاستقلال مثلما أذاع الرئيس الأمريكى، لتكون الإجابة الرفض والنفى اعتمادا على معرفة مسبقة ودراسات عن الشخصية الريفية والثقافة الريفية التى تخشى القوى وتنزوى لحين تهدأ العاصفة. وها هى قيم تستدعى لتنفجر عن طريق حوار هادئ حينما تطلب الأمر ذلك، فها هى قيم الجماعية والتعاون الممزوجة بها الثقافة الريفية تتجسد فى جمع التوكيلات من مختلف فئات الشعب ليوكلوا سعد زغلول عنهم ككبير للعائلة، وحينما رُفض الحوار استدعى من ثقافته قيم الثورة والتمرد والعنف لتلبية المطالب. ومن هنا ظهرت القيم المتراكمة وخرج من الأرشيف القيمى القيم التى تناسب الموقف فخرجت الثورة ١٩١٩ لتزلزل عرش بريطانيا.

٦. ونأتى لفصل جديد من التراخى والعودة إلى الكمون والاستكانة مرة أخرى لنثبت أننا مجتمع تأثرت قيمه بمهنته أشد التأثير. فلم نستثمر كالتاجر أو الرأسمالى الشاطر هذا الحدث ونصر عليه، بل ينتهى دون أن نحقق أى مكسب لنا على أرض الواقع، لنعود لمركزيتنا مرة أخرى، لننتظر الذى يأتى بمدد ليحضر لنا حقنا أو لننتظر بقدريتنا بعدما جهزنا ميدان المعركة مثلما نجهز الأرض للزراعة من حرث وبذر وننتظر مياه النيل الدائمة الانتظام، وما يتخلل ذلك من رتابة فى حياتنا. فعلنا ذلك تجاه ثورة ١٩١٩ التى لم نحقق الهدف منها وهو الاستقلال بل دعمته الثورة وأبقت عليه بتحفظات أربع أبرزها: حماية أرواح الأجانب، وبقاء القوات الأجنبية فى مصر. وقد أطلق عليه سعد بدستور الأشقياء ١٩٢٣ والذى دعم سلطة الملك فؤاد[١].

خامسا: مصطفى النحاس ومنظومة قيمه وأثر الثقافة الريفية عليها:

١. كانت شعبيته لا تقل عن شعبية سعد زغلول، وكانت سابقة التجهيز باعتباره خليفة سعد زغلول فى حزب الوفد[٢]، فكان لفقره دفعة لاعتلاء منصب ومكانة سامية فى قطاع عريض من الوافدين الفقراء. كان فكره نابعا من طبيعة أرضه وثقافته الريفية التى تدعو إلى الوحدة والتعاون والجماعية.

كان يتبنى قيم الفقراء من جميع الطوائف، ويتبنى قيم حزب الوفد المبنية على العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة كامتداد وتأثر بالثقافة الريفية.

٢. قام مصطفى النحاس بإلغاء الامتيازات الأجنبية وإلغاء صندوق الدين، وأسس جامعة الدول العربية، وقام بالعمل على استقلال القضاء، ومنع

١ محمد حسنين هيكل: ثورة إلا خمسة، مرجع سابق، ص ٣.

٢ مصطفى بيومى: زعماء وحكام فى عالم نجيب محفوظ، القاهرة، عدد الهلال التذكارى، ٢٠٠٥.

الأجانب من تملك الأراضى الزراعية، وعمل على الاعتـراف بنقابـات العمال، وفرض اللغة العربية فى الشركات الأجنبيـة، ومجانيـة التعلـيم الابتدائى والثانوى والمتوسط، وبالتالى كان فكره وقيمه ينم عـن واقـع ثقافته التى تنادى بتحقيق العدالة الاجتماعية، بسبب تـاريخ طويـل مـن الظلم والاستبداد تأثر به عبر بيئته الريفية.

٣. كانت لثورة عرابى ١٨٨٢ توابعها السياسية فيما بعـد؛ فقـد أدت إلـى تسريح الجيش وتقليص نشاطه وإبعاده عن الحركة الوطنية وعن الحيـاة السياسية عموما، حتى إنه قد استُبعد من الجيش فى أعقاب الثـورة كـل من أبناء ضباط الجيش أو أقاربهم من المصريين وأبناء رجـال الـدين والعاملين فى الحكومة وخريجى وطلبة المعاهد الأزهريـة، وقـد حـال الاحتلال دون الترقية إلى رتب الضباط من بين ضباط الـصف وأغلـق الباب أمام الفلاحين والفقراء لعدم الوصول إلى المراتب القياديـة، كمـا حدث مع عرابى، وقد اقتصر ضـباط الجـيش علـى أبنـاء الـضباط والأتراك أو الإقطاعيين الموالين للإنجليز والذين فـشلوا فـى اسـتكمال تعليمهم فى الخارج بسبب عـدم حـصولهم علـى الـشهادة المدرسـية الثانوية، إلى أن جاء مصطفى النحاس باشا رئيسا للوزراء والـذى كـان رئيسا لحزب الوفد أكبر حزب سياسى فى مـصر ضـم جميـع فئـات الشعب، وأبرم معاهدة ١٩٣٦. وكانـت معاهـدة ١٩٣٦ هـى البدايـة الحقيقية لاسترجاع الجيش المصرى لمكانته سواء العسكرية أو الـسياسية وعودتـه مرة أخرى للحياة السياسية؛ فقد تم فتح أبواب الكليـة الحربيـة التى تحولت من مدرسة حربية لتستقبل المئات من أبناء مصر من جميـع الطبقات، بعد أن كانت الدفعة فى السابق ٢٠ أو ٣٠ طالبا، ولكن يرجـع ذلك إلى اقتراب الحرب العالميـة الثانيـة واحتيـاج إنجلتـرا للجـيش المصرى للمحاربة والدفاع عنها مثلما نصت المعاهدة.

كانت الدفعة الأولى للكلية الحربية هم طليعة أبناء ثورة يوليو ١٩٥٢ من الضباط المصريين، الذين كونوا تنظيما بداخل الجيش كان يسمى بتنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة على الفساد والإقطاع والخيانة؛ لتحقيق الاستقلال واسترداد العزة والكرامة التى ذهبت من مصر منذ أسرة محمد على، ومنذ أن وطأ أرضها الاستعمار الغاشم.

ومن خلال الاعتبارات السابقة يمكن أن نستخلص أنه عند استعراضنا لبطولات عرابى وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، كان الهدف تتبع القادة والزعماء والنخبة من أبناء مصر ذوى الأصول الريفية، الذين يمثلون غالبية طبقات مصر وخصوصا الفقيرة والمتوسطة منها، وهو ما تطلب عرض طبيعة العصر الذى وُجد فيه هؤلاء الزعماء الذين أفرزوا لنا الضباط الأحرار وقيادات مصر فيما بعد. هؤلاء الوطنيون الذين فطموا على الوطنية منذ نشأتهم عبر بيئتهم التى تشع بالوطنية والأفكار الثورية، والتى أكسبتها العسكرية روح القتال والتغير الثورى. والمتتبع للقادة قديما والقادة حديثا يجد هناك قاسما مشتركا يجمع بينهم مهما بعد الزمن ومهما اختلفت التوجهات، ألا وهو ثقافتهم الريفية التى تدعو إلى التمسك والالتزام بمبادئهم فى الدفاع عن قضايا الوطن وهمومه، والحفاظ على الوحدة الوطنية والانتماء وروح الجماعة التى تظهر جالية فى الأحداث التاريخية والدراما القومية، والتى أُرْجعها إلى شرنقة المصرى عموما -وأبناء البيئة الريفية خصوصا- حول خصوصيته الثقافية وقيمه الأصيلة؛ خوفا من أن تُستعْمر هى الأخرى أو تُسلب منه، وذلك بسبب اعتزازه بها واعتزازه بقيمه المكانية والزمانية التى يخشى أن يفرط فيها، ولهذا ظل حافظا لها. وظل الريف المارد الذى يخشى الجميع إيقاظه، كما عُرِف كمقبرة للغزاة وللثقافات الدخيلة المعتدية، ومن هنا لا نستطيع أن نحدد التوجهات أو الفكر السياسى للمصرى؛ لأن المصرى هو عبارة عن أرشيف قيم للأنظمة التى يستدعيها حينما تتطلب الظروف والمصالح السياسية والعلاقات فى الداخل أو فى الخارج منه ذلك.

ولهذا اختلفوا حول تحديد النظام السياسى الذى يتلاءم وطبيعة المجتمع المصرى، هل هو رأسمالى، أو اشتراكى أو إقطاعى؛ لأن البيئة المصرية هى الوحيدة التى عجز خبراء الاقتصاد عن رسم خطة اقتصادية لها.

وعلى سبيل المثال: قيم الاستسلام والسلبية فى مقابل قيم التحدى والثورة، نجد أنه لهذا السبب يصعب التنبؤ بسلوكه فى المواقف، وهذا ما رآه "سمير نعيم" من أنه قد أخطأ كثير من الحكام والقوى الأجنبية فى تقدير قيم المصرى، لأنها نُظِر لها من منظور نسق واحد من أنساق القيم وهى السلبية والاستلام، وهذا ما حدث عند قيام ثورة ١٩١٩ فقبلها بأسبوع كانت الحياة توحى بأن الشعب المصرى دخل فى حالة ثبات وسكون طويلين، ليفاجأ الجميع والإنجليز على وجه الخصوص بثورة جلجلت وهددت الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس، لتستجيب وترضخ لمطالب هذا المارد النائم، وكان الويل لها حين أيقظته باعتقالها ونفيها لسعد زغلول، ورضى هذا المارد بأقل القليل كما هو معروف عنه وعاد لثباته وقوقعته وسكونه مرة أخرى.

ميلاد جديد لثورة مصرية: ١٩٥٢ ومنظومة القيم المحددة لأبنائها ومدى تأثرها بالثقافة الريفية:

تمهيد: هذه الفترة من التاريخ السياسى المصرى هى فترة مضيئة فى تاريخ السياسة المصرية؛ لأنه لأول مرة منذ زمن بعيد جدا يعود الحق لأهله ويحمل هموم الوطن أبناؤه. فإذا كان محمد على قد صنع مجده باعتماده على الأرستقراطية والبرجوازية التى صنعها بهباته من الأرض للمماليك والألبان، فإن جمال عبدالناصر صنع مشروعه على الطبقة المتوسطة والفقيرة وراهن عليها، وكان له "كاريزما" مما جعله قريبا من قلوب الناس البسطاء والفلاحين، وهذا القرب هو ما جعله ثائرا على ظلمهم أبدا؛ فهو قد تربى على تراث وفكر العقاد وتوفيق الحكيم بعد أن عادت الروح للجسد بعودة الوطن لأبنائه، ليخرج بصورة عن وطنه يسعى لتحقيقها، وليكون أنصاره فى هذه المعركة على الظلم

والطغيان والفساد هم الفقراء والطبقة المتوسطة، الذين ذاقوا هذا الظلم؛ وذلك لأن الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦ أصبح بانوراما وطنية يحمل بداخله مختلف الطبقات عمال وفلاحين، طبقة برجوازية صغيرة وكبيرة، وإلى عهد قريب كان يضم إقطاعيين وأبناء الأسرة المالكة التى خلا منهم بعد ذلك مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار، فلم يوجد إقطاعى أو رأسمالى كبير فى الثورة، مما يؤكد مدى تأثير التنشئة الاجتماعية على القيم التى يتبناها الإنسان، وبالتالى فالجيش كان يتم صهر لأفكاره بداخله لتنطلق موجهة للوطن، وقد حاول عبدالناصر من خلال هذه الثورة أن يحقق قيما أعاد إحياءها من داخل البيئة الريفية وهى السلطة الأبوية لإعلاء قيمة الدولة، داخليا وخارجيا، ومناداته بقيم الاشتراكية المتمثلة فى العدالة فى التوزيع والمساواة، والتركيز على إحياء ثوابت القيم الريفية والتى تعد قيم المؤسسة العسكرية المبنية على الوطنية والثورية امتدادا لها، من هنا أحيا تراث المركزية فى جميع قطاعات الشعب بهدف التحديث الثورى وإيقاف المد الاستعمارى وتغلغله داخل المجتمع، وهذا ما جعل عبدالناصر يبادر بحل الأحزاب ومجلس النواب ليحل محلهم حزب سياسى واحد، يكون بوتقة تتجمع فيها مختلف الأفكار والتوجهات؛ لصهرها والخروج بفكر واحد يضمن توحد الأمة، مثل المؤسسة العسكرية التى تربوا بداخلها رغم التباين الفكرى فيما بينهم "أى الضباط الأحرار"، إلى جانب ثقافته الريفية التى تدعو إلى الوحدة والتعاون باعتبارها هى الأساس التى يقوم عليها الثقافة الريفية.

سادسا: صفوة يوليو:

عبدالناصر ومنظومته القيمية ومدى تأثره بالثقافة الريفية:

١. بداية الثورة قامت عندما عم الفساد وأحاط بالمجتمع، وعندما استشرى الفساد كانت الثورة التى تزعمها فى البداية محمد نجيب باعتباره لواء وله معارفه وأعوانه بداخل الجيش إلى جانب تأكيد لمكانة الكبير والاحترام والتقدير الذى يتحلى به كأحد موروثات الثقافة الريفية، أيضا

بسبب ما عرف عنه من طيبة القلب ولين الجانب، ثم ما لبث أن اعتلى عبدالناصر الحكم عام ١٩٥٤، فمن هو عبدالناصر وما هى القيم التى تربى عليها وما أثر الثقافة الريفية عليها؟[1]:

أ. فلاح من بنى مر أسيوط، تربى فى ظل الظلم والاستبداد، وعبر ما سمع من أبناء بلدته حينما كانوا يزورون والده فى موطنه الجديد بالإسكندرية.

ب. تمسك بقيم الحضارة العربية رغبة منه فى تحقيق وحدة عربية، كامتداد لقيم التوحد والجماعية والتعاون التى تربى عليها، فكانت البداية للتعاون والجماعية وتكوين التحالفات والسعى إلى الوحدة والتى بدأها مع سوريا.

ج. بدأت الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ ولكنها لم تكتمل؛ إذ حدث الانفصال بعد ذلك سريعا.

د. ثم دمج مصر فى كيان جماعى أطلق عليه الجمهورية العربية المتحدة، واستبعد بذلك اسم مصر المذكور فى القرآن والكتب السماوية جميعها؛ تأثرا منه بفكرة التوحد والتعاون لمواجهة الأخطار والكوارث، مثلما عاش الفلاح المصرى طيلة عمره.

هـ. كانت المرة الثانية التى يعود فيها الجيش لممارسة الحياة السياسية بعد فشل تجربة عرابى ومنذ الفراعنة.

و. كانت له رغبة توسعية تشبه رغبة محمد على قديما، وهذا سر تحامل الدول عليه منذ العدوان الثلاثى، والتى تفسر بفكرة كبير العائلة كامتداد للثقافة الريفية.

٢. كانت ثورة ١٩٥٢ ليست ثورة تحمل قيما سياسية فقط، بل نعتبرها ثورتين تحملان قيمتين سياسية واجتماعية، ثورة سياسية على استعمار غاشم سلبه استقلاله وظل على أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية

١ سلامة أحمد حسين: التنظيم السياسى ونظام الحكم فى مصر، دراسة مقارنة فى علم الاجتماع السياسى بين فترتى حكم عبد الناصر والسادات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠. ص ٨٧.

تتصارع فيها طبقات المجتمع حتى تستقر وتحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد. ونجد أن من الصعوبات التى واجهت الثورة وجود التناقض بين الثورتين؛ فالأولى تتطلب قدرا من التلاحم والوحدة الوطنية، والثانية قد تتعارض مع هذا التلاحم. ويمكننا أن نقول إن هذا التناقض بين الثورتين يعد من أسباب فشل الثورة فى تحقيق بعض من مبادئها الخاصة بالديمقراطية[1].

٣. وينبغى أن ندرك جيدا أن فكر الثورة وعلى رأسها زعيمها عبدالناصر كان مولعا بقيم العدالة الاجتماعية، والتى تكونت عبر قراءته وفهمه لتوفيق الحكيم باعتباره أحد المرجعيات التى استقى منها قائد الثورة أفكاره وكون منه قيمه، باعتبار أن الأديب هو مرآة المجتمع ونبضه، إلى جانب تأثره بثقافته الريفية التى عانت الظلم الاجتماعى والقهر طيلة عهودها.

٤. إقامة التنظيم السياسى الواحد باعتباره تكتلا لقيم الإدارة الوطنية، وأداة توسيع للمشاركة الشعبية أمام فئات جديدة، وأداة لتعبئة الموارد الوطنية لأجل التنمية، ورفض التعددية الحزبية بحكم ارتباط بعض هذه الأحزاب بالنظام القديم، ولأن تعدد الأحزاب يُعَد تفتيتا لوحدة الأمة والقيم الجماعية والتعاون والتوحد التى قامت عليها الثقافة الريفية.

٥. كانت فترة الثورة نموا لكل القيم المتأصلة بداخل البيئة الريفية، وإحياء للثقافة الريفية عموما، والتى تكونت من خلال أبناء طبقة متوسطى الملكية الذين كونوا الجهاز الإدارى لها لتنمو بذلك البيروقراطية، على اعتبار أن الثورة هى التى فتحت المجال لمجانية التعليم، فساعدت أبناء الطبقة المتوسطة من ملاك الأرض على التعليم والالتحاق بالعمل الحكومى الذى ارتفع رصيده، فتم تصدير المعلمين والمهندسين

---

١ المجالس القومية المتخصصة، المجلد الرابع، ١٩٩٤، ص ٧.

والمحامين والضباط إلى المدينة ليكونوا شبكة غير رسمية عبر الجهاز الإدارى الذى لعبت الوساطة والقرابة دورا كبيرا فى إفساده وخصوصا فى عهد عبدالناصر، بعد أن كان من إنجازات الحضارة الفرعونية التى التزم بها الحكام مبادرة وقدوة، فكانت بذلك أداة ضبط وحماية واستقرار أدى لاستمرار الحضارة. وقامت الثورة لتحقيق أحلام الطبقات التى عانت الظلم والاستغلال، فكانت كل خطوة تخطوها تحقق حلما أو تلبى حاجة أو ترفع ظلما عن هذه الطبقات، حتى وصلت إلى الإصلاح الزراعي وتحقيق حلم غالٍ فى قلب كل فلاح، وهو حق الملكية؛ فقامت بعمل قانون الإصلاح الزراعى الذى أعطى الفلاح خمسة أفدنة وحدد الملكية إلى ١٠٠ فدان للأسرة الواحدة. من هنا كانت هذه الإصلاحات والقوانين بداية لقيم اجتماعية جديدة تحل محل قيم قديمة سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، وما يترتب على ذلك من تغيرات ثقافية[١].

٦. تغير قيم النخبة السياسية المصرية من المدنية إلى الطابع العسكرى حيث إنه فى الأعوام ٥٢ : ٧٠ احتل الجيش المناصب الحيوية بعدد ٤٤ ضابطا من ١٣١ إجمالى عدد الوزراء بنسبة ٣٣,٦%، وكلها مناصب استراتيجية مهمة كالرئاسة ورؤساء[٢] الوزراء أو الوزارات، ثم جاءت لحظة الصدام بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، وهو ما كان جمال عبدالناصر يخشاه، فعندما طلب جمال عبدالناصر من الإقطاعيين والرأسماليين المصريين أن يقفوا معه لمساعدته ماديا بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التى واجهت البلاد، وخصوصا بعد العدوان الثلاثى ١٩٥٦ بسبب تأميم القناة، طالبوه بمشاركته فى الحكم والعودة إلى

١ محمود عودة، مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص٢٥٤.

٢ وفاء الشربينى: مرجع سابق، ص ٢٧٠.

التعددية والديمقراطية، وعندما رفض ذلك قام بعملية تأميم ١٩٦١؛ وذلك بهدف القضاء على الرأسمالية الأجنبية إلى جانب القضاء على الرأسمالية المصرية التى خاف أن تهدد فترة حكمه، فقام بالتأميم بعد أن قام بتثبيت ملكيتهم الزراعية لتحجيمهم وإبعادهم عن العملية السياسية برمتها، ومن هنا سيطرت قيم البيروقراطية كتعويض عن الفراغ السياسى الذى حدث بعد أن أسقط النظام القديم بجميع مؤسساته ورموزه، وسادت قيم الفكر الواحد[1] بأجهزته المركزية وبجهازه البيروقراطى الذى حمل بداخله ثقافة وسلوكيات ظهرت فى البيئة الريفية، وأدت إلى فساده.

٧. ثم بدأ حلم الثورة يتبدد وينكسر فى ظل غياب الديمقراطية والشفافية، والذى ظهر فى مراكز القوة وزوار الفجر الذين أعادوا للبلاد استعمارا جديدا، ولكنه أخطر؛ لأنك لا تستطيع أن تقاومه، فخلقوا الرعب والخوف فى نفوس المصريين الذين يئسوا من بزوغ فجر جديد سواء للمصرى أو للأجنبى، وكانت نهاية هذا الحلم ونهاية عبدالناصر عند قيام حرب ١٩٦٧ وهزيمة مصر شر هزيمة، فكانت هذه هى البداية التى تطلبت تغيرا كاملا فى منهج الثورة الذى ضَلّ وأضَلّ. ومن هنا نستطيع أن نقول إن الهزيمة كانت بداية لقيم وفكر جديدين يتبناهما قادة ما بعد عبدالناصر، وانتكاسة لقيم وثقافة دائبة على هزيمتنا وكسرنا، وهذا ما انعكس فى التغيير الوزارى عام ١٩٦٨ الذى حاول فيه عبدالناصر الاستعانة بالعناصر المدنية، كمحاولة لإضفاء الطابع المدنى للنظام السياسى[2].

١ ثروت زكى مكى: النخبة السياسية والتغير الاجتماعى فى مصر من ١٩٥٢: ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣. ص ١١٢.

٢ D.E. Kmejian: Egypt Under Naser, Stat university , New York press, 1971.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن فكر الثورة لم يكن سوى تعبير عَمَّا تربى عليه هؤلاء القادة من الضباط، وفق منظومة بيئتهم الريفية التى تربى بداخلها البعض ونشأ فيها، وتأثر بها البعض رغم بعده عنها وعدم تنشئته بداخلها، مثل الزعيم عبدالناصر؛ فقد كان فى الأصل ريفيا من بنى مر محافظة أسيوط، مولودا لأب يعمل موظفا بالبريد، انتقل من الصعيد إلى الإسكندرية ليعيش هناك ولكنه عاش بفكر أهله وعشيرته التى لم تغب عنه يوما، ونحن نَعِى دائما الصعيدى وتمسكه بأصوله وبمبادئه مهما بعد عنها، فكان تأثره وتعلقه بالبيئة الريفية وثقافتها أكبر وأكثر كثيرا ممن عاشوا بها، وهذا بلا شك ما انعكس على سياسته وعلى أيديولوجيته بداخل المجتمع، والذى لمسه أبناء المجتمع فى خطبه وأحاديثه، وعبر خططه وقراراته السياسية.

وينبغى أن نركز فى هذا الصدد على أن هذا الفكر السياسى والأيديولوجية السياسية ليست إلا خلاصة منظومة بيئية تراكمت فيها الثقافات والقيم، فاتخذت منها ما يناسبها ويتناسب وطريقة حياتها، فكان الفكر المركزى هو السمة، سواء كان النظام رأسماليا أو اشتراكيا أو حتى إقطاعيا، وهذه كناية وامتداد لطريقة التنشئة الاجتماعية الممتدة بداخل جميع الأسر المصرية.

السادات ومنظومته القيمية ومدى تأثره بالثقافة الريفية:

سرعان ما بدأ حكم السادات بما بدأت به الثورة فى بداية عصرها، من الدعوة للتوحد بهدف استرداد الأرض، فظل يعيد ترتيب الجيش من الداخل عن طريق بث قيم وأفكار جديدة على الخطة العسكرية تستفيد من فشل الخطة السابقة، وحينما تأكد النصر والعبور كان لا بُدَّ من الاستفادة من هذه الدفعة الحيوية والقيم الجديدة التى أصبحت تسرى بداخل المجتمع وقيمه، فكان لا بُدَّ ألاَّ يكرر ما وقعت فيه الثورة من عزل المجتمع عن المشاركة والانفراد بالقرار السياسى من خلال حزب واحد واتحاد واحد ونخبة واحدة، ومن هنا تغيرت العديد من

القيم بسبب النظام السياسى الجديد والفكر الجديد الذى جاء كمطلب ملح لطبيعة المرحلة التى واكبته.

فقد جاء على أعقاب هزيمة وهيمنة أمريكية فى المنطقة، وقيمها الداعمة للحرية السياسية والانفتاح الاقتصادى، والذى يتطلب من قائد وزعيم هذه المرحلة ارتداء ملابس وزى النظام الليبرالى بملابس المركزية والسلطوية والأبوية وقيم كبير العائلة، وخصوصا أن الأجواء كانت تشبه أجواء عصر ما بعد الثورة الذى تطلب خطابا سياسيا موحدا وداعما للتمركز لاسترداد الأرض وترتيب للجيش عن طريق بث قيم وخطط جديدة بداخل الجيش، وحينما تحقق النصر أراد السادات ألاَّ يقع فيما وقعت فيه الثورة من قبل وهو تقييد الحريات ومصادرة الرأى، ففتح الباب للمنابر أولا ثم للأحزاب وللحياة الديمقراطية وللتعددية وللانفتاح الاقتصادى.

السادات مصرى وسياسى قارئ اعتز بفرعونيته وأعاد مرة أخرى اسم مصر وصوت الأذان؛ إيمانا منه وتأثرا بالحضارة الفرعونية والإسلامية معا. وإن كان تدينه موروثا عرف به الفلاح المصرى على مدار التاريخ، اعتز بكل صاحب قضية وصاحب حق رغم فلتاته الإعلامية فى خطاباته السياسية، فكان مثله الأعلى "زهران"، ذلك الفتى الذى شنق فى دنشواى على أيدى الإنجليز ١٩٠٧ فى شجاعة نادرة تنم عن التضحية بالروح فداء للكرامة والعزة لبلده. وتأثر بتاريخ مصر قديما وحديثا، وكوَّن فكره وقيمه عبر بيئته الريفية البسيطة وعبر قراءته الفكرية المتنوعة سواء للمصريين أو للأجانب، فمن أجل كرهه للإنجليز تعاون مع الألمان انتقاما وكرها لهذا العدو الغاشم الذى استشرى ظلمه والذى لمسه عن قرب، سواء من حكايات وقصص بيئته الريفية فى المنوفية من زهران ليوسف الجندى، لعرابى، للنحاس، لسعد زغلول، أو عبر ما لحق بالجيش المصرى بعد ثورة عرابى ١٨٨٢ وما حدث له من قتل وإبادة فى السودان بأمر مخطط ومدروس.

كل ذلك جمع لديه كرها للإنجليز فسعى للتحالف مع هتلر ولكن فشلت المحاولة، ولكنه ظل يحاربهم ويكافح كل من تحالف معهم مثل أمين عثمان، الذى ساهم فى قتله بعد تصريحه الشهير بأن بين مصر وإنجلترا زواجا كاثوليكيا لا يمكن أن ينفصل فكان ذلك إيذانا بقتله ودليلا على خيانته.

٢. جاء السادات فى فترة حالكة الظلام فها هو حلم الثورة قد تبدد وتحول إلى كابوس مخيف اسمه الهزيمة، وها هو شبح استعمار ثانٍ قادم بعد أن أزلنا آثار الاستعمار الماضى، ولم يَكْتَفِ عند هذا الحد، بل هناك المتربصون به من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا يكنون له كرها دفينا منذ أن كانوا تنظيما سريا، فقام أولا بثورة على الفساد وأصحاب الفكر الذين ساهموا فى الهزيمة وقضى عليهم سنة ١٩٧١.

٣. كانت نهاية هؤلاء كناية عن بداية لفكر جديد مستحدث من داخل البيئة، وضع لبنته عبدالناصر قبل وفاته عندما استبدل رجال الجيش بطبقة جديدة من المدنيين والتكنوقراط أى أساتذة الجامعة منذ ١٩٦٤، وهذا ما رأه "ديكمجيان"[1] من أنه قد زادت نسبة تمثيل العسكريين فى بداية الثورة أى فى وزارة ١٩٥٢ بينما انخفضت نسبة تمثيل العسكريين وحدث إحلال جزئى للمدنيين فى الوزارة بدءا ١٩٦٤ من التكنوقراط، وكان هدفه هو الاستعانة بهم لتنفيذ خطط ومشروعات الثورة، ومن هنا جاءت هزيمة ١٩٦٧ وما صاحبها من مشاعر للغضب والضيق الذى جعل عبدالناصر يقوم بتغيير وزارى فى ١٩٦٨ انسحب منه العسكريون وحل محله التكنوقراط، وبالتالى إحلال أهل الخبرة محل أهل الثقة[2]، وتمثل نسبة العسكريين ٣٩,٤% فى وزارة مارس ١٩٦٨ فى مقابل الوزارة السابقة حيث كانت ٦٥,٤ %، ومن هنا سيطرت قيم البيروقراطية بعد

١ D.E. Kmejian: Egypt Under Naser, Op. cit., P. 200.

٢ وفاء الشربينى، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

تراجع تمثيل الجيش في المناصب الحيوية من العام ١٩٦١ وتعد هزيمة ١٩٦٧ بداية تحول في سياسات النظام، والتي ظهرت في السبعينيات كاستجابة لمتغيرات وتوازنات خارجية تارة، وكرغبة مجتمعية لإبعاد من تسببوا بالهزيمة تارة.

٤. وامتدادا لنهاية مرحلة الهزيمة، فقد قام السادات بعمليتي إحلال وتجديد واسعين بداخل الجيش فتواري الصف والجنود الأميون وحل محلهم مقاتلون متعلمون، فكان ذلك إيذانا بفكر جديد ناتج من ثقافة اتباع المنهج العلمي لتحقيق نهضة مصر وتقدمها، وهذا ظهر وانعكس على الخطة العسكرية وعلى الموقف العسكري كله. وينبغي أن نقول ليس كفكر جديد بل مستحدث تم استرجاعه من الحافظة أو من أرشيف الثقافة الريفية المصرية ذات المخزون التراكمي، وقد أطلق في هذه الفترة على الدولة أنها دولة العلم والإيمان؛ وذلك رغبة في التأكيد على تمسكه بالقيم الدينية الإسلامية وليس بقيم الحداثة أي "العلمانية".

٥. ثم إن ما عرف عن السادات هو اعتزازه بريفيته ولهذا كان يطلق على نفسه كبير العائلة بما يحمل هذا المفهوم من دلالة انعكست على كثير من قرارات وسلوكيات السادات، بدءا من زيه إلى لهجته، ثم إلى إحياء مناسباته ومنها عيد ميلاده في ميت أبو الكوم بأسلوب ونمط ثقافة قريته وبلدته؛ وذلك رغبة منه في إعادة مجد الفراعنة الذي بنوه عبر الريف وبداخل البيئة الريفية، حيث يرى أنه من القرية تبدأ حضارة مصر ومنها تنتهي، ولذلك كان دائما يرى أن اندماج مصر في الحضارة الشرق أوسطية يعد امتدادا للحضارة الفرعونية التي ما زالت آثارها

باقية فى كل الدنيا كأول دولة وأول حكومة وأول جهاز إدارى عرفه التاريخ، وهذا كان دائما موطن فخر واعتزاز السادات[1].

٦. وهذا بلا شك ما انعكس على فكره السياسى عن طريق تبنيه للثقافة الرأسمالية وقيمها التى تشجع على الملكية الفردية، فطبق بها سياسة الانفتاح الاقتصادى وإلغاء قانون الطوارئ، وأنشأ الأحزاب وأعاد مجلس الشورى وأعاد النظام الانتخابى؛ رغبة من السادات فى الانفتاح الثقافى والسياسى على الغرب مثلما فعل محمد على وإسماعيل من قبل، على اعتبار أن مصر تمثل امتدادا لثقافة وحضارة البحر المتوسط. وعلى الجانب الآخر وجود بقايا ما تبقى من النظام السابق، والذى كان معارضا لأى سياسة ينفذها السادات، وحاولوا جاهدين إحباط هذه الإنجازات فى الحقبة التى انتهت بمقتله.

٧. ارتبط السادات بالبيروقراطية السلطوية الموجودة منذ عهد عبدالناصر وذلك عبر نظام الحكم السلطوى وهو نظام كبير العائلة، وذلك كانعكاس لتمسكه بثقافة القرية. وهذا بلا شك يتنافى مع الليبرالية التى كانت شعار مرحلة السادات.

٨. وما يؤكد على خصوصية الثقافة المصرية وقيمها ما قام به السادات ١٩٧٥ عندما أحضر أعظم رجالات الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى "إيرهارد" الذى وضع نهضة[2] ألمانيا إلى مصر، والذى عُيِّن بعد ذلك مستشارا لألمانيا، بهدف وضع خطة اقتصادية طموحة تنهض بهذا البلد، ومن هنا نرى مدى حرص السادات على الاستفادة من الخبرات الدولية، فكلف الأجهزة بإعطاء الخبير كل ما طلبه لأجل دراسته وخطته، إلا أنه

١ سلوى شعراوى: التغير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة: رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨. ص ١١٣.

٢ خميس بكرى: شمس مصر تشرق من جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

فوجئ بعد ١١ شهرا من الدراسة والتدقيق بأن هذا الرجل اعتذر عن القيام برسم خطة مستقبلية لنهضة هذا البلد؛ بسبب التناقض القيمى وحالة الفوضى القيمية التى نعيشها، والتى لا نستطيع أن نصنع لها خطة أى نظام أو فكر سياسى، وسأل سؤالا واحدا وهو: كيف ما زالت هذه البلد قائمة إلى الآن؟

٩. أيضا انعكست ثقافة البيئة الريفية على قيم السادات فى الانفراد باتخاذ القرار، وذلك امتدادا للسلطة الأبوية التى تتخذ قرارات الثواب والعقاب دون أن يعلق أحد بالسلب أو بالإيجاب على هذه القرارات، أو ما ظهر من خلال علاقته بمستشاريه الذين ينظر لهم على أنهم معاونون وليسوا مستشارين[١].

مبارك وقيمه ومدى تأثرها بالثقافة الريفية:

١. فترة حكم مبارك تعد امتدادا لثورة يوليو على اعتبار أنه أحد قادة الطيران وصاحب الضربة الأولى للطيران فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣. جاءت الثورة بثلاثة عصور، هذه العصور تحمل قادة وحكاما مختلفين إلى حد كبير، كما يرى ذلك "فوكوياما" فى حديثه عن شرعية الرجل الواحد[٢]، وكان يتحدث فيها عن مصر، ويرى أنه عندما تنتهى شرعية هذا الرجل ويقصد جمال عبدالناصر، يأتى بعده أحد رفاقه ويقصد السادات، ثم واحد يليه من بعده يكون من البيروقراطيين، ويقصد مبارك.

٢. وبالتالى فإن مبارك يرى أن رئاسة الجمهورية هى مجرد وظيفة، وأن رئيس الجمهورية مجرد موظف، وبالتالى فهو قد تعامل مع الحكم من

---

١ سلوى شعراوى: المرجع السابق، ص ١٥٠، ١٤٩.

٢ محمد حسنين هيكل: حوار عن رفض التوريث ومشروع للتغيير جريدة الكرامة، العدد ٣١، الثلاثاء ٢٠٠٦/٥/٩، السنة الأولى.

واقع خبرته الإدارية والتنظيمية[1] التى استمرت أربعين عاما، والتى يغلب عليها الطابع البيروقراطى النمطى الثابت، وهذا ما طبع على فترة حكمه الاستقرار وعدم التغيير، سواء على مستوى السياسات أو حتى فى المراكز والمناصب والأشخاص؛ وذلك يمثل امتدادا للثقافة الريفية المبنية على استمرار ما ثبتت تجربته، وعدم تقبل الجديد سواء فى فكر أو رأى أو شخص. واستمرارا لاستقرار نظامه فقد عمل على زيادة عملية العسكرة فى بداية حكمه بعد أن قلصها السادات، وهذا ما قد تبرره طبيعة المرحلة التى تقلد فيها الحكم، وما صاحبها من عملية اغتيال للرئيس السادات من داخل الجيش، والتى فسرها البعض على أنها قد نتج عنها تقلص دور الجيش فى الحياة السياسية. وبعد سياسة الانفتاح ومعاهدة السلام والتعددية الحزبية قام مبارك على الفور بإعادة الجيش إلى مكانته، وقد ساعدت أحداث الأمن المركزى على زيادة نفوذ الجيش مرة أخرى وذلك فى عهد المشير أبو غزالة، ولكن بعد إبعاد المشير أبوغزالة تم تقليص دور الجيش بشكل كبير، سواء من الناحية السياسية والعملية والعددية والاقتصادية، بحيث أصبحت ميزانية الشرطة تفوق ميزانية الجيش[2].

٣. وقد نرى أن المرحلتين الأولتين لحكم مبارك بدأ من ٨١ : ٨٦ ثم ٨٦ : ٩١ تعدان أصعب مرحلتين تطلبتا منه ضرورة الالتزام بثوابت الثقافة الريفية، حتى يعود المجتمع المصرى إلى طبيعته السمحة المحبة المعتدلة والمقدرة لقادته ورؤسائه واستقراره، والدعوة للوحدة والتعاون والجماعية والعودة مرة أخرى لاحترام رئيس الدولة باعتباره كبير

---

٢ وائل عبدالفتاح: مقال "لماذا انخفضت مصاريف الجيش وارتفعت ميزانية البوليس بعد إبعاد أبو غزالة؟"، جريدة الفجر، القاهرة، العدد ١٢، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٥م.

العائلة بالنسبة للثقافة المصرية عموما، وبذلك تحاول هذه القيم تحجيم قيمة العنف والدموية التى أصابت الثقافة المصرية لتعود إلى سيرتها الأولى. وقد نجح مبارك بالفعل فى ذلك عن طريق إحياء هذه القيم. وأعاد المجتمع المصرى إلى ثباته واستقراره اللذين خرجا منه بمقتل السادات بعد عمليات من الحراك السياسى شهدها عهد السادات. وقد خلفت حلما أراد الشعب تحقيقه، وهو محاولة تجريب نظام سياسى جديد أو إعادة صياغته كفكر مستحدث من داخل الثقافة المصرية عموما، وبالتالى محاولة دمجه مع الأفكار الجديدة من حولنا فى العالم المتقدم لنساير نهضة العصر، ولكن سرعان ما استرخى واستقر الأمر بداخل المجتمع بعد أن تقلصت الإنجازات التى تحققت فى ظل السادات رويدا رويدا لتصبح القبضة السلطوية والبيروقراطية هى سيدة المواقف السياسية، وقد رأى المجتمع المصرى أن عودته لثوابت دينه وقيمه وتوقفه عن الحراك السياسى كان هدفه تحجيم هذه القيم واستبعادها وليس لحظة توقف يضمد فيها هذا الجرح القيمى، ثم يعود كل إلى مجاله لنبنى مصر على طراز جديد وبأفكار جديدة، تناسب وروح عصر السموات المفتوحة والفضائيات فى كل مكان، فبدلا من أن نبحث فى أرشيفنا ونخرج كل القيم القديمة والمستعملة، فلنجرب مرة أن نأتى بجديد مائة فى المائة، ونستخدمه من خلال خبراتنا المتراكمة ونستعيد مجدنا بعد أن انتهينا من الحروب، وبدأنا عهدا جديدا بلا استعمار أو حرب أو إرهاب، ولكن ما حدث هو عملية سطو على القيم الجديدة التى أردنا أن نحييها ونطورها، وخصوصا أن العصر أصبح مؤهلا لهذه الروح؛ فلم تعد هناك شيوعية أو نازية أو قرية وعالم مغلق، بل العكس هو الحادث؛ حرية والعالم كله مفتوح يرى ويسمع بعضه لبعض، نتيجة لتوحد مصادر المعرفة عبر شبكة الإنترنت.

٤. هذه الفترة قتلت روح المحاولة أو الابتكار، فأصبحت مصر تدار من خلال سلطة مركزية سلطوية، كل شيء يدار بقرار بدءا من العمدة إلى أعلى رتبة في البلد. ألغيت الانتخابات، ورسخ قانون الطوارىء، وأصبحت التعيينات هى السائدة، والوساطة والمحسوبية هى المعيار للكفاءة، والأمن هو سيد الموقف فى الاختيارات.

٥. انعكست بجلاء القيم الاجتماعية المنتشرة فى القرية المصرية والتى تظهر فى الأساس عبر شبكة علاقات اجتماعية، والتى تتكون من علاقات نسب وقرابة وصداقة وزمالة، وبالتى فإذا كانت المرحلتان الأوليان لحكم مبارك كانت تتم فيها التعيينات والاختبارات من البيروقراطيين والمؤسسة العسكرية والسلك الجامعى، فإن المرحلة التالية لحكمه أظهرت طبقة جديدة من رجال الأعمال والبنوك؛ وذلك كاستجابة لتحولات عالمية ومصالح داخلية من قِبَل رجال أعمال من العائلات المالية قبل الثورة، وخصوصا بعد قدوم جيل المستقبل المتمثل فى لجنة السياسات ١٩٩٦ وما صاحبها من فكر جديد، ولكنه ليس فكرا سياسيا، بل هو فكر اقتصادى؛ فظلت السفينة تتحرك بدفة واحدة بينما الدفة الثانية فى ثبات تام، فالدفة التى تتحرك كاستجابة لضغوط خارجية وللتلميع الإعلامى للفكر الجديد المتمثل فى السيد جمال مبارك هى الدفة الاقتصادية، أما الدفة السياسية فكانت تزداد تمسكا وثباتا بالقديم، مثل طبيعة النظام السياسى المصرى عبر قرونه الطويلة، لذلك ظلت سلطة رئيس الجمهورية مطلقة وبيده جميع السلطات.

٦. ومن هنا يجب أن نقول إن ازدواجية القيم بداخل النظام السياسى المصرى هى الأعلى صوتا عن باقى القيم، فمثلا على الرغم من الحديث المتكرر عن اقتصاد السوق، والتعددية والحرية والديمقراطية التى تملأ صحفنا القومية، وعلى الرغم من التغيير المخطط للمادة ٧٦

والتى أتاحت انتخاب رئيس الجمهورية فإن على أرض الواقــع حقيقــة أخرى.

وفى النهاية: تُعد فترة مبارك فترة الجيل التالى لثورة يوليو، فقــد نــشأ مبارك وجيله متأثرين بقوة الفساد والارتباك الذى شهدته مــصر فــى أعقــاب الحرب العالمية الثانية، من تفاوت طبقى كبير إلى صراع سياسى محتــدم بــين الاحتلال والقصر وبين الوفد وقوى المعارضة، ثم كان بزوغ قــوتين جديــدتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وأفول الإمبراطورية البريطانية والقوى الاستعمارية الأخرى. وبقيام الثورة بزغ فجر جديد لجيل مبارك، وخصوصا بعد أن اشترطت الثورة على من يرغب العمل معها أو فى الحياة السياسية ينبغى أن يؤمن بالثورة ومبادئها قولا وعملا[1].

ومن هنا وجد ضالته لأن الثورة هى امتداد لقيم تربى عليها مبارك، فهى معبرة عن طبقة ينتمى إليها، وقيم تربى ونشأ عليها ســواء مــن داخــل بيئتــه الأسرية أو المدرسية أو المؤسسة العسكرية التى تعلم بها، وهذا بجانب رحلاتــه الخارجية التى تدرب وتعلم أثناءها فى الاتحاد السوفييتى، وكل هذه القيم جــاءت متوافقة مع مبادئ فكر وتوجهات الثورة.

من هنا فإن الخبرة السياسية له تمت فى ظل حكم الــضباط الأحــرار، فالطابع الفنى والبيروقراطية البعيدة عن السياسة هى الصفة الغالبة علــى فكــر وقيم مبارك، وذلك ما صرح به منذ أن تولى حكمه فى خطابه فى عيــد العمــال ١٩٨٨ "لست محترف سياسة ولن يكون الحكم مغاليا من قريب أو بعيد، ولكنــى عاهدت الله والشعب أن نتصدى بروح الشورى والجماعــة لكــل التحــديات"، ونخبته أيضا انعكست عليها قيم مركزية السلطة، إلى جانب تدعيم قيمــة الأمــن والاستقرار الذى قد يراه البعض أحد أهم المبادئ التى ركــز عليهــا الــضباط

١ أسامة الغزالى: الأجيال السياسية فى مصر المعاصرة، القاهرة، الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد السادس، ٢٠٠٢.

الأحرار. ومن هنا يرى البعض أن قيم مبارك هى الإرث الذى ورثه من الضباط الأحرار أثناء عمله تحت إمرتهم دون أن يكون منهم، أى أنه ورث أساليب الضباط الأحرار ومعاييرهم للحكم. وبذلك فإن هذه القيم بجانب كونها حاملة لمبادئ الثورة فإنها فى الأساس معبرة عن قيم البيئة الريفية المتوارثة عبر الأجيال الطويلة لها. وهذه القيم قد انعكست بالفعل على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بداخل المجتمع المصرى، وبالتالى فإن فترة حكم مبارك كانت نتاجا لأساليب وقيم مورست فى العهدين السابقين له يمكن الحديث عنها فيما يلى:

١. من الناحية الاجتماعية فهو نتاج لمجتمع لا طبقى خالٍ من الطبقات منذ التأميم وقوانين الإصلاح الزراعى فى عهد عبدالناصر.
٢. ومن الناحية الاقتصادية فهو مجتمع يمارس اقتصاد السوق بالقوانين الاشتراكية امتدادا لسياسة الانفتاح التى حدثت فى عام ١٩٧٥.
٣. ومن الناحية السياسية فهو نتاج لقيم مركزية النظام السياسى الذى يتعارض مع اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية.
٤. وبالتالى فالنظام السياسى الحالى أى نظام مبارك هو نظام يمارس التحول الليبرالى فى الاقتصاد[١] بأدوات وأساليب أمنية للحد من التحول السياسى؛ وذلك للمحافظة على استقرار وبقاء النظام السلطوى. وهذه بلا شك إشكالية لا تتواكب مع طبيعة التحولات التى تحدث فى المجتمعات الآن، ويعد مفهوم الاستقرار بعيدا كل البعد عن الطبيعة الإنسانية وطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع وما يتبعها من تطور فى أجهزة الإعلام المسموع والمرئى الذى يعد استقرار المجتمعات فى وجوده أمرا بالغ التعقيد إن لم يكن مستحيلا.

---

١ ساهر سليمان: النظام القوى والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغير السياسى فى عهد مبارك، عدد خاص من جريدة المصرى اليوم، السنة الثانية، العدد ٥٦٦، السبت ٣١/١٢/٢٠٠٥.

٥. وبالتالى فما يعيشه المجتمع المصرى فى الواقع هو عبارة عن فوضى قيمية ناتجة عن ازدواجية القيم وتنوعها، ما بين إقطاعية ورأسمالية واشتراكية وقومية عربية كنتاج لتراكمية القيم كما يقول د. سعد الدين إبراهيم، فقد أصبح هناك تزاحم لهذه القيم، وهذا بلا شك عطل من حركة التنمية والتحديث وأعاقها؛ نظرا لعدم وجود سياسة أو نظام سياسى واضح، وبالتالى عدم وجود قيم واضحة نستطيع تقييمها من منطلق المكسب والخسارة، وبالتالى الخطأ ليس فى الفكر السياسى والقيم المصاحبة له، بقدر الخطأ فى البيئة التى يتم فيها تنفيذ هذه القيم وطبيعتها، والتى تعود مسئولية إعدادها فى الأساس إلى النظام ووسائل إعلامه.

٦. ومن هنا نجد أن فترة مبارك تعد انعكاسا واضحا للقيم المتوارثة للبيئة الريفية، بدءا من مركزية النظام السياسى السلطوى مرورا بالبيروقراطية التى أصبحت فى عصره أداة أو جهازا للحكم، ومصدرا من مصادر التجنيد للمناصب النخبوية، وامتدادا لطبيعة قيم البيئة النهرية من التوحد إلى الاستقرار، وعدم التجديد والنمطية والتكرار.

ثالثا: دور الثقافة فى توجيه سلوك القادة السياسيين

تمهيد: الثقافة تمثل منتجا إنسانيا، اجتماعيا، وتاريخيا، يأتى حصادا لتفاعلات اجتماعية متعددة ومختلفة داخل البنية الاجتماعية لهذا المجتمع، وبين هذه البنية وبيئتها الطبيعية والبنى الاجتماعية الأخرى للعوالم المحيطة بالبشر وبمجتمعهم.

من هنا فالثقافة هى التى توجه سلوكيات الشخص فى كل مواقف حياته وقراراته المهمة، ومن ثم فإن للثقافة المصرية ثباتا زمانيا ومكانيا، طبعها بثقافة موغلة فى القدم لعبت فيها معظم الثقافات دورا فى تكوين الشخصية القومية وفى تكوين أبعادها، بدءا من الحضارة الفرعونية بشقيها المادى الذى يرجع إلى عوامل الطبيعة، والذى يعد أبرز الجوانب تأثيرا فى الثقافة المصرية عموما، حيث شكل هذا الشق نظم

الإدارة وشئون الحكم وفنون الرى والزراعة والسنة الزراعية وفصولها التى نسجت عليها أمثالها المرتبطة بأنواع الزراعة، ثم الشق المعنوى المتمثل فى الثقافات الأخرى التى ساهمت فى تنمية وعى واتجاه وتوجهات أبناء المجتمع المصرى، مما جعل الثقافة المصرية ثقافة متعددة الطبقات.

ولا شك أن هذه الطبقات قد أربكت تكوين ملامح فكر وأيديولوجية مصرية خالصة أو ثقافة مصرية نقية كما يرى سعد الدين إبراهيم فى مقالته "المشكلات الاجتماعية للمجتمع المصرى"[1] مما ترتب عليه ازدواج وازدحام أثر فى سلوكياته وأفكاره وأهدافه، ومن ثم فإن هذا التراكم الثقافى بداخل الشخصية المصرية عموما والريفية على وجه الخصوص جعلها شخصية مركبة يصعب التنبؤ بردود أفعالها، وهذا بلا شك أصاب المجتمع المصرى عموما بالعديد من المشكلات التى يصعب وجود حلول لها.

قيم القيادات السياسية والبحث عن أيديولوجية مصرية خالصة

يتساءل الكثيرون عن أيديولوجية مناسبة للمجتمع المصرى تتناسب وثقافته المتراكمة، وذلك على اعتبار أن هوية المجتمعات تتحدد وفقا للأيديولوجية، وذلك على غرار عصر الأيديولوجيات الكبرى فى منتصف القرن العشرين، ونجد أن الأيديولوجية ترمز إلى مجموعة أفكار تنبع من الواقع ويجدها الإنسان فى واقعه، حتى يمكن أن يعكسها الواقع على الأفكار فتصبح متناسقة مع الأحداث[2]، إلا أن الإجابة عن السؤال هو عدم إمكانية ذلك؛ بسبب فرض وتثبيت قيم معينة عبر القادة صناع القرار ذوى الأصول الريفية، الذين فرضوا ثقافة وقيما واحدة وحجبوا باقى القيم الأخرى عن المشاركة، مما أسهم فى أزمة فكر عطلت وعملت على غياب المنظومة العلمية المتكاملة التى يمكن من خلالها

---

١ سعد الدين إبراهيم: "المشكلات الاجتماعية للمجتمع المصرى"، نقلا عن محمد أحمد بيومى: المشكلات الاجتماعية – دراسات نظرية ومنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٨٧.

٢ مايسة الديب: مرجع سابق، ص ١٩٧.

رسم وتحقيق أيديولوجية مصرية على غرار الأيديولوجيات الكبرى، وتعبر عن الواقع بصدق.

والمتابع للتاريخ السياسى المصرى يجد انفراد وصعود نخبة وقادة سياسيين ذوى أصول ريفية إلى الحكم بدءا من عرابى إلى سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وجمال عبدالناصر، والسادات، ومبارك، فهل هذا بترتيب منظم ودقيق من هؤلاء القادة لتثبيت ثقافة وقيم ريفهم بهدف استمراريتهم بداخل النظام السياسى المصرى عن طريق توريث المناصب لبعضهم إلى الآن؟ ما يؤكد ذلك هو وضع شروط على المناصب السياسية وقصرها على المعارف والأقارب والأصدقاء وعلاقات النسب، أى أنهم خصخصوا الحكم لصالحهم كما يقول "نبيل عبدالفتاح" فى مقاله الأسبوعى فى جريدة الدستور[1].

هناك رؤية نقدية ترى أن ذلك تم من خلال نقلهم للسلطة الأبوية وكبير العائلة القادر على إدارة هؤلاء القادة بفرديته وتميزه بداخل العملية السياسية كامتداد لهذه الثقافة، ثم قيم تحمل ثقافة البيئة النهرية بمهنتها الزراعية من قدرية وتواكل وثبات وجماعية أضرت كثيرا بالسياسة والخطط الاقتصادية للمجتمع المصرى، مما أدى إلى إعاقة المجتمع المصرى عن الأخذ بقطار التحديث والتطور ورسم السياسة للمنطقة من حولنا.

وإذا كنا بصدد عرض لقادة سياسيين ذوى أصول ريفية لعبت القيم والثقافة الريفية دورا كبيرا ومؤثرا فى توجيه سلوكهم -وهو ما ظهر فى مواقفهم وقراراتهم السياسية التى تنوعت ما بين السلب والإيجاب-، فسوف نستعرض بعضا من تأثيرات هذه القيم والثقافة على هؤلاء القادة وانعكاس ذلك على الواقع المجتمعى:

أ) تأثير الثقافة الريفية على سلوكيات القادة السياسيين:

١. **فبالنسبة لعرابى:** كان سبب فشل هذه الثورة فى تحقيق أهدافها هو تأثر عرابى بالثقافة الريفية، عن طريق القيم الدينية البعيدة عن الكتاب

---

١ انظر جريدة الدستور، العدد ١٣٣، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

والسنة وعن قول الرسول "المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفى كل خير" والمرتبطة بالتدين الشعبى المتمثل فى الأذكار والأدعية وإقامة حلقة للذكر ليلة دخول الإنجليز مصر كوسيلة ليتقرب بها الإنسان إلى ربه ليحقق له ما يريد، وبالتالى انقلبت الثورة على عرابى والجيش المصرى بأكمله، إذ تم نفى عرابى ومعاقبة من معه.

٢. **بالنسبة لسعد زغلول وثورة ١٩١٩:** فقد كان لقيم الاتكالية والتراجع التى سلكها أبناء الوطن فى الثورة كتأثر بالثقافة الريفية الدور الأكبر فى عدم تحقيق الثورة لأهدافها وفشلها، فبعد أن اكتملت كل عناصر النجاح جاء الفكر الثبوتى الاتكالى الخالى من المنطق، والذى يشبه طبيعة الزراعة عند الفلاح وانتظار العامل غير المنظور أو المدد من السماء ليتم ما بَدَأوه[١].

٣. **بالنسبة للنحاس:** كانت عودة الجيش المصرى للحياة العسكرية والتحاق أبناء المصريين بالمدارس الحربية كأول عمل نفذه عبر معاهدة ١٩٣٦، إيمانا منه وتأثرا بروح الانتماء والجماعية، فكانت هذه الدفعة هى التى سجنته وأهانته وحددت إقامته، فهى الدفعة التى قامت بثورة يوليو ١٩٥٢م.

٤. **أما بالنسبة لعبدالناصر:** فكان تأثره بفكرة كبير العائلة العربية أو الزعيم، والحلم بوحدة عربية يقود بها العالم على غرار الخلافة الإسلامية من قبل، وامتداد القيم الجماعية والتعاون والوحدة بداخل الريف نهاية لحلمه الذى انتهى بهزيمة ١٩٦٧، ولم يتحقق حلم الزعامة.

---

١ محمد حسنين هيكل: ثورة إلا خمسة، مرجع سابق، ص ٣.

٥. **أما بالنسبة للسادات** ١٩٧٠، ١٩٨١ فإنه خير دليل على تراكم القيم بداخل الثقافة المصرية عموما، فقد استدعى قيم المواجهة والتحدى والثورية التى حملها عبر بيئته، والتى انتهت بقتل أمين عثمان الذى عرف بولائه للإنجليز، ورغبته فى استمرار الاحتلال ١٩٤٦، ليحكم عليه بالسجن ٣٠ شهرا.

ثم عندما تولى الحكم بعد وفاة عبدالناصر بدأ بالدستور المصرى والذى وضعه ١٩٧١، وجعل المبدأ الأول للدستور المصرى أن تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع فى المجتمع.

ثم أعاد قوميتنا المتمثلة فى مصرنا المذكورة فى القرآن والحضارة الفرعونية بعد أن انتزعها من الوحدة المصرية السورية؛ وذلك ليحافظ على هويتنا الثقافية التى لم يتنازل عنها المصرى طيلة تاريخه، ويشهد على ذلك نظام الدولة فى الفتح الإسلامى، وذلك كامتداد لقيمة الانتماء المعروفة فى الثقافة الريفية.

وظهر فى خطابه الإعلامى مدى اعتزازه بقيم وثقافة الريف، والذى تجلى فى أنه كان يستخدم لقب كبير العائلة، إلى جانب اللهجة الريفية وبعض المفردات والعبارات التى تختص بكل قرية، إلى جانب ارتدائه الجلباب الريفى، وحضوره لإحياء المناسبات الدينية وعيد ميلاده فى قريته ميت أبو الكوم.

ونستطيع أن نلمح مدى تأثره بالزمن ذى الأبعاد الثلاثة فى الثقافة الريفية، حيث يستخدم التقويم القبطى للزراعة[1]، وفى إقامة الشعائر الدينية يستخدمون التقويم الهجرى، أما الأحداث المهمة فعن طريق الزمن الاجتماعى، وبالتالى نستطيع أن نقول إن الأفكار التى قامت عليها خطة حرب أكتوبر تأثرت بشكل كبير بهذه الأبعاد الثلاثية، عبر استخدام التقويم القبطى والهجرى عند تحديد مواعيد يوم المعركة وتوقيت بدايتها، وكان لهذا الاختيار أثره فى نجاح الخطة.

١ عاطف غيث: التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى، مرجع سابق، ص ١٩٠، ١٩١.

٦ - تأثير الثقافة الريفية على سلوكيات مبارك ١٩٨١: ٢٠٠٦: إذا كان الحديث السابق عن الثورة والزعماء الذين هم قادتها وقادة الثورة يعد امتدادا لمبادئها، وبالتالى فإن الثورة هى أساس الشرعية التى قامت عليها باقى العهود فى مصر. وكثيرا ما تتحدث النخبة فى كافة المجالات على اعتبارهم أنهم يمثلون امتدادا لثورة وشرعية يوليو، وقد يمثل مبارك أحد هؤلاء النخبة على اعتباره ينتمى للجيش ولقطاع الطيران، ويعد قائدا للقوات الجوية وصاحب الضربة الجوية الأولى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

١. كان عبدالناصر كما قال "فوكوياما" عن شرعية الرجل الواحد عندما تنتهى يحل محله أحد رفاقه ويقصد السادات ثم واحد من البيروقراطيين ويقصد مبارك[١].

٢. أى أن مبارك قد جاء بأحد القيم الأصيلة التى تلاقت مع نمط الحياة السائدة بداخل البيئة الريفية، وهى البيروقراطية؛ باعتبارها جهازا إداريا يشتمل على مجموعة من الموظفين أى الإدارة وبيروقراطية الدولة، وهذا ما انعكس على اختياراته فى أغلب التشكيلات الوزارية له، والتى عرفت بندرتها.

٣. تأثر مبارك بالنمطية وحب الاستقرار والثبات على ما تم اختياره فى الماضى، وخوفه من الجديد كامتداد لطبيعة الثقافة الريفية، وهذا ما انعكس على التغييرات الوزارية التى نادرا ما يتم فيها تغيير وزارى كامل.

٤. اتفق مع السادات فى كون مصر فرعونية أولا وعربية ثانية[٢] كامتداد لقيمة الانتماء، وظهر بذلك تأثره بقيم التوحد تحت جبهة واحدة؛ رغبة فى زيادة القوة والغلبة لمواجهة التحدى الخارجى الذى يشبه الفيضان أو الجفاف،

---

١ محمد حسنين هيكل: حوار، جريدة الكرامة، القاهرة، الثلاثاء ٢٠٠٦/٥/٩، العدد الحادى والثلاثون.

٢ سلوى شعراوى: مرجع سابق، ص ١٤٦.

وهذا ما اتضح من خلال خطابه الإعلامى والسياسى، والذى يرى أن مصر جزء من العالم العربى وليس من العالم الغربى المتحضر كما رأى السادات، وهذا بلا شك يتناسب وروح الأمثال والعادات والتقاليد السائدة فى الريف المصرى فى "اللى نعرفه أحسن من اللى ما نعرفوش".

٥. اهتمامه بالعودة إلى النظام الإقليمى العربى كناية عن رغبته فى الاندماج والجماعية، كفكر وقيم تربى عليها عبر المؤسسة العسكرية، سواء الاتحاد السوفييتى الاشتراكى أو بين ثقافة وقيم قرية تدعو إلى التمسك بالخصوصية الثقافية.

٦. طبيعته الإدارية جعلته بطيئا فى اتخاذ قراراته.

ومن هنا نجد أن مبارك استطاع أن يحيى القيم المتوارثة فى البيئة الريفية بشكل بعيد عن التجديد والتوافق الفكرى بينها وبين المتغيرات الدولية، وبالتالى كان فكره أشبه بالفكر الاشتراكى إلى حد كبير على الرغم من تأكيده أنه يسير وفقا للسياسة التى رسمها الرئيس السادات، وبالتالى فهو أحيا معظم القيم ومنها الحكومة المركزية، وهذا ما يتضح من قبضته ورئاسته لجميع السلطات، واستعانته دائما بطبقة التكنوقراط البيروقراطية، وذلك على اعتبار أنه مارس العمل الإدارى لمدة ٤٠ سنة كقائد للقوات الجوية، ومن هنا فقد طبع كل القرارات أو المهام السياسية بالطابع الإدارى البيروقراطى الخالى من المرونة والتجديد. وهذا النظام بلا شك يعد امتدادا لقيم البيئة الريفية المعروفة بحبها للاستقرار؛ فهذا الاستقرار والثبات المكانى والزمانى أى المحافظة على ما "ثبت اختباره وصحته فى الماضى" قد صبغ طبيعة الخطط والسياسات الذى اتبعها بالبطء والتقليدية، وبالتالى فقد فصل مصر عَمَّن حولها، فكانت النتيجة حالة من الجمود الفكرى والثقافى جعلت المجتمع المصرى "محلك سر".

٧. الأخذ بنظام قيم عولمة السوق وفقا للمتغيرات الدولية، أى تحقيق أحد جناحى التقدم والتحديث وهى التنمية الاقتصادية وتجاهل عولمة الحرية

"الديمقراطية"[١]، أى التعددية. وبالتالى مركزية النظام السياسى الذى يُعْتَبَر مثالا صارخا لقيم الازدواجية المتأصلة فى ثقافة وقيم الريف المصرى.

نستخلص ممَّا سبق أنه: عندما يكون الكل فى واحد تصبح اللحظة هى الأكثر مثالية والوعى عميقا والإرادة مكتملة والأحلام مشرقة، رغم كل التحديات التى تواجه الأمة. ولكن استمرارية كل هذه اللحظة تتوقف على كيفية بنائها، فهى ومضة خاطفة فى عمر الزمن أوحى بها الفرد ولو كان ملهما نيابة عن أمة[٢]. وهنا الفرد يكون هو الأمة، أى الكل فى هذا الفرد، ومن هنا فاللحظة إلى زوال؛ لأن الفرد كذلك. وأما أنها إبداع أمة واختيارها فالكل هنا هو تلك الأمة، واللحظة هنا إلى الخلود.

ومن هنا فإن مصر عاشت تاريخها السياسى الطويل فى لحظات مبدعة بالفعل، وكان الكل فى واحد، وواحدها كان دائما الفرد، ولم يكن أبدا مجتمعا. ولهذا كانت دائما إنجازاتها وأحلامها متناثرة، وتاريخها متأرجحا طيلة التاريخ.

وبالتالى فمصر الآن فى القرن الحادى والعشرين هى حصيلة تجارب أفراد؛ فمثلا لاطبقية عبدالناصر وانفتاحية السادات أفرزت قيما طفيلية نمت فى ظل نظام بيروقراطى متجمد، أدى إلى انتشار الفساد الذى تسلق بداخل ثوابت المجتمع فأحدث ما نحن فيه الآن.

---

١ محمد حسنين هيكل: جريدة الكرامة، القاهرة، "حوار"، مرجع سابق.

٢ صلاح سالم: مرجع سابق، ص ١٥.

الفصل الثالث

زمن عبد الناصر... قيم القيادة



السياسية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠

زمن عبدالناصر... قيم القيادة السياسية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠

تمهيد:

لا شك أن هيمنة نسق أو آخر من أنساق القيم فى مرحلة معينة راجع للظروف السياسية أو للصفوة الحاكمة فى تلك المرحلة، ويعتبر قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نتاجا لهذه الظروف التى جعلت من ثورة يوليو نقطة تحول مهمة فى تاريخ مصر الحديث، وبداية تاريخها المعاصر، الذى استلزم تغيرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، مما ترتب عليه تغير فى نظام وفلسفة الحكم سياسيا واقتصاديا، وبالتالى هيمنة فكر ونسق قيم مواكب لهذه التحولات وهذه الظروف، وفى الوقت نفسه متوافق وتوجهات الصفوة الحاكمة فى تلك المرحلة. ومن هنا قامت النخبة الحاكمة بغرس قيم جديدة وإضعاف قيم أخرى، ومن هنا بدأت تتفتح معالم هذه المرحلة أى منذ بداية الستينات، أى معالم الأيديولوجية التى سوف تقوم عليها فلسفة وفكر الثورة، وذلك بعد التحول الاشتراكى، والميثاق الوطنى، والتحرر من سيطرة المصالح الأجنبية وتوسيع القاعدة الصناعية، إلى جانب قوانين الإصلاح الزراعى التى أضعفت من طبقة ملاك الأراضى الزراعية وتحديد ملكيتهم، وتذويب الفوارق بين الطبقات.

ومن هنا زاد حجم طبقة العمال والفلاحين، وأصبحت هى القاعدة التى قامت عليها هذه المرحلة، ومن هنا بدأ الاحتفال بعيد العمال عام ١٩٦٤[*].

[*] حكم محمود الكفراوى: محاضر ويوميات ثورة يوليو، الحزب الناصرى، القاهرة، ٢٠٠٢.

ومن ناحية القيم الاجتماعية والثقافية التي أعادوا صياغتها من جديد، أيضا شهدت هذه المرحلة قيما سياسية واقتصادية تمثل نهاية لقيم حقبة، وبداية لقيم حقبة أخرى.

ومن هنا تمثل هذه المرحلة بداية لقيم اجتماعية وثقافية أعادوا صياغتها من جديد بداخل المجتمع، وكذلك القيم السياسية والاقتصادية التى تمثل نهاية لقيم حقبة وبداية لقيم حقبة أو مرحلة جديدة، نهاية لمرحلة شهدت تداعيات حكم ملكى بعيد عن الواقع المجتمعى واحتياجاته، إلى جانب وجود استعمار مهيمن بقيمه ووسائله وغاياته على كافة مجالات المجتمع، وهذا إلى جانب مجموعة من الأحزاب السياسية المتنازعة، وبينها خلافات فكرية وخلافات على المناصب السياسية، ومن ناحية أخرى كانت البلاد ما تزال تحت الاحتلال، وتموج بداخلها العديد من القوى العالمية الأجنبية التى يحاول كل منهما استقطاب الأحزاب السياسية إليها.

ومن هنا فيمكنك أن تنظر لهذه المرحلة وتنظر للتعددية الحزبية نظرة تحوطها الشكوك، وكان النظام السياسى بذلك يلقى بظلاله الكثيفة على النظام الاقتصادى الذى عانى من أزمة اقتصادية حادة، تمثلت فى زيادة نسبة الفقر والمرض وزيادة عدد البطالة، فكانت هذه المؤشرات تنذر بقيام ثورة يقوم بها الجيش الوطنى نظرا لوقوع المجتمع المصرى تحت الاحتلال. ومن هنا كانت الثورة التى تعد ثورتين فى آن واحد: ثورة اجتماعية تتصارع فيها الطبقات ثم يستقر الأمر لتحقق العدالة، وثورة سياسية يسترد فيها المجتمع حقه من يد الطاغية المستبد.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية:

ونجد أن هذه الفترة من أوائل الستينات حتى الهزيمة عام ١٩٦٧ شهد المجتمع المصرى ونسقه القيمى فيها إحياء للقيم البيئية الريفية المتأصلة بداخل نخبة ثورة يوليو التى أعاقت الظروف خروجها، إلى أن جاءت الثورة وسيطروا على الحكم

فظهرت عبر دعم القيم الجماعية التى تحض على التضحية بالمصالح الشخصية مقابل مصلحة الوطن، والانتماء والاعتزاز بالوطن وأمجاده من خلال إطلاق اسم الجمهورية العربية المتحدة، إلى جانب الحرص على تقديم القيم العلمانية التحديثية التى آمن بها أعضاء النظام الحاكم آنذاك بصورة توفيقية مع القيم الدينية[1] التقليدية بداخل المجتمع المصرى، والتى انعكست فى صورة تقديم "الاشتراكية الإسلامية" على اعتبار أنه ليس هناك تعارض ما بين الاشتراكية كأيديولوجية والإسلام كدين. وظهرت العديد من الآراء التى توضح النزعة الاشتراكية للإسلام وقيم "التعاون والمساواة" النابعة من العمل الزراعى الذى يقتسم فيه المرأة والرجل العمل بالتساوى، وبالتالى ظهرت القوانين والقيم التى تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة.

وهذا ما انعكس عبر صدور قانون الانتخابات ومنح المرأة المصرية حق الانتخاب لأول مرة[2] عام ١٩٥٦. ومن هنا نجد أن قيم ومبادئ وفلسفة الثورة تعد امتدادا للقيم التقليدية بداخل الريف المصرى، موطن نخبة ثورة يوليو، والذين كان أغلبهم من أصحاب الطبقة المتوسطة والفقيرة.

ومن هنا نستطيع أن نلمح القيم التى جاءت عند النظر للخطاب السياسى للرئيس عبدالناصر، والتى غلب عليها تأثرها بالتنشئة الاجتماعية بداخل الريف، وبالتالى القيم العلمانية مغلفة بالقيم الدينية لمعرفته المسبقة بالتأثير الفعال للجذور الإسلامية ولجذور التدين بداخل بيئة المجتمع المصرى الموغل فى القدم فى الدين والتدين، والبعض يرى أن النظرة النفعية للدين وفصله عن المعاملات باعتباره علاقة خاصة بين الإنسان وربه فى الريف المصرى يعد متشابها مع فكر وفلسفة العلمانية -وهى فصل الدين عن السياسة-، والتى يقابلها فى القيم والفكر الريفى فصل الدين كعلاقة خاصة نفعية بين الفرد وربه عن المعاملات بين الناس.

[1] صلاح سالم: مرجع سابق، ص ١٢.

[2] حكم محمود الكفراوى: المرجع السابق، ص ١٥٦.

قيمة الجماعية والفردية: نجد أن فكرة الجماعية صاحبت مجلس قيادة الثورة فى معظم خططهم وأفكارهم، إلا أنه عند التنفيذ كانت الشخصية الكارزمية للرئيس عبدالناصر هى القادرة على الانفراد بهذا القرار، وهى الشخصية الانفرادية.

قيم الانتماء واللاانتماء: نجد أنها قيمة عُرفت بداخل الريف المصرى وبداخل أبنائه، وهى قيمة أصيلة استمدها نتيجة لارتباطه وتمسكه بأرضه وحبه للاستقرار، فجاءت قيم عبدالناصر لتؤكد على انتمائه الشديد، وخصوصا مكانة هذه القيمة في صعيد مصر ذات المناخ الحار الذى تلعب فيها العصبية العائلية دورا كبيرا وأساسيا فى أسلوب ومنهج الحياة المتبع.

قيم التماسك والتفكك: قيمتان ظهرتا فيه، القيمة الأولى وهى التماسك باعتباره من القيم التى ارتبطت بها الشخصية المصرية عموما، والريفية على وجه الخصوص، والصعيدية بالذات، وخصوصا فى الدراما التاريخية والمواقف القومية الوطنية والدينية، وهو ما ساهم في تدعيمها في الشخصية الكارزمية لعبدالناصر اعتبارا من عام ١٩٥٥، والذى أدى إلى تماسك النخبة. أما قيمة التفكك فقيمة كانت بعيدة فى المرحلة الأولى من الثورة التى تجمعت حولها فئات المجتمع كله بصورة كبيرة تعبر عن معنى هذه القيمة، وخصوصا تخطى عبدالناصر كل المؤسسات والأشخاص والظروف، ورسم شكل التغيير لصالح الجماهير العريضة منذ عام ١٩٥٥[١].

قيم التعاون والصراع: التعاون كقيمة ظهرت عند بداية الثورة، والتى صُنع على أساسها المشروع الناصرى النهضوى، فكان التعاون هو القيمة الغالبة فى هذه المرحلة.

ثم تحول التعاون إلى صراع، والذى يفسره ابن خلدون فى مقدمته بأنه كلما كانت المجتمعات أكثر تمركزا حول العصبية العائلية كلما تمركزت نحو

[١] ثروت مكي: مرجع سابق، ص ٢٨٢.

السلطوية وتمركز للسلطة، وأدى ذلك إلى زيادة التماسك وشدة الانتماء بين بعضهم البعض فيزداد التعاون.

أما فى حالة نخبة ثورة يوليو فقد سادت قيم التماسك والتعاون فى الفترة الأولى أى قبل الهزيمة ١٩٦٧، ثم حدث حراك اجتماعى ساعد على إكسابهم لقيم جديدة تعارضت مع قيم يوليو، فأدى ذلك إلى ضعف العصبية فيما بينهم، وقل الانتماء، وساد الصراع فيما بينهم؛ صراع طبقى سياسى، وصراع فكرى أيديولوجى.

ومن هنا سوف نعرض لمعطيات الجدول رقم ١ الخاص بالقيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ باعتباره البداية للاحتفال بعيد العمال.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠:

جدول رقم ١ يوضح القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية

فى الفترة من ١٩٦٤ – ١٩٧٠ عيد العمال

ك	القيمة	١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	١٩٧٠		الإجمالى	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
	دينية	٢	%١٣	٠	٠	٠	٠	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٤	%٢٧	٣	%٢٠	١٥
	علمنية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	%١٠٠	٠	٠	٠	١
	جماعية	٩	%٢٢	٦	%١٥	٠	٠	٢٠	%٥	١١	%٢٧	٨	%١٩	٥	%١٢	٤١
	فردية	٠	٠	٠	.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	انتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%٨	١	%٨	٧	%٥٤	٤	%٣٠	١٣
	لاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تماسك	٠	٠	٣	%١٨	٠	٠	١	%٦	٢	%١١	٧	%٤١	٤	%٢٤	١٧
	تفكك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تعاون	٠	٠	١	%٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	%٥٤	٥	%٣٨	١٣
	صراع	٢	%١١	٣	%١٥	١	%٦	٠	٠	٣	%١٦	٧	%٣٧	٣	%١٥	١٩

دلت المشاهدات من الواقع الميدانى من خلال تحليل لمضمون الخطاب السياسى لفترة عبدالناصر من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ على الآتى:

على الرغم من ارتفاع القيم الدينية التى وصلت بإجمالى ١٥ قيمة فى الفتـرة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ والتى تمثلت فى ١٣% عام ١٩٦٤ وعدم تسجيلها فـى عام ١٩٦٥، ١٩٦٦ ثم ارتفاعها إلى ٢٠% عام ١٩٦٧، ١٩٦٨، وزيادتها فـى عام ١٩٦٩ والتى بلغت ٢٧% ثم انخفاضها إلى ٢٠% عام ١٩٧٠؛ فلا شك أن ارتفاع القيمة الدينية لدى عبدالناصر بعد الهزيمة يأتى كرد فعل لطبيعة المجتمـع المصرى وللأحداث والمواقف التى يعيشها الوطن بأكمله، وهذا ما نلحظـه فـى المؤشرات العددية، فكلما كان المجتمع أكثر استقرارا وثباتا كلما قلّت القيم الدينية فى خطاب وسياسة الحاكم، وهذا ما ظهر فى سنة ١٩٦٥، ١٩٦٦، ومنذ بدايـة ١٩٦٧ زادت القيم الدينية فى الخطاب السياسى، وذلـك يرجـع لحالـة عـدم الاستقرار والتهديدات التى صاحبت هذه الفترة سواء من إسرائيل أو من القـوى العالمية فى ذلك الوقت، والتى تطلبت توحد وتماسك القيادة السياسية والمجتمـع معا، والالتفاف حول الدين وإحياء لقيم الدين باعتباره هو الحماية والأمل الوحيد فى النصر والعودة إلى ترسيخ الدين والقرب من الله. ثم توالى الارتفـاع للقـيم الدينية من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠، وهذا يعكس حالة الصراع السياسى بـين القـيم الدينية المتجددة بداخل المجتمع المصرى وبين رواسب القـيم العلمانيـة بـداخل المجتمع، والتى رآها معظم المصريين أنها كانت السبب فـى إنـزال الهزيمـة، ولهذا تفوقت القيم الدينية بعد هزيمة ١٩٦٧، مما ترتب عليه صحوة دينية لإزالة أثر العدوان عن طريق إحياء لقيم الدين، وهى التمسك بكتاب الله وسنته وشـرائعه وأحكامه عبر التمسك بالشريعة الإسلامية، وهذه اللحظة تمثل لحظة توحد القائد والشعب.

وما يؤكده تحول الخطاب السياسى للـرئيس عبدالناصـر فـى هـذه الفتـرة كاستجابة للواقع المجتمعى إلى جانب إحيائه نزعته الدينية التـى تربـى عليهـا بداخل البيئة ونزعته الإيمانية؛ بهدف تحمل الهزيمة التى أصابت المجتمع بجميع فئاته، وهذا ما انعكس عبر النهج التوفيقى للأضداد، وهو الإنجـاز مـن خـلال

إحياء القيم التقليدية، التى يعد الإسلام وقيمه هو المصدر الأساسى لها فى المجتمع، إلى جانب القيم التحديثية أى "العلمانية".

أما القيمة العلمانية: فكانت منذ قيام الثورة هى صاحبة الصوت الأعلى، وذلك بعد سيطرة الفكر الاشتراكى والشيوعية السوفييتية على معظم مجالات المجتمع. وعلى الرغم من عدم وضوحها بداخل المؤشرات العددية للخطاب السياسى لعبدالناصر، فإنها كانت القيم السائدة فى ذلك الوقت. ويرجع عدم ظهورها فى خطاب الرئيس إلى أنها تمثل خرقا لقيم المجتمع المصرى ذى الثقافة الإسلامية المنحدرة بداخله، ورغبة عبدالناصر فى كسب التأييد الجماهيرى والشعبى الذى دائما ما يسعى له، ليس كطبيعة سياسية كما رأى "موسكا"، ولكن كرصيد وتراث متراكم ومخزون بداخل ذاكرته، يتم استدعاؤه بشكل تلقائى فى حالة الأزمات المختلفة.

ونلاحظ رغم غياب هذه القيمة بداخل خطابه السياسى فإنه على صعيد المجتمع تأتى القرارات السياسية والسياسات لتؤكد هذه القيم التحديثية، وذلك عن طريق إدارة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

فنجد مثلا قيام عبدالناصر بإلغاء المحاكم الشرعية وإقامة محاكم مدنية بدلا منها سنة ١٩٥٦[1]، وإصدار قانون سنة ١٩٦١ بإضافة العلوم العصرية والتحديثية للأزهر؛ وذلك بهدف تقليص علوم الشريعة والفقه الإسلامى بداخل الأزهر.

قيم الجماعية: فهذه من أكثر القيم التى تمسكت بها الثورة ومبادئها، والتى ظهرت منذ تكوينهم خلية فى بداية العمل السياسى الذى كان يمارس فى شكل جماعات وتنظيمات سياسية، وهذا ما ظهر من خلال المؤشر العددى لقيم الرئيس عبدالناصر، والذى بلغ إجمالى تكرارات هذه القيمة ٤١ قيمة وهو ما يمثل أعلى قيمة بين جميع القيم الاجتماعية والثقافية.

---

[1] حكم محمود الكفراوى: مرجع سابق، ص ٤٩، ١١٧.

ولا شك أن ذلك يرجع أولا لتنشئته الريفية ثم نشأته الصعيدية ذات الطبيعة المترابطة، كما أن الأيديولوجية التى قامت عليها الثورة تضمنت صياغة فكرية فى تحالف قوى الشعب العامل من فلاحين، وجنود، وعمال، ورجال أعمال، ومثقفين وما يمثل هذا التحالف من امتداد لقيمة الجماعية المتأصلة فى قيم البيئة الريفية، انتهاء بفكر الاتحاد الاشتراكى، ثم الاتحاد القومى وفكرته فى الوحدة المصرية السورية، وتجمع دول عدم الانحياز، والوحدة الأفريقية وغيرها، مما يدعم من تأثره بقيم الجماعية وفكرة الوحدة لمواجهة الأخطار. وهذا بلا شك نابع من الطبيعة الريفية الصعبة فى ريف الصعيد عند مواجهة الفيضان أو الجفاف.

ولا شك أن هذا يرجع -بجانب قيمه التى تربى عليها- إلى رؤيته لذاته من خلال نظرته التوسعية بهدف الهيمنة والزعامة، التى دائما ما حلم بها ليس على مصر فقط، بل على الوطن العربى جميعا، والتى تشبه إلى حد كبير نظرة محمد على لذاته.

قيمة الفردية: رغم كونها قيمة لم تظهر فى الخطاب السياسى لهذه الفترة والذى يعكس رد فعل المجتمع تجاه هذه القيمة، والتى تحث على حب الذات وسيطرة الآنا على المجتمع، فإنها بلا شك قيمة تمثل خرقا للقيم المتعارف عليها بداخل المجتمع، وأن هدف الخطب السياسية هو لتجميع والتفاف الشعب حول شخص الرئيس، وفق نسق قيمى متعارف عليه خالٍ من الأنا والذاتية، وداعم للجماعية والتوحد والتمسك. وهذا بلا شك ما ظهر عبر خطبه السياسية من إنكار لهذه القيمة، رغم وجودها عن طريق أحادية القرار، وعبر الاتحاد الاشتراكى أو الاتحاد القومى أو حزب التحرير، كل ذلك يؤكد الهيمنة للرئيس عبدالناصر فى إدارة البلاد، وبالتالى انعكس هذا الوضع على الواقع المجتمعى الذى رأى أن البلد جميعا اختُزلت فى شخص عبدالناصر، وهذا ما ظهر عبر وفاته التى شعر المجتمع جميعا بعدها باليتم عند فقده، وهذا بلا شك يشبه دور الأب فى الأسرة والذى يقوم بتعليم أبنائه ثم توظيفهم ثم إيجاد المسكن

الاقتصادى، وبالتالى فهو يقوم بدور الأب من تعليم وعمل رعاية كاملة لأبناء المجتمع، فهو بذلك يقول لك استَرِحْ فسوف أفكر بالنيابة عنك وأوفر لك ما تحتاجه. ولا شك أن هذا الدور الأبوى قد كان أكثر انعكاسا على الريف وأبناء الريف لما قام به من خدمات بدأت منذ قوانين الإصلاح الزراعى، وتفتيت الملكيات، وإعطاء كل فلاح معدم ٥ أفدنة. ومما يؤكد على هذا خطابه بمناسبة اتفاقية الجلاء ٢٠ أكتوبر[1] ١٩٥٥ فى فقرة قال فيها: "إن الثورة لن تنتهى إلا إذا وفرت لكل عاطل عملا، ولكل جاهل علما، ولكل جائع غذاء، إنها ليست ثورة أشخاص ولكنها ثورة مبادئ". وإذا كان البعض يرى أن هذا يشبه نظام التأمين الصحى والضمان الاجتماعى فى النظم الرأسمالية، فإن هذه الدول تفعل ذلك من منطلق احترام كافة حقوق الإنسان، أما فى المجتمعات النامية فالحاكم يفعل ذلك بهدف السيطرة على المواطن؛ بحيث لا يستطيع أن يخالفه. وتأكيد ذلك هو عملية التأميم التى قام بها عبدالناصر للرأسماليين المصريين، عندما شعر بالخوف منهم واقتسامهم السلطة معه.

قيمة الانتماء: قيمة طالما وجدت بداخل أبناء الريف عموما، ونجد أنها لدى جمال عبدالناصر أكثر؛ نظرا لأصوله الصعيدية حيث تمثل العصبية العائلية سمة أساسية وواضحة بداخل الصعيد، هذا ما عبر عنه عبدالناصر من خلال ارتباطه بموطنه الصعيدى رغم أنه ترك بلدته منذ كان عمره ٥ سنوات، وتأثره بهذه القيم رغم عدم إقامته فيها، وقد تكون السنوات الخمسة الأولى هى المحددة لقيم الطفل.

- نلاحظ أن إجمالى هذه القيمة بلغ ١٣ ثم تأرجحت هذه القيمة ما بين زيادة ونقصان إلى درجة اختفاء تام وعدم الإشارة إليها فى بعض الفقرات التاريخية. فمثلا فى السنوات ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦ لم تظهر هذه القيمة، وهو ما قد يُفَسر على أنها قيمة راسخة عُرِف بها عبدالناصر عبر سياساته

[1] جمال عبدالناصر: خطاب بمناسبة اتفاقية الجلاء، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥.

وعلاقاته وذلك رغم أن الواقع المجتمعي قد شهد عكس ذلك، فمثلا منذ تـولى الحكم وقراراته وسياساته كلها هدفها الفقراء وخصوصا طبقة الفلاحين التـي ينتمي إليها بميلاده وأصوله وجذوره، فوفقا لقانون الإصلاح الزراعـي وزع فى عام ١٩٥٤ ١٢٠٠ فدان على محافظة أسيوط، وفـي عـام ١٩٥٥ وزع ٥٦٥٨٠ فدانا على ٤٥ ألفا من فلاحى الصعيد، وهذا انحياز للفلاح الصعيدى على حساب فلاحي وجه بحرى.

– فى سنة ١٩٦٤ بلغت نسبة الفلاحـين والعمـال فـي لجـان الاتحـاد الاشتراكى ٧١%.

– أيضا ظهر الانتماء عند اختياره لنخبة وزارته التى غلب عليها الوزراء ذوو الأصول الصعيدية، فمثلا محمد نجيب، وعبـدالحكيم عـامر، وفتحـي رضوان، ويوسف صديق، وثروت عكاشة كأعضاء فى مجلس قيادة الثـورة ومن الضباط الأحرار إلى جانب تعيينهم وزراء بداخل النخبة الـسياسية، ثـم الشيخ الباقورى كوزير للأوقاف، وحكمت أبو زيد كوزير للشئون الاجتماعية، وكمال رمزى استينو وزيرا للتموين، وكانوا جميعا من أبناء الـصعيد، هـذا بالنسبة للانتماء للمكان وللبيئة. أما الانتماء للصداقة وللشلة أو للوقت فظهرت فى أمثال محمد عبدالقادر حاتم الصديق الصدوق لعبدالناصـر منـذ أن كـان طالبا فى الإسكندرية، ثم أنور السادات رفيق الكفاح منذ الكلية الحربيـة هـو وحسين الشافعى، وعلى صبرى، وسامى شرف، وشعراوى جمعة، وشـمس بدران.

قيمة التماسك: قيمة ظل عليها طيلة عهده بهدف تحقيـق الوحـدة، وبالتـالي تحقيق الزعامة التى كانت لا تأتى إلا عن طريق روح الفريق والعمل الجمـاعي الذى كان منهج وأسلوب حياته، ومن هنا يرى "موسكا" أن الطبقة الحاكمة تسعى دائما إلى التآلف والتماسك؛ وذلك بهدف استمرارها بـداخل مناصـبها، ولكـي

يحدث ذلك ينبغى أن تتسم بسمات متميزة لكى تضمن لهـا الاسـتمرار، ومنهـا الذكاء وقدرتها على التفاف المجتمع حولها فى معظم الأوقات.

ظلت هذه القيمة قائمة يحرص عليها ويدعم من تواجدها، وخصوصا بـداخل نخبته السياسية المؤلفة من أصدقائه وشلته ودفعته وأبناء بيئته؛ فكان حلمه دائمـا التوحد والجماعية على قلب رجل واحد، وهو يكون ذلك الرجل ولكن من منطق أن "سيد القوم خادمهم".

ونجد أن المؤشرات العددية للقيم تشير إلى بلوغ هذه القيمة أعلى نسبة لها من إجمالى عدد تكرارات ١٧ قيمة فى سنة ١٩٦٩، ١٩٧٠. وهذا بلا شـك بـسبب حالة التفكك والانهيار الذى أصاب المجتمع المصرى عمومـا جـراء الهزيمـة وجراء الصراع السياسى الذى دب بداخل النخبة السياسية نتيجة للهزيمة، والتـى تطلبت زيادة هذه القيمة بهدف إزالة أثر العدوان، كما كان يدعو عبدالناصر فـى خطابه سنة ١٩٧٠ فى عيد-العمال جاء فيه "سوف نستمر بعون الله وإذنـه فـى تحقيق أمل السلام والنصر، سوف ينتصر سلامنا".

قيمة التعاون: وتظهر فى علاقته مع الدول والأشخاص من حوله، فهل هـى علاقة صراع أم علاقة حوار وتعاون؟. نجد أن هذه القيمة قيمة ثابتة فى البيئـة الريفية، وهى التعاون وخصوصا مع الغريب الضال للطريق وللمكـان، فكـذلك كان عبدالناصر دائما متعاونا مع كل مَنْ تعامل معه، وهذه القيمة تدل المؤشرات على تواجدها وتأرجحها ما بين الزيادة إلى النقصان ثم الزيادة، وهى بـلا شـك تعكس حالة الواقع المجتمعى الذى يصبح أكثر تعاونا ومشاركة والتفافـا حـول قائده ورئيسه وقت الأزمات، ولذلك نجد هذه القيمة التى أصبحت أكثر ارتفاعـا والتى بلغت ٥٤%، ٣٨% عام ١٩٦٩، ١٩٧٠؛ وذلك نظرا لظروف الهزيمـة والتهديدات والاستفزازات المستمرة من قِبَل الجانب الإسرائيلى.

وقد انعكست هذه القيمة على سياسات وقرارات عبدالناصر، فعلى المـستوى الخارجى قد تعاون مع كثير من الدول من أجل الحصول على اسـتقلالها مثـل

الجزائر، والكونجو، وغانا، وغينيا، وعلى المستوى الداخلى، فقد تعاون مع المعدومين والفقراء عن طريق دعمهم بتمليكهم أراضٍ زراعية بحد أقصى ٥ أفدنة لكل عائلة معدمة، بجانب إعلان مجانية التعليم، ورفع المعوقات سواء كانت فوائد أو ضرائب من خلال بنوك التسليف الزراعية؛ لدعم فقراء الفلاحين ومساعدتهم لزراعة أرضهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ومن هنا فإذا كان محمد على قد بنى مجده ونهضته على حاشيته وأقاربه والرأسمالية المصرية إلى جانب الطبقة المتوسطة، فإن عبدالناصر قد بنى مشروعه النهضوى الناصرى باعتماده على الفقراء والمعدومين من الفلاحين والعمال.

قيمة الصراع: نجد أنها قيمة متأصلة بداخل البيئة الريفية؛ بسبب الصراع على حصة توزيع المياه التى كانت تقوم بها الحكومة المركزية، وما نشأ عنها من تجاوزات ومجاملات أصحاب الأراضى على بعضهم، والذى ترتب عليه نشوء صراع بين العائلات، ومن هنا نشأ الصراع ما دامت توجد مصالح أو مشاريع مشتركة فيما بينهم، وهذا بالطبع ما حدث مع نخبة وقادة ثورة يوليو، فطالما كانوا تنظيما سياسيا لم يَتَعَدَّ سوى الأحلام والأمانى، كان هناك تماسك وتعاون وتوحد عن طريق سلطة فردية واحدة هى سلطة مركزية تمثلت فى جمال عبدالناصر، امتازت بقوة الترابط وشدة الانتماء تجاه بعضهم البعض، وذلك وفقا للرؤية "الخلدونية" فى مقدمة ابن خلدون.

وبعد قيام الثورة حدث حراك اجتماعى صاعد عن طريق الانتقال لقيم وفكر اقتصادى[1] جديد نشأ من علاقات ونسب ومصالح مشتركة لقادتها ونخبتها، نشأ عنه نمو الأنا والذات وضعفت قيم التماسك والانتماء فيما بينهم، فنشأ صراع سياسى طبقى بين الأصدقاء والزملاء وأبناء البيئة الواحدة والدفعة الواحدة، ترتب على هذا الصراع انصراف النخبة والقادة من أعمالهم المنوطة لخدمة

[1] ثروت مكى: مرجع سابق، ص ٨٩.

المجتمع المصرى، إلى القيام بالدسائس والمؤامرات فيما بينهم، نتجت على آثارها هزيمة ١٩٦٧، والتى قال عنها معظم المراقبين إن الجيش المصرى لم يدخل المعركة أصلا، وإن الطيران قد ضُرب بداخل المطارات وهو على أرض المطار دون أن يتحرك، ثم انتحار عبدالحكيم عامر، ثم موت عبدالناصر، واستمر هذا الصراع إلى عهد السادات والذى أنهاه بثورة التصحيح ١٩٧١ واعتقال نخبة ورموز العهد الناصرى؛ لتصحيح مسار الثورة كما قال الرئيس السادات آنذاك.

ومن ثم فإن فترة عبدالناصر كانت مليئة بالانتصارات والانكسارات، فالانتصارات جميعها جاءت عندما توحدوا وتماسكوا بروح الفريق وحب مصر؛ للقضاء على الاستبداد والظلم، والانكسارات جاءت بسبب تفككهم ونمو الأنا، فانفرط عقدهم، كما قال رب العزة: {وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ} صدق الله العظيم "سورة الأنفال، الآية ٤٦".

ومن هنا فقد شهدت هذه الفترة من حكم عبدالناصر تواجدا ملحوظا لقيم اجتماعية وثقافية سادت وسيطرت وأصبحت هى القيم السائدة لهذه الفترة، وهى القيم الدينية كانعاس لرغبة مجتمعية واستدعاء من قِبَل عبدالناصر لمحو أثر الهزيمة، ثم قيم الجماعية باعتبارها أكثر القيم استجابة وتحقيقا للأهداف والمبادئ التى سعت الثورة لتحقيقها، والتى تعد امتدادا لقيم مهنة الزراعة، ثم قيم الانتماء باعتبارها القيمة الأكثر انتشارا بين نخبة الثورة، والتى من خلالها سيطرت نخبة الثورة سواء عن طريق الانتماء للمكان أو الانتماء النابع من الدفعة الواحدة، أو النابع من الصداقة أو من الشلة والقرابة.

ثم قيم التماسك: باعتبارها هى الشعار الذى قامت عليه الثورة، والذى أدى إلى نجاحها منذ أن كانت تنظيما سريا، والذى كان الهدف منه الاستمرار بداخل المناصب كما قال "موسكا".

ثم **قيم التعاون:** التى سادت منذ قيام الثورة باستثناء لحظة الهزيمة والانكسار، التى انقلبت إلى صراع نتج عنه انتحار عبدالحكيم عامر وموت عبدالناصر.

ثانيا: القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية:

حرص الضباط منذ الوهلة الأولى على تحقيق أهداف ومبادئ الثورة بصورة يستبعد فيها كل مظاهر وقيم العصر القديم، فَبَدَءوا بإحلال الاشتراكية كنظام سياسى محل الرأسمالية، وسيادة البيروقراطية على السياسة، والتى حاولوا من خلالها سد نقص الخبرة السياسية وشئون الحكم الذى عانوا منه، وسيادة القيم العسكرية على القيم المدنية، وقيام فكرة الحزب الواحد أى المركزية على التعددية، وكل ذلك بدعوى التخلص من بقايا الاستعمار وأقطاب العصر القديم وليسترد المجتمع عافيته، فكانت الدعوة إلى إحياء النسق القيمى للمجتمع المصرى ذى الثقافة الموروثة الداعمة لعودة قيمة كبير العائلة والسلطة الأبوية للحكم؛ لكى يستقيم حال المجتمع ويعود لرشده وقيمه التى تربى وعاش بها آلاف السنين، وصنع من خلالها حضارته. ولهذا نلحظ أن قيم ومبادئ ثورة يوليو معظمها مستوحاة من قيم الريف المصرى، وذلك بلا شك بسبب الأصول الريفية لمعظم مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار.

ومن هنا كانت السلطوية كقيمة نابعة من السلطة الأبوية بداخل الريف ودورالأب فى تلبية حاجات أبنائه وبالتالى طاعته فى الثواب أو العقاب وعدم مخالفته، وهذا ما قام به الرئيس عبدالناصر من خلال تعليم، وتوظيف، وبناء، وإطعام كل فرد من أفراد المجتمع المصرى، ليتحقق بالفعل دور الأب.

التعددية: كانت باقية باعتبارها تمثل راسبا لفكر قام وانهار بداخل المجتمع والثقافة المصرية المعروف عنها قدرتها على التخزين والتراكم لكل أنواع القيم، بصورة رأى فيها عبدالناصر أنها تبعث على التشتت والتدخل الخارجى، لذلك قام بإلغاء الأحزاب وإقامة حزب واحد.

المركزيـــة: وهى امتداد لفكرة السلطوية التى تبلورت فى الجهـــاز الإدارى أو البيروقراطية التى استعان بها عبدالناصر لسد الفراغ السياسى الذى تركته رموز ونخبة العهد السابق، إلى جانب تطبيق فكرة التخطيط المركزى ودعـــم القطـــاع العام.

اللا مركزية: يعد أحد رواسب القيم السابقة والذى استبعده عبدالناصـــر خوفـــا من التفرقة وضياع مجهود الجماعة.

المشاركة: هدف طالما دعى له عبر خطبه ودعوته إلى مـــشاركة الجمهـــور والمجتمع معه فى قراراته، وهذا ما ظهر عبر قيامه بالانضمام إلى العديـــد مـــن المنظمات والاتفاقيات والوحدة، سواء على المـــستوى الإقليمـــى أو العربـــى أو العالمى.

السلبية: قيمة لم يلجأ لها المجتمع المصرى فى هـــذه الفتـــرة التـــى شـــهدت مشاركة من كافة طوائف المجتمع وما سمى بتحـــالف قـــوى الـــشعب العامـــل، وباعتبار أنه لأول مرة يحكم هذا البلد نفر مـــن أبنائهـــا، وذلـــك لأن المجتمـــع المصرى دائما ما يكون سلبيا حينما يستشعر من خـــلال خبرتـــه المتراكمـــة أن مشاركته ليس منها فائدة فيلجأ للتقوقع والعزلة والانزواء جانبـــا لحـــين تحـــسن الظروف ويأتى بمن يريده.

الازدواجية: قيمة طالما عانت منها الثقافة المصرية عموما والبيئـــة الريفيـــة على وجه الخصوص، باعتبارها كانت دائما خط المواجهـــة الأول للاســـتعمار، الذى دائما ما كان يأتى عبر البحر المتوسط.

ونجد أن هذه القيمة تمثل سلسلة من الخبرات القيمية التى تحمل العديد من هذه القيم، ويصعب أن نجد فى مصر سلالة نقية. ونجد أن هذه القيمـــة قـــد ظهـــرت عندما أرادوا التوفيق بين الفكر الاشتراكى بقيمه التحديثية، وبين الفكر الإسلامى بقيمه التقليدية.

الملكية العامة: قيمة أراد بها عبدالناصر تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى؛ لتحقيق نقلة ثورية نحو التقدم.

الملكية الخاصة: قيمة تمثل راسبا للعهد القديم، لم يلغها عبدالناصر؛ بل حاول الاستفادة منها بهدف فتح مجالات عمل أمام أبناء الشعب المصرى.

ومن هنا سوف نلقى الضوء على أهم القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ بمناسبة عيد العمال.

ثانيا: القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية

فى الفترة من ١٩٦٤ – ١٩٧٠

جدول رقم ٢ يوضح القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية

فى الفترة من ١٩٦٤ – ١٩٧٠ عيد العمال

القيمة	١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		الإجمالى	
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	السلطوية	٢	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
	التعددية	٣	%٢٣	١٠	%٨	٠	٠	١	%٨	٣	%٢٣	٣	%٢٣	٢	%١٥	١٣
	المركزية	٦	%٢٩	٦	%٢٩	٠	٠	٢	%١٤	٣	%١٤	٢	%١٠	١	%٤	٢١
	اللامركزية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	%١٠٠	٠	-	٠	٠	٦
	المشاركة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	%٦٠	٢	%٤٠	٠	٠	٥
	السلبية	١	%١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	%٨٦	٠	٠	٧
	الازدواجية	١	%١٧	٣	%٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%١٧	١	%١٦	٦
	الملكية العامة	٤	%٢٢	٥	%٢٧	١	%٦	٠	٠	٥	%٢٨	١	%٦	٢	%١١	١٨
	الملكية الخاصة	٠	٠	٠	٠	١	%١٧	٠	٠	٣	%٥٠	١	%١١	١	%١٧	٦

من هنا نستطيع أن نعرض لمعطيات الجدول السابق الخاص بالقيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية فى عيد العمال.

دلت المشاهدات من الواقع الميدانى من خلال تحليل مضمون الخطاب السياسى للرئيس عبدالناصر فى عيد العمال على أن الفترة من ١٩٦٤ إلى

١٩٧٠ هى التى تم فيها جنى ثمار الثورة، عبر المشروع الناصرى النهضوى الذى بدأ بثورة فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويأتى الاحتفال بعيد العمال فى النصف الأول من الستينيات، ذلك بعد ما أثبته العمال من جدارة وقدرة، عندما تحملوا مسئولية عهد عبدالناصر هم والفلاحون باعتبارهم أكثر الفئات صناعة للنهضة؛ لما بذلوه من عطاء، وقد كافأهم عبدالناصر على ذلك.

وإذا كانت الثورة قد بدأت عهدها بقانون الإصلاح الزراعى الذى أتاح للمعدومين أن يملكوا فدادين من الأراضى، فقد بدأت مع العمال بنفس الدعم؛ عن طريق اشتراك العمال فى النقابة وفى مجالس إدارات الشركات، وتملك العمال أسهما فى هذه الشركات، وبالتالى فإن عهد الثورة بلا شك هو عهد العمال والفلاحين فى الرعاية والاهتمام.

ونلاحظ أن هناك ملمحا هاما لهذه الثورة تجسد فى قيم معبرة عن واقع المجتمع الريفى الذى تأثروا به كثيرا؛ وذلك نظرا لأن معظم عناصر قيادة الثورة -أى الضباط الأحرار- من أبناء الريف، وهذا بلا شك ملمح يضفى على الثورة أنها ثورة للفلاحين، لذلك كان قادة ونخب هذه الثورة حاملين قيم ومبادئ وأفكار تربوا عليها، وهذا ما انعكس على المبادئ والأهداف التى قامت عليها الثورة.

قيمة السلطوية: قيمة تعكس طبيعة وشكل السلطة الأبوية بداخل الريف، والتى تتسم بالجدة والانفراد بالقرار كملمح من ملامح كبير العائلة أو الأسرة فى الريف، والذى يحدد أساليب الثواب والعقاب ضد الأبناء[١].

ولا شك أن هذه الممارسة بداخل الأسرة هى التى جعلت المصريين وخصوصا أبناء الريف يتقبلون الحكم السلطوى ويخضعون له، فلم يقوموا بالثورة عليه.

[١] صلاح سالم: مرجع سابق، ص ١٨.

ونجد أن هذه القيمة توفرت بشكل كبير فى فترة عبدالناصر ذى الزعامة الكارزمية، فقد مارس هذه القيمة كاملة؛ حتى إنه عندما توفى شعر كل مصرى- وخصوصا أبناء الريف- باليتم أى فقد أبيه، وذلك نتيجة لأسلوب عبدالناصر الذى اتبعه تجاه أبناء المجتمع وخصوصا الطبقة الفقيرة والمتوسطة. وقد أعلن فى الاحتفال بتوقيع الاتفاقية الخاصة بالجلاء فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥٤ أن "الثورة لا تنتهى إلا إذا وفرت لكل عاطل عملا، ولكل جاهل علما، ولكل جائع غذاء، ولكل أسرة مسكنا"، وبالتالى تجسدت روح الأبوة فى معظم قراراته وسلوكياته، وخصوصا نحو الفئات الفقيرة والمحتاجة. وإذا كان البعض يرى أنه لم يشعر بهذه القيمة عند وفاة السادات، فهذا بلا شك قد يكون راجع لطبيعة الفترة التاريخية وسيادة القيم الاشتراكية التى تمجد من الفرد لدرجة العبادة، أما وفاة السادات فجاءت فى فترة سادت فيها قيم الرأسمالية التى لا تعرف للعواطف طريقا أو للقيم التقليدية سبيلا.

وإذا نظرنا للمؤشرات العددية، فهى تشير إلى غياب هذه القيمة عبر خطب الرئيس عبدالناصر التى لم تسجل إلا فى عام ١٩٦٤ بنسبة ١٠٠%، ولا شك أن غياب هذه القيمة من الخطاب السياسى لعبدالناصر راجع إلى استمراريتها كواقع مجتمعى ارتضاه المجتمع المصرى وسعد به باعتبارها امتدادا لمشاعر وقيم الأبوة للمجتمع، ومن هنا فإن الواقع المجتمعى يشير إلى سيادة وسيطرة هذه القيمة بداخل المجتمع المصرى، وذلك كانعكاس لفكر وقيم تربوا عليها بداخل بيئتهم الريفية.

وإذا كان الخطاب السياسى لم يفصح عن هذه القيمة وفى المقابل أبرز قيم التعددية التى تراوحت ما بين ٢٣%، ٨% ثم إلى ١٥% أى ما بين الارتفاع إلى الانخفاض ثم الارتفاع التدريجى لتظل النسب فى هذه الفترة تتراوح ما بين ٢٣% إلى ١٥%، فإن ذلك قد يكون بسبب الادعاءات والاتهامات التى وجهت للثورة من كونها ديكتاتورية شمولية لا يسمع فيها لنداء الديمقراطية، هذا ما دعا

عبدالناصر إلى استدعاء هذه القيمة على اعتبارها قيمة عاش عليها فترة من حياته ودخلت إلى الذاكرة.

ولهذا نجد زيادة قيمة التعددية فى الخطاب السياسى للرئيس عبدالناصر فى هذه الفترة رغم عدم وجود انعكاس له بداخل الواقع المجتمعى أو القرارات السياسية. وفى المقابل كانت قيمة السلطوية التى لم تذكر إلا مرة واحدة فى عام ١٩٦٤ .ثم كان اختفاؤها بالكامل فى الخطاب السياسى، رغم انعكاسها بداخل القرارات والسياسات المجتمعية، إلى جانب أنها تحمل فكر وقيم الرئيس عبدالناصر ذى "القيادة الكارزمية".

قيمة المركزية: قيمة تواكبت مع طبيعة النظام السياسى الداعم للفكر الاشتراكى وقيمه التى تدعم من مركزية الدولة ومركزية الجهاز الإدارى.

وهذا بلا شك يمثل إحياء لهذه القيمة التى قامت الحضارة الفرعونية القديمة عليها وفق مبدأ "القدوة والمبادرة" بداخل الجهاز الإدارى الذى يعد أول حكومة مركزية[١] منظمة قامت فى التاريخ على أيدى المصريين، ولكن دون أن تتسرب المحسوبية والشللية والعلاقات الاجتماعية بداخلها.

ومن هنا نجد أنها بلغت إجمالى القيمة فى هذه الفترة ٢١ توزعت بنسبة ٢٩% عام ١٩٦٤ والتى تمثل المرحلة الأولى للفكر النهضوى الناصرى، ثم ظلت هذه القيمة ثابتة بنفس النسب فى عام ١٩٦٥ أى بنسبة ٢٩% ثم اختفت عام ١٩٦٦، ثم انخفضت إلى ١٤% فى عامى ١٩٦٧، ١٩٦٨ ثم انخفضت عام ١٩٦٩ إلى ١٠% ثم بلغت ٤% عام ١٩٧٠.

ولا شك أن بداية الانخفاض لهذه القيمة بدأ منذ بدايات عام ١٩٦٦، وزاد الانخفاض تدريجيا، وهذا قد يدل على عدم تحقيق هذا الفكر لجدواه بداخل النخبة أولا، الذين بدءوا يستغلون هذه القيمة لصالحهم، ولفرض سيطرتهم وسطوتهم على المجتمع.

---

[١] مريم مصطفى: مرجع سابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

وهذا ما جعل عبدالناصر يقوم بتشكيل وزارى عام ١٩٦٧ عقب النكسة برئاسته لمجلس الوزارة.

ثم قام فى عام ١٩٦٨ فى ٢٠ مارس بتشكيل وزارة برئاسته وحسين الشافعى، وشملت هذه الوزارة ١٣ وزيرا مدنيا، وحجب فى هذه الوزارة من سيطرة الجيش الذى هيمن على معظم الوزارات السابقة على هذه الوزارة.

وقد اتضح فى هذه الوزارات انحدار معظمهم من أصول رأسمالية، وهذا ما يمثل جنوح ورغبة عبدالناصر فى إعادة النظر فى فكر وخطط النظام المركزى، وهذا انعكاس لتراكم القيم بداخل شخصية عبدالناصر، واستدعاء ما يلزم كل مرحلة من هذه القيم.

وإذا كانت قيمة اللامركزية تعبر على نظام ووضع سياسى معين يقوم على التعددية وحرية التخطيط والتنفيذ، وهذا بلا شك ما لم يتوافر طيلة عهد عبدالناصر رغم التعديلات الوزارية المتكررة التى كان هو رئيس وزرائها، فإن هذا يدل على استمرار الهيمنة والسلطوية على النظام السياسى برمته.

وتوضح المؤشرات غيابا تاما لهذه القيمة فى الفترات السابقة وظهورها بنسبة كبيرة فى ١٩٦٨، الذى يفسر بداية نحو تغير فى السياسات والقرارات ربما كانت بالجانب الاقتصادى واللجوء إلى اللامركزية فى القرار والخطة والتنفيذ؛ رغبة منه فى التفرغ لإعداد وتجهيز الجيش، لأنه فى الأساس عسكرى وليس سياسيا.

ومما يؤكد ذلك عودة الجيش لثكناته ومكانه الطبيعى، خصوصا بعد هزيمة ١٩٦٧ والتى طالبت بعدها الجماهير بضرورة أن يترك الجيش العمل السياسى ويتفرغ الجيش لمهماته التى أدى انصرافه عنه إلى الهزيمة. وهذا ما ظهر وفق ما شهده التشكيل الوزارى عام ١٩٦٨ من انخفاض ملحوظ لعدد الضباط، وتركيز وجودهم فقط على الإعلام، والمخابرات، والحربية، والخارجية، والداخلية؛ أى الوزارات السيادية.

قيمة المشاركة: قيمة غابت وفق المؤشرات العددية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧ وارتفعت إلى ٦٠% عام ١٩٦٨، ثم انخفضت إلى ٤٠% فى ١٩٦٩ واختفت عام ١٩٧٠.

ولا شك أن التذبذب الشديد لهذه القيمة بداخل المؤشرات العددية والنسب يدل على عدم وجودها بداخل النظام السياسى الذى عرف عنه انفرادية فى القرار والتنفيذ، رغم الخطب التى يرى فيها الرئيس عبدالناصر أنه من الشعب ولا يتحرك إلا بإرادته ومشورته.

ونجد أن هذه القيمة قد بدت فى أعلى نسبة لها فى عام ١٩٦٨ والتى بلغت ٦٠%، فهذا بلا شك جاء بسبب حالة اليأس وعدم الثقة التى مُنى بها النظام السياسى، فانعكس ذلك على محاولة إدماج ومشاركة الشعب لعبدالناصر، وهذا ما وضح عبر خطاب التنحى الذى أعلنه الرئيس عبدالناصر عقب الهزيمة فى ٩ يونيو ١٩٦٧، وقال فيه "قررت أن أتنحى تماما، ونهائيا، عن أى منصب رسمى، أو دور سياسى، وأن أعود إلى صفوف الجماهير، أقاتل معهم يدا بيد".

ولا شك أن الخطاب السياسى هنا قد تزامن مع الواقع المجتمعى، على اعتبار أن هذه الفترة هى التى يلتف فيها الشعب حول حاكمه ويتوحد معه، حتى وإن اختلفوا معه فى مواقفه أو قراراته السابقة.

ومن هنا جاء الخطاب متوافقا مع الواقع المجتمعى والقرارات السياسية التى انعكست فى التشكيل الوزارى، واستبعاد الجيش ومن كافة مجالات المجتمع، بدءا من النخبة إلى الفئات العاملة، إلى جانب تغييرات كبيرة وواسعة فى قيادات القوات المسلحة، وكل من تسبب فى هذه الهزيمة فى كافة أجهزة الدولة وخصوصا جهاز الإعلام برئاسة "على فايق".

قيمة السلبية: قيمة طالما لجأ إليها المجتمع المصرى منذ زمن طويل جدا عندما يستشعر بعدم الجدوى، أو انحراف الحاكم عن مساره وعدم قدرتهم على مواجهته والوقوف أمامه، ومن هنا كانت المؤشرات العددية توضح ظهور هذه

القيمة بنسبة ١٤% عام ١٩٦٤، ونسبة ٨٦% عام ١٩٦٩، واختفاءها فى باقى الفترات، مما يعكس الحالة النفسية السيئة للقيادة السياسية.

ونجد أن وجود قيمة السلبية راجع إلى وجود ما يسمى بمراكز القوة والرعب والعنف الذى أصاب المجتمع فى هذه الفترة، وما يعتبرونهم خطرا على الثورة أو غير مؤمنين بالثورة قولا وعملا يصبحون من المعتقلين سياسيا.

وهذا بلا شك أضاع الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التى حققتها هذه الفترة، إلى جانب غياب تام للديمقراطية وممارسة الحريات فى مختلف أشكالها.

وإذا كانت هذه القيمة قد ارتفعت فى عام ١٩٦٩، فهذا بلا شك بسبب غياب موقف رسمى من الرئيس عبدالناصر لوقف هذه الممارسات والحد منها فى تلك الفترة السابقة، والتى انتهت بهزيمة للثورة ومبادئها.

ونجد أن ارتفاع هذه القيمة فى فترة ١٩٦٩ يرجع إلى قيام قادة ونخب النظام السياسى بتصفية حساباتهم الشخصية عن طريق إفساد خطط وسياسات الطرف الآخر بداخل المجتمع وبداخل مجالات العمل، مما أضر بالحياة السياسية وأدى لنشوب الصراعات والمؤامرات والدسائس بدلا من معالجة أسباب الهزيمة وكيفية التغلب عليها، والتى انتهت بلا شك بانتحار أو قتل عبدالحكيم عامر. وهذا هو الأمر الذى فتح جدلا أوسع ما زال صداه مستمرا إلى الآن.

قيمة الازدواجية: قيمة تعد موروثة ومخزونة بداخل المخزن أو أرشيف القيم المتراكمة[1] بداخل شخصية كل منا، وخصوصا الريفى ذا الثبات والتماسك والاحتفاظ بكل قديم بداخله وفق رقائق وطبقات الأعمدة السبعة المحيطة بأبناء مصر عموما، وأبناء الريف خصوصا، والذين حملوا دائما شرف المواجهة أو المعايشة مع كل غازٍ أو مغتصب أو مكتشف جاء عبر البحر أو النهر أو الصحراء، فكان دائما للريف النصيب الأكبر للمواجهة.

[1] محمد أحمد بيومى: المشكلات الاجتماعية، دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص ٨٧.

ونجد أن هذه القيمة قد تكون أيضا انعكاسا لطبيعة الأرض المتلونة والمتجددة بالمحاصيل طيلة السنة، كتفسير آخر لوجود هذه القيمة.

إلا أنها تمثل أكثر القيم استخداما بداخل دهاليز العمل السياسى، الذى يشتمل على كافة الاتجاهات والتيارات السياسية والأيديولوجية، والتى تتطلب ضرورة التعامل بمرونة مع هذه التيارات.

ولو نظرنا للمؤشرات العددية لهذه القيمة لوجدناها تراوحت ما بين ١٧% عام ١٩٦٤، و٥٠% عام ١٩٦٥، واختفت فى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨ ثم ظهرت بنسبة ١٧% عام ١٩٦٩، ونسبة ١٦% عام ١٩٧٠.

لا شك أن هذه القيمة قد ظهرت عندما أعلنت الثورة عن مبادئها عبر سياسات تقوم عليها نخبة تحمل فكرا وتوجها يؤمن بالثورة ومبادئها الاشتراكية قولا وعملا، وهذا ما لم يحدث فى ثانى تشكيل للوزارة عام ١٩٥٦، والتى ترأسها الرئيس عبدالناصر وضمت فى عناصرها وزراء ذوى أصول رأسمالية وذوى ثقافة غربية، حيث حصلوا على الدكتوراه من جامعات غربية وأمريكية أمثال "عزيز صدقى، مصطفى خليل، كمال رمزى استينو، عبدالمنعم القيسونى"، حتى إن وجود هؤلاء الوزراء بداخل الوزارة قد أعاق تنفيذ الكثير من قرارات وسياسات اتخذت بحق الطبقة الرأسمالية بجانب التخوف من هذه القرارات[1]، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الأيديولوجية الاشتراكية التى اتبعها عبدالناصر ما هى إلا إحدى القيم المتراكمة بداخل قيم أبناء الريف، يتم استخدامها إذا كانت الظروف فى الداخل والخارج تسمح بذلك.

أيضا منذ أن تولى الرئيس عبدالناصر الحكم فى ١٩٥٤ قام بتصفية التنظيمات الشيوعية وخصوصا من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠، والذى يرجعه البعض لدفع التهم التى تقول عنه إنه شيوعى، ولمحاولة استقطاب المجتمع المصرى ذى النزعة الدينية، وعلى الجانب الآخر قيامه بفتح علاقات واتفاقيات حميمة مع الاتحاد

[1] وفاء الشربينى: مرجع سابق، ص ٢٧٩.

السوفييتي في مجال التبادل الثقافي، والتصنيع، إلى جانب تسليح الجيش، وموافقته على بناء الاتحاد السوفييتي للسد العالي وإقامة مناسبات واحتفالات لذكرى من تبنوا القيم الاشتراكية أمثال "جيفارا" و "ستالين".

قيمة الملكية العامة: قيمة تهدف إلى التوحد والتماسك، بحيث يجعل المجتمع بأكمله يكفل بعضه البعض. ولذلك فإن معنى الملكية العامة هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والخدمات في المجتمع، وهذا بلا شك بهدف القضاء على سيطرة رأس المال والإقطاع واستبداده بداخل المجتمع.

ونجد أن تدعيم ملكية الدولة أو رأسمالية الدولة كان أبرز سمات عهد عبدالناصر، الذي جعل من العامل عضوا في مجلس إدارة الشركة؛ لكي يضمن مشاركته وعدم استغلاله، بجانب تمثيله بداخل النقابة العمالية؛ وذلك لرفع الظلم عن العمال والتعبير عن مشاكلهم باعتبارهم الأكثر إحساسا بهذه المشاكل.

ومن هنا تشير المؤشرات العددية إلى وجود هذه القيمة بنسبة ٢٢% عام ١٩٦٤ ثم زيادة هذه النسبة إلى ٢٧% عام ١٩٦٥، ثم انخفاضها إلى ٦% عام ١٩٦٦، واختفائها عام ١٩٦٧ وظهورها عام ١٩٦٨ بنسبة ٢٨%، ثم انخفاضها إلى ٦% عام ١٩٦٩، ونسبة ١١% في عام ١٩٧٠.

وهذا التأرجح لهذه القيمة يدل على حالة عدم الاستقرار بداخل المجتمع؛ بسبب المعوقات التي شهدتها هذه الفترة، وذلك بسبب وجود رواسب للفكر السابق بنخبه ورموزه بداخل المجتمع. وعلى الرغم من عدم ظهورهم بداخل المجتمع أو النظام السياسي، فإنهم قد تسربوا عن طريق علاقات النسب والمصلحة بينهم وبين النخبة الجديدة، ومحاولة استقطاب نخب وعناصر الثورة عن طريق مشاريع ومصالح مشتركة، وأولها بلا شك علاقات النسب.

قيمة الملكية الخاصة: قيمة ظلت كامنة في المرحلة الأولى للثورة، وذلك عن طريق قوانين وقرارات لتصفية هذه الملكيات ومصادراتها وإقامة وفرض الحراسات

على هذه الملكيات. إلا أنها ظلت قيمة كامنة راسبة بداخل النظام المجتمعى بأكمله؛ وذلك بسبب وجود الرأسمالية التقليدية والتى أسست الاقتصاد الوطنى.

ونجد أنه على الرغم من وجودها بداخل المؤشرات العددية للقيم -وهو ما قد يرجع إلى رغبة عبدالناصر فى التعاون وإظهاره بمظهر الديمقراطى؛ بهدف لفت أنظار الدول الأوربية-، فإنه على المستوى المجتمعى قد تمت محاربة هذه القيمة بكل الأنواع والطرق بهدف تصفية هؤلاء الأفراد وهذه الطبقة بالذات؛ وذلك بسبب خوف عبدالناصر من سيطرتهم واحتلالهم للبلاد مرة أخرى، أو تهديده ومشاركته فى الحكم.

ومن هنا ففترة عبدالناصر شهدت تناقضا وازدواجا لمعظم القيم، والذى قد يرجع كانعكاس لمرحلة سياسية واجتماعية وثقافية سابقة على قيام الثورة وبقايا الاحتلال وبقايا العهد الملكى الذي عرقل السياسات والخطط، حتى عندما بدأ التوازن ورسم السياسات والخطط والحلم الناصرى في مشروع نهضوى جاءت الهزيمة التي قضت على كل آمال التطور أو التحديث أو التغيير، ويرى معظم المحللين أن هذه الهزيمة كانت مدبرة ومخططة لتقزيم حجم عبدالناصر داخل الأمة العربية، مثلما فعلوا سابقا بمحمد علي.

فى النهاية هناك من الآراء ما يشير أن ما أصدره عبدالناصر من سياسات وقرارات جاء نتيجة لإيمانه بالفكر والأيديولوجية الاشتراكية، وليس انعكاسا لقيم الثقافة الريفية، فإن كثير من القرارات السياسية إلى جانب التشكيلات الوزارية نجدها تحمل قيم الفكرين فى آن واحد، وهذا إن دل فإنه يدل على تأثره بالثقافة الريفية وقيمها المتراكمة، والتى تحمل بداخلها القيمة وعكسها.

الفصل الرابع



زمن السادات... قيم القيادة السياسية

فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١

زمن السادات... قيم القيادة السياسية فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١

تمهيد:

تعد القيم فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ بداية لحقبة مليئة بالصراعات والأزمات والتناقضات والتحولات الكبرى سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، والتى بدأت بالهزيمة ١٩٦٧ ثم موت عبدالناصر، ثم الصراع على السلطة الذى انتهى بثورة التصحيح مايو ١٩٧١، والتى يقصد بها تصحيح مسار الثورة بعد أن انحرفت عن مبادئها وأهدافها، عبر نخبة إدارية مسئولة جاءت للعمل السياسى بأدوات ومفاهيم عسكرية بيروقراطية.

ثم شهدت هذه المرحلة التحول من ثقافة الهزيمة إلى ثقافة النصر التى تمثل عودة الوعى والروح والاستقرار لوطننا العزيز مصر، بعد أن استردت كرامتها وعرضها، وأهم ملمح للقيم الثقافية والاجتماعية لهذه المرحلة هو المراوغة والصراع بداخل بناء الثقافة والسياسة للمجتمع المصرى بين ثنائيات متقابلة للثقافة السياسية فى المجتمع المصرى، وهى العلمانية والتيار الإسلامى والذى بدأ منذ أن قام الرئيس السادات بطرد الخبراء الروس من داخل المجتمع، والتحول من المعسكر الشرقى العلمانى إلى المعسكر الأمريكى صاحب الديانة، ثم عودة اسم مصر مرة أخرى والعودة بذلك للهوية الفرعونية الإسلامية -المذكورة فى القرآن-، والعودة بذلك إلى القيم المصرية باعتبارها امتدادا للثقافة الفرعونية وللحضارات الممتدة عبر البحر المتوسط ونهر النيل، ثم العودة للطبيعة الفطرية لشخصية الفلاح المصرى والمأخوذة من مهنة الزراعة المبنية على القوة الغيبية والقدرية، وفى الإعلاء من قيمة الدين والتدين والذى تجسد فى تعديل الدستور ١٩٧١ والذى نص على أن تصبح الشريعة الإسلامية هى

المصدر الرئيسى للتشريع، ثم عودة صوت الأذان للإذاعة المصرية بعد أن تم منعه فى عهد الرئيس عبدالناصر، ولذلك شهدت هذه المرحلة من الآراء والدراسات العديدة ما يؤكد أن هذه الفترة قد عانت من الازدواجية بداخل الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، وهذا ما ظهر عبر جملة القيم السياسية والاقتصادية لهذه المرحلة التى شهدت أفول نظام وشروق نظام آخر، أفول نظام عاش وعشنا معه انتصارات وانكسارات انتهت بهزيمة ونهاية نظام، ثم جاءت فترة السادات التى تعد أكثر الفترات ميراثا للأزمات وللانكسارات، فقد ورث أرضا محتلة ونظاما سياسيا تحيطه نخبة فاسدة وأزمة اقتصادية تحيط بالمجتمع ككل، ونخبة سياسية من بقايا نظام رأسمالى تقليدى إقطاعى منذ عهد الملك مستترة بداخل النخبة السياسية الجديدة عن طريق علاقات النسب والمصالح بينهم وبين نخبة عصر عبدالناصر، نتج عنه صراع سياسى طبقى انتهى بهزيمة يونيو وبالتالى هزيمة للفكر السياسى لهذه المرحلة، والتى ظهرت دلالته فى أول تغيير وزارى قام به الرئيس عبدالناصر ١٩٦٨ والذى ظهر فيه تحوله الواضح نحو فكر سياسى جديد، وذلك عقب اختياره لطبقة التكنوقراط واستبعاد للجيش، ومن هنا فإن فترة الرئيس السادات كانت أكثر الفترات ميراثا للأزمات وللصراعات، وبالتالى فهذه الفترة شهدت قيما سياسية واقتصادية بعضها ظهر عبر الخطاب السياسى للرئيس السادات، وبعضها ظهر فى الواقع المجتمعى وغاب عن الخطاب السياسى، وبعضها جاء متطابقا مع الخطاب والواقع المجتمعى، وهذا قد يرجعها البعض بسبب طبيعة المرحلة التى تمر بها هذه القيم، إلا أن الدراسة الحالية تجدها انعكاسا لقيم وثقافة النظام السياسى المصرى فى صورته السلطوية الأبوية بسبب طبيعة النظام السياسى المصرى السلطوى الديكتاتورى.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية:

ظهر التراكم القيمى بداخل ثقافة البيئة الريفية والتى ظهرت بجلاء فى عهد السادات؛ نظرا لإظهاره دائما وتمسكه بقيم وأخلاق القرية سواء عبر لهجته أو

ملابسه أو مواقفه السياسية أو عبر خطابه السياسى، والذى ظهرت فيه الطبيعة الدينية الفطرية للفلاح المصرى التى يغلب عليها التدين الشعبى الذى يتشابه مع تراثه الذى يرى أن التدين علاقة بين الإنسان وربه وليس كصيغة سياسية كما ذهبت لذلك آراء "موسكا"، وبالتالى فصل الدين عن المعاملة. ثم "الجماعية" كفكر وأساس لفلسفة العمل الزراعى الذى لا يتم إلا فى وجودها، و "فردية" رغم وجودها بداخل المجتمع وثقافته فإنها تمثل قيما راسبة ليس لها عمل، ومعطلة بسبب طبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع رغم انفراد السادات بالقرار فى هذه المرحلة، و "الانتماء" وهذه قيمة عرفها المصرى وارتبط بها بسبب ارتباطه بالأرض، فالأرض بالنسبة له الخلود، الذى أودعها كل سره، وهذه هى السمة البارزة فى السادات، فظهر انتماؤه لبلدته ثم لأصدقائه.

و "التماسك"، وهذه القيمة نتجت بسبب الانتماء الشديد سواء للأرض أو للمكان ثم للعائلة وما يسمى بالعصبية العائلية، وهذا دليل على تمركز للسلطة وما يطلق عليه كبير العائلة، والذى عرفت بها هذه الفترة، وقيمة "التفكك" باعتبارها قيمة راسبة تأتى عندما تضعف الروابط العائلية والقرابية وتتجه القوى إلى اللامركزية والتعددية، وبالتالى يضعف التعاون والجماعية وينشأ الصراع فى أشكاله المختلفة.

ونجد أن هذه القيمة قد ظهرت كقيمة سادت فى العهد الملكى، أما "التعاون" فهى سمة المجتمعات الزراعية الناتجة من العمل الجماعى، الذى يتطلب التعاون أو المزاملة كما يطلق عليها فى الريف، سواء فى البناء أو الزراعة، فى الأفراح أو الأحزان. وقد وظفت هذه القيمة نظرا لطبيعة المرحلة التى عانت من الهزيمة.

أما "الصراع" فهو سمة هذه المرحلة باعتباره امتدادا للصراع العائلى المنتشر بداخل البيئة الريفية، والذى انتقل إلى النخبة والقادة فى هذه المرحلة فى عدة صور؛ منها صراع فكرى بين التيار الدينى والتيار العلمانى، ثم صراع

طبقى سياسى بين السادات ونخبة عبدالناصر من الوزراء والذى انتهى بثورة التصحيح ١٩٧١، والجدول التالى يعرض لأهم القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية فى الفترة الأولى من ١٩٧٠: ١٩٧٥ فى عيد العمال.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية من الفترة ١٩٧٠: ١٩٨١

جدول رقم ١ يوضح للقيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية فى عيد العمال فى الفترة الأولى من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥:

القيمة	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	٤	%٢٩	٥	%٣٥	٢	%٦	٤	%٣٠	١٤
العلمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجماعية	٦	%٣٨	٦	%٣٨	٢	%١٢	٢	%١٢	١٦
الفردية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	%١٠٠	٢
الانتماء	٣	%٢٣	٤	%٣١	١	%٨	٥	%٣٨	١٣
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التمسك	١	%٢٠	٢	%٤٠	٠	٠	٢	%٤٠	٥
التفكك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التعاون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصراع	٢	%٣٣	٠	٠	٢	%٣٣	٢	%٣٤	٦

عند قراءة معطيات الجدول يتضح الآتى:

- يتضح ارتفاع القيم الدينية والجماعية والانتماء، باعتبارهم يعبرون عن القيم المتأصلة والمتوارثة فى البيئة الريفية وذلك عبر أبنائها، وهذا ما ظهر على الرئيس السادات الذى كان أكثر الناس ارتباطا وتمسكًا بهذه القيم، وقد ظهر التدين فى هذه الفترة بإجمالى عدد ١٤ قيمة، وشهدت أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٥ أعلى نسبة تدين، وهذا بلا شك تعبير عن روح الهزيمة التى صاحبت هذه المرحلة، ومحاولة السادات إحياء هذه القيمة باعتبار أن التدين هو المحرك الأساسى لإرادة وعزم الشخصية المصرية عموما، وعلى وجه الخصوص الفلاح المصرى، والتى بلغت عام ١٩٧٣ أعلى نسبة وهى ٣٥%.

وهذا بلا شك ما ظهر عبر قراراته السياسية عندما جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وأعاد صوت الأذان للإذاعة المصرية، وأعاد اسم مصر كما ذكرت فى القرآن بعد أن كانت الجمهورية العربية المتحدة. ونجد أن

خطابه السياسى دائما ما يستشهد فيه بذكر الله وبالآيات القرآنية، فمثلا فى عيد العمال فى عام ١٩٧٢ فى فقرة قال فيها: "إن الله أكرمنا بشىء واحد هو العمل، وشعبنا عبر عن عرفانه بهذا الكرم، وهو بالإخلاص فيه كما أراد رب العزة". فالإنسان وفكره وذراعه هو عطاء الله سبحانه وتعالى لنا، نحمده عليه، ونواصل الشكر إزاءه عرفانا وتقديرا"[١].

- "**قيمة الجماعية**": قيمة طالما تحدث عنها السادات فى خطبه وفى حواراته وعبر رؤيته لنفسه باعتباره فى مركز كبير للعائلة المصرية، وأيضا على أننا صناع لحضارات بنيت على أن الكل فى واحد، وهذا ما ظهر فى فكره عبر التنظيمات والخلايا السياسية التى انضم لها، وميله للعمل السياسى الجماعى وليس الفردى، ثم تأتى ثورة يوليو كنموذج واقعى لفكرة العمل الجماعى، والتى تكررت فى الجدول بإجمالى عدد ١٦ قيمة تراوحت بين ٣٨% فى عام ١٩٧٢، وكذلك ٣٨% عام ١٩٧٣، وهذا ما انعكس على رغبته فى تجميع كافة التيارات السياسية لهذه المرحلة التى تتطلب روح العمل وروح الفريق لمواجهة الهزيمة، وهذه الفقرة من نص خطابه فى عيد العمال أول مايو ١٩٧٣[٢]: "نضال الإنسان المصرى فى القرية والمصنع نضال عمال وفلاحين، نضال القوى القائدة لتحالف قوى الشعب العاملة، إننى أريدكم أن تكونوا جميعا فى الصورة معى؛ لأنكم سوف تكونون جميعا فى المواجهة الشاملة معى، فكل قرية دبابة وكل مصنع مدفع".

- "**قيمة الفردية**": كقيمة موجودة على استحياء بداخل الثقافة الريفية عموما، والتى علق عليها "محمد إبراهيم عبدالنبى" فى دراسته "الثابت والمغير فى شخصية الفلاح المصرى" من أنه يدافع عن العمل الجماعى ويسعى له، ولكنه فى قرارة نفسه لا يطمئن إلا للعمل الفردى، وإذا كانت هذه الصفة قابعة فى شخصية السادات؛ فهو يرى نفسه كما قالت "سلوى شعراوى" فى دراستها "السمات

---

[١] خطاب الرئيس السادات: فى عيد العمال، فى مدينة العريش فى مايو ١٩٧٢.

[٢] خطاب الرئيس السادات: فى عيد العمال، فى مدينة الإسماعيلية فى ١٩٧٣.

الشخصية واتخاذ القرار للرؤساء الثلاثة" من أنه دائما يعتبر نفسه صانعا للتاريخ وللأحداث، ويرى فى مستشاريه أنهم مجرد تلاميذ وهو أستاذهم، وذلك يرجع بسبب رؤيته لنفسه على أنه كبير العائلة المصرية؛ امتدادا لقيمة الأب فى الأسرة الريفية، وهذا ما عبر عنه الرئيس السادات فى كثير من لقاءاته وحواراته وخطبه بعبارة أخلاق القرية.

- "الانتماء": قيمة أصيلة بداخل النخبة والقادة السياسيين ذوى الأصول الريفية، وذلك يرجع إلى أن عرق ودم الأرض يسرى بداخلهم جميعا، فلهذا تجدهم أكثر انتماء لبعضهم البعض، وهذه القيمة ارتبطت بالأرض والمكان الذى عاشوا فيه، والذى كان له الفضل فى توحيد لغة الحوار والتفاهم بينهم، فبالتالى كانت "الجهوية" قيمة نابعة من الانتماء -أى الانتماء للأسرة ثم للقرية ثم للمحافظة وهكذا-. ونجد أن هذه القيمة كانت أوضح ما تكون لدى قيم الرئيس السادات الذى كان ينتمى لكل ما هو ريفى، بدءا من اللهجة ومرورا بالملابس التى تعبر عن القيم السائدة فى المجتمع الريفى؛ فهو يعد من أكثر الرؤساء ارتباطا وتأثرا بالثقافة الريفية وأخلاق القرية عموما، وهذا بلا شك ما انعكس عليه عبر اعتزازه بمصريته أولا باعتبارها منبعا للحضارة الفرعونية التى قامت فى الأساس على أرض الريف، والتى عكسها فى سعيه لعودة اسم مصر مرة أخرى الذى سلب منها، واعتزازه دائما بحضارته الفرعونية التى يراها أعظم حضارات البحر المتوسط، ثم انتمائه لقريته ميت أبو الكوم التى جعلها على رأس أولويات خدماته ومشاريعه، ثم انتمائه لأبناء قريته الذى انعكس على سيطرة وتركيز وزرائه ومحافظيه ونخبة رئاسة الجمهورية من أبناء المنوفية، التى بلغت أعلى نسبة بالنسبة للمحافظات تمثيلا للمناصب النخبوية فى فترة السادات، وهذا ما أكدته الدراسة التى قامت بها "وفاء الشربينى" عن "التكوين الاجتماعى للنخبة السياسية" فى العصور الثلاثة، أيضا ما قاله كذلك فى كتابه "البحث عن الذات" من أن "قريته ميت أبو الكوم هى

الوديعة القابعة فى أحضان دلتا النيل وأنها كما تقول جدته: الأرض هى الخلود لأن الله أودعها كل سره، ولا شىء يساوى أنك ابن الأرض". ثم انتمائه لأصدقائه من السياسيين والعسكريين؛ ولذلك حرص على تولى العسكريين أعلى نسبة فى التمثيل للمناصب السياسية من التكنوقراط، والبيروقراط، ورجال الأعمال، رغم التغيرات السياسية التى جرت فى عهده. وهذا ما وضح عبر الجدول رقم ١ والذى بلغ إجمالى قيمة "الانتماء " فى هذه الفترة ١٣ قيمة وبلغت ٢٣% عام ١٩٧٢، ثم ازدادت فى عام ١٩٧٣ إلى ٣٨% ثم انخفضت فى ١٩٧٤ لتصل إلى ٨%، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧٥ لتسجل ٣٨%، ونجد أن الانخفاض يأتى بسبب حالة الاحتقان التى أصابت المجتمع المصرى وتمثلت فى شكل مظاهرات وخروج على عادة طبيعة الشخصية المصرية المسالمة من أجل خوض الحرب، وهذا بلا شك يعكس شدة الانتماء للارتباط بالأرض والرغبة الأكيدة لعودة أرضنا، وهذا ما ظهر فى عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ الذى ظهر فيه ارتفاع قيمة الانتماء لتصل إلى ٣١ ثم انخفاضها فى ١٩٧٤، وقد يكون ذلك بسبب انتهاء المعركة وتأكيد النصر الذى يعد تعبيرا أكيدا على شدة الانتماء لا يحتاج إلى دليل أو دعم أو تعبير لفظى لأن الشعب والجيش والقيادة السياسية عبرت عنها فعليا بنصر مبين واسترداد للأرض وليس قولا، وهذا ما يفسر انخفاضها إلى ٨% عام ١٩٧٤ ثم ارتفاعها إلى ٣٨% عام ١٩٧٥ كرغبة مرة أخرى لاتخاذ قرارات جديدة تحتاج إلى تشجيع ودعم لهذه القيمة، ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادى وتجربة التعددية الحزبية وإعادة الأحزاب السياسية.

- **ثم تأتى قيمة "التماسك"**: التى تعد قيمة ضرورية تناسبت وطبيعة المرحلة، فبلغ إجمالى عدد قيم التماسك فى الحقبة الأولى ٥ قيم وتوزعت بنسبة ٢٠% عام ١٩٧٢، ثم زادت عام ١٩٧٣ إلى ٤٠%، وهذا تأكيد للدور الذى تلعبه الثقافة الريفية وتأثيرها على أبنائها التى تجعلهم أكثر توحدا واستقرارا فى حالة

الأزمات بهدف محو الهزيمة بالنصر، ثم لم تسجل عام ١٩٧٤ وبلغت ٤٠% عام ١٩٧٥. ولا شك أن هذه النسب تعبر عن طبيعة المرحلة الحرجة التى صاحبت الثقافة المصرية ما بعد الهزيمة والإعداد للحرب، ثم النصر، والتى تطلبت تنمية هذه القيمة وإحياءها.

- **"قيمة التعاون"**: على الرغم من عدم وجودها فى هذه الحقبة فقد عبر ذلك عن أنها قيمة لا تحتاج إلى دلالة فى الخطابات؛ لأنها قيمة راسخة وظاهرة فى الواقع، لا نحتاج للحديث عنها، وهذا بلا شك ما ظهر عبر النصر المبين فى حرب ٦ أكتوبر، والذى يؤكد على صحة هذا التحليل.

- **ثم فى المقابل تأتى قيمة "اللاانتماء والتفكك والصراع"**، والتى يلاحظ عدم وجود أى قيمة من هذه القيم باستثناء قيمة الصراع، وهذا ما يتطابق بالفعل مع الواقع ويعبر عنه بصدق. وقد انعكس ذلك بداخل المجتمع من تقلص حوادث السرقة، أو الاختلاس أو أى قضية تمس الشرف منذ بداية المعركة إلى أن حققنا النصر، وهذا ما أعلنته أقسام البوليس والمحاكم آنذاك.

- أما قيمة "الصراع" فنجد أنها بلغت إجمالى عدد ٦ قيم بلغت نسبتها ٣٣% فى ١٩٧٢، ثم عدم وجود أى قيمة لها فى عام ١٩٧٣، ثم ظهورها مرة أخرى فى عام ١٩٧٤، ١٩٧٥ والتى بلغت على التوالى ٣٣%، ٣٤%.

وهذا بلا شك يبين حالة التوترات التى حدثت بداخل النسق القيمى للمجتمع المصرى عموما، ولقيم القيادة السياسية بخاصة فى هذه الفترة، ففى فترة ١٩٧٢ بلغ الصراع ٣٣% وذلك كناتج للصراع الذى تم بداخل المجتمع بعد استقالة الوزارة وقيام ثورة التصحيح، وانعكاس وصدى ثورة التصحيح ١٩٧١ على المجتمع، وما ترتب عليه من صراع طبقى سياسى على المناصب السياسية. ونجد أن عام ١٩٧٣ لم يسجل قيمة للصراع، وذلك يعكس رغبة السادات فى "المهادنة" لاستقطاب كل المعارضين من التيارات السياسية المختلفة للتوحد لمواجهة العدو، ثم تزداد فى عام ١٩٧٤ إلى ٣٣% وذلك بهدف تصفية مَنْ

يشيعون القلاقل والفتن بداخل المجتمع، ليلتفت السادات لمرحلة جديدة بعد أن ساد البلد منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ ثقافة الصمت، بحيث "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، ولهذا فإن السادات بدأ منذ ١٩٧٤ فتح كافة الحقائب والملفات سواء السياسية أو الاقتصادية. ثم تزداد إلى ٣٤% عام ١٩٧٥ باعتبارها بداية لحراك سياسى نتج عن إحياء الفكر واستدعائه من الذاكرة، بدأ اقتصاديا عن طريق اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادى، وهذا بلا شك البداية الحقيقية لقيم الصراع السياسى بداخل مجتمع ثبت بشكل مقصود على المركزية والبيروقراطية.

ونستطيع القول بعد العرض للقيم الاجتماعية والثقافية للرئيس السادات أن نقول إنه تأثر كثيرا بالفكر الخلدونى، وهذا ما يعبر عن نزعة خلدونية لدى قيم السادات والتى ظهرت عبر ارتفاع قيم الانتماء والجماعية التى تعمل على تماسك المجتمع وترابط العلاقات بداخله، ومن هنا ظهر مدى تطابق الفكر بالواقع المجتمعى وبالقرارات والخطط.

جدول رقم ٢ حول القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية خلال الفترة الأولى من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦ عيد الثورة

القيمة	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
العصبية	١	%٢٠	٢	%٤٠	٠	٠	١	%٢٠	١	%٢٠	٥
المشيخية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجماعية	٣	%٣٣	٣	%٣٣	٠	٠	٠	٠	٣	%٣٤	٩
الفردية	٢	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
الانتماء	٣	%٢٥	٢	%١٧	٢	%١٧	٥	%٤١	٠	٠	١٢
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	%١٠٠	٢
التفكك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التعاون	٠	٠	٠	٠	٣	%٧٥	٠	٠	١	%٢٥	٤
الصراع	٢	٦٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%٣٣	٣

إذا نظرنا لمعطيات الجدول رقم ١ يتضح التالى:

إذا نظرنا للجدول السابق نجد أن قيم "الانتماء، والجماعية، والدينية، والتعاون"، تمثل القيم السائدة بالنسبة لباقى القيم والتى تحمل أكبر تكرار بالنسبة للجدول السابق، وهذه دلالة على التمسك بالقيم الريفية وسيادتها بداخل قيم الرئيس السادات، فنجد أن القيم الدينية بلغت فى هذه الفترة ٥ تكرارات من إجمالى هذه الفترة، وتوزعت على النحو التالى: ففى عام ١٩٧٢ بلغت القيم الدينية ٢٠% ثم زادت إلى ٤٠% عام ١٩٧٣، وذلك ما يعد أمرا طبيعيا بالنسبة لهذه المرحلة بالذات، التى سادت فيها القيم الدينية وحلت محل القيم العلمانية التى كانت أولى البشائر بالنصر، والتى يفسرها طرد الخبراء الروس قبل بداية المعركة، ثم فى عام ١٩٧٤ توارت القيم الدينية نهائيا ثم ظهرت مرة أخرى فى عام ١٩٧٥، ١٩٧٦ والتى بلغت نسبتها ٢٠%.

ونجد أنه قد يمثل ارتفاع وانخفاض القيم الدينية المتمثلة فى الاستدلال بالقرآن والسنة طيلة الخطاب، والدعوة إلى التوحد والتعاون، ونبذ الخلاف، وطاعة أولى الأمر، والتمسك بأصول الدين لأنه أساس النصر، استجابة ولسان حال لطبيعة القيم التى يؤمن بها السادات، والذى انعكس على المجتمع المصرى الذى يمر بحالة غير مستقرة، وهذا ما يفسر ارتفاع وانخفاض واختفاء القيم الدينية أحيانا.

ثم نأتى لقيمة العلمانية: التى كانت ما تزال فى المجتمع المصرى باعتبارها بقايا توجه نخب سياسية تمثل شرائح كبيرة فى المجتمع ولكنها كامنة؛ نظرا لتمسك السادات بقيمة الشريعة الإسلامية وحرصه على محاربة العلمانية وقيمها من خلال التمسك بالدين، وهذا قد يراه البعض يمثل صيغة سياسية بهدف تحقيق منفعة ما، ولكنه فى الحقيقة انعكاس لقيم آمن وتمسك بها وظهرت فى مظهره أولا ثم سياساته وقراراته ثانيا، ونجد أن صعود التيار الإسلامى فى عصر السادات خير دليل على رفضه لهذه القيمة، وهذا تأكيد لتمسكه بالدين وقيمه والذى يعد العمود الفقرى لأبناء الريف جميعا.

ولا شك أن هذه القيمة –أى العلمانية– تعد قيمة غير مرغوب فيها وخصوصا فى الريف الذى يعد الأكثر إيمانا وتمسكا بالقيم الإسلامية.

ومن هنا نجد أن القيم الدينية والقيم العلمانية لأول مرة تشهد صراعا مكشوفا بداخل المجتمع وليس كامنا، والذى حرص الرئيس السادات على ذلك لمعرفته المسبقة بفطرة وطبيعة المجتمع المصرى عموما الذى فُطم على التدين وقيم الدين، وهذا ما أشار إليه الكثير من رجال الدين آنذاك من أن النصر جاء بعد أن تمسكنا بالإيمان الحقيقى ولجأنا إلى الله وتركنا ما دونه.

قيمة الجماعية والانتماء: قيم أصيلة ومتوارثة من داخل الثقافة الريفية، والتى تعد الفلسفة التى يقوم عليها العمل والفكر الريفى عموما.

ونشاهد أن هاتين القيمتين قد سجلتا إجمالى تكرارات ٩، ١٢ على الترتيب، وتأرجحت قيمة الجماعية بين الارتفاع تارة، والاختفاء تارة، والارتفاع تارة أخرى على النحو التالى: ففى عام ١٩٧٢، ١٩٧٣ بلغت ٣٣%، وهذا بلا شك انعكاس لطبيعة قيم السادات الذى حاول إيقاظها ودعمها ليتوحد المجتمع جميعا أمام العدو مثلما نفعل دائما فى الأزمات والدراما الوطنية، ويؤكد ذلك خطابه فى عيد الثورة ١٩٧٢ فى الفقرة التالية "لم يكن يمكننا فى ظل الصراع والحرب النفسية أن نترك شعار الديمقراطية لعدونا يستغله".

قيمة الانتماء: لها نفس التفسير باعتبارها تكميلا لقيمة الجماعية التى تأتى بشدة وقوة الانتماء، وذلك وفق ما قاله "ابن خلدون" فى مقدمته من أن العصبية العائلية أو القبلية تخلق التماسك وتزيد من الترابط بداخل المجتمع وتقلل الصراع وتدعم الانتماء، والتى ظهرت فى الانتماء للأرض منذ عام ١٩٧٢ بنسبة ٢٥% ثم انخفضت إلى ١٧% فى عام ١٩٧٣، ١٩٧٤ ثم عادت للارتفاع فى عام ١٩٧٥ ثم اختفت عام ١٩٧٦، وهذا يرجع إلى أنها دائما تزداد عندما تزداد الأزمة؛ لتظهر حب وارتباط أبناء الوطن ليتوحد عند اتخاذ قرار وانتظار أمر مصيرى. وهذا ما يفسر سر ارتفاعها عام ١٩٧٢، ١٩٧٦ باعتبار كل عام

منهما يمثل بداية لتحول شهده المجتمع؛ ففى عام ١٩٧٢ بداية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وفى عام ١٩٧٦ بداية لعصر التحولات السياسية فى المجتمع المصرى.

قيم التعاون: فنجد أن اختفاءه ثم ظهوره عام ١٩٧٤ بنسبة ٧٦% قد يرجع إلى الثقة من وجودها بسبب المعرفة المسبقة لقيم المصريين، التى تتوحد وتتماسك فى ظل هذه الظروف التى يعيشها الوطن بأكمله، ولا تحتاج إلى التذكير بها، ومن هنا نرى تطابق القول مع الواقع المجتمعى مع طبيعة المرحلة وقرارتها المصيرية.

قيم الفردية: نظرا لطبيعة المرحلة التى لا بُدَّ لها من قائد يقودها فى هذه المرحلة، ويسير خلفه المجتمع ليعبر الهزيمة، لذلك جاءت أعلى قيم للفردية فى عام ١٩٧٢ والتى بلغت ١٠٠% باعتبار هذا العام كان عام الحسم الذى يتطلب تطبيقه مبدأ الكل فى واحد.

قيم اللاانتماء، والتفكك، والصراع: فنجد أنها لم تظهر قط فى هذه الفترة التى شهدت إجماع وتوحد المجتمع بكافة توجهاته، وإن كانت قد ظهرت أعلى نسبة للصراع فى عام ١٩٧٢ وبلغت ٦٧%، فهذا بلا شك يأتى كاستجابة لحالة المجتمع المصرى والعربى الذى كان ينتظر الحرب ويأمل حدوثها فى أسرع وقت، إلى جانب شعورهم بأن هناك مؤامرة تحيق بالمجتمع، وأن الرئيس السادات يعلن أنه سوف يحارب، وأنه فى الباطن يفاوض للسلام، والاستسلام، وهذا بلا شك ما أثار حفيظة كل مواطن مصرى، عُرف عنه الانتماء الشديد وارتباطه بأرضه التى تمثل له عرضه، وهذا ما أدى إلى نشوب صراعات تمثلت فى مظاهرات، واحتجاجات، واعتصامات بداخل المجتمع المصرى.

أما فى عام ١٩٧٦ والتى بلغت ٣٣% فهذا الصراع هو صراع سياسى بين النخبة القديمة والجديدة؛ بسبب سريان القرارات السياسية الجديدة، ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية السياسية، فحدث بذلك فى الحقيقة صراع بين قيم قديمة وقيم جديدة وفى الأصل هو صراع مصالح.

ومن هنا نجد تطابقا ما بين القيم والواقع المجتمعى آنذاك، والقرارات السياسية التى اتخذت.

قيمة التفكك: لم توجد هذه القيمة فى الفترة كلها، وهذا يدل على نشوة المجتمع بالنصر، وأن أى خلاف لا يستطيع أن يحقق التفكك طالما أنه خلاف داخلى، باعتبار المجتمع المصرى عموما والمجتمع الريفى على وجه الخصوص ثقافته فى الأساس تقوم على الترابط والتماسك ونبذ الفرقة والتشتت والتفكك، وهذا ما انعكس على الساسة فى بقاء الفكر المركزى والحزب الواحد رغبة منهم فى التوحد لضمان الاستمرار فى المناصب، ومحاربتهم للتعددية وللتنوع وذلك نظرا لطبيعة الحضارة الزراعية، وسمات القادة السياسيين فيها وفق دراسة ماكليلاند والتى ترى أن المجتمعات الأكثر إنجازا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم تكون العلاقة بين هذه التنمية وبين القيم الاجتماعية السائدة علاقة سلبية، أى أن التفكك قيمة ناتجة من التحول من الإنتاج الزراعى إلى الصناعة والتنمية الاقتصادية.

القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية
فى الفترة الثانية من ١٩٧٦: ١٩٨١ فى عيد العمال

جاءت الفترة الثانية أى ١٩٧٦ التى حملت معها آمال وطموحات عهد وفكر لإحياء واستدعاء لقيم جديدة من داخل الذاكرة الجماعية، شملت حراكا سياسيا واجتماعيا واسع النطاق، بدأ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وحرية السوق والتى انعكست على الواقع الاجتماعى بالسلب؛ كنتيجة لفرض قيم جديدة أدت إلى نشوء صراع ما بين القيم التى أعادوا إحياءها، والقيم الموجودة فى المجتمع والتى ظهرت آثارها عن طريق تولد قيم الفردية والصراع، والذى تمثل من خلال الصراع الثقافى الذى بدأ بين التيار الإسلامى بقيمه الوافدة من ثقافة الخليج، وبين التيار العلمانى باعتباره تيارا راسبا بداخل المجتمع؛ لأنه يمثل خرقا لقيم المجتمع الريفى المعروف بعمق تدينه، ترتب عليه زيادة نشاط الجماعات الإسلامية فى ريف مصر وانتشار المساجد والحجاب وإطلاق اللحية[١]. وهذه التغيرات القيمية التى حدثت فى هذه المرحلة تأكدها دراسة ماكليلاند والتى ترى أن التنمية الاقتصادية تأتى عن طريق تنمية القيم من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية فى المدرسة والأسرة والمجتمع، ومن هنا فالمجتمع المصرى كان أولا يحتاج تمهيد وتجهيز المجتمع قبل تنفيذها؛ وذلك حتى تأتى بثمارها المرجوة منها، ولا يحدث هذا الصدام الذى هدد ثوابت القيم الموروثة فى ثقافة المجتمع، مما أصاب المجتمع بقيم التفكك واللاانتماء، تولد على أثره صراع أدى إلى خرق لطبيعة الشخصية المصرية المتصالحة مع نفسها واغتيال رئيس الدولة[٢].

ومن هنا سوف نستعرض القيم الاجتماعية والثقافية للرئيس السادات التى صاحبته فى هذه المرحلة، والتى صعدت فيها تارة وانخفضت تارة أخرة،

---

[١] صلاح سالم: مرجع سابق، ص ٩.

[٢] ماكليلاند: مجتمع الإنجاز، مرجع سابق، ص ٢٣.

وجاءت متوافقة مع القرار السياسى تارة ومع الواقع المجتمعى تارة أخرى، ثم تعارضت مع القرار السياسى والواقع المجتمعى.

ومن هنا سوف نستعرض القيم الاجتماعية والثقافية بداخل الجدول عن طريق منظومة متكاملة ما بين منظومة القيم الحاكمة للنظام السياسى وترجمة هذه القيم عبر السياسات والقرارت بداخل المجتمع، وانعكاس هذه القيم والقرارات والسياسات على الواقع المجتمعى بصفة عامة وعلى المجتمع الريفى بصفة خاصة.

القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية

فى الفترة من ١٩٧٦: ١٩٨١

جدول رقم ٣ يوضح القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية فى الفترة الثانية من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١

القيمة	١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	١	%٧	١	%٧	٣	%٢١	٢	%١٤	٤	%٣٠	٣	%٢١	١٤
العلمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجماعية	٣	%٣٨	٠	٠	١	%١٣	٢	%٢٥	٢	%٢٥	٠	٠	٨
الفردية	٢	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
الانتماء	٥	%٣٧	١	%٧	٣	%٢١	٣	%٢١	١	%٧	١	%٧	١٤
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التماسك	٢	%٢٢	٢	%٢٣	٢	%٢٢	١	%١١	٠	٠	٢	%٢٢	٩
التفكك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١٠٠ %	١
التعاون	٢	%٦٧	٠	٠	١	%٣٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣
الصراع	٣	%١٩	٤	%٢٥	٢	%١٢	٢	%١٢	٢	%١٣	٣	%١٩	١٦

دلت المشاهدات من الواقع الميدانى من خلال تحليل مضمون الخطاب السياسى للرئيس السادات فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ إلى أن المجتمع المصرى شهد عدم استقرار ثقافى ناتج من التراكم الثقافى للهويات الثقافية، سواء الفرعونية أو الإغريقية أو الفارسية أو الإسلامية والعربية، خلفت وراءها ازدواجية سادت ثقافة المجتمع بأكمله. وفى ظل هذه الفوضى الحضارية ظهر فى هذه الفترة صراع بين ما هو علمانى وما هو دينى، أحدث قلاقل بداخل المجتمع، ونما على آثارها العديد من الحركات، وانتهت هذه المرحلة باغتيال السادات ١٩٨١ والذى يعد خروجا على طبيعة الشخصية المصرية والذى جاء بعد تحول الصراع القيمى إلى عنف، تزامن ذلك مع توجه النظام السياسى الداعى للقيم الدينية باعتبارها قيما معبرة عن ثقافة المجتمع بأسره.

وعند النظر لمعطيات الجدول رقم ٣ من تصاعد للقيم الدينية الذى بلغ إجمالها ١٤ قيمة بدأت منذ ١٩٧٦، ١٩٧٧ والتى شهدت بداية لنمو الصراع

الدينى والذى بلغ ٧% فى العامين ثم ازداد إلى ٢١% منذ عام ١٩٧٨؛ يرى البعض أن زيادة القيم الدينية فى عهد السادات جاءت نتيجة لاحتدام الصراع السياسى بداخل المجتمع، وأنها الوسيلة لتحجيم هذا الصراع بين التيارات الأخرى بداخل المجتمع، ثم انخفض إلى ١٤% عام ١٩٧٩، ثم ارتفع مرة أخرى فى عام ١٩٨٠، ١٩٨١ لتسجل ٣٩%، ٢١%، وإذا كان هذا مكان "الدين" فى هذه الفترة التى شهدت تواجد وزيادة انخفاض القيم الدينية، فقد جاء القرار السياسى للسادات متزامنا مع قيم الدين ومنها التعديل فى الدستور بأن جعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع وعودة صوت الأذان للإذاعة المصرية، ومن هنا انعكست القيم بداخل المجتمع فى صور ظهرت بداخل المجتمع المصرى عموما والمجتمع الريفى على وجه الخصوص، ومنها شيوع الحجاب وإطلاق اللحية، وبناء المساجد ودور العبادة فى معظم قرى ومحافظات مصر، وفى المقابل صدر قانون الخط الهمايونى فى بناء الكنائس.

وتؤكد القرارات والسياسات التى اتبعها السادات وجود انعكاس حقيقى لقيم النظام السياسى آنذاك، والذى تزامن مع الواقع المجتمعى وخصوصا الريفى، نظرا لمكانة الدين هناك، والذى ظهر عبر القرارات والسياسات التى اتخذها النظام. ومن هنا جاء القول والواقع ليؤكد بعضهم البعض.

أما بالنسبة للقيم العلمانية: فكان هناك تطابق ما بين الواقع المجتمعى الذى رفض هذه القيمة باعتبارها خرقا لثقافة المجتمع وخصوصا الريفى، مع قيم النظام الحاكم ومع سياساته؛ فلم تسجل قيما فى الجدول أو سياسات معبرة عن هذه القيمة، أو واقعا مجتمعيا يعيش هذه القيم.

من الناحية المجتمعية: شهد الواقع المجتمعى حراكا اجتماعيا صاعدا وهابطا تمثل فى هجرة داخلية وخارجية، هذه الهجرة أثرت بشكل كبير بداخل الريف؛ نظرا للتحول الذى حدث للقيم الموروثة بداخل الريف والتى تقوم على الجماعية والتماسك والانتماء للأرض والارتباط بها واستبدالها بقيم الفردية والتى

تدعو إلى التفكك واللاانتماء، وتخلق الصراع وذلك على اعتبار أنها قيم راسبة مما أدى إلى تغير النظرة لمهنة الزراعة؛ فبعد أن كانت مكان فخر واعتزاز كقيمة أصبحت علامة على التخلف، وهذا انعكس على المجتمع بتجريف الأرض والبناء على الأراضى الزراعية، وذلك بسبب هجرة أبنائها لها وبناء البيوت بدلا من زراعة الأرض والفلاحة، وارتفاع أسعار الأرض، وانتشار قيم جديدة.

أما بالنسبة لقيم النظام السياسى: بالنظر للجدول رقم ٣ نرى أنه قد بلغ إجمالى قيم الجماعية عدد ٨ وسجلت سنة ١٩٧٦ أعلى نسبة لها حيث بلغت ٣٨% ثم لم تسجل نسبة فى سنة ١٩٧٧، ثم سجلت ١٣% فى عام ١٩٧٨، ٢٥% فى عام ١٩٧٩، ١٩٨٠ ثم تتلاشى فى ١٩٨١.

ونجد أنه ظهر من الجدول ارتفاع نسبة قيمة الجماعية بداخل القيم الاجتماعية للسادات فى هذه الفترة، وهذا ما لم يترجم إلى قرارات أو خطط، وهذا يعبر عن حالة انفصال بين القول فى الخطاب السياسى والسياسات الفعلية فى هذه الفترة، والذى يرجع إلى رغبة السادات فى انتعاش الاقتصاد المصرى عن طريق إحياء القيمة الفردية والمنافسة من داخل الثقافة الريفية بعد الأزمة الاقتصادية التى سادت البلاد بعد قيام الحرب وتخلى كثير من الدول عن التزاماتها تجاه مصر، وهذا ما جعله يتخذ قرارات استثنائية خاصة بارتفاع الأسعار ترتب عليها مظاهرات واضطرابات عامة فى يناير ١٩٧٧ بسبب البطالة المقنعة، وخصوصا فى الريف المصرى الذى شهد أول مواجهة بين الثقافة الريفية والسلطة منذ الملك، الذى شاهد ثورة فى المشاريع والخطط فى هذه المرحلة، والذى قد يرجع إلى أن الحرب قد أخذت الرصيد الاحتياطى لهذا البلد.

ومن هنا فالجماعية قيمة أصيلة تمثل محور البناء القيمى لأبناء الريف باعتبارها تستخدم لمواجهة الأخطار الاجتماعية والطبيعية، وخصوصا فى الريف. إلا أنها تغيرت بسبب قيام قيم جديدة.

أما دراسة ماكليلاند "مجتمع الإنجاز" فتؤكد على أن النظم التقليدية المصاحبة للمجتمعات الزراعية والتى تتبعها مصر تعوق التقدم والنمو الاقتصادى، وبالتالى لا بُدَّ من تغيير هذه القيم التقليدية لتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشته. وترى الدراسة أن الثقافة والحضارة المصرية لها خصوصية وتراكمية خاصة تستطيع من خلالها القيام بعملية انتقاء لهذه القيم؛ بحيث تستدعى من ذاكرتها الجماعية القيم الأكثر تحقيقا لأهداف المجتمع وفقا للمرحلة الزمنية التى يمر بها.

قيمة الانتماء: نلاحظ انخفاضها بداخل الواقع المجتمعى فى هذه الفترة؛ نتيجة لإحياء قيم جديدة تتناسب مع التحولات السياسية والتى قد تتعارض مع قيم تعود عليها المجتمع الريفى نظرا لارتباطه بالأرض، وهذا ما عبرت عنه قيم السادات، وقد أكد الجدول رقم ٣ على ذلك وسجل ارتفاع وانخفاض هذه القيمة، والتى بدأت مرتفعة بنسبة ٣٧% عام ١٩٧٦ ثم انخفضت إلى ٧% عام ١٩٧٧؛ وذلك بسبب موجة العنف والصراع السياسى الذى احتدم فى تلك المرحلة، والتى نتجت تارة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع البطالة المقنعة وسوء الخدمات، وخصوصا بداخل الريف الذى شهد تغيرا فى نمط الملكيات؛ بحيث أصبحت معظمها ملكية خاصة، ثم عادت للارتفاع فى عام ١٩٧٨، ١٩٧٩ وبلغت ٢١%، ثم انخفضت لتعود تارة أخرى بسبب معاهدة السلام، وما ترتب عليه من القطيعة العربية وما نتج عنها من زيادة حجم البطالة وعودة العمالة المصرية من الدول العربية والذين كان أغلبهم من الريف، مما أدى إلى بروز العديد من المشاكل الاجتماعية بداخل الريف المصرى، منها ارتفاع نسب الطلاق وتفكك الأسرة فى الريف، ونمو القيم الاستهلاكية بدلا من القيم الإنتاجية، وبالتالى أصبحت القرية مستهلكة بعد أن كانت القوة المنتجة لدعم الحضر، ومن هنا فقيم النظام الحاكم تظهر عبر قراراته السياسية وخططه لتعود على الواقع المجتمعى وتنعكس عليه بالسلب أو بالإيجاب، ومن هنا فرغم ارتفاع هذه القيمة

فى حماية قيم السادات فإن انخفاضها جاء بسبب قرارات سياسية تم اتخاذها بداخل المجتمع عبر سياسته فى الداخل والخارج نتج عنها صراع، وبالتالى انقلب الانتماء إلى صراع بسبب إحياء القيم على حساب قيم أخرى كاستجابة للمرحلة، والذى يرجع بسبب تغير القوى العالمية وتغير القيم الحاكمة لها، ومن هنا فنظرا لتبعية الثقافة المصرية عموما بشكل كبير سياسيا وإنتاجيا لهذه القوى، أصبحت هى المتحكمة فى قيم وفكر القادة والأنظمة السياسية نظرا للتبعية التى فرضت على الثقافة المصرية عموما؛ وذلك بسبب المكانة الاستراتيجية لمصر.

اللاانتماء: على الرغم من غياب قيمة اللاانتماء التى شهدتها هذه الفترة بداخل المجتمع المصرى والريفى على وجه الخصوص، وذلك بسبب المردود السلبى لهذه القيم على الواقع المجتمعى لهذه الفترة.

وبالتالى فهذه الفترة سادتها قيم تم إحياؤها من داخل منظومة القيم فى الثقافة المصرية عموما، على اعتبارها تمثل راسبا لقيم تقليدية فى الفترات السابقة، وأصبحت قيما سائدة جديدة عندما أصبحت ذات جدوى بداخل المجتمع.

ومن هنا نستطيع أن نلمح قيمة الصراع والتفكك التى ظهرتْ فى الجدول والتى بلغت ذروتها فى ١٩٨١ والتى سجلت قيمة التفكك نسبة ١٠٠%؛ وذلك بسبب القرارات السياسية التى اتخذت بداخل المجتمع المصرى والتى أثرت على التماسك والتعاون بداخل المجتمع المصرى، والذى كانت أبرز صور له هى حالة الرفض المجتمعى من قِبَل بعض القوى السياسية لمبادرة السلام، إلى جانب المقاطعة العربية وما ترتب عليها من ارتفاع نسبة البطالة وانتشار المشاكل الاجتماعية بسبب عودة العمالة المصرية من الخليج، إلى جانب الصراع الدينى المحتدم بين الجماعات الإسلامية وكافة التيارات فى المجتمع، والتى انتهت بمقتل السادات ١٩٨١، والتى كان أبرز رد فعل مجتمعى لتغير جذرى حدث بداخل الشخصية المصرية عموما، والذى سبقها قبل ذلك مظاهرات واضطرابات

فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ رغم المعرفة المسبقة بمكانة رئيس الدولة بداخل القيم والثقافة المصرية عموما، والذى قد يؤكد على أن الثقافة والقيم المصرية عموما هى ثقافة يصعب التنبؤ برد فعلها فى الأحداث.

ومن هنا تشابه الواقع المجتمعى مع قيم السادات الاجتماعية لهذه الفترة مع مجمل القرارات السياسية التى ترتبت على هذه القيم، فعلى سبيل المثال قيم الصراع الذى بلغ إجمالى قيمه ١٦ والذى ارتفع وانخفض، والذى يمثل انعكاسا لحالة الاحتقان التى سادت المجتمع والتى بلغت سنة ١٩٧٧ قيمة ٢٥%؛ بسبب زيارة القدس ودعوة السادات للسلام مع إسرائيل، وانعكاس ذلك على المجتمع المصرى الذى يكن عداء مستحكما لإسرائيل، إلى جانب رغبته فى التوصل لسلام شامل مع كافة الدول العربية المحتلة، ثم انخفضت فى فترة ١٩٧٨، ١٩٧٩، ثم عادت للارتفاع ١٩٨١ لتسجل ١٩%. وهذا يمثل حالة الاحتقان التى سادت هذه الفترة.

جدول رقم ٤ حول القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية خلال الفترة الثانية من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ عيد الثورة

القيمة	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	٢	%١١	٢	%١١	٥	%٢٦	٢	%١١	٨	%٤١	١٩
العلمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجماعية	٣	%٢٥	٢٠	%١٧	٤	%٣٣	٠	٠	٣	%٢٥	١٢
الفردية	٠	٠	١	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
الانتماء	٢	%٣٣	١	%١٧	١	%١٧	٢	%٣٣	٠	٠	٦
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠	%١٠٠	٤
التماسك	٢	%٣٣	-	٠	٢	%٣٣	٢	%٣٤	٠	٠	٦
التفكك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التعاون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%١٠٠	١
الصراع	٢	%٥٠	١	%٢٥	١	%٢٥	٠	٠	٠	٠	٤

عرض لمعطيات الجدول السابق عن القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١:

شهدت قيم هذه الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ عملية إحلال لمجموعة من القيم بداخل المجتمع المصرى ونسقه القيمى، على اعتبار أن هذه الفترة تعد من أكثر الفترات التى صاحبتها العديد من القيم المتباينة والتى أطلق عليها فترة "المواجهة"، والتى نتجت عن طريق المواجهة بين قيم متوارثة متعارف عليها ومتعود عليها وقيم أعيد إحياؤها ثانية، وما نتج عن هذه المواجهة من اغتيال لرمز الأبوة والإله بالنسبة للثقافة الفرعونية والريفية على امتداد التاريخ وهو الحاكم ورئيس البلاد.. وبالنظر إلى المؤشرات العددية للقيم والتى يوضحها الجدول رقم ٣ يتضح الآتى:

القيم الدينية: تشير المؤشرات إلى ارتفاع قيمة التدين فى هذه الفترة والذى بلغ ١٩ قيمة كإجمالى عدد قيم هذه المرحلة، حيث وصلت إلى ١١% فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٨ وارتفعت إلى ٢٦% عام ١٩٧٩، ثم تتراجع قيم التدين إلى ١١% عام ١٩٨٠ لتصل فى عام ١٩٨١ إلى أعلى نسبة، حيث بلغت ٤١%.

من هنا تشير المؤشرات إلى ارتفاع لقيمة التدين عام ١٩٨١ وهذا ما يؤكده الواقع المجتمعى والقرارات السياسية لهذه الفترة، التى شهدت صعودا للتيار الإسلامى وسيطرته على المجتمع المصرى، والذى ظهر فى صورة انتشار للحجاب، وإطلاق اللحية، وهى تمثل انعكاسا لقيم السادات النازعة للتدين والتى ظهرت فى أحاديثه، التى دائما ما يؤكد فيها أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة، ونادى على تسمية الدولة بدولة العلم والإيمان، ونمو ما يسمى بالفكر السلفى، ونمو العديد من الجماعات كجماعة التكفير والهجرة وجماعة سيف الإسلام، وانعكاس ذلك فى صورة التعصب والعنف الذى صاحب هذه الفترة المتأرجحة ما بين انخفاض وانعكاس وارتفاع لهذه القيم، وخصوصا فى الأزمات والمشاكل السياسية التى مر بها المجتمع آنذاك.

وإذا كان البعض يرى أن نمو التيار الإسلامى فى فترة السادات راجع إلى رغبته فى مواجهة الفكر العلمانى ومحاربة التيار الناصرى واليسارى، وليس

انعكاسا لقيم التدين المصاحبة له منذ نشأته الريفية وللتدين بصفة عامة، فإن الحقيقة هى أن قيمه وفكره السياسى توافق مع الواقع المجتمعى، والقرارات السياسية توافقت مع تلك القيم والفكر السياسى للرئيس السادات، وهذا تأكيد على أن تدينه ليس رد فعل أو صيغة سياسية، ولكنه نابع من جذور قوية ساعد المجتمع على خروجها وظهورها فى شكل سياسات.

قيم العلمانية: لا تشير المؤشرات العددية إلى وجودها بداخل الخطاب السياسى، إلا أنها فى الواقع المجتمعى موجودة بشكل قوى، وخصوصا منذ بداية الستينات، وقد اشتدت فى نهاية السبعينات، وبالتالى فهنا الخطاب السياسى جاء متعارضا مع الواقع المجتمعى ومتوافقا مع القرارات السياسية التى عبرت عن معارضة هذه القيم داخل المجتمع المصرى عن طريق الإعلان عن أن مصر دولة علم وإيمان، وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، وقد يفسر سبب عدم ظهور هذه القيمة بداخل خطاب السادات فى هذه الفترة محاولة إخفائها؛ نظرا لطبيعته الدينية ورغبة منه فى إخفائها حتى لا تصبح معترفا بها بداخل المجتمع بشكل ظاهر؛ وذلك لأن الرأى والظواهر الجديدة تسيطر عليها ما يسمى بـــ "الفوبيا".

فإذا نظرنا لقيم الجماعية، والانتماء والتماسك والتدين، إذا نظرنا لهذه القيم باعتبارها ناتج الثقافة الريفية المتأثرة بمهنة الزراعة نجد أن هذه القيم قد لازمت قيم الرئيس السادات فى مختلف الفترات رغم التحولات والتغيرات السياسية الحادثة من حوله، فلو نظرنا لهذه القيم نجدها دائما يتم إحياؤها فى وقت الأزمات عندما تشتد الصراعات بداخل المجتمع، وخصوصا القضايا الوطنية والقومية، وبالتالى فإذا تتبعنا الفترات الزمنية التى تصاحب ارتفاع هذه القيمة، سنجد أنها دائما ما تكون فترة صراع فكرى أو سياسى أو دينى، أو نتيجة لقضايا قومية وأهداف وطنية.

فعلى سبيل المثال نجد قيمة الجماعية قد ارتفعت فى أعوام ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨١ بنسب تتراوح ما بين ٢٥%، ٣٣%، ٢٥%. ففى عام ١٩٧٧ كانت مبادرة السلام المصرية الإسرائيلية والتى احتاجت إلى التوحد بهدف تحقيق ونجاح المبادرة، أيضا قيام مظاهرات واعتصامات فى ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ وذلك كانعكاس للانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى الذى لم يدرس قبل تطبيقه، مما ترتب عليه فوضى قيمية أصابت المجتمع، وأول ما استهدفت استهدفت العمل الزراعى ومهنة الزراعة حيث تحولت نظرة المجتمع إليها من كونها قيمة إلى كونها تمثل مرحلة تخلف، وذلك وفق "رؤية ماكليلاند" وهى أن المهنة التقليدية ومنها الزراعة لا تعجل بالتنمية الاقتصادية؛ وذلك لأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تراكم رأس المال، وهذا لا يتحقق إلا عبر النمو الصناعى وزيادة حركة التصنيع، مما أدى إلى تجريف الأرض وتحول الأرض الزراعية لأراضى مبانٍ ومصانع.

ثم عقب هذه الأحداث جاءت مبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ وذلك ما احتاج لتجمع شعبى بهدف إنهاء حالة الحرب من ناحية، ورغبة منه فى معالجة الأزمة الاقتصادية التى أصابت البلاد بسبب الحرب التى أرهقت ميزانية الدولة، ولذلك ذهب لمبادرة السلام لفتح مجالات للاستثمار الأجنبى وتهيئة المناخ له وإزالة آثار الحروب التى أدت إلى الأزمة الاقتصادية والبطالة التى أصابت المجتمع، والتى تمثل انعكاسا وميولا للطبيعة المسالمة للفلاح المصرى وجنوحا دائما إلى "إيثار السلامة" على العنف والصراع؛ بسبب طبيعة نيله الهادئ دائما بلا عواصف أو أعاصير أو تمرد.

ثم تأتى الأحداث الكبرى عام ١٩٨١ فى المواجهة بين فكر قديم وآخر مستحدث، وما نتج عن هذا الفكر من أزمة اقتصادية صاحبتها فتنة طائفية كرد فعل طبيعى للأزمة الاقتصادية والبطالة، والتى على آثارها تم تحديد إقامة البابا شنودة فى دير وادى النطرون، وصاحبتها حملة الاعتقالات الشهيرة فى ٥

سبتمبر ١٩٨١ والتى شملت جميع التيارات السياسية فى المجتمع. كان الهدف من هذه الاعتقالات هو محاولة تهدئة المجتمع المصرى عن طريق إبعاد أقلام هؤلاء الكتاب والصحفيين لكى يتم جلاء القوات الإسرائيلية من سيناء، وهذا ما صرح به الكثيرون من المقربين إليه، ومن هنا كانت الجماعية بهدف توحيد صف المجتمع لاسترداد الأرض وتنفيذ الاتفاقية، عن طريق اعتقال من تسببوا فى تهييج الشعب نحو الثورة.

وما يقال عن الجماعية يقال عن الانتماء والتماسك: التى تشير المؤشرات إلى زيادة نسبتهما فى نفس الفترات المصاحبة للأزمات التى أصابت المجتمع المصرى فى هذه الفترة؛ وذلك بهدف تحقيق الاستقرار بداخل المجتمع، فبلغت ٣٣% فى عام ١٩٧٧ ثم ١٧% فى عام ١٩٧٩ والتى احتاجت إلى دعم وإيقاظ وإحياء هذه القيم بهدف المحافظة على أمن وسلام هذا البلد الآمن، ورغبة السادات فى العودة مرة أخرى إلى حضن الأسرة المصرية للقضاء على الخلافات، وحلها باعتباره كبير العائلة. ويرى البعض أن السادات تصور أنه من خلال الانفتاح الاقتصادى سوف يعوض الشعب المصرى بكافة فئاته عن حالة الفقر والحروب التى عاش فيها منغلقا على نفسه ومهنته، وكان يتصور أن القيم التى يحتفظ به الشعب المصرى كفيلة بأن تحميه من أى انحراف أو تدمير للمجتمع، نتيجة للانفتاح على العالم وروح العصر، ولذلك أراد أن يعيش المجتمع المصرى التجربة اليابانية عند بداية نهضتها؛ حيث إنها جمعت بين الفكرين القديم التقليدى والحديث المنفتح، لتخرج للعالم بفكر وقيم جديدة تحمل خبرات ومزايا الفكرين.

قيم الصراع واللاانتماء، والتفكك: نجد أن كلا من اللاانتماء والتفكك ظهرا فى فترات حالكة الظلام من الصراعات والعنف، فمثلا ظهر اللاانتماء بنسبة ١٠٠% عام ١٩٨١، وهذا كناية عن الفتنة الطائفية المؤقتة التى كانت مصطنعة لزيادة التوتر فى المنطقة، ورغبة إسرائيل فى العودة والعدول عن الاتفاقية،

فكان الهدف هو إظهار العرب ومصر أنهم ضد السلام، والفتنة الطائفية خير دليل على ذلك، وذلك بدعوى صراع الحضارات والثقافات.

قيم التفكك: فلم تُشير المؤشرات إلى وجودها طيلة الفترات؛ تأكيدا للقيم الثابتة بداخل المجتمع المصرى عموما، والريفى على وجه الخصوص، والتى ساعدت على حفظ خصائص المجتمع المصرى حتى فى ظل الصراعات؛ فلم يصل المجتمع المصرى طيلة حياته إلى مرحلة التفكك إلا فى حالات الغزو الثقافى، الذى لم يكن قد تسرب بداخل الثقافة المصرية آنذاك؛ نظرا لحداثة الانفتاح الاقتصادى بداخل المجتمع، والذى قوبل بهجوم من قِبَل معظم المجتمع.

أما الصراع: فلا شك أنه كان السمة الرئيسية فى هذه الفترة؛ بسبب جملة التحولات فى السياسات والقرارات التى حدثت، والتى تعد تحولا جذريا فى قيم وثقافة المجتمع المصرى عموما.

فى النهاية شهدت هذه الفترة توافقا من قبل قيم وفكر سياسى تم استدعاؤه، ترتب عليه وصاحبته قرارات سياسية متوافقة لتنفيذ هذا الفكر، انعكس على واقع مجتمعى بكثير من التحولات، بدأت بالهجرة الخارجية والداخلية وخصوصا بداخل الريف، وما ترتب عليه من مشاكل اجتماعية وثقافية، كارتفاع نسب الطلاق، وتغير مكانة رب الأسرة بعد أن احتلت المرأة الزوجة إدارة البيت وبالتالى تغير فى أساليب التنشئة الاجتماعية. ومن الناحية الثقافية صاحب هذه الفترة نمو العديد من القيم المتعارضة مع النسق الثقافى والقيمى الآمن الداعم دائما لإيثار السلامة وعدم استخدام العنف أو التمرد، إلى جانب ذلك عانت القرية المصرية من عدم الاستقرار الذى عرفت به والناتج من العمل الزراعى، وذلك بعد أن هجر أبناؤها الأرض للعمل بعيدا عنها، والشعور بالغربة والاغتراب بعد أن فقدت مهنة الزراعة مكانتها بداخل المجتمع، وانعكاس ذلك على أبناء الريف بالسلب.

ثانيا: القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية في الفترة من ١٩٧٠: ١٩٨١

القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية فى الفترة الأولى من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ عيد العمال

القيمة	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السلطوية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%١٠٠	١
التعددية	١	%٣٣	١	%٣٣	٠	٠	١	%٣:	٣
المركزية	٠	٠	١	%٥٠	٠	٠	١	%٥٠	٢
اللا مركزية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المشاركة	٠	٠	١	%١٣	٤	%٥٠	٣	%٣٧	٨
السلبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الازدواجية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ملكية عامة	١	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ملكية خاصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

جدول رقم ١ يوضح القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ فى عيد العمال:

١. **فبالنسبة للسلطوية:** فعلى الرغم من سيادة هذه القيم بداخل المجتمع المصرى على امتداد العهود السابقة والتى قد يستثنى منها عهد الخديوى إسماعيل وما بعده، فإنها ظهرت بقوة منذ تولت الثورة الحكم كامتداد للسلطة الأبوية داخل الريف، والتى امتدت بداخل النظام السياسى فى عهد السادات، وخصوصا فى الفترة الأولى أى منذ ١٩٧٢: ١٩٧٥؛ وذلك بسبب طبيعة هذه المرحلة التى شهدت الهزيمة وشهدت الصراع السياسى للنخبة، والتى انتهت بثورة التصحيح ١٩٧١ وسيادة شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وما يحمله من دلالة على سيادة السلطوية والديكتاتورية فى هذه المرحلة، وعلى الرغم من ذلك فإن الخطاب السياسى لم يسجل هذه القيمة فى خلال هذه الحقبة، وهذا ما عبر عنه الجدول السابق، وهذا تجسيد لحالة الازدواجية ما بين القول والفعل.

٢. **التعددية:** نجد أن هذه القيمة لم تظهر على الواقع المجتمعى وذلك بسبب طبيعة المرحلة التى كرست كل الجهود لصالح الإنتاج الحربى، وتأجلت كل السياسات والقرارات ليجتمع الجميع لتحقيق هدف النصر دون انشقاق أو اختلاف يخلق صراعا، إلا أنه عند قراءة الجدول يتضح ظهور قيمة التعددية أى الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير فى فترات ١٩٧٢، ١٩٧٣ بنسبة ٣٣% وفى ١٩٧٥ زادت إلى ٣٤%، وهذا ما يدل على الانفصال بين القول فى الخطاب وبين الواقع السياسى من ناحية، إلى جانب محاولة السادات مغازلة الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. **المركزية:** على الرغم من امتدادها بداخل الثقافة السياسية للمجتمع باعتبارها ميراثا بداخل البيئة المصرية ناتجا من طبيعة نهر النيل الذى صبغ الحياة المصرية جميعها بالطابع المركزى، فإن الخطاب السياسى للسادات لم يظهرها إلا بنسبة ٥٠% فى عامى ١٩٧٣ و١٩٧٥، وقد يرجع ذلك إلى استرداد الأرض التى تحتاج إلى مركزية فى القرار. وهذا ما وضح عبر ظهورها فى ١٩٧٣ بنسبة ٥٠% باعتبارها بداية لخوض المعركة ثم عام ١٩٧٥ بنسبة ٥٠% بهدف الإعداد لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، باعتبارها تمثل نقلة بداخل ثقافة المجتمع المصرى عموما، باعتباره مجتمعا "ريعيا" أى اقتصاده يعتمد على الطبيعة وهيئاتها وليس على فكر أو سياسة أو خطط، وذلك مثل "السياحة بأنواعها، قناة السويس، مصادر الطاقة".

٤. **اللامركزية:** قد لا يتوافق الخطاب السياسى للنظام فى هذه الفترة مع الواقع المجتمعى؛ نظرا لطبيعة المرحلة فى هذه الفترة، والتى ورثها السادات ولم يضع فيها أى فكر أو توجه بسبب طبيعة المرحلة، وهى سيادة قيم الهزيمة ومحاولته لإزالة آثار العدوان. والخطاب السياسى الذى ألقاه فى عيد العمال ١٩٧٢[١] يؤكد ذلك فى الفقرة التالية: "إن ما نخوضه اليوم هو استمرار لما

---

[١] خطاب السادات: فى عيد العمال، فى مدينة الإسماعيلية، مايو ١٩٧٢.

خضناه بالأمس، وهو خطوات أكثر تقدما على نفس الطريقة الآن، هدفنا ما زال البناء على الأرض، والدفاع عن الأرض، والتقدم والحرية". ومن هنا يتضح غياب التركيز على قيم لا مركزية، ولكن التركيز على القيم التى توحد القرار للسير خلف رأى واحد، وهذا بلا شك يجسد طبيعة الثقافة الريفية الغالبة على فكر وقيم السادات فى هذه الفترة.

٥. **المشاركة:** قيمة طالما غابت عموما بشكل مقصود ومستهدف فى داخل النظام السياسى الذى حكم المجتمع المصرى طيلة عهوده؛ وذلك بسبب الطبيعة التسلطية للنظام، وبالتالى نجد أن هذه الفترة بالذات كانت أحوج ما يكون لتفعيل هذه القيمة؛ نظرا لطبيعة المرحلة وامتدادا لثقافة الريف الداعمة للتوحد والمشاركة، وذلك فى ظل سيادة ثقافة الهزيمة والإعداد للحرب التى تطلبت مشاركة كافة طوائف المجتمع من خلال ما يسمى بـــ "تآلف قوى الشعب العامل" بجميع فئاته وطوائفه، وهذا بلا شك ما ظهر بداخل الخطاب السياسى وتوافقه مع الواقع المجتمعى، والذى ظهر بشكل متزايد منذ الإعداد للحرب فى ١٩٧٣ فقد وصل إلى ١٣% ثم زاد إلى ٥٠% فى سنة ١٩٧٤، والذى يعد تعبيرا عن النصر على طريق الثقافة الريفية التى تجمع الشعب كله، ثم قل إلى ٣٧% فى عام ١٩٧٥، والذى قد يكون بسبب الصراع الذى شب بين القيم القديمة والقيم الحديثة والقيم المستحدثة التى أدت إلى نشوب الصراع وغياب المشاركة.

٦. **السلبية:** عند النظر لمعطيات الجدول يتضح عدم تسجيل أى قيمة فى أى سنة لقيمة السلبية، هذا إلى جانب غياب هذه القيمة عن الواقع المجتمعى تماما، والذى قد يرجع إلى أن المجتمع المصرى دائما ما تجده صفا واحدا متآلفا فى حالة الأزمات أو الحروب، مثلما كانت طبيعة الفلاح عند مجيء الفيضان أو الجفاف، فيتوحد الجميع على قلب رجل واحد من أجل المواجهة.

٧. **الازدواجية:** قيمة تجمع بين النقيضين فى نفس الوقت والتى تعد سمة بداخل الشخصية المصرية عموما والفلاح المصرى خصوصا؛ نتيجة للتراكمية الثقافية بصفة خاصة وذلك لكونها نابعة من الطبيعة المحيطة به سواء عن طريق تنوع المحاصيل وتنوع الزراعات فى الأرض، مرورا بتنوع الثقافات الوافدة بداخل المجتمع الريفى على وجه الخصوص وخصوصا ريف وجه بحرى الذى ارتبط بحضارات البحر المتوسط عبر المدن التى تطل على البحر المتوسط. وهذا بلا شك ما انعكس على المجتمع فى غياب منظومة قيمية خاصة بالأيديولوجية المصرية بشكل واضح، يخص فكر وأهداف المجتمع ككل. وتأرجح النظام السياسى ما بين سلطوية مأخوذة عبر الأسرة الريفية، وتعددية ولا مركزية وحرية سوق وانفتاح استهلاكى مأخوذ من الفكر التراكمى الراسب بداخل الثقافة الريفية عموما.

ومن هنا نجد أن فى كثير من الأنظمة السياسية يكون القول عكس الواقع المجتمعى والفعل، ولذلك نجد أن ذلك يحتاج إلى مقاييس نفسية للنظام السياسى الحاكم، ونجد أن هذه المقاييس غير متوافرة بداخل هذه الدراسة. ونستنتج من هذا أن الخطب تهدف إلى تجميع للشعب حول شخص الرئيس أو القيادة السياسية، وبالتالى دائما ما تكون معبرة عن القيم والثقافة التى تخلف تأييدا بداخل المجتمع. وقد يكون عدم وضوحها بشكل ظاهر عبر خطب الرئيس راجعا لكونها موجودة عبر القرارات والخطط والسياسات بداخل المجتمع.

جدول رقم ٢

حول القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية

فى الفترة الأولى خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦ عيد الثورة

القيمة	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السلطوية	٢	%٥٠	١	%٢٥	٠	٠	٠	٠	١	%٢٥	٤
التعددية	٢٠	%٢٠	٠	٠	٢	%٢٠	٣	%٣٠	٣	%٣٠	١٠
المركزية	٥	%٥٦	٣	%٣٣	٠	٠	١	%١١	٠	٠	٩
اللا مركزية	٠	٠	٠	٠	١	%٥٠	١	%٥٠	٠	٠	٢
المشاركة	٠	٠	٢	%٥٠	٠	٠	١	%٢٥	١	%٢٥	٤
السلبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الازدواجية	٠	٠	٠	٠	١	%٢٠	٢	%٤٠	٢	%٤٠	٥
ملكية عامة	١	%٢٥	٣	%٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤
ملكية خاصة	١	%٣٣	٠	٠	٢	٦٧	٠	٠	٠	٠	٣

سوف نعرض لمعطيات الجدول السابق عن القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦:

قيمة السلطوية: هى رمز للسلطة الأبوية بداخل التقاليد السائدة فى الريف المصرى، والذى عكسها عبر ترديده لمفهوم أخلاق القرية، التى طالما نادى بها الرئيس السادات، والتى توضح شدة انتمائه وارتباطه بالريف والقرية وقيمها، بحيث كان يرى أن أحد الألقاب الأحب إلى قلبه لقب كبير العائلة المصرية، ولا يعتبر نفسه سياسيا، وذلك فى كتابه "البحث عن الذات"[1]. وهذا ما يبرر سر تمسكه بهذه السلطة الأبوية، التى يراها البعض متعارضة مع الثقافة الليبرالية التى سلكها الرئيس السادات فى فترة حكمه الأخيرة.

وهذا ما يبرر سر ارتفاع قيمة السلطوية إلى ٥٠% فى عام ١٩٧٢ أى قبل قيام الحرب، وما تتطلبه هذه الفترة من احتضان يشبه احتضان وحماية الأب، مثلما هى طبيعة المجتمع المصرى باعتباره ضمن المجتمعات الأبوية التى تسعى دائما وتبحث عن كبير يقودها، يكون أكثر منهم خبرة ودراية

[1] السيرة الذاتية للسادات: البحث عن الذات، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨.

بمصالحهم، ويفكر بالنيابة عنهم، وهو ما حققه الرئيس عبدالناصر، وجعل الشعب المصرى جميعا أو نصفه يبكيه بكاء اليتامى الذين يخافون المجهول.

وهذا بالفعل ما قام به الرئيس السادات، وهو فرض سلطوية أى سلطته الأبوية لخوض المعركة، ثم تراجعت هذه القيمة فى عام ١٩٧٣ واختفت عام ١٩٧٤، ١٩٧٥ كناية عن التوحد والتماسك الذى حدث تلقائيا بداخل القيم المصرية عموما، وذلك بعد التأكد من القيام بالحرب ثم النصر، مما جعل المجتمع يسلم إرادته للسادات فى هذه الفترة؛ ابتهاجا بالنصر وانتشاء به.

وبالتالى هذا يعكس التوحد والتشابه الذى حدث ما بين القيم والفكر السياسى للسادات، وبين القرارات التى اتخذت -ومنها قرار الحرب-، وبين الواقع المجتمعى الذى سلم إرادته له.

وهذا ما يفسر القيم الخاصة بالمجتمع المصرى عموما والمجتمع الريفى على وجه الخصوص، وهو السير خلف القائد فى لحظات الأزمات والدراما التاريخية، حتى وإن كان هناك خلاف أو عدم رضا عن الحاكم.

قيمة التعددية: كقيمة أراد بها السادات ألاّ يحدث كبت ومصادرة لإنجازاته، ومعالجة لأخطاء الثورة باعتباره أحد أهم قادتها.

وإذا كانت التعددية تعنى إطلاق الحريات والديمقراطية واحترام الرأى والرأى الآخر، فإنها قيمة راسبة بداخل ثقافتنا عبر العصور والعهود، عرفتها مصر منذ دخول الإسلام إليها، وطبقتها عندما دخل الاستعمار أراضيها، عبر مفكريه وكتابه الذين رافقوا الاستعمار إلى مصر.

وهنا نجد أنها بلغت ٢٠% عام ١٩٧٢ ثم لم تظهر عام ١٩٧٣، ثم ظهرت بنسبة ٢٠% عام ١٩٧٤، ثم ازدادت إلى ٣٠% عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦، وهذا ما يؤكد وجود هذه القيم وعدم كبتها، ولكنها كانت موجودة بشكل كامن باعتبارها دلالة على وجود بقايا للاستعمار يعمل على الفرقة وانشقاق لصفوف الجماعة، هكذا كان المجتمع المصرى يظن عموما بالفكر الديمقراطى مثلما قال

لهم ذلك الرئيس عبدالناصر فى اجتماعه مع اللجنة العليا للاتحاد القومى عام ١٩٦٤.

وهذا ما يبرر وجودها على مستوى فكر وقيم الرئيس السادات وعدم وجودها بداخل الواقع المجتمعى، رغم وجود قرارات تؤكد على وجودها، ومنها الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٥، وقرار إلغاء قانون الطوارئ، وهذا ما يعكس تأثر المجتمع المصرى وخصوصا الريفى بقيم وأخلاق الريف، التى تدعم وتساند الصوت الواحد، وهو صوت كبير العائلة أو رب الأسرة.

ثم توافق قيم وفكر الرئيس السادات فى الفترة من ١٩٧٥، ١٩٧٦ والتى بلغت قيمة الديمقراطية فيه ٣٠% فى العامين بحيث ارتفعت عن الأعوام السابقة مع القرارات السياسية المصاحبة لهذه الفترة، وهى قرار الانفتاح الاقتصادى كبداية لتحرك سياسى بدأ منذ عام ١٩٧٦ مرورا بقرار التعددية الحزبية وإلغاء المنابر، وحرية إصدار الصحف، إلى عودة مجلس الشعب.

ولا شك أن الواقع المجتمعى لم يسجل أى رد فعل له بالنسبة لهذه القرارات إلا فى الفترة الثانية، التى ظهرت بوادرها فى أواخر ١٩٧٦، والتى شهدت مظاهرات وصدامات وأزمة اقتصادية خانقة.

قيم المركزية: قريبة للسلطوية باعتبارها تهدف إلى توحيد الصف والقرار بهدف التماسك والتوحد، وهذا ما تؤكده المؤشرات العددية للقيم من ارتفاعها لقيم المركزية عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٥٦% وتنخفض إلى ٣٣% عام ١٩٧٣، ثم تختفى تماما فى عام ١٩٧٤ و ١٩٧٦، وظهورها بنسبة ١١% عام ١٩٧٥، وهذا ما يوضح طبيعة المرحلة من عدم الاستقرار والتأرجح ما بين القيم.

قيم اللامركزية: وهى قريبة للتعددية والديمقراطية والتى لم تظهر قط بوضوح، وإن ظهرت بشكل كامن؛ نظرا لطبيعة المرحلة التى تحتاج إلى توحد وأحادية القيادة والقرار، وهذا ما توضحه مؤشرات التعددية من اختفاء لهذه القيمة عام ١٩٧٢، ١٩٧٣ وظهورها عام ١٩٧٤ بنسبة ٧٥%، ٥٠% لكل

منهما، وهذه بداية لإحياء هذه القيمة لاستخدامها للمرحلة التالية، باعتبارها قيمة تتناسب وروح المرحلة الجديدة. وهذا ما يؤكده الرئيس السادات فى خطابه فى عيد الثورة عام ١٩٧٥ فى الفقرة التالية: "يختلف حديثى هذه المرة عن كل حديث سبق؛ لأننا فى هذه المناسبة نواجه مرحلة جديدة من حياتنا السياسية، تمت وتتم فيها إنجازات ومتغيرات عميقة".

قيم المشاركة: قيمة عُرف بها المجتمع المصرى وثقافته فى مشاركته لقائده فقط فى الأزمات، وهذا بالفعل ما تم حتى إن المؤشرات العددية تؤكد هذا التوافق الأصيل للمجتمع وللثقافة المصرية.

قيمة السلبية: قيمة لا تظهر فى الأزمات والدراما التاريخية والتى لم تُشِرْ إليها المؤشرات لا قولا ولا قرارا ولا واقعا مجتمعيا؛ بسبب حالة التوحد والمشاركة التى سادت هذه الفترة، ولكنها تظهر فقط إذا شعر الفلاح المصرى باستبداد وتسلط.

قيم الازدواجية: قيمة تكونت بسبب طبيعة القيم والتنشئة الاجتماعية التى ينشأ عليها الإنسان، والتى تؤثر ويتأثر بها مهما حاول إخفاءها، والازدواجية فى المجتمع والواقع المجتمعى نفسه جاءت نتيجة لعبقرية الموقع أو المكان الذى أدى إلى تنوع الثقافات بداخله، وقد تؤدى هذه القيمة إلى إثراء للحياة السياسية إذا أحسن استخدامها، والتى تتطلب وعيا مجتمعيا قد لا يتوافر فى المجتمع المصرى فى هذه الفترة، التى امتلأت بالأحداث والأزمات السياسية إلى جانب تخلى القادة عن استبدادهم واستئثارهم بالحكم.

وبالتالى فإذا كانت المؤشرات الرقمية توضح غياب هذه القيمة فى عام ١٩٧٢، ١٩٧٣ وظهورها بنسب مرتفعة تدريجيا فى أعوام ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ٢٠%، ٤٠%، ٤٠% فهذا يعكس حالة إحياء قيم جديدة جاءت فى وجود قيم تقليدية موجودة، مما نتج عنه ازدواجية لهذه القيم، ما بين ملكية عامة ورأسمالية الدولة وسلطوية الحكم، إلى تعددية وملكية خاصة وليبرالية.

ومن هنا فإن ما يؤكد على ازدواجية القيم بداخل قيم المجتمع المصرى والواقع المجتمعى عموما هو اختفاؤها فى الفترة الأولى منذ عام ١٩٧٢، ١٩٧٣ والتى قد تكون بسبب ظروف المرحلة التى أجلت أى مواجهة بين الشعب وقيم القيادة، ثم ظهورها فى عام ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، باعتبارها تمثل مرحلة جديدة لفكر جديد لم يتخذه الرئيس السادات على استحياء وفى سكون ولكنه اتخذه من خلال قيم وأفكار أحياها الرئيس السادات وانتظر الوقت المناسب لتحقيقها، وهذا ما ظهر عبر قرارات سياسية جريئة كانت تمثل سمة المرحلة الثانية لحكم السادات بعد أن حقق النصر، والتى بدأت من ١٩٧٧ بمبادرة السلام التى عجلت بقيم المواجهة والتى بدأت مع المظاهرات والاحتقان السياسى الذى أصاب المجتمع المصرى، والتى لم تَنْتَه إلا باغتيال السادات باعتباره تعبيرا عن رفض هذه القيم من قِبَل جماعات المصالح التى استحلت الاستمرارية والاستقرار فى الحكم.

لذلك كان يجب قبل اتخاذ هذه القرارات وقبل القيام بهذه المواجهة إعداد المجتمع المصرى عموما والريفى على وجه الخصوص للتدريب على هذه القيم، عن طريق وسائل الإعلام والدراما عبر الإذاعة والمدرسة والأسرة فى الريف، وذلك وفق دراسة "مجتمع الإنجاز لماكليلاند" لتحقيق الهدف منها، وهذا قد يكون غاب عن فكر هذه المرحلة؛ على اعتبار أن هذه القيم موجودة بالفعل بداخل الثقافة السياسية للمجتمع ككل، ولا نحتاج إلا إيقاظها والتنبيه عنها.

وكذلك الحال بالنسبة للملكية العامة التى تعبر عن التوجه فى هذه المرحلة التى سادت فيها أجواء إعلاء شأن الدولة ودورها، لمواجهة الأزمات بهدف التغلب على الهزيمة، وهذا ما يؤكده المؤشر العددى من ارتفاع هذه القيمة فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٣ بنسبة ٢٥% إلى ٧٥%.

بالنسبة للملكية الخاصة: لم تظهر مؤشرات هذه القيمة إلا منذ بداية عصر الانفتاح الاقتصادى الذى بدأ نواته السادات منذ ١٩٧٤، والذى سجلت فيه هذه

القيمة ٦٧%، أى أن ذلك تأكيد على أن القيم والثقافة الريفية تميل دائما إلى الملكية الخاصة والعمل الفردى، رغم إظهارها وتمسكها بالجماعة والعمل الجماعى، وهذا ما حدث عقب سياسة الانفتاح الاقتصادى.

وتمثل هذه الفترة بالنسبة للقيم السياسية والاقتصادية سيادة وسيطرة لقيم السلطوية والجماعية والمركزية؛ وذلك رغبة من القيادة السياسية لهذه الفترة فى عودة المجتمع ثانية إلى عباءة كبير العائلة والأسرة الواحدة، والتى يسودها التماسك والترابط والتوحد فى لحظات الأزمات والمواجهة؛ وذلك بهدف تخطى وعبور الهزيمة، وهذا ما يبرر تواجد هذه القيم بشكل كبير فى المرحلة الأولى لحكم السادات.

القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية
فى الفترة الثانية من ١٩٧٦: ١٩٨١

ومن هنا سوف نستعرض أهم القيم السياسية والاقتصادية الموجهة لفكر النظام الحاكم فى هذه الفترة، والتى أثرت على مجمل الخطط والقرارات السياسية ومدى انعكاس هذه القيم على الواقع المجتمعى. كان لقيم السلطوية والمركزية والسلبية والازدواجية والملكية العامة وضع خاص بداخل منظومة القيم للنظام السياسى؛ باعتبارها قيما موروثة بداخله، جاءت فى بعض الأحيان متوافقة مع القرار السياسى، وبعضها الآخر جاء متعارضا مع القرار السياسى، وأحيانا أخرى منفصلا عنه، وتعد هذه القيم ناتجا لقيم ثابتة بداخل الثقافة الريفية عموما، تكونت من عوامل الطبيعة والتاريخ، فشكّلت أساليب التنشئة الاجتماعية وشكل الدين، وذلك مع وجود وسيطرة قيم التعددية واللامركزية، والمشاركة، والملكية الخاصة كقيم نابعة من التحولات والتغيرات السياسية التى قام بها الرئيس السادات بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، والذى يعد إحياء لقيم راسبة بداخل منظومة قيم المجتمع المصرى جاءته عبر الموقع الذى جلب عليه العديد من الثقافات وخصوصا من ناحية البحر المتوسط، الذى يحمل ثقافة الغرب الأكثر ديمقراطية وتحرر، وهنا ما يؤكد أن قيم وثقافة القائد تحمل القيمة ونقيضها؛ على اعتبارها ثقافة تراكمية مما يؤكد ازدواجية القيم لأبناء الريف.

جدول رقم ٣ يوضح
القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية
للحقبة الثانية من الفترة ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ عيد العمال

القيمة	١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السلطوية	١	%٦	١	%٧	١	%٦	٥	%٢٩	٣	%١٧	٦	%٣٥	١١
التعددية	٣	%١٠	٣	%١٠	٧	%٢٢	١٢	%٣٩	٦	%١٩	٠	٠	٣١
المركزية	٠	٠	٢	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
المشاركة	٢	%١١	٤ .	%٢١	٧	%٣٧	٤	%٢١	١	%٥	١	%٥	١٩
اللامركزية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
السلبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%١٠٠	٠	٠	١
الازدواجية	٠	%٩	٤	%٣٧	١	%١	٣	%٢٧	٢	%١٨	٠	٠	١١
الملكية العامة	٠	٠	٠	٠	٠	١	١٠٠ %	٠	٠	٠	٠	٠	١
الملكية الخاصة	١	%٣٣	٠	٠	١	%٣٤	١	%٣٣	٠	٠	٠	٠	٣

دلت المشاهد من الواقع الميدانى من خلال تحليل مضمون خطاب الرئيس السادات من الفترة ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ على تغير فى القيم السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية: تشير معطيات الجدول رقم ٤ إلى سيادة القيم السلطوية فى هذه الفترة والتى ظهرت فى معظم هذه الحقبة وبلغ إجمالى هذه القيمة ١٧، وتوزعت بنسبة ٦% فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨، ثم زادت إلى ٢٩% عام ١٩٧٩، ثم انخفضت إلى ١٨% عام ١٩٨٠، ثم بلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨١ وبلغت ٣٥%.

ويفسر ذلك حالة الاحتقان السياسى الذى عاشه المجتمع المصرى آنذاك، وزيادة هذه القيمة بالتدريج عقب هذه الفترة يدل على استمرارية الأوضاع على ما هى عليه، وزيادة هوة الخلاف ما بين القرارات السياسية وبين الواقع المجتمعى آنذاك، فإذا كانت السلطوية سمة من سمات القادة السياسيين والنظام السياسى للمجتمعات الزراعية تعبر عن نمط حكم مركزى فردى ديكتاتورى، فإن هذا بلا شك يمثل ازدواجا لمعايير القيم لهذه الفترة التى شهدت تحولا سياسيا

بدأه الرئيس السادات منذ عام ١٩٧٥ عن طريق إحياء قيم وفكر الرأسمالية عن طريق الانفتاح الاقتصادى وما تبعه من انفتاح سياسى، تمثل فى تفتيت للبنية السياسية التسلطية لصالح تعددية سياسية مقيدة ظهرت فى أشكال من التعددية السياسية، تمثلت فى صدور صحف وإنشاء أحزاب، والانتقال إلى الشرعية الدستورية وذلك كتوجه يوحى بسيادة قيم الديمقراطية، إلا أن ما حدث هو إدخال تغييرات جزئية بداخل النظام السياسى التسلطى لترميمه بطريقة التدرج الشديد فى جرعات التعددية، مما ترتب عليه تعطل لحركة التنمية فى المجتمع وتفاقم المشكلات الاجتماعية، صاحبه تغير اجتماعى غير مفهوم فى هذه الفترة، وزيادة البطالة والمشاكل المصاحبة لها، وهذا الازدواج ولد عدم استقرار اقتصادى نتج عنه غياب سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية السياسية والاقتصادية، وهذا بلا شك انعكس على الواقع المجتمعى بعدم الاستقرار القيمى، أدى إلى تحول سريع للقيم الأيديولوجية الاقتصادية من اليسار إلى اليمين، وهكذا، مما تسبب فى عدم وضوح؛ فمهنة الزراعة ينظر لها كقيمة أحيانا، وأحيانا كمظهر من مظاهر التخلف الذى ينبغى أن نتركه لنلحق بالتطور الصناعى، مما ترتب عليه هجر الأرض وفقد الارتباط والانتماء إليها، وعدم الاستثمار بداخلها وتجريفها ونمو مشاعر الحقد الطبقى فى الريف، نتيجة للتفاوت الواضح فى ميدان توزيع الدخول نتيجة لسيطرة رأسمالية طفيلية على الاقتصاد، وبالتالى الانفراد برسم السياسات واتخاذ القرارات، وقد شهد الريف هذا التفاوت عن طريق استئثار فئة تبلغ ٢,٥% بـــ٢٥% من إجمالى الدخل القومى، و ١٠% من السكان يستهلكون ٤٥% من جملة الاستهلاك العائلى، بينما يستهلك ٩٠% من السكان ٥٥% من جملة هذا الاستهلاك، فهذا بلا شك ما ولد "حقدا طبقيا" غلفه البعض فى الريف فى شكل تدين "لمحاربة الفساد" ومن هنا تفسير حالة الاحتقان والعنف والرفض المجتمعى التى سادت السنوات الأخيرة لعهد السادات، وخصوصا فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨١ بمحاولته إحياء قيم كبير العائلة ورب الأسرة كامتداد للقيم

الأبوية وأخلاق القرية، رغبة منه فى محاولة للم شمل المجتمع المصرى ثانية تحت عباءة قيم القرية المصرية، والتى ظهرت كثيرا فى خطابه السياسى وفى حواراته.

أيضا سيادة القيم التعددية جنبا إلى جنب مع قيمة السلطوية، وتأكيده لقيم الازدواجية كقيمة نابعة من تراكم ثقافى يشمل العديد من القيم السياسية، مما نتج عنه ازدواج وتباين ما بين القول والفعل والواقع المجتمعى، فعلى الرغم من سيادة هذه القيم عبر الخطاب السياسى فى الجدول السابق والذى بلغت إجمالى قيمة التعددية ٣١ قيمة وارتفعت نسبتها فى معظم السنوات لتتراوح ما بين ٣٩%، ٢٢%، ١٩% فى السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠ بجانب صدور العديد من القرارات التى تدعم هذه القيمة وتدعو لها، من حرية إصدار صحف وحرية تكوين أحزاب، وإلغاء قانون الطوارئ، وحرية التظاهر؛ فإن الواقع المجتمعى ظل يعانى السلطوية وقيمها والتى ظهرت عبر تحكم فئة قليلة بملكية الأرض والمشاريع بداخل المجتمع، وفرض سياساتها على المجتمع ككل، وغياب للمنظومة القيمية الموحدة التى تؤدى إلى الاستقرار القيمى عبر وسائل الإعلام وعبر تنشيط وتنبيه قيم المجتمع لاستقبالها قبل تنفيذها، هذا إلى جانب نشوب صراع المصالح والقيم والاتجاهات ما بين أنصار حرية السوق، وبين أنصار هيمنة الدولة.

ومن هنا جاء الواقع المجتمعى ليؤكد حالة الازدواجية التى نشبت من جراء وجود قيم سلطوية جنبا إلى جنب مع قيم التعددية، وما ترتب على ذلك من حالة عدم استقرار سياسى، وثقافى، واقتصادى بداخل المجتمع، وهذا يعكس طبيعة النسق القيمى للشخصية المصرية عموما ولأبناء الريف على وجه الخصوص، والتى تقوم على المحافظة على ما ثبت اختباره وصحته فى الماضى، ومقاومة كل جديد لحين يثبت صحته والاحتفاظ التراكمى بالقيم مثل احتفاظه بالأشياء القديمة.

جدول رقم ٤ حول
القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية
خلال الحقبة الثانية، الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ عيد الثورة

القيمة	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السلطوية	١	%١٢	٣	%٣٨	٢	%٢٥	١	%١٣	١	%١٢	٨
التعددية	١	%٢٣	٩	%٥٣	٢	%١٢	٢	%١٢	٠	٠	١٧
المركزية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%٥٠	١	%٥٠	٢
اللامركزية	١	%٢٥	١	%٢٥	٠	٠	٢	%٥٠	٠	٠	٤
المشاركة	٢٠	%٢٢	٣	%٣٣	٠	٠	١	%١٢	٣	%٣٣	٩
السلبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الازدواجية	٢	%٣٣	٢	%٣٣	٢	%٣٤	٠	٠	٠	٠	٦
ملكية عامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ملكية خاصة	١	%٥٠	١	%٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢

عند العرض لمعطيات الجدول السابق للقيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ يتضح ما يلى:

لا شك أن هذه الفترة قد شهدت جدلا سياسيا واسع النطاق نتيجة لإحياء الأفكار والقيم السياسية المتراكمة بداخل المجتمع المصرى عموما، وهذا بلا شك ما ظهر عبر الخطاب السياسى للسادات فى هذه المرحلة، وعبر القرارات السياسية التى جاءت لتأكيد ودعم هذا الفكر الجديد، والذى انعكس على الوضع المجتمعى بصور مظاهرات تعبر عن طبقة بعينها والمظاهرات المجتمعية التى انتهت باغتيال السادات.

وسوف نستعرض المؤشرات العددية لهذه الفترة من خلال الخطب السياسية فى "عيد الثورة".

قيمة السلطوية والتعددية: قيمتان تشير المؤشرات العددية إلى سيادتهما فى هذه الفترة التى شهدت جدلا فكريا واسع النطاق، ورغم كونهما يمثلان فكرين متناقضين فإن السادات كان يرى فى القيمة السلطوية هى تعبيرا عن "الاحترام والتقدير" المبنى على الحب وليس الخوف والرهبة من السلطة، وذلك على اعتبار أن المجتمع المصرى بالنسبة له كقرية ميت أبو الكوم وهو كبير لهذه

القرية، وأن أبناء المجتمع جميعا هم أولاده وهو مسئول عنهم، وهذا ما يفسر سر خطابه الذى دائما ينادى فيه المجتمع بأبنائى، ويرى أن ذلك لا يتعارض مع قيمة التعددية والديمقراطية وحرية الرأى على اعتبار أنه أب ديمقراطى يقبل الرأى والرأى الآخر.

ومن هنا نجد أنه فى سنة ١٩٧٧ بلغت قيمة السلطوية ١٢% والتعددية ٢٣%، وهذا يفسر زيادة قيمة التعددية لتتوافق مع القرارات السياسية التى اتخذت فى ذلك الوقت، والتى بدأت منذ الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، ثم التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية عبر حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف. وفى عام ١٩٧٨ بلغت "السلطوية" ٣٨%، و "قيمة التعددية" ٥٣%، ونلاحظ فى هذه الفترة زيادة فى القيمتين، إلا أن الواقع المجتمعى والقرارات السياسية جاءا متوافقين مع الزيادة فى قيمة التعددية، وهذا ما يؤكد عل أن السلطوية تمثل تعبيرا عن احترام وتقدير لمكانة كبير العائلة وليس كسلطة سياسية ديكتاتورية، وذلك امتدادا لقيم الثقافة الريفية، وكلما زادت السلطوية قلت التعددية، ويدل ذلك على محاولة السادات اللجوء لقيمة السلطوية كقيمة أبوية بهدف تضميد الجرح والعودة لروح الأسرة وتجنب الصراعات، وهذا ما ظهر فى عام ١٩٨٠، ١٩٨١.

أى أنه كلما سادت قيمة السلطوية على التعددية دلت على محاولة السادات العودة إلى أخلاق وقيم وروح القرية المصرية؛ باعتبارها تمثل المصدر الرئيسى للضبط الاجتماعى لقيم المجتمع.

قيم المركزية واللامركزية: قيمة المركزية: قيمة لم تُشِرْ لها المؤشرات العددية، والتى لم تظهر أى قيمة لها إلا فى الفترة ١٩٨٠، ١٩٨١ بنسبة ٥٠%. وهذا إن دل فإنه يعبر بصدق عن الواقع السياسى والقرارات السياسية التى اتخذت آنذاك. ونجد أن ظهورها عام ١٩٨٠، ١٩٨١ استجابة لحالة الفوضى القمية التى سادت المجتمع فى هذه الفترة، والتى تطلبت قرارات مركزية كان

أبرزها قرارات خاصة باعتقال كافة التيارات السياسية دون محاكمة أو جريمة رغم عدم سريان قانون الطوارئ بداخل البلد، والذى يفسر محاولته لعودة المجتمع المصرى إلى أصوله وجذوره التى تعى جيدا أهمية احترام الكبير وولى الأمر، فكان يهدف من الاعتقال تصحيح المسار بهدف التقويم لا التعذيب.

ولهذا استخدم السادات قرارات مركزية يرى البعض أن الهدف منها كان العودة ثانية إلى روح الأسرة؛ لتهدئة المجتمع بهدف إتمام الانسحاب الإسرائيلى أولا، وعدم إعطاء إسرائيل الذريعة لنقض المعاهدة ثانيا.

قيمة اللامركزية: والتى جاءت فى عام ١٩٧٧، ١٩٧٨ بنسبة ٢٥% وفى عام ١٩٨٠ جاءت بنسبة ٥٠%، واختفت هذه القيمة فى عام ١٩٧٩، ١٩٨١ وقد يكون سر اختفائها عائدا إلى الأحداث التى شهدتها هذه الفترات، أى محاولة السادات تأجيلها، وذلك بسبب توقيع مبادرة السلام ١٩٨١،١٩٧٩، بجانب أنها شهدت الكثير من المشاكل الطائفية والسياسية والاقتصادية، ولذلك قد يكون اختفاؤها راجعا إلى الخوف من اللامركزية فى اتخاذ القرار، مما يؤدى إلى تسرب أصحاب الفتن والشائعات إلى متخذى القرار، مما يؤدى إلى حدوث بلبلة وتشتت بداخل المجتمع مما ينذر بانهياره ثانية، وهذا امتد لثقافة وقيم الريف الذى يرفض التدخل من أى شخص غريب، ويتم حل المشاكل فى إطار مجالس عرفية تمثل الأسلوب الأمثل للضبط الاجتماعى.

قيمة المشاركة والسلبية: سجلت هذه القيمة تأرجحا ما بين ارتفاع ظل من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨ بنسبة ٢٢%، وزاد فى عام ١٩٧٨ إلى ٣٣% ثم انخفضت إلى ٠ فى عام ١٩٧٩، ثم زادت إلى ١٢% ووصلت زيادتها لتصل إلى ٣٣% عام ١٩٨١. ولا شك أن هذه المرحلة تمثل تشابكا وتعاونا بداخل المجتمع؛ بسبب مبادرة السلام والتعددية الحزبية، والتى تطلبت أكبر نسبة مشاركة، وهذا بلا شك ما عبرت عنه القرارات السياسية فى هذه الفترة من تعددية وانفتاح اقتصادى، ومبادرة للسلام التى تحتاج إلى التعاون والحوار والوسطية مع كافة

الطوائف والفصائل، إلا أن الواقع المجتمعي لهذه الفترة لم يَستَجِبْ لهذه التحولات والتى عبر عن رفضه لها فى صورة مظاهرات واعتصامات، والتى بررها البعض بكونها كانت مظاهرة معدة ومرتبة من قبل تحالف بين الشيوعيين والناصريين بهدف إسقاط السادات وتقليب المجتمع عليه؛ لإحياء القيم والفكر الناصرى.

لم تُشِر المؤشرات العددية على وجود قيمة السلبية فى قيم الرئيس السادات ولا فى القرارات السياسية التى صاحبت هذه المرحلة، ولا على الواقع المجتمعى الذى شابته حالة من التمرد والثورة على كل شيء فى هذه المرحلة، على الرغم من تحقيق النصر ومحاولة السادات الجادة أن يستفيد من هذا النصر والسلام بدعم من قِبَل الدول الكبرى، بهدف إصلاح اقتصاد بلاده؛ لأنه رغم هذه الجهود وهذه الإنجازات تظاهر الشعب، وفى المقابل خرج الشعب لعبدالناصر لعودته للحكم عندما أراد أن يتنحى، وهذا بلا شك يؤكد حالة الازدواجية فى المعايير والقيم من قبل الثقافة المصرية عموما ولهذا يصعب التنبؤ بتصرفاتها.

قيمة الازدواجية: نجد أنها قيمة وجدت فى الأعوام الثلاثة ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ بنسب متساوية فهى على الترتيب ٣٣%، ٣٣%، ٣٤%، وهذا ما يعبر عنه واقع المرحلة التى شهدت صراعا محتدما بين أنصار الفكر القديم -الفكر الاشتراكى-، وأنصار الفكر الجديد بقيمة الرأسمالية والانفتاح والتعددية وحرية السوق، ومحاولة التوفيق بين الفكرين، ثم إن القيم والفكر السياسى فى هذه المرحلة مع القرارات السياسية معبرة عن تحول قيمى والأخذ بالنظام الرأسمالى، إلا أن الواقع المجتمع ما زال يصارع من أجل هذه القيم.

وهذا ما خلق ازدواجية بين الواقع والقول، وقد حاول السادات فى الفترة الأخيرة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨١ حسم هذا الازدواج عبر المواجهة التى جاءت لتثبيت الفكر الرأسمالى، ثم اعتقال أو عزل أو محاكمة كل مَنْ يعارض أو

يخالف هذا الفكر، وهذا بلا شك ما تؤكده المؤشرات للقيم عن اختفاء هذه القيم فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨١.

وما يؤكد ذلك هو عدم وجود ملكية عامة عند النظر للمؤشرات، فى المقابل ظهرت الملكية الخاصة بنسبة ٥٠% لكل من عامى ١٩٧٧، ١٩٧٨، والتى تمثل مرحلة تثبيت وترسيخ هذه القيمة ودعمها من قبل قرارات سياسية تشجع على الاستثمار والعمل الحر، وحرية سياسية بعد حرية إصدار الصحف، وحرية تكوين الأحزاب وإلغاء قانون الطوارىء، وإقامة المشاريع الخاصة ودعم الدولة لهذه المشاريع؛ من أجل حل مشكلة البطالة وفتح أبواب عمل جديدة.

ولا شك أن هذه المرحلة يطلق عليها مرحلة المواجهة السياسية بين قيم سياسية واقتصادية قديمة وقيم سياسية واقتصادية جديدة تطلبت لحسمها قرارات جريئة قد تكون نتج عنها حالة من الارتباك والفوضى المؤقتة لهذه القيم، فالتحول الرأسمالى يحتاج إلى المخاطرة وسرعة اتخاذ القرارات، وكل هذه القيم تحتاج فقط إلى تدريب المجتمع عليها وإعداده لها؛ بسبب تاريخه الطويل فى الجماعية والمركزية المقيدة والبيروقراطية التى تقتل المرونة والحرية فى التفكير وبالتالى اتخاذ القرار، وقد يمكن أن يحقق هذا الفكر وقيمه نتائج أفضل إذا كان هناك إعداد وتجهيز عبر المسئولين وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وذلك لإعداد الساحة المجتمعية لطرحه، ولذلك سادت قيم التعددية، واللامركزية، والمشاركة، والملكية الخاصة فى هذه الحقبة.

نظرة عامة على الحقبة الأولى لقيم الرئيس السادات من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥

اتسمت هذه المرحلة بمحاولة السادات التمسك بثوابت القيم المتوارثة بداخل الشخصية المصرية؛ وذلك بسبب ظروف الهزيمة التى كانت قابعة على الصدور، وبالتالى كانت هذه المرحلة أشبه بلم الشمل وتضميد الجراح لمواصلة العمل واسترداد الأرض، فصار شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، فظهرت قيم التماسك والتوحد والتعاون والجماعية باعتبارها أكثر القيم ثباتا لاستخدامها فى أوقات الدراما القومية؛ لأنها شجعت على استقرار المجتمع، كما يؤكد على ذلك "أحمد بيومى" فى كتابه "المشكلات الاجتماعية"، من أن "توحد نسق القيم المركزية أو السلطة المركزية فى أوقات الأزمات التاريخية، وأهم مظاهر وخصائص هذه القيم هى التوحد مع الحكام بغض النظر عن رأى الجماهير فيه"، أى أن ما يمكن أن يقال عن هذه المرحلة هو "التوحد من أجل النصر"، وما تحمله هذه الخاصية من إحياء لجميع القيم الثابتة فى الثقافة الريفية والتى جاءت عبر عوامل الجغرافيا والطبيعة التى تحث على هذا المعنى وتدعمه، وهذا ما ظهر عبر المؤشر العددى فى خطابه السياسى فى الجدول رقم ١ الخاص بعيد العمال والتى ظهرت سيادة للقيم الدينية والجماعية والانتماء والتماسك ولتأكيد تمسكه بهذه القيم جاءت قراراته السياسية التى أظهرت دعمه لهذه القيم، فمن الناحية الدينية صدر قرار بتعديل المادة الثانية من الدستور المصرى التى تجعل من الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

أما قيمة الانتماء فظهرت عبر قراره بعودة اسم "مصر" ثانية بدلا من الجمهورية العربية المتحدة إلى "جمهورية مصر العربية".

"سيادة قيم المركزية والملكية العامة والمشاركة": لإعلاء قيمة وهيمنة الدولة فى هذه المرحلة، مما يدل على حالة التوافق ما بين الواقع المجتمعى وقيم وقرارات السلطة.

يمكن بذلك أن نقول إن الملمح الأساسى لهذه الفترة هو التشابه والتوافق ما بين قيم وقرارات السادات كامتداد لقيم الثقافة الريفية، وبين الواقع المجتمعى آنذاك، والتى خلت تماما من أى ازدواجية قيمية بسبب عدم الانفصال ما بين قيم وفكر السادات، وبين القرارات السياسية لهذه المرحلة وبين الواقع المجتمعى.

نظرة عامة على الحقبة الثانية
لقيم الرئيس السادات فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١

شهدت هذه المرحلة العديد من القرارات السياسية التى تمثل تحولا لمسار المجتمع، أو عن طريق إعادة ترتيب قيم ومبادئ الثورة بشكل تصاعدى، فكانت هذه المرحلة تتسم بالمواجهة بدءا من قرار الحرب الذى كتب به تاريخ المنطقة كلها فى نكون أو لا نكون، مرورا بالانفتاح الاقتصادى الذى هدف به إلى مغازلة أمريكا باعتبارها حاملة للنظام الرأسمالى آنذاك رغم بعض سلبياته، ثم قرار بناء الديمقراطية على أساس تعدد الأحزاب، ثم قرار رحلة السلام الذى كان أخطر على حياته من قرار الحرب، لأنه سوف يغير به ليس مصير الشرق الأوسط بل مصير العالم كله، وقلب موازين السياسة الدولية، وبالتالى العودة للمنظومة القيمية للثقافة السياسية للمصرى وهى السلام، التنمية، العدل.

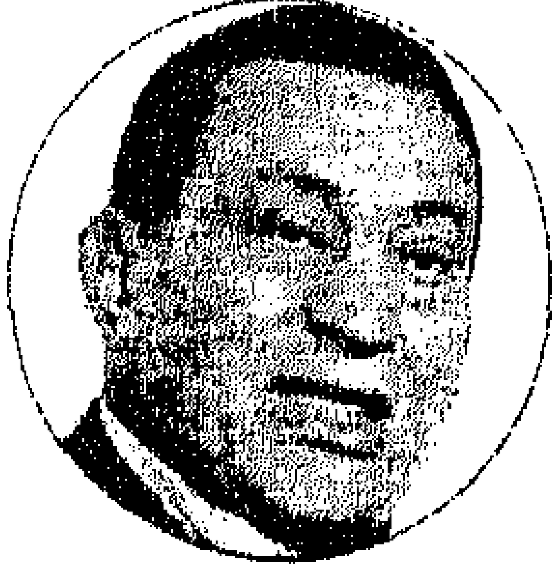
ومن هنا فهذه القرارات تمثل تحولا فجائيا فى النسق الثقافى للمجتمع المصرى عموما والريفى على وجه الخصوص، والذى تعود على الاستقرار والثبات، كان لهه ردود فعل متباينة بداخل ثقافة مجتمع يعانى من وجود قيمة المحافظة على ما ثبت اختباره وصحته فى الماضى، وهذا ما عبرت عنه الأمثال الشعبية بقولها "اللى نعرفه أحسن من اللى ما نعرفهوش" رغم "وجود هذا الذى لا نعرفه بداخل قيمنا"، ولكن بشكل كامن نحتاج لخروجه باعتباره قيما راسبة، وهذا يفسر سر الهجوم غير المبرر الذى صاحب قرار التعددية والانفتاح الاقتصادى، وقد يكون هذا الهجوم راجعا أيضا لكون هذا القرار استدعاء لقيم ارتبطت فى الذاكرة الجماعية لأبناء الثقافة المصرية بقيم الاستعمار، التى تدعو إلى الفرقة وتشتيت للجماعة، وغياب العدالة الاجتماعية التى طالما حُرمت منها

البيئة المصرية عموما، والريفية على وجه الخصوص، أو تكون هذه القرارات نتجت دون الإعداد وتهيئة المجتمع لها.

وإذا كان البعض يرى أن هناك انفصالا ما بين قيمه التى ترمز للحكم السلطوى المحافظ التى ظهرت فى فكرة كبير العائلة أو رب الأسرة ومخاطبته للشعب بأولادى، ومفهوم الليبرالية التى تعد سمة من سمات العصر، فإنه قد يرجع ذلك إلى قيمة الانتماء التى عرف بها الرئيس السادات، سواء للمكان أو للأشخاص، والتى يغد الحكم أو النظام السلطوى المحافظ انعكاسا وتعبيرا للتمسك بأخلاق القرية، وذلك باعتبار أن الطابع الأبوى أو الوراثى للحكم ساد لفترات طويلة فى السياق التاريخى للثقافة المصرية.

من هنا نستطيع أن نجزم بخصوصية الثقافة المصرية الزمانية والمكانية، والتى ترجع لرد فعلها على الأحداث الذى دائما لا يتوقعه أحد أو يتنبأ بحدوثه، وأن التحول الفجائى والتغير فى السياسات يكون تغيرا فجائيا من قِبَل النظام السياسى، والذى تكون نتيجة لمزيج فريد من الثبات والاستمرارية، والتزاوج والتنوع فى الوقت نفسه، والذى ميزه بميزة خاصة، والذى جاء كحصاد للجانب المادى للحضارة الفرعونية، والتى ترجع لعوامل الطبيعة التى فرضت نمط وأسلوب حياة حفظ المصرى خصائصه الاجتماعية والثقافية، وهو ما أسماه "جمال حمدان" فى موسوعته "شخصية مصر" فى الجزء الثانى بـ "وحدة المصرى عبر التاريخ"، وهذا بلا شك ما ساعد على احتفاظ الشخصية المصرية ببعض خصائصها على مر الزمان "فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم وفنون الرى والزراعة صنعتها ضرورات البيئة الفيضية التى كونها نهر النيل"، وهذا ما تفسره المؤشرات العددية لقيم الرئيس السادات التى عكست احتفاظه وتمسكه بالقيم الريفية المرتبطة بمهنة الزراعة مثل التدين، والجماعية، والانتماء، والسلطوية، باعتبارها قيما لازمة طيلة فترة حكمه، وهذا ما عكسته قراراته، وإذا كان البعض يرى أن الأيديولوجية والثقافة لا يمكن ربطهما ببعضهم البعض، فإن الواقع المعاش للثقافة المصرية خصوصا وثقافة المجتمعات النامية عامة يؤكد على الاتصال والترابط ما بين الأيديولوجية والثقافة.

الفصل الخامس



زمن مبارك... قيم القيادة السياسية

من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٦

زمن مبارك... قيم القيادة السياسية
من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٦

تمهيد:

شهد المجتمع المصرى منذ أن تولى الرئيس مبارك الحكم بعد اغتيال الرئيس السادات تحولات وإرهاصات خطيرة بداخل النسق القيمى للمجتمع المصرى عموما، ناتجة من أن هذه الفترة تمثل محصلة التقاء فكرين قد يكونان مختلفين رغم بدايتهما المشتركة، ولكن نظرا للظروف الدولية والضغوط فى الداخل والخارج نتج عنهما هذا الاختلاف، فالانفتاحية الاستهلاكية للاقتصاد فى عهد السادات، وإلغاء الطبقات فى عصر ناصر، أفرزا قيما عشوائية برزت وازدهرت فى عصر مبارك، وأثرت بالسلب على المجتمع المصرى وعلى نسقه الثقافى وعلى قيمه الاجتماعية والثقافية، وخصوصا بداخل الريف الذى شهد هجرة داخلية وخارجية كبيرة إلى بلاد الخليج النفط، وذلك بسبب تفتيت الملكية فى عهد عبدالناصر والسماح بالبناء على الأراضى الزراعية وتجريفها فى عهد السادات، التى أدت إلى تقلص حجم العمالة الزراعية فأدت للهجرة.

ومن هنا حدث حراك اجتماعى صاعد وهابط منذ عهد السادات نتيجة للحراك السياسى الذى أدى إلى زيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية بداخل الريف، فنتج عنها قيم جديدة تمثلت فى استخدام العنف والتطرف كقيم معبرة عن التغير الذى طرأ على المجتمع المصرى، باعتباره ناتجا للثقافة النفطية التى يغلب عليها الطابع القبلى المعروف بالعنف والدموية، مما أدى إلى اختراق ثوابت وموروثات قيم الشخصية المصرية، ومن هنا كان عصر مبارك محاولة للتصالح لعودة القيم الموروثة، التى تحث على التعاون والاستقرار لا العنف

والصراع، وبالتالى العودة بالمجتمع إلى طبيعته المستقرة وثباته وتوازنه لإحياء القيم التقليدية، والتى أصبحت رواسب بسبب طغيان وسيطرة القيم الجديدة التى تمثلت فى حالة من الصراع والتفكك والازدواجية التى شهدتها هذه الفترة، وهذا ما يؤكد على أن القيم المأخوذة عبر الطبيعة والجغرافيا قيم داوم النظام السياسى على استخدامها لاستئناس المجتمع بهدف السيطرة عليه، وذلك بسبب معرفة هذه الأنظمة بجنوح الوجدان المصرى إلى القديم التقليدى.

وبالتالى فالخطاب السياسى للرئيس مبارك اشتمل على تدعيم القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المدعمة لهذه المرحلة، وظهر عن طريق إحياء قيم الدين المتمثلة فى الأخذ بتعاليم الدين، والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب واحترام الكبير، وطاعة ولى الأمر المتمثلة فى السلطة الأبوية لأبناء الريف، والتراحم والتعاون والتعاطف وإقامة شعائر الدين، وإحياء قيم الجماعية والتعاون والتماسك والانتماء المأخوذة من فلسفة العمل الزراعى، وكناتج للانتماء والارتباط وحب الأرض وحب المكان والزمان، وكل ذلك بهدف إعادة المجتمع المصرى والريفى إلى مساره الطبيعى.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية فى الفترة من ١٩٨٢: ٢٠٠٦

١ - القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية فى الحقبة الأولى والتى تبدأ من ١٩٨٢: ١٩٩٢

تعد الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ نتاجا لقيم اجتماعية وثقافية سادت فى الفترتين السابقتين على هذه الفترة، والتى أصابت المجتمع المصرى بازدواجية، فأصبح فى حيرة من أمره لتحديد القيم الأمثل لهذه المرحلة، لذلك سادت فى هذه المرحلة قيم "الصراع" فى صوره المختلفة سواء كان صراعا فكريا ما بين القيم العلمانية والقيم الدينية، أو صراعا سياسيا ما بين القيم الاشتراكية والقيم الرأسمالية، استلزم هذا الصراع إحياء القيم الجماعية للعودة إلى التوحد والتماسك لإعادة الاستقرار لتحقيق التنمية بداخل المجتمع، وذلك عبر تدعيم قيم الانتماء والعمل على استثارته وتحفيز المجتمع عليه ومحاربة العنف والتطرف كناتج لقيمة اللاانتماء التى أصابت هذه المرحلة، والذى انتشر على آثارها موجة من الإرهاب والعنف الدموى الذى أصاب المجتمع المصرى آنذاك، فانتشرت "قيم التفكك" كرد فعل للتحولات التى حدثت بداخل الشخصية المصرية، وما طرأ عليها من تغير قيمى وضعف للهوية أو غياب لها أو التنصل منها، والتى تطلبت زيادة لقيم التعاون والمؤازرة بداخل المجتمع فى فترة الثمانينات عقب اغتيال الرئيس السادات، ومحاولة تضميد الجرح وعودة المجتمع المصرى لطبيعته السمحة المعتدلة وذلك عبر دعم القيم التى تحض على التعاون والمشاركة، ومن هنا فالجدول التالى يعرض لهذه القيم عبر الخطاب السياسى للقيادة السياسية بمناسبة عيد العمال.

جدول رقم ١ يوضح
القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية
فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ فى عيد العمال

القيمة	١٩٨٢		١٩٨٤		١٩٨٦		١٩٨٨		١٩٩٠		١٩٩٢		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	١	%٧	٢	%١٣	٥	%٣٣	٢	%١٣	٣	%٢٠	٢	%١٤	١٥
علمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جماعية	٣	%١٤	٥	%٢٤	٦	%٢٩	٢	%١٠	٥	%٢٣	٠	٠	٢١
فردية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	%١٠٠	١
الانتماء	٣	%٢٢	٢	%١١	٢	%١٤	٢	%١٤	٥	%٣٦	٠	٠	١٤
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التماسك	٢	%١٥	٢	%١٥	٤	%٣٢	٢	%١٥	٣	%٢٣	٠	٠	١٣
التفكك	٠	٠	١	%٣٣	٠	٠	٠	٠	١	%٣٣	١	%٣٤	٣
التعاون	٢	%١٥	١	%٨	٠	٠	٣	%٢٣	٦	%٤٦	١	%٨	١٣
الصراع	٠	٠	١	%٧	٣	%٢٠	٦	%٤٠	٣	%٢٠	٢	%١٣	١٥

الجدول السابق تعرض للقيمة وعكسها؛ وذلك لأن كل جديد له رواسب ثقافية كامنة فى المجتمع تتناسب مع طبيعة العصر الذى يعيش فيه الأفراد داخل المجتمع، والقيم تتغير ولكن طغيان القيم الجديدة لا ينفى وجود القيم التقليدية، كما يظهر تكرار القيم الدينية حتى ١٥ قيمة فى الفترة الأولى لحكم مبارك، والتى تراوحت ما بين ٧% عام ١٩٨٢ وارتفاعها إلى ١٣% عام ١٩٨٤ ثم زيادتها إلى ٣٣% عام ١٩٨٦، ثم عودة للانخفاض ثم الارتفاع ثم الانخفاض.

وهذا بلا شك يفسر حالة عدم الاستقرار التى صاحبت هذه الفترة، والتى تمثلت فى ارتفاع وانخفاض القيم الدينية التى تمثلت فى قيم احترام الكبير، وطاعة أولى الأمر، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والدعوة للتعايش السلمى بروح الإيمان الصحيح، والحوار كما دعت له الأديان السماوية وليس الدين الذى وضعه البشر لأنفسهم.

ولا شك فى أن إعلاء القيم الدينية والتركيز عليها بسبب مكانة الدين والتدين فى البيئة الريفية والمجتمع الزراعى والحضارة المصرية عموما انعكس على طريقة التنشئة لأبناء الريف، وذلك وفقا لرؤية، عبر عنها "ماكليلاند" إذ يرى أن

المجتمعات ذات الحضارات الزراعية تكون أكثر اعتمادا على القوة الغيبية الخفية وما وراء الطبيعة أكثر من الاعتماد على العقل والمنطق، أيضا رغبة الرئيس مبارك فى اتباع نهج الرئيس السادات من أننا بلد علم وإيمان بهدف التعاطف والتفاف الشعب حول قائده، أيضا محاولة منه لحسم الصراع الذى تم فى السبعينات ما بين القيم العلمانية والقيم الدينية التى تصاعدت وأدت إلى اغتيال رئيس الدولة.

ولو نظرنا لقيم العلمانية باعتبارها قيما نفعية فإنها يمكن أن تظهر فى التدين الشعبى الذى يمارسه الفلاح المصرى عبر سلوكياته فى البيئة الريفية، فإذا كانت "العلمانية" كقيمة تعنى فصل الدين عن السياسة عبر العديد من القيم المكونة لها، فإن الفلاح المصرى طيلة حياته نظرته للتدين نظرة علمانية فى الأصل؛ لأنه ينظر للدين باعتبار التدين هو حالة وعلاقة بينه وبين ربه، وبالتالى يفصله عن المعاملات بين البشر، ويستخدم من الدين ما يخدم أغراضه ويحقق له مصلحة نفعية.

وترى الدراسة الحالية أن هذه القيم قد بدأت تتسرب وتنتشر بداخل العالم عبر ما يسمى بثقافة العولمة، والتى بدأت أولى حملاتها بالهجوم على الرسول الكريم والرموز الإسلامية، وبدأت معالمها تظهر فى العديد من السياسات بداخل المجتمع.

قيم الجماعية والفردية: قيمتان متضادتان كناية عن وجود لقيم سائدة وطاغية، وهى تمثل جدوى للمرحلة الراهنة لها وقيمة كامنة تقليدية "أى رواسب للقيم" بداخل البيئة، تكون كامنة بسبب عدم استخدامها.

ومن هنا نجد وجود قيمة "الجماعية" فى هذه الفترة بإجمالى عدد ٢١ قيمة توزعت بنسبة ١٤% عام ١٩٨٢ ثم زادت إلى ٢٤% فى ١٩٨٦، ثم زادت إلى ٢٩% عام ١٩٨٦ ثم انخفضت إلى ١٠% عام ١٩٨٨، ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٩٠ لتبلغ ٢٣%، ثم لا توجد فى العام التالى.

لا شك أن ارتفاع وانخفاض واختفاء هذه القيمة يعطى للباحث فرصة للتفسير والتحليل لحالة المجتمع إلى جانب تفسير حالة التغير والتحولات التى ينبغى أن يكون عليها المجتمع، أى حالة حراك وليست سكونا.

فلا شك أن قيمة "الجماعية" التى لازمت معظم الفترات تعبر عن قيم أصيلة عرفتها البيئة الريفية، والتى تمثلت فى العمل الجماعى وروح الفريق، والمزاملة فى الأعمال المختلفة وحمايتها، باعتبارها مصدرا آمنا وأسلوب حياة خاصا بالقيم التى تحكم البيئة الريفية، وتشكلت على أساسها قيم التنشئة الاجتماعية لأبناء الريف، لأن جوهر وفلسفة العمل الزراعى هو الاعتماد على الجماعة لمواجهة الفيضان أو الجفاف أو للقيام بالعمل فى الأرض، والذى لا يتم إلا عبر جماعة متعارفة متعاونة متماسكة؛ لأن يد الله مع الجماعة، ولا شك أن هذه القيم قد استعان بها الرئيس مبارك وظهرت عبر خطابه السياسى الذى حث فيه على أهمية بث روح التعاون والمشاركة والجماعة والعمل بروح الفريق.

وهذه الفقرة للدلالة على حثه على قيمة الجماعية فى خطاب عيد العمال ١٩٨٢ "إن متطلبات العمل الوطنى وفى مقدمتها الجدية والصدق، ووحدة الصف، والتمييز بين تنوع الاجتهادات، هو أمر ضرورى مطلوب، والفرقة والتشتت للجهود هو آفة تهدد المسيرة، وتنذر بأوخم العواقب".

ولا شك أن اغتيال السادات وبزوغ قيم تدعو إلى الفرقة والتطرف وللصراع بداخل المجتمع فى هذه الفترة بالذات تطلبت من الرئيس مبارك أهمية إحياء وبعث لقيم الجماعة وروح الفريق؛ ليعود التماسك والاستقرار للمجتمع ثانية.

وإذا كانت قيمة الفردية قد شهدت عدم تسجيلها فى الجدول، فذلك لأنها غير ذات جدوى فى هذه المرحلة التى تتطلب روح الفريق، والذى لا يتحقق إلا عبر تفاعل الجماعة. وأيضا يدل على محاولة إقصاء هذه القيم خوفا من سيطرة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وهذا ما يؤدى إلى انهيار المجتمع وحدوث التشتت والانفصال، ونجد أنها حدثت أعلى قيمة للفردية فى عام ١٩٩٢

والتى تمثل مرحلة جديدة لحكم الرئيس مبارك، تطلبت الانفراد بالقرار وفرض سلطته وسياسته بسبب رؤية الكثير من المحللين أنه لا يستطيع أن يكون صانعا للأحداث بقدر ما يكون مشاركا فى صنعها، ولذلك كانت الفردية رغبة منه فى الانفصال عن السادات وإثبات قدرته على صنع القرار واتخاذه وتحمل نتائجه دون اتباعه للفكر الآخر.

قيم الانتماء واللاانتماء: تعد إحدى القيم التى تأصلت بجذور الشخصية الريفية عموما، والتى جاءت كامتداد لقيمة الارتباط بالأرض والمكان وبالجهة أو بالبيئة التابع لها، أى الانتماء لعائلتك ثم أسرتك ثم قريتك ثم محافظتك.

وهذا ما ظهر عبر الجدول الذى يظهر فيه تكرار هذه القيمة ١٤ مرة بنسبة ٢٢% فى عام ١٩٨٢، ١٤% فى الفترات من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ ثم زيادة هذه القيمة إلى ٣٦% فى عام ١٩٩٠، ثم عدم وجودها فى عام ١٩٩٢.

ويفسر هذا التأرجح حالة التغير الحادثة بداخل المجتمع، والتى ازدادت فى عام ١٩٨٢؛ رغبة فى إحياء هذه القيمة فى فترة مبارك الأولى للتأكيد على التمسك بقيم القرية، وقد أكد على هذه القيم الرئيس مبارك فى الفقرة التالية من خطابه فى عيد العمال ١٩٨٦ "الشباب يتجه بكل طاقاته وآماله للأرض الجديدة، ويتجهون إلى تعمير الصحراء وتحويل الرمال إلى مزارع خضراء، عائدون من الخارج بكل أشواق العودة للأرض الطيبة والحنين لأبناء مصر، الذين بنوا السد العالى وحولوا مجرى النهر".

ولا شك أن هذه القيمة أى الانتماء قد رسخت مبدأ الاختيار للمناصب السياسية وفق تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، حيث بلغت النخبة السياسية الحاكمة فى عهد مبارك من محافظة المنوفية أعلى نسبة فى تمثيل الوزراء والمحافظين ونخبة الرئاسة، وقد لعبت هذه القيمة فى سيطرة قيم أهل الثقة على أهل الخبرة والتى ظهرت عبر تحول الجهاز الإدارى لجهاز للحكم يتم الاختيار

من خلاله لتولّى المناصب السياسية، والذى تلعب فيه الوساطة والمحسوبية والقرابة وعلاقة النسب الدور الأكبر فى الاختيار للمناصب فى العمل السياسى.

ولا شك أن الانتماء والعولمة تتناسب تناسبا عكسيا، حيث هذا ما يفسر سبب تراجع قيم الانتماء فى عام ١٩٩٢ باعتباره بداية لسريان ثقافة العولمة التى تتعارض وقيم الانتماء.

ونجد أننا قد لا نرى لهذه القيمة مردودا داخل قرية الرئيس مبارك، من حيث الخدمات والاهتمام على غرار محافظة وقرية السادات التى أسرف فى الاهتمام بها، ربما لأنه يرى أنه رئيس لكل المصريين ولا ينبغى تفضيل مكان على مكان آخر، أو ربما يحاول أن يظهر هذا الانتماء عبر أبناء قريته أو بلدته فى شكل مناصب ومراكز سياسية.

قيم اللاانتماء: إحدى القيم التى لم تسجل فى الجدول طيلة هذه الفترة، إلا أن هذا لا ينفى وجودها على المستوى الثقافى للمجتمع المصرى عموما، والتى ظهرت عبر حوادث التفجيرات والإرهاب التى شهدتها فترة التسعينات.

قيمة التماسك وقيمة التفكك: قيم عرفت بداخل الريف نتيجة لطبيعة العمل الزراعى وانغلاق المجتمع الريفى على بعضه البعض، والتى تأتى بسبب تشعب العلاقات وترابطها، والمعرفة الشخصية لأبناء الريف لبعضهم البعض، والارتباط بالمناسبات والأعياد والاحتفالات مع بعضهم البعض، ورغم التفاوت فى المستوى الاقتصادى فإن الذى يحكم هذه القيمة ليس المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى، ولكن العلاقات العائلية الموجودة فى الأسرة الريفية، وذلك ما ظهر عند قراءتنا للجدول الذى يتضح فيه وجود هذه القيمة بصفة مستمرة وبنسبة متقاربة ومتساوية مع بعضها البعض.

نجد أنها توجد فى الفترة ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٨ بنسبة واحدة ١٥%، أما فى ١٩٨٦ فقد ارتفعت إلى ٣٢% ثم انخفضت فى ١٩٨٨، أما فى سنة ١٩٩٠ فقد زادت إلى ٢٣% ثم لم توجد فى ١٩٩٢.

وهذا إن دل فإنه يدل على تأثر الرئيس مبارك بهذه القيمة، والتى تظهر زيادتها عندما يريد تحقيق مصلحة ما؛ ليتخذ منها دعما بهدف الاستمرار فى السلطة، أو بداية لمرحلة جديدة لحكمه تتطلب التأكيد على أصوله الريفية، وما يؤكد ذلك هو زيارته التاريخية للمنوفية عند إطلاقه مبادرته التاريخية لتعديل الدستور، والخاص بانتخاب رئيس الجمهورية وليس الاستفتاء عليه، ونجد أن هذه فقرة من خطابه أمام العمال فى ١٩٨٦ لتؤكد ذلك "مكروه من الفرد أن يبنى سعادته على تعاسة غيره، وبالتالى فإن ما يهدد النظام الاجتماعى للمجتمع ويعصف بالاستقرار ألاَّ يتمتع كل مواطن بثمار إنتاجه وعرقه، وتتعمق الفوارق المعيشية بين الناس، وتتولد الأحقاد والكراهية، بدلا من التعاون والحب والتماسك".

وإذا كانت قيمة "التماسك" قد تراجعت لتصل إلى ٠ عام ١٩٩٢ فهذا بلا شك راجع إلى بزوغ قيم جديدة، وهى قيم العولمة وثقافتها التى تظهر بوضوح فى "قيم التفكك"؛ وذلك لأن التفكك ناتج عن طغيان قيمة جديدة على قيمة راسبة أو تقليدية موجودة، وفى التماسك وما يترتب على ذلك التفكك من صراع يعصف بالمجتمع بأسره، ولذلك نجد قيمة "التفكك" قيمة ظهرت فى ١٩٨٦ بنسبة ٣٣%؛ وذلك كناتج لقيم الحراك السياسى الذى حدث فى عهد السادات والهجرة إلى بلاد النفط، وما ترتب على ذلك من إحلال قيمة محل قيمة أدت إلى حدوث صراع بالأسرة الريفية، وإحلال قيمة وافدة جديدة بداخلها فأصابها الخلل؛ بسبب غياب سلطة الأب التى تعتمد عليها التنشئة الاجتماعية فى البيئات الريفية خصوصا، وبالتالى فالتكنولوجيا تعجل بالصراع الطبقى وتفكك المجتمع كما رأى "كارل ماركس".

وكما يرى "أرنولد توينبى" فى كتابه دراسة التاريخ فإن الإنجازات الاقتصادية جاءت نتيجة لنظم اجتماعية وعادات اجتماعية متقدمة، وبالتالى فإن النظم الاجتماعية والنسق الثقافى للمجتمع الريفى يفسر سبب فشلنا فى تحقيق

الإنجازات والتنمية، وقيمة التفكك عام ١٩٩٠، ١٩٩٢ تؤكد زيادتها إلى ٣٣%، ٣٤% أى تعارض النظام الاقتصادى الناتج عن ثقافة العولمة مع قيم وثقافة المجتمع الريفى، والذى أدى إلى زيادة حالات التفكك للقيم بداخل المجتمع كرد فعل لتسرب ثقافة العولمة وبروزها فى ذلك الوقت. وإذا كان البعض يرى عدم انعكاس قيمة التماسك على قرارات وسياسات مبارك فى هذه الفترة، فهناك دلالة تشير إليها الدراسة تؤكد على تمسك الرئيس مبارك بهذه القيمة وانعكاسها عليه؛ لأنها تحقق له الاستحواذ والاستمرار بداخل السلطة كما دلل عليها موسكا، وما يؤكد ذلك هو عدم إجراء تغييرات وزارية بشكل دورى، بل أن هناك بعض الوزراء فى مناصبهم منذ توليه الحكم.

قيمة التعاون والصراع: التعاون هو الأساس الذى تقوم عليه فلسفة العمل الزراعى، والذى يظهر فى علاقته مع جيرانه أو فى علاقة الفلاح مع الآخر، ولا شك أن التعاون هو ثمرة لقيمة المشاركة والحوار داخل الثقافة الريفية عموما، والذى يرجع إلى طبيعة الفلاح التى تؤثر السلامة والتفاهم بدلا من العنف والصراع.

ومن هنا فعند النظر لمعطيات الجدول يتضح ارتفاع وانخفاض لهذه القيمة، والذى يرجع إلى طبيعة المرحلة التى تمر بها مصر مع العالم الخارجى، وعلاقاتها بالآخر وخصوصا بعد تولى مبارك للحكم، وضرورة معرفة سياسته وتوجهاته تجاه هذه الدول، ونجد فى عام ١٩٨٢ بداية توليه للحكم قيمة التعاون ١٥% ثم انخفضت إلى ٨% عام ١٩٨٤ ثم لم تسجل عام ١٩٨٦ ثم ارتفعت إلى ٢٣% عام ١٩٨٨، ونجد أن هذا العام كان بداية لتولى مبارك لفترة ثانية، ورغبته فى إقامة علاقات تعاون مع كافة القوى والجيران، ولذلك شهدت هذه المرحلة إقبالا عربيا على الاستثمارات شملت تقديم قروض وتمويل مشروعات لاستصلاح الأراضى لزراعتها، وهذا يدل على فتح باب التعاون المثمر مع

الآخر، والذى ينعكس على البيئة الريفية بالاستثمارات الزراعية لرفع مستواها الاقتصادى وتحسين المعيشة.

وإذا كان عام ١٩٩٠ قد شهد ارتفاعا ملحوظا لقيمة التعاون ليصل إلى ٤٦% فهذا ما يفسر طبيعة هذه المرحلة التى شهدت بزوغ الفكرة التى توحد العالم وتزيل الاختلافات والصراعات، وتتخذ من كل المذاهب والتنظيمات السياسية أفضل ما فيها سواء فى المذهب الاشتراكى أو الرأسمالى وهو ما يعرف بـ "الطريق الثالث".

ونجد أن الرئيس مبارك يشير فى خطاباته السياسية إلى ضرورة السعى إلى استقرار المجتمع، عن طريق خطى ثابتة تتخذ من المنافسة سبيلا، وتبعد عن الصراع والعنف الذى يهدم أمن واستقرار الوطن.

وهذه الفقرة[1] من نص خطابه عام ١٩٩٠ بمناسبة عيد العمال، يوضح فيها ضرورة الحوار والتعاون مع الآخر "نسعى جميعا لتحقيق عملية الإصلاح، بغضّ النظر عن مواقعنا وانتماءاتنا الفكرية والعقائدية، وبصورة متكاملة للحياة التى نسعى إلى إقامتها على أرض مصر ونحن نقف على مشارف القرن الواحد والعشرين"، وإذا كان الخطاب فيه دلالة على وجود قيمة التعاون كقيمة نابعة من البيئة الريفية، فإنها لم تنعكس على المجتمع ولا على سياسته بداخل المجتمع.

أما قيمة الصراع: فهى قيمة عرفها المجتمع المصرى نتيجة للثقافات التى وفدت عليه وما نتج عنها من تضارب للمصالح أو بسبب المناصب السياسية وبالتالى نجد أعلى نسبة ارتفاع لها دائما تأتى فى ظل ظروف جديدة مثل قيم ثقافة جديدة أو فكرة جديدة مستوردة، وبالتالى نجد أعوام ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠ تمثل أعلى نسبة لقيمة الصراع والتى بلغت ٢٠%، ٤٠%، ٢٠%، والتى تفسر حالة الصراع الفكرى والأيديولوجى الذى ظهر بداخل المجتمع المصرى عقب هذه الفترة التى صاحبها تيار من التطرف والإرهاب أصاب المجتمع

١ محمد حسنى مبارك: خطاب سياسى، بمناسبة عيد العمال، ١٩٩٠.

المصرى بالعجز، وتعطلت على آثارها مشاريع وخطط التنمية، ومن ثم على الرغم من وجود هذه القيمة فإنها لم تنعكس بداخل المجتمع عبر سياسات أو قرارات تؤكدها، ومن هنا فهى لا تهم الدراسة فى شىء.

يوضح الجدول التالى القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية بمناسبة عيد الثورة فى الفترة من ١٩٨٢: ١٩٩٢، وهو يضم عددا من القيم الاجتماعية والثقافية التى تعبر عن نمط طبيعة وثقافة القيم السائدة بداخل المجتمع المصرى.

جدول رقم ٢ يوضح
القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية
فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ عيد الثورة

القيمة	١٩٨٢		١٩٨٤		١٩٨٦		١٩٨٨		١٩٩٠		١٩٩٢		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	٨	%٢٥	٣	%٩	٥	%١١	٥	%١٦	٥	%١٦	٦	%١٩	٣٢
علمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جماعية	٦	%٢٦	٤	%١٧	٢	%٩	٤	%١٧	٣	%١٣	٢	%٩	٢٣
فردية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
انتماء	٩	%٣٢	٧	%٢٦	٢	%٩	٣	%١١	٤	%١٣	٢	%١٣	٢٧
لا انتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تماسك	٤	%٥٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤٣	٠	٠	٧
تفكك	٠	٠	١	%٥٠	١	%٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
تعاون	٦	%٦٧	١	%١١	٠	٠	١	%١١	٠	٠	١	%١١	٩
صراع	٢	%٢٥	١	%١٣	١	%١٢	٢	%٢٥	١	%١٢	١	%١٣	٨

عند قراءة جدول رقم ٣ والذى يعبر عن أهم القيم الاجتماعية والثقافية لخطاب مبارك فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ يتضح الآتى:

شهدت هذه الفترة التركيز على قيم التسامح والإخاء والرحمة والانتماء؛ وذلك رغبة منه فى العودة ثانية لقيم القرية بهدف التغلب على موجة الإرهاب التى أصابت المجتمع المصرى. وكذلك شهدت هذه الفترة ارتفاعا للقيم الدينية بنسبة ٣٢ قيمة إجمالى الحقبة الأولى لحكم مبارك والتى تمثل أعلى نسبة فى الجدول، هى وقيم الانتماء والتى يبلغ كل منهما ٣٢%.

ويرجع ذلك إلى سببين: الأول قد يكون انعكاسا فطريا لقيمة الدين فى حياة الفلاح المصرى ولاستدعائه فى لحظة الأزمات، إلا أن السبب الحقيقى يكمن بجانب دور الدين فى قيم الفلاح المصرى، إلى جانب تأكيده على المضى قدما على فكر وقيم السادات؛ رغبة منه فى كسب تأييد وتعاطف الشعب المصرى المعروف بعاطفته وتدينه. ولكن على الرغم من وجود قيم الدين فى خطابه السياسى فإنه لم يؤكده قط عبر سياسات أو قرارات عكس فيها قيمة الانتماء، وفيما يتعلق بقيمة الانتماء التى توضح رغبته وامتداده للمؤسسة العسكرية وفكرها المبنى على الولاء والانتماء للوطن، والتأكيد على روح الانتماء والوفاء التى عرفت به البيئة الريفية، والتى ظهرت طيلة فترة حكم السادات المتمثلة فى ارتباطه ببيئته ثم ببلدته ثم الانتماء الأكبر لمصريته، أيضا بلغ انتماؤه شدته فى أنه فى عهده بلغ ٢٤% من جملة النخبة فى المناصب السياسية لمنصب نخبة رئاسة الجمهورية والمحافظين والوزراء من محافظة المنوفية موطن مبارك، فربما يحاول مبارك التأكيد على استمرارية هذه القيمة بنفس القوة والشدة، وهذا ما اتضح عبر نخبته السياسية، التى صارت فى الفترتين الأولتين على نفس النهج.

أيضا نجد أن قيم العلمانية واللانتماء والفردية لم تظهر قط فى هذه الفترة؛ نظرا لطبيعة الأحداث التى شهدتها هذه الفترة من عدم استقرار وصراع بعد مقتل الرئيس السادات، رغم ظهورها فى قرارات سياسية تمثلت فى الانفراد بقرارات التعيين فى المناصب دون الانتخاب، وتقليص دور الدين فى الدراما وإظهار رجال الدين الإسلامى خصوصا أنهم منافقون وبخلاء وطماعون، فكان لا بُدَّ من الحرص على القيم التى تجمع وتوحد الشعب؛ لأن هذه القيم السابقة تمثل خرقا لقيم المجتمع المصرى المتعارف عليها، وخصوصا قيم الريف الباعثة على التعاون والتماسك، والتى بلغت ٢٦%، والتعاون والتدين ٦٧%.

قيم الجماعية وقيم التعاون:

الجماعية والتعاون قيمتان عرفت بهم المجتمعات ذات الحضارات الزراعية؛ نظرا لطبيعة العمل الزراعى المبنى على الجهد والعمل الجماعى، وبالتالى فريق للعمل أو "المزاملة" كما يطلق عليها فى الريف سواء فى الزراعة أو فى البناء أو فى المناسبات، وذلك باعتباره نوعا من المقايضة المعروفة قديما.

هناك دلالة فى ارتفاع عدد تكرارات قيمة الجماعية والتعاون، من كونه يتحدث عن ثورة يوليو وإنجازاتها، التى تعتمد على هذه القيم، أى إعادة استخدام لهذه القيمة على اعتبار أن الرئيس مبارك يمثل امتدادا لثورة يوليو ولفكر جمال عبدالناصر الذى يعد انعكاسا لفكر وقيم الريف المصرى عموما. وبالتالى فإن ارتفاع قيم الجماعية بنسبة ٢٦% والتعاون ٦٧% والتماسك ٥٦% فى هذه الفترة من إجمالى القيم فى السنوات العشرة الأولى لحكم مبارك قد تزامن مع سياسة الوفاق والانفراج التى اتبعتها القوتان -أى أمريكا وروسيا-، وبلا شك انعكس ذلك على المجتمعات الحليفة مع هذه الدول ومنها مصر على سبيل المثال، وذلك عبر خططها وقيمها الاقتصادية. مما يؤكد على أن ذلك جاء متوافقا مع القيم الريفية الموجودة لدى القيادة السياسية لهذه الفترة.

لتأكيد ذلك هناك فقرة من خطاب مبارك فى عيد الثورة ١٩٨٢ تأكيدا على تأثر النظام السياسى المصرى فى جميع الفترات بالسياسة الدولية "لأن السياسة لا ترسم من فراغ أو توضع فى عزلة عن المحيط الاقتصادى والاجتماعى الذى تتعامل معه، وتدور فيه على المحيط الإقليمى والعالمى؛ وذلك حتى لا تتعثر خطاها وتفقد قدرتها فى التأثير والمشاركة فى رسم صورة العالم الجديد، وتتقوقع فى ماضيها"، وهذا تأكيد لدور الدول الكبرى فى رسم سياسات وتحديد موارد الدول التابعة سياسيا لها؛ وذلك امتداد لعنصر الموقع المؤثر فى الثقافة الريفية.

الفقرة ٢ [١] من الخطاب عام ١٩٨٢ فى عيد الثورة "ومن هنا لا تزال مصر فى كل المراحل متمسكة بمبادئها وقيمها وأهدافها القومية؛ لأن التجديد فى السياسات والأساليب لا يعنى التخلى عن القيم والمبادئ الأساسية، والإجماع الذى انعقد عليه فى قيم الحلال والحق والعدل والصواب والخطأ"، وهذا يأتى متزامنا مع مواد الدستور الذى لم يتغير منذ أن كانت مصر تحمل قيم الاشتراكية.

ومن هنا كانت قيم الإجماع والتعاون والتماسك تمثل قيما متقدمة فى الجدول؛ نتيجة للتوافق الذى تم فى العلاقات الدولية، وتزامن ذلك مع القيم والمبادئ الأصيلة والموروثة للمجتمع المصرى، والتى تمثلت فى الجماعية والتدين والانتماء والتماسك التى تأثرت بها القيادة، وبالتالى انعكست على المجتمع فى شكل قرارات وسياسات، فكان ذلك إيذانا بممارسة هذه القيم دون التعرض لضغوط دولية.

أما قيم التفكك والصراع: من واقع الجدول نرى أنها تأتى كانعكاس للحالة العربية الإقليمية التى شهدتها هذه الفترة ١٩٨٢، ١٩٩٢، باعتبار أن مبارك كان يهدف إلى إعادة الإجماع العربى والوحدة العربية، ورغبة منه فى تنمية روح الانتماء والعودة للقومية العربية التى تفرقت فى عهد السادات، وبالتالى جاءت نتائج هذه القيم معبرة عن الحالة التى كانت عليها الأمة العربية، ومنها الغزو الإسرائيلى للبنان، العدوان على العراق من قِبَل إيران، الغزو الأمريكى والعدوان على الشعب الصومالى، وانعكاس ذلك على المجتمع المصرى عموما وعلى البيئة الريفية بصفة خاصة؛ باعتبار مصر قلبا للعالم جميعا وللأمة العربية على وجه الخصوص، هذا إلى جانب موقعها المتوسط بالنسبة للقارات والبلاد، مما جعلها تتأثر بأى أحداث أو ظروف سياسية حولها، وهذا ما تمثل فى ارتفاع حجم البطالة وما ترتب على ذلك من تأزم المشاكل بداخل الأسرة، نتج عنه مزيد

١ خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد الثورة فى مجلس الشعب، ١٩٨٢.

من قيم العنف التى تعارض طبيعة المصرى، ولذلك لم ينعكسوا على الواقع المجتمعى فى صورة سياسات وقرارات تعكس الوضع الراهن على الساحة الدولية.

٢ - القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية فى الفترة الثانية من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٦:

كان لهذه الفترة ملمح خاص للقيم، تأرجحت وترسخت فيها معظم القيم ما بين نقصان وزيادة، وسادت قيم فترة واحتجبت قيم أخرى فترة، وبالتالى كانت هذه الفترة تمثل حالة من التغيير الذى خلق صراعا، وخصوصا بداخل الريف المصرى ذى الطبيعة المتماسكة والقيم الدينية المتوارثة، وذلك فى ظل نمو قيم الفردية والعلمانية واللاانتماء بداخل المجتمع والثقافة المصرية بشكل مستتر، وذلك كقيم عكس طبيعة المجتمع الريفى عموما، والذى يعتبر العمل الجماعى فلسفته والتدين والتعاون والانتماء أحد الأعمدة التى تقوم عليها تنشئته الاجتماعية لأبنائه. والجدول التالى يوضح القيم الاجتماعية والثقافية للرئيس مبارك عبر الاحتفال فى عيد العمال ١٩٩٤: ٢٠٠٦.

جدول رقم ٣ يوضح
القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية
خلال هذه الفترة فى عيد العمال

القيمة	١٩٩٤		١٩٩٦		١٩٩٨		٢٠٠٠		٢٠٠٢		٢٠٠٤		٢٠٠٦		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
لبنية			٤	%٢٥	١	%٧	٥	%٣٠	٣	%١٩	١	%٦	٢	١٣ %	١٦
لخدمية			٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		٠	٠	٠
لجماعية			٨	%٣٢	١	%٤	٨	%٣١	٣	%١٢	٢	%٨	٣	١٢ %	٢٥
لفردية			٢	%١٧	٠	٠	٠	٠	١	%٥٠	١	٣٣ %	٠	٠	٣
الانتماء			٦	%٤٦	٠	٠	٢	%١٥	١	%٨	٢	١٥ %	٢	١٥ %	١٣
للاانتماء			٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
لتماسك			٣	%٣٤	١	١١ %	١	%١١	٢	%٢٢	٠	٠	٢	٢٢ %	٩
لتفكك			٠	٠	١	١٧ %	١	%١٧	٣	%٥٠	٠	٠	١	١٧ %	٦
لتعاون			٤	%٣٣	٠	٠	٢	%١٧	٣	%٢٥	١	%٨	٢	١٧ %	١٢
لصراع			٣	%٤٣	٠	٠	٠	٠	١	%١٤	٠	٠	٣	٤٣ %	٧

تمثل القراءة فى الجدول السابق توضيحا لمجموعة من القيم التى سادت وظهرت وانعكست على المجتمع المصرى عموما، ومنها ما ظهر عبر الخطابات والتحليلات السياسية، ومنها ما هو مستتر من خلال قرارات وسياسات يمكننا التعرف عليها، وما يهمنا هنا فى هذه القيم هو القيم التى تأثر بها القادة السياسيون وظهرت بداخل المجتمع فى صورة سياسات وقرارات وخطط.

وبالتالى نجد أن أبرز القيم المستترة التى ظهرت مع ثقافة العولمة هى قيم العلمانية باعتبارها قيمة يمارسها الفلاح بشكل تلقائى ويومى ودون أن يعرف بُعدها السياسى. وقد ظهرت هذه القيمة فى الفترات الأخيرة بوضوح من خلال تصاعد النزعة الفردية والمصلحة النفعية، واختفاء رجال الدين ذوى العقول الراجحة من على ساحة المجتمع، وبدأ التطاول على الدين عبر الكتابات

والمسلسلات والدراما بشكل فج، وظهور رجل الدين بصورة المنافق السلبى النفعى، إلى جانب منع ارتداء الحجاب على شاشة التليفزيون الحكومى المصرى مما أدى إلى قيام بعض المذيعات برفع قضايا للعودة إلى الظهور على الشاشة مرة أخرى مثل مذيعات القناة الخامسة، وكل ذلك إلى جانب الإغراءات ومؤشرات أخرى تعبر عن حالة من استبعاد الدين من واقع حياتنا.

وبالتالى فالجدول يشتمل على تنوع القيم، ما بين القيمة ونقيضها وهو ما يعكس الطبيعة التراكمية للثقافة المصرية، وبالتالى فالقيم الدينية هنا يقصد بها كل المظاهر التى تدعو إلى الاحترام بدءا من الزى ومرورا بالقضايا والمشاكل الهادفة انتهاء بالبرامج الحوارية والدراما التى تدعو إلى الفضيلة وتحض على احترام الدين فى كل صوره ومظاهره، مع عدم المساس برموز الدين سواء الإسلامى أو المسيحى أو اليهودى لأنها أديان سماوية، هذا إلى جانب تدعيم السلوكيات الباعثة على قيم التكافل الاجتماعى، واحترام الكبير والعطف على الصغير واحترام ولى الأمر واحترام الآخر باعتباره شريكا فى الوطن.

- **قيم الجماعية والفردية:** وذلك كانعكاس للحالة المتناقضة لقيم الفلاح ما بين الدعوة إلى العمل مع الجماعة ومشاركة الجماعة، وذلك عبر فلسفة متبعة فى جميع حياته، والتى تظهر فى المزاملة لمواجهة الأزمات وفى الفرح والحزن والعمل وفق روح الجماعة، إلى الفردية كرغبة نفسية مكبوتة لديه، ينتظر الفرصة لاستخراجها وممارسة مهامها والاستمتاع بها؛ باعتبارها رواسب الأنا لديه.

- **قيم الانتماء:** وهذه القيمة ثابتة وتعد من أكثر القيم ارتباطا بالريف والفلاح المصرى، والتى تتمثل فى حبه وارتباطه الشديد بالأرض، والذى ينعكس على حبه للمكان وللزمان وللأشخاص فى هذا المكان، وهذا مؤشر يدل على الاهتمام بها.

– **قيم اللاانتماء:** أيضا قيمة موجودة يلجأ إليها الفلاح المصرى فى حالة عجزه عن المواجهة أو بسبب كثرة الضغوط والظلم الواقع عليه، فيضطر أن يعطل استخدام هذه القيمة داخله وينسحب ويؤثر السلامة من دخل المجتمع، ونجد أن التاريخ يشهد له على ذلك فى حالة عجزه عن المقاومة للاحتلال والتى اضطرته إلى تغيير لغته وديانته ثلاث مرات على مدار تاريخه، رغم أن تغييره للغته مقترن دائما بالدين وليس إرهابا أو خوفا من أحد، مما يؤكد مكانة الدين العامة فى نفوس المصريين.

– **قيم التماسك:** قيمة ساعدت على احتفاظ الفلاح المصرى بقيمه على مدار التاريخ منذ الفراعنة، والذى عرف بوحدة خصائص المصرى عبر التاريخ، وبالتالى حفظت له شخصيته المميزة له، حيث إن ثقافته السياسية ظلت متأثرة بدرجة كبيرة إلى الآن بكثير من القيم التى سادت العصر الفرعونى، وهذا ما نلحظه فى السلوك السياسى لقادة النظام السياسى الذين كان لنمو هذه القيمة بينهم دور فى استمراريتهم بداخل النظام السياسى إلى الآن، لأنه بسبب هذه القيمة أصبحت العلاقات الاجتماعية متشابكة، وبالتالى أغلقت على مجموعة من الأشخاص بينهم علاقات نسب أو قرابة أو صداقة أو زمالة، وأصبح الانتماء لمكان معين هو المقياس فى عملية اعتلاء المناصب السياسية لأنه الدليل على الولاء.

– **قيم التفكك:** قيمة تأثرت بالتغيرات التكنولوجية وبروز مفاهيم جديدة تحكمها المصلحة والمصلحة الخاصة والنفعية والمهارات الفردية، مما أدى إلى تفكك الجماعية ونمو الأنا الذى أدى إلى ازدهار وانتشار قيم الصراع، وذلك كلما زاد المجتمع قربا نحو تحقيق التقدم والتحديث والقضاء على التقليدية، وهذا ما عبرت عنه هذه الفترة من بروز قوى جديدة تحمل قيما جديدة تختلف عن قيم النظام السياسى المتعارف عليه، والذى أدى إلى صراع المصالح.

وتشهد الأرقام التى توصل لها جدول رقم ٥ تفسير ذلك، فمثلا إذا نظرنا للقيم الدينية نجدها تتأرجح بين نسبة ٢٥%، ٣٠%، ١٩%، ١٣% فى هذه الحقبة، وتوضح هذه النتائج مدى دور الدين فى الحياة، حتى وإن كان يمارس بطرق مختلفة حسب الرغبة والمصلحة بين الفرد وبين ربه، وكذلك برغم سيادة فكر وقيم العولمة فى هذه الفترة، فإنه ظل موجودا بداخل المجتمع وسياساته، فتوارى الدين كسلوك، وأصبح مظاهر وشكليات للقادة وللنظام السياسى بأكمله فى مناسبات دينية بعينها عبر شعارات مكررة ومحفوظة.

- **قيم العلمانية:** قيمة جاءت مع رياح التغيير للدول وسياسة القطب الواحد، التى فرضت القيمة ووقفت لدعمها، ونجد أنه على الرغم من تجاهل القادة والنظام السياسى عبر الخطاب السياسى، فإنها موجودة بداخل قراراتهم، ولكنها بشكل مستتر لأنها سوف تقابل باستهجان؛ بسبب طبيعة المجتمع المصرى، والذى قد ظهر فى بعض الحوادث الشهيرة وآخرها موقفه من الرسوم المسيئة للرسول، وفى المقابل لم يقدم النظام السياسى دعما يوضح موقفه من الدين كفعل، بل زاد الحجر على مناهج الأزهر، .

- **قيم الجماعية والفردية:** تأرجحت قيم الجماعية التى استمرت بداخل النظام السياسى المصرى باعتباره فلسفة وفكرا نشأ عليه الرئيس مبارك بداخل بيئته سواء الريفية أو العسكرية، وهذا ما وضح عبر استمرارية هذا الفكر على الساحة السياسية رغم العولمة وما أفرزته من الخصخصة والاتجاه إلى الفردية لتحقيق الإنجاز والتقدم، وهذا ما يبرر بروز قيم الازدواجية التى يعانى منها أبناء الريف على وجه الخصوص، وما دل عليه من أنه "عنيد ولا يفعل شيئا إلا بعد اقتناعه به وأنه لا أحد يمشى كلامه عليه".

وهذا بلا شك ما توضحه الدراسات من الفصل بين القول والسلوك، فعلى الرغم من تكراره فى خطبه لقيمة الجماعية وتكراره لهذه القيمة بداخل الخطاب السياسى الذى تراوح ما بين ٣٢%، ٣٠%، ١٢%، ٨%... إلخ فى الحقبة

الأولى، فإنه فى معظم أفعاله يميل إلى رأيه الشخصى والاعتماد على عنصر المفاجأة غير المتوقعة فى عملية اتخاذ القرارات أو السياسات أو تعيين الوزراء والمسئولين.

وقد تجلت قيمة الفردية منذ عام ١٩٩٦، وهى تعد تسربا لقيم وثقافة العولمة بداخل النظام السياسى المصرى، ووصول جمال مبارك كفكر جديد أعادوا اكتشافه من داخل الثقافة المصرية عموما.

- **قيم الانتماء واللاانتماء:** تراوحت فى هذه الحقبة ما بين زيادة فى ١٩٩٦ لتصل إلى ٤٦%، والتى قد تكون بسبب تصاعد وتيرة الإرهاب والأعمال المنافية لقيم الفلاح المصرى، والتى انتهت بمحاولة اغتيال الرئيس فى أديس أبابا، وبالتالى نادى بها فى خطابه السياسى وبالتالى تكررت ٦ مرات من جملة ١٣ مرة لتصل إلى نسبة ٤٦%، وبالتالى فإنها قيمة موجودة بداخل قيم الرئيس مبارك، وانعكست فى انفراد أبناء محافظة المنوفية بمعظم المناصب النخبوية بداخل النظام السياسى فى عهده، وزيادة التمثيل بالنسبة للعسكريين بداخل نظامه السياسى رغم نهاية دور المؤسسات العسكرية فى معظم البلاد، وبالتالى ظهر الانتماء سواء لبيئته أو لمهنته وأصدقائه.

- **قيم التماسك:** لم تذكر قط فى الجدول ٥؛ وذلك بسبب تناقض هذه القيمة مع ثقافة العولمة ولغة السوق التى تدعو إلى الانفتاحية والمرونة، وبالتالى اقترانه على الجانب الآخر بنمو قيم التفكك باعتبارها قيمة تواكب التحولات بداخل المجتمع وغياب الفكر الجماعى والعصبية العائلية التى يتولد عنها التماسك وسيطرة النزعة الفردية ونمو الذات والأنا الذى يدعو إلى الفردية، وذلك باعتبار هذه القيم تمثل فلسفة ومبادئ العولمة. وهذا ما ظهر عبر إجمالى تكرارها بقيمة ٦ قيم بمعدل ١٧%، ١٧%، ٥٠%، ١٧%، وهذا بسبب سياسات اقتصادية وسياسية اتخذت تعديلات دستورية وضعت لحماية الاقتصاد والنظام الاقتصادى الحر، وبيع القطاع العام وتشريد الآلاف من أسر العاملين،

مما أدى إلى التفكك داخل منظومة القيم للحياة العمالية وللعامل فى مصر بعد أن تم الاستغناء عنه، وكذلك انعكاس ذلك على طبيعة الأعمال بداخل الريف.

- **قيم التعاون، الصراع:** فإذا كان مؤشر الجدول يوحى بارتفاع نسبة قيم التعاون فى السنوات العشر الأخيرة، فإن ذلك يرجع إلى حالة الانهيار الاقتصادى والتفكك الاجتماعى الذى أصاب المجتمع بأكمله، والذى دعا إلى ضرورة الإعلاء من شأن بعض القيم ومنها التعاون؛ لتساعد على عودة الفلاح لسالف عهده ولقيمه الداعمة للتعاون والمشاركة. أما تزايد وتيرة قيم الصراع فى عام ١٩٩٦، ٢٠٠٦ فقد بدأت منذ عام ١٩٩٦ فى صورة أعمال عنف وإرهاب وتطرف كان أبرزها المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا إلى جانب محاولة الإخوان المسلمين فرض سيطرتهم ومشاركتهم بداخل الحكم، وتطورت صور الصراع بعد سيادة وسيطرة قيم وثقافة العولمة بداخل المجتمع المصرى، وما تحمله من قيم جديدة على قيم وثقافة المجتمع المصرى عموما.

جدول رقم ٤ يوضح
القيم الاجتماعية والثقافية للقيادة السياسية
فى الفترة الثانية من ١٩٩٤ - ٢٠٠٦ فى عيد الثورة

القيمة	١٩٩٤		١٩٩٦		١٩٩٨		٢٠٠٠		٢٠٠٢		٢٠٠٤		٢٠٠٦		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	٠	٠	٢	%١٥	٨	%٦	٢	%١٥	١	%٨	٠		٠	٠	١٣
العلمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		٠	٠	٠
الجماعية	١	%٤	٩	%٢٥	٥	١٩ %	٢	%٨	٦	٢٢ %	٢		١	%٤	٢٦
الفردية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٥٠ %	٠		١	%٥٠	٢
الانتماء	٠	٠	٢	%٢٢	٣	٣٣ %	٠	٠	٣	٣٣ %	١		٠	٠	٩
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	١	٣٣ %	١	%٣٣	٠	٠	٠		١	%٢٤	٣
التماسك	١	١٠ %	٤	%٤٠	١	١٠ %	١	%١٠	١	١٠ %	١		١	%١١	١٠
التفكك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		٠	٠	٠
التعاون	١	%٧	١٦	٢	١٧ %	٠	٠	٢	١٧ %	٢	١٧ %		١	%١٧	٦
الصراع	٠	٠	١	١٤	١	١٤	١	١٤	١	١٤				%٣٠	١

إذا قرأنا معطيات الجدول السابق عن القيم الاجتماعية والثقافية للزعامة السياسية فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٦، فسوف تتضح لنا مجموعة الملاحظات التالية:

- إن إجمالى عدد القيم الدينية بلغ ١٣ قيمة وبلغت نسبة هذه القيم ١٥% فى عام ١٩٩٦، ثم انخفضت فى عام ١٩٩٨ إلى ٨%، ثم عادت مرة أخرى عام ٢٠٠٠ إلى ١٥%، ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٨%، وابتداء من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ تلاشت القيم الدينية فى الخطاب السياسى لمبارك، وتمثلت القيم الدينية فى حضور المناسبات الدينية ومراعاة بعض الألفاظ مثل قيم التسامح والإخاء والعدل بين الناس واحترام الكبير واحترام ولى الأمر.

ولا شك أن هذا يفسر توابع ثقافة العولمة التى أثرت على النسق القيمى للمجتمع المصرى عموما والقيمة الدينية على وجه الخصوص، وما يؤكد على

انعكاس هذه القيمة على الواقع المجتمعى بالسلب، كتحجيم دور الدين فى وسائل الإعلام المختلفة، وتخفيض ميزانية المعاهد الدينية والبيروقراطية المقيدة بداخل المعاهد الدينية. ولا شك أن دراسة "ماكليلاند" عن مجتمع الإنجاز ترى أنه كلما حلَّت القيم الفردية والنشاط التنظيمى ضعفت الحاجة إلى الدين ورجال الدين وضعفت التقاليد الدينية خاصة، ولا شك أن هذا ما يتأكد عند قراءة الجدول. وذكرها أيضا ابن خلدون وتنبأ بها قديما من أن الحضارة تتناسب عكسيا مع الدين، وانجراف المجتمع المصرى نحو نظام السوق والعولمة يتناسب تناسبا عكسيا مع القيم الثقافية والاجتماعية.

- ثم يأتى الدور على "القيم العلمانية" والتى لا تظهر مطلقا فى الخطاب السياسى فى عصر مبارك، والذى قد يرجع إلى وجود هذه القيم بشكل كامن ويحتاج إلى مقاييس نفسية للكشف عنها، وبالطبع لا تستخدم هذه المقاييس مع الدراسة الحالية، أيضا باعتبار هذه القيم تمثل خرقا لقيم المجتمع المصرى الموغل فى القدم فى التدين والقيم الدينية، وبالتالى فهذه القيم تتناقض مع نسقه القيمى، ومن ثم فإن الدراسة تهتم بالقيم التى تأثر بها النظام السياسى وانعكست على الواقع المجتمعى. وربما لا تظهر هذه القيمة على الخطاب السياسى رغم تأثر القيادة السياسية بها، ولهذا كان الاهتمام بانعكاس هذه القيم على الواقع المجتمعى فى صورة سياسات وخطط وقوانين وقرارات، والذى ظهر بالفعل بهذه القيم.

وبالتالى نجد فى الفترة الأخيرة بداية سريان هذه القيم فى الكثير من القرارات بداخل المجتمع، كاستجابة لمتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ناتجة عن عملية العولمة، وإحدى ثمراتها عملية الخصخصة داخل المجتمع المصرى، والتى أعلت من النزعة الفردية والمصلحة الفردية على المصلحة العامة، أيضا فصل الدين الذى يمثل أساس الصحة النفسية للبشر جميعا عن السياسة، باعتبارها موجهة لكافة مجالات المجتمع.

– وقد نلحظ بزوغ فجر العلمانية بداخل المجتمع المصرى فى الحقبة الثانية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ عبر عدة قرارات وظواهر سياسية أولها ١- منع ظهور المحجبات فى التليفزيون المصرى. ٢- الدعوة إلى توحيد صوت الأذان، وما يمثله ذلك من تحول للمشاعر الإيمانية عبر صوت المؤذن إلى صوت آلة خالية من الهدف الإيمانى من صوت الأذان وهو دفع الناس لإقامة الصلاة. ٣- تعيين وزير الأوقاف من غير الأزهر وهو وزيز ذو ثقافة غربية وتعليم ألمانى. ٤- الإساءة لرجال الدين عبر وسائل الإعلام والدراما المصرية. ٥- تقلص البرامج الدينية والبرامج التى كان لها جمهور من المشاهدين مثل برنامج الشيخ الشعراوى، منع كثير من الدعاة ذوى التأثير القوى على الدعوة الأصولية الإسلامية، وضع المسلسلات الدينية المهمة فى أوقات لا تكون فيها نسبة مشاهدة عالية.

– **أما القيم الجماعية:** فبلغ إجمالى عددها ٢٦ قيمة فى هذه الفترة، تراوحت ما بين ٤% فى عام ١٩٩٤، ثم ازدادت إلى ٣٥% عام ١٩٩٦، ثم انخفضت إلى ١٩% عام ١٩٩٨، وتوالى انخفاضها منذ عام ٢٠٠٠ عندما بدأ عمل لجنة السياسات وبزوغ الفكر الجديد ذى التوجه الليبرالى بقيادة جمال مبارك، والذى يمثل الوجه الثانى لفكر وقيم الرئيس مبارك الذى لمسناه عبر فتراته السابقة، والذى نجده يظهر عبر زيادة قيم تمثل استدعاء القيم المتراكمة فى الجدول، والتى تمثل انعكاسا لقيم الفكر الجديد بقيادة جمال مبارك، والذى يظهر فيه ميله لما هو غربى، فعندما تزداد نسبة هذه القيم عند تحليل الجدول تكون استجابة لسيطرة وتفوق الفكر القديم؛ نتيجة الفشل فى سياسة الفكر الجديد وفى قراراته، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة وانخفاض قيمة رغم خروجها على السياق العام، وهذا أيضا يفسر حالة الازدواجية التى تعيشها القيم عموما، والتى بزغت عبر السياسات داخل المجتمع المصرى.

- **أما الفردية:** باعتبارها قيمة دائما ما يسعى كل نظام سياسى لرفضها والابتعاد عنها، وذلك لأن الهدف من الخطاب السياسى هو تجميع الناس حول شخص القيادة السياسية التى تمثل الفردية بالنسبة لها صورة الأنانية وحب الذات الذى يرفض أى مجتمع أن يرى عليها قائده، على الرغم من ظهور هذه القيم فى معظم قراراته وسياساته.

فمثلا نجد عند اختياره للوزراء وللمسئولين دائما ما يأتى بشخص بعيد عن إجماع الناس، لمنصب وزير أو رئيس وزراء أو مسئول فى أحد الأماكن التى تهم الرأى العام، مشروع توشكى رغم رفض الكثير من المتخصصين والنداءات التى نشرت عن هذا المشروع فإنه انفرد بالقرار وقام بتنفيذه ويتباهى دائما بمقولة "أنه عنيد ولا ينفذ إلا ما يقتنع به".

- **أيضا الانتماء واللاانتماء:** نجد أن الانتماء بلغ عدده الإجمالى ٩ قيم تراوحت ما بين ٢٢% فى عام ١٩٩٦، ثم ازدادت إلى ٣٣% عام ١٩٩٨، ثم لم تسجل فى عام ٢٠٠٠، ثم ازدادت إلى ٣٣% ثم انخفضت إلى ١٢% فى عام ٢٠٠٤، وهذا أيضا يعبر عن تقلص القيم التى تعبر عن ثقافة الجماعة وتعاظم دور القيم النفعية الفردية.

وقد ظهرت هذه القيم فى انفراد المنوفية بأعلى نسبة تمثيل للمناصب السياسية، وعلى الرغم من انخفاضها نوعا ما عند بداية تولى مبارك الحكم فإنها عادت مرة أخرى للارتفاع منذ الفترة الثانية، لتزداد فى الفترات التالية، وتقل فى الفترة الثالثة، وتتأرجح ما بين عدم وجودها ثم وجودها بنسبة أقل من النسبة السابقة، فمثلا وجدت بنسبة ٣٣% عام ٢٠٠٢ ثم تناقصت فى ٢٠٠٤ إلى ١٢% لتسجل عام ٢٠٠٦ عدم وجودها إطلاقا، وهذا قد يفسر قيم الازدواجية بداخل المناخ السياسى غير المستقر منذ هذه الفترة، والذى نتج عنه صراع طبقى سياسى ما بين فكر قديم وفكر جديد، فى المقابل التركيز على المشاريع التى تقوم على الزراعة والاهتمام بالقرية مثل توشكى، وشرق

العوينات، وترعة السلام وكلها مشاريع زراعية، وتأكيد الرئيس مبارك على أن القرية المصرية هى التى تستطيع أن تتخذ القرارات الاستراتيجية بدلا من القرية الذكية، وهذا إيمانا بأهمية الدور الزراعى فى تحقيق النهضة.

- **ويتكرر نفس الأمر فيما يتعلق بقيم اللاانتماء:** فلم تسجل السنوات ١٩٩٤، ١٩٩٦ قيما لها، ثم يرتفع المؤشر بالعدد إلى ٣٣% منذ عام ١٩٩٨، ليستمر فى السنة التالية، ثم لا يسجل نسبة فى عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، لتظهر فى عام ٢٠٠٦ بنسبة ٣٤%، ولا شك أن هذا التذبذب يعكس احتدام الصراع الطبقى السياسى على المناصب والصراع الفكرى ما بين فكر قديم وفكر جديد، وهو ما يؤكد على زيادة قيمة الازدواجية لهذه المرحلة.

- **قيم التماسك:** قيمة ظهرت فى الحقبة الأولى كتعبير عن تمسكه بالقيم والثقافة الريفية التى طبقها مبارك للقضاء على الإرهاب، والتى تتناسب مع المجتمع لإعادة انضباطه، وقد تكون هذه القوانين مخالفة للقيم، ولكنها تحفظ للمجتمع استقراره ونظامه.

هذه القيمة ظهرت بنسبة عالية فى عام ١٩٩٦ لتسجل ٤٠% ثم تناقصت فى باقى السنوات لتثبت على نسبة ١٠%. ونجد أن هذه القيمة قد شهدت أعلى نسبة لها منذ عهد مبارك كمحاولة منه للتمسك بقيم وثقافة الريف لمواجهة موجة الإرهاب والاحتقان التى سادت المجتمع منذ اغتيال السادات، والذى أدى إلي ذيوع هذه القيمة، وانعكست بحيث أصبحت كل نخبة أو مجموعة مسئولين فى مكان ما ثابتة فى مكانها دون تغيير، وبالتالى نشأ تشعب للعلاقات الاجتماعية بداخل المناصب السياسية وانتشار للشللية، وأصبحت المناصب والترقيات تدار عبر الجهاز غير الرسمى للدولة والتى تلعب فيها علاقات النسب والقرابة، والصداقة والجيرة الدور فى تولى هذه المناصب، وسيطرت قيم أهل الثقة على قيم أهل الخبرة، حتى وإن تناقصت منذ عام ١٩٩٨ فهذا كناية عن محاولة التستر على هذه القيمة وعدم عرضها وخصوصا بعد الكثير

من الدراسات والكتابات والنقد الذى وجه لهذه الفترة التى سيطرت العلاقات الاجتماعية على معظم مراكز ومناصب الدولة؛ كانعكاس لقيم التماسك، إلى جانب تشعب هذه العلاقات، ليخرج من عباءتها علاقات نشأت عن طريق تزاوج السلطة بالمال.

- **قيم التفكك:** على الرغم من عدم تسجيل نسبة لها فى الجدول فإنها أصبحت أكثر القيم انتشارا، ونجد أنها مستتيرة بداخل المجتمع، وذلك لأن المجتمع الزراعى فى الأساس مجتمع متماسك متعاون، وبالتالى فهى نتيجة لانتشار قيم وفكر العولمة بداخل الثقافة المصرية، ولا تعكس الفكر والقيم الريفية.

- **قيم التعاون:** بلغت أعلى نسبة لها فى عام ١٩٩٨ ٣٨%؛ وذلك بسبب الدعوة لمؤتمر سلام عبر القمة العربية، وإعلاء هذه القيمة للوقوف بجانب القضية الفلسطينية، وأيضا بسبب زيادة نشاط الإرهاب فى المنطقة، والمطالبة بموقف عربى موحد لمواجهة تتطلب التعاون مع بعضنا البعض، أيضا الحرب على العراق والدعوة لتعاون كافة الدول العربية للوقوف بجانب الشعب العراقى للخروج من الأزمة، وانعكاس هذه القيمة على واقع المجتمع الريفى الذى يعانى من البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادى عن طريق فتح مجالات عمل جديدة فى هذه الدول، أى أن اهتمام مبارك نابع من تحقيق مصلحة ما وليس انعكاسا لقيمة تأثر وآمن بها، وبهذا فهى لم تنعكس على ولائه المجتمعى.

ثم تأتى قيم الصراع: ونجدها موجودة فى هذه الفترة بنسبة واحدة وهى ١٤% لتبلغ ٣٩% فى عام ٢٠٠٦، وهذا الارتفاع يعد انعكاسا لقيم الازدواجية، فمن ناحية هناك صراع داخلى ما بين الإخوان المسلمين الذين حصلوا على ٨٨ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب البالغ عدده ٤٤٨ مقعدا، وبين الحزب الوطنى صاحب الأغلبية، ثم صراع ما بين الفكر القديم والفكر الجديد بداخل الحزب نفسه، ثم على المستوى العالمى صراع ما بين قيم وثقافة العولمة وقيم المجتمع

المصرى التقليدية، ثم الصراع بين القيم الإسلامية المتمثلة فى فكر جماعة الإخوان وفكرة الإسلام هو الحل وبين فكر الحزب الوطنى الذى يحارب هذا الشعار نظرا لطبيعة قيمه التى ظهر عليها الكثير من الدلائل التى تدل على الانخراط نحو الدولة المدنية وفصل الدين عن السياسة، وذلك يأتى نتيجة لتأثير القوى العالمية ذات الهيمنة على رسم الخطط والسياسات فى العالم، والذى يأتى انعكاسا لموقع مصر الذى يعد قلب العالم وقبلته.

تعليق عام على القيم الاجتماعية والثقافية فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٦:

تأثر المصريون -وخصوصا أبناء الريف- بظاهرتين من أهم الظواهر الطبيعية، وهما الشمس والنيل، واللذان فرضا نمطا وأسلوبا معينا على حياة المصريين عموما، ممثلا بصورة واضحة فى السنة القبطية التى تتبع حركة الشمس، وهى السنة المعروفة للفلاح المصرى بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها، ومن هنا فالظواهر الطبيعية بداخل الريف المصرى تلعب دورا فاعلا فى تشكيل وتكوين شخصية أبنائه، والذى بلا شك ظهر عبر العديد من القيم الاجتماعية والثقافية التى تأثرت كثيرا بعوامل الطبيعة المحيطة بالبيئة الريفية، ولذلك ظهرت هذه القيم فى الفترة الأولى لحكم الرئيس مبارك من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢.

فمثلا: تعاظمت قيم "الجماعية والتعاون ليس كانعكاس لقيم وثقافة الريف بقدر ما هو محاولة للتقرب للمظلة العربية"، والذى ظهر عبر عودة مصر للمظلة العربية، وكذلك عودة مقر جامعة الدول العربية إلى مصر ثانية، أيضا عبر فتح حوار كل القوى والاتجاهات السياسية فى مصر، والتى بدأ بها عهده بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، أيضا تعالت الأصوات بالدعوة للتماسك والتوحد بين طوائف الشعب المختلفة والعمل المشترك سواء على المستوى الإقليمى أو العربى، وذلك لعبور الأزمة النفسية التى يمر بها المجتمع المصرى

بعد اغتيال رئيسه، وهذا ما اتضح عبر سياسة التهدئة وإعمال العقل التى بدأها الرئيس مبارك عبر خطط وسياسات بدأها بوضع البنية الأساسية للمرافق والخدمات بداخل المجتمع.

شهدت هذه المرحلة اهتماما مقصودا بالقيم الدينية، والذى ظهر عبر برامج ومسلسلات واحتفالات بالمناسبات الدينية، مع حضور مكثف لكل رموز الدولة بما فيهم القيادة السياسية، وذلك يرجع إلى مكانة الدين فى المجتمع المصرى عموما والذى يظهر أكثر بداخل شخصية أبناء الريف بخاصة، وبالتالى هنا الرئيس مبارك استخدم الدين كصيغة سياسية وليس كانعكاس لقيم بيئته الريفية، وما يؤكد ذلك سياساته وقراراته وخططه التى خلت من الاهتمام بهذه القيمة.

ومن ملامح هذه الحقبة تعالى الصراع القيمى بداخل الواقع المجتمعى ما بين صراع فكرى خاص بقيم العولمة والقيم التقليدية بداخل المجتمع، ولكن لم تنعكس هذه القيمة من قبل النظام السياسى فى هذه الفترة؛ لأن الرئيس مبارك كان أحرص على إعادة استقرار وتماسك المجتمع، وخصوصا فى هذه اللحظات التى تمثل دراما وطنية. ولا شك أن هذا السلوك نابع من تأثر مبارك بقيم البيئة الريفية، وقد صاحب هذا الصراع المجتمعى إصدار قرارات ارتبطت بحالة التهدئة مثل الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وإطلاق المبادرات للتصالح مع جميع التيارات السياسية، أى أن هذا الصراع لم يكن بداخل النظام السياسى نفسه ولكنه بداخل المجتمع، والذى تعامل معه مبارك بآليات التعامل مع مثل هذه الصراعات بداخل البيئة الريفية وهذا يمثل تأثره بقيم الريف وانعكاس ذلك على قراراته.

الفترة الثانية لحكم الرئيس مبارك والتى بدأت من ١٩٩٥: ٢٠٠٦ شهدت هذه الفترة وصول قيم جديدة للحكم تكونت خارج نطاق البيئة الريفية، وذلك بوصول لجنة السياسات للحكم، وما تحمله من قيم فكر تربى خارج الريف، فأدى ذلك إلى نشوء صراع يهدف لسيطرة كل هذه القيم على الأخرى؛ نتيجة لهذا

القصور القوى للقيم الوافدة، والتى اعتبرت الخصخصة أحد أجنحتها الاقتصادية، ثم إطلاق ما يسمى بمفهوم الصراع بين الثقافات وما يحمله هذا المفهوم من عدم استقرار بداخل المجتمعات، ثم إقرار سياسات تمثل خروجا عن القيم التقليدية للبيئة الريفية والمصرية عموما، تقصر من مكانة الدين وتعظم من عقلية الإنسان والمصلحة النفعية، وهذا ما انعكس على الواقع المجتمعى فى صورة قرارات وسياسات كان أبرزها السياسة الإعلامية:

- فقد تقلصت الأعمال الدينية سواء البرامج والمسلسلات بشكل ملحوظ، وزادت السخرية والاستهزاء برجال الدين، والذى تمثل فى كل صاحب لحية عبر المسلسلات والدراما والأفلام.

- تعاظمت الدعاوى المطالبة بالأسرة الصغيرة "الأسرة النووية" التى صورت على أنها السبيل للحياة الكريمة وللتقدم وللعصرية، وهذه دعوة صريحة للتخلى عن قيم التماسك الموجودة بداخل الأسرة الممتدة والعائلة وما يصاحبها من ترابط وتماسك لعناصر المجتمع، وبالتالى سادت قيم التفكك التى أنتجت الكثير من السلوكيات التى كانت محكومة عبر أساليب الضبط الاجتماعى الطبيعى الموجود بداخل الأسر الممتدة والعائلات فى الريف، وأبرزها حالات الإدمان والسرقة والانحرافات السلوكية وزيادة معدلات الطلاق. وهذا يؤكد أثر قيم القيادة السياسية التى تتخذ قرارات وترسم سياسات وفقا لتوجهها النابع فى الأساس من القيم التى تربت عليها، ولهذا فإن قيم هذه المرحلة هى قيم تحمل إمضاء لجنة السياسات ذات التوجه الليبرالى.

ثانيا: القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية من ١٩٨٢: ٢٠٠٦

١- القيم السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية فى الفترة الأولى من ١٩٨٢: ١٩٩٢

من هنا جاءت قيمه السياسية والاقتصادية متأثرة تأثرا كبيرا بثقافته الريفية، وهذا ما ظهر عبر مضمون خطابه السياسى عموما فى هذه الفترة، والذى برزت فيه قيمة السلطوية على التعددية، وذلك على اعتبار أن السلطوية تتمثل فى السلطة الأبوية التى تعد الأساس فى الثقافة الريفية لأبناء الريف عموما، ثم التعددية أى الديمقراطية والحرية فى الرأى كقيمة متراكمة من الرواسب الثقافية، والتى لم تنعكس على السياسات والانتخابات، ثم المركزية واللامركزية باعتبار أن المركزية ناتج لنهر النيل ذى المكانة المركزية فى حياة الفلاح المصرى عموما، ثم المشاركة والسلبية على اعتبار أن المشاركة قيمة أصيلة فى البيئة الريفية جاءت عن طريق المشاركة من قِبَل الرجل والمرأة فى العمل الزراعى وفى تربية وتنشئة الأولاد، وفى المزاملة؛ وهذه القيمة رغم نشاطها وتأثيرها فى المجتمع الريفى فإنها أصبحت قيمة ليس لها جدوى على المستوى السياسى، بسبب الثقافة السياسية التسلطية التى جعلت من قيم السلبية هى القيم السائدة فى حياة الفلاح بسبب القهر والضغوط الذى تمارسه هذه السلطة السلطوية على الفلاح، والتى تظهر فى مواقف وتختفى فى مواقف أخرى، وخير ما يعبر عنها قيام النظام السياسى بتحجيم الانتخابات والاختيارات فى جميع قطاعات الشعب، وحلت محلها التعيينات والمجاملات.

الازدواجية: قيمة جاءت بسبب التراكم القيمى للثقافات المختلفة التى وفدت على المجتمع الريفى، والذى ساعدت طبيعة الحياة فى المجتمع الريفى على

الاحتفاظ بكل هذه القيم، مما ترتب عليه ازدحام قيمي أو كما يطلق عليها "سعد الدين إبراهيم" فى كتاب "المشكلات الاجتماعية" للسيد الحسينى من أن هذا التراكم القيمى والثقافى الذى مر على المجتمع المصرى أدى إلى محاولة المصرى الاحتفاظ بهذه القيم بداخل أرشيف الذاكرة لديه، والذى يحتفظ فيه بأشيائه القديمة، مما ترتب عليه ازدحام قيمى أدى إلى تعطيله عن التحرك إلى جانب خلق تناقض بداخله أصابه بازدواجية القيم.

وهذا بلا شك ما اتضح فى فكر وتوجه النظام السياسى المصرى عبر فتراته التاريخية جميعها، بدءا من الثورة العرابية وانتهاء بفترة مبارك.

ثم تأتى الملكية كقيمة تجد صدى وقبولا فى الريف المصرى، وخصوصا الملكية الخاصة المتمثلة فى الأرض، أو المال، أو أدوات الإنتاج المختلفة، وهذه القيمة تعد أبرز القيم الاقتصادية فى الحياة بداخل الريف، نظرا لملكية الأرض، أو المال، بحيث أصبحت الملكية ظاهرة أصيلة فى المجتمع الريفى وملكية الأراضى الزراعية، ثم تأتى الملكية العامة ظاهرة نبعت من المركزية والفكر الجماعى النابع من فلسفة العمل الزراعى.

ونجد أنه على الرغم من أن العمل الجماعى هو الفلسفة التى تحكم كافة مجالات العمل الزراعى فإن الفلاح فى قرارة نفسه يميل للعمل الفردى والانفرادية سواء فى القرار أو العمل، وهذا ما تؤكد عليه دراسة محمد عبدالنبى [1] "الاستمرارية والتغيير للفلاح المصرى"، وهذا ما ظهر به الرئيس مبارك فى طريقته عند اتخاذ القرارات، فهو يميل إلى الاستماع لرأى كافة الأطراف، ثم ينفرد هو بالقرار الذى دائما ما يأتى عكس كل التوقعات.

ونجد أن الملكية الخاصة قد برزت فى الحقبة الثانية نتيجة لسيطرة قيم الرأسمالية بقيادة لجنة السياسات، والذى ساعد على فرض قيم العولمة وثقافتها على المجتمع المصرى، وبالتالى ظهرت العديد من السياسات الداعمة لهذه القيمة، والتى ساعدت

---

١ محمد عبدالنبى: الاستمرارية والتغير للفلاح المصرى، مرجع سابق، ص ١٨٤.

على سيادة هذه القيمة بداخل المجتمع، ومنها قوانين لتشجيع الاستثمار والانفتاح الإنتاجي على المجتمعات الرأسمالية، ثم تطبيق قيم حرية السوق واقتصاد السوق، وما صاحب هذا التغير الاقتصادى من تغير فى النظام السياسى وقيمه، والتى بدأت منذ تغيير المادة ٧٦ من الدستور المصرى والخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، ومدى انعكاس هذا التغير على طبيعة ونمط القيم السلطوية والمركزية والدينية على المجتمع المصرى وعلى الثقافة الزراعية عموما، وبالتالى محاولة استدعاء مرة أخرى للقيم الرأسمالية الوافدة والمتراكمة بداخل الذاكرة الجماعية للمجتمع.

ومن هنا فالجدول رقم ١ سوف يوضح القيم السياسية والاقتصادية التى سادت فى هذه الفترة:

جدول رقم ١ يوضح
القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية
فى الفترة الأولى من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ أ عيد العمال

القيمة	١٩٨٢		١٩٨٤		١٩٨٦		١٩٨٨		١٩٩٠		١٩٩٢		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السلطوية	٠	٠	٠	٠	٤	%٦٧	٢	٣٣ %	٠	٠	٠	٠	٦
التعددية	٠	٠	٨	%٢٢	٥	%٢٠	١٠	٤٠ %	٢	%٨	٠	٠	٢٥
المركزية	٣	%٢٠	٢	%١٣	٦	%١٠	١	%٧	٣	%٢٠	٠	٠	١٥
اللامركزية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المشاركة	٠	٠	٠	٠	٣	%٤٢	٠	٠	٢	%٢٩	٢	٢٩ %	٧
السلبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١٠٠ %	٠	٠	١
الازدواجية	٠	٠	١	%٧	٧	%٥٠	٢	١٤ %	٢	%١٥	٢	١٤ %	١٤
الملكية العامة	٢	%٢٩	١	%١٣	٢	%٢٩	٠	٠	٠	٠	٢	٢٩ %	٧
الملكية الخاصة	٠	٠	٢	%٢٤	٢	%٣٣	٠	٠	٢	%٣٣	٠	٠	٦

وسوف نتعرض لمعطيات الجدول السابق الذى يوضح القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية.

لو نظرنا للقيم السياسية والاقتصادية فى الجدول يتضح الآتى:

قيمة "السلطوية" والتى تعد كناية عن سلطة الأب فى الأسرة الريفية التى يحتل فيها المركز الرئيسى، ويحظى باحترام وتقدير، إلى جانب استخدام مختلف أساليب العقاب والثواب بشكل انفرادى، وبالتالى يصعب الحوار و تصعب محاسبته، يظهر من الجدول غياب هذه القيمة فى السنوات الأولى ١٩٨٢، ١٩٨٤ والسنوات الأخيرة ١٩٩٠، ١٩٩٢، وظهورها بنسبة عالية وصلت إلى ٦٧%عام ١٩٨٦ وانخفضت إلى ٣٣% عام ١٩٨٨.

ويفسر هذا التأرجح لهذه القيمة الموروثة فى الثقافة الريفية حالة من عدم الاستقرار انتابت النظام السياسى وتوجهاته فى هذه الفترة، بالذات بسبب اهتزاز مكانة رئيس الدولة الذى يعتبر رمز الأبوة والاحترام فى الأسرة، وما يؤكد ذلك خطابه فى عيد العمال ١٩٨٦ فى فقرة يقول فيها "إوعى حد يفهم كلامى بمعنى آخر، إوعى حد يقول الريس رايح يسارا لا، لا، لا أنا بأقولها لكم بصراحة".

ثم يفصح ارتفاع هذه القيمة فى ١٩٨٦، ١٩٨٨، إلى أن وصلت فى ١٩٨٦ إلى ٦٧% عن رغبته فى بداية الفترة الثانية له لتوليه الرئاسة فى استمرارية هذا الدور الأبوى وإظهار نفسه كبيرا للعائلة، وهذا ما ظهر عبر الخطاب السياسى فى عام ١٩٨٦ فى عيد العمال فى الفقرة التالية "موقع الابن البار للأسرة المتماسكة المترابطة، موقع الشجاعة، فلا انعزال ولا انفصال بين فئة قادرة وفئة غير قادرة، الأسرة الكبيرة الواحدة لها صمام أمن وأمان هو تحقيق العدل الاجتماعى، الذى من غيره تختل الموازين وتتفكك الأوصال". وهذا الارتفاع لقيم السلطوية ناتج عن محاولة السيطرة على الإرهاب وبذوره من منطلق رب الأسرة أو كبير العائلة، وخصوصا أن هذه الفترة قد شهدت أحداثا عديدة تطلبت مؤتمرا دوليا لمحاربة الإرهاب.

قيم التعددية: والتى تعنى الأخذ بالنظام الديمقراطى الحر فى التعبير عن الأفكار والآراء وفق نظام سياسى متعدد يعبر عن سياسة كل حزب، وفى قراءة

الجدول تسجل قيمة التعددية ارتفاعا ثم انخفاضا ثم ارتفاعا ثم انخفاضا، فمثلا عام ١٩٨٤ بلغت ٣٢% وعام ١٩٨٦ انخفضت إلى ٢٠%، ثم عام ١٩٨٨ بلغت ٤٠% ثم توالى انخفاضها عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨%، ثم لم تسجل رقما فى عام ١٩٩٢. وهذا المؤشر دليل على حالة الازدواجية والتناقض التى تلازم الفكر والنظام السياسى على مدار التاريخ، والذى يظهر عبر القيم التى سجلتها الجداول السابقة، وهذا امتداد لطبيعة القيم الريفية المتناقضة والمزدوجة أحيانا كثيرة.

قيم المركزية: سجلت فى الجدول بين انخفاض وارتفاع، وهذا ما يفسر حالة عدم الاستقرار التى لازمت هذه الفترة التاريخية، ففى عام ١٩٨٢ بلغت ٢٠%، وفى عام ١٩٨٤ انخفضت إلى ١٣%، ثم ازدادت إلى ٤٠% عام ١٩٨٦، ثم انخفضت إلى ٧% عام ١٩٨٨، ثم توالت الارتفاع عام ١٩٩٠، و١٩٩٢ لم تسجل رقما فى الجدول.

وإذا لاحظنا أن قيمة المركزية ارتبطت بقيمة السلطوية للنظام السياسى، نجد عام ١٩٨٦ حينما بلغت السلطوية ٦٧%، وصلت قيمة المركزية إلى ٤٠%، ثم منذ بداية ١٩٩٠ بدأت تتوارى قيمة المركزية والسلطوية معا؛ وذلك بسبب طبيعة النظام السياسى والسياسة المصرية عموما التى تتبع سياسات الدول الكبرى ومنها الكتلة الغربية وأمريكا، وهذا يمثل استجابة للضغوط الخارجية، وهذا يعد امتدادا لطبيعة قيم الفلاح المصرى الذى "يؤثر السلامة" ويستجيب كلما كانت القوة أو الحاكم ذَوَىْ سلطة قوية، فهو دائما يتبعه ولا يعارضه، كما أن الدول الأجنبية أو الثقافات الأخرى تعد أحد أجنحة القيم التى تحملها الثقافة الريفية عموما، والتى نطلق عليها القيم الوافدة التى جاءت عبر الموقع الجغرافى لمصر، لذا فالسياسة المصرية عموما لا تستطيع أن تدير ظهرها للسياسات والأنظمة الخارجية، لذا تحاول قدر الإمكان أن توفق أوضاعها السياسية تبعا لها.

وتأكيد إيمان الرئيس مبارك بقيمه الريفية ومنها المركزية هو ما جاء فى خطابه السياسى فى عيد العمال ١٩٨٨ فى هذه الفقرة "لست محترف سياسة، ولن يكون الحكم مغاليا من قريب أو بعيد، ولكنى عاهدت الله وعاهدت الشعب أن نتشابك جميعا، ونتصدى بروح الشورى والجماعة لكل التحديات".

ومن هنا نجد ارتفاعا فى القيمة الازدواجية لتبلغ ٥% فى عام ١٩٨٦، والتى تمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة لحكم الرئيس مبارك كامتداد لها للجمع بين السلطوية والتعددية، وبما تشتمل عليه هاتان القيمتان من قيم اقتصادية واجتماعية، وهذه الازدواجية هى ما تفسر ارتفاع قيمة التعددية الديمقراطية وحرية الرأى، ووجود المؤسسات مع ارتفاع قيمة المركزية التى تعنى البيروقراطية والانفراد بالقرار، والغياب التام لقيم اللامركزية، وجاء فى خطابه السياسى فى عيد العمال عام ١٩٨٦ فى الفقرة التى يقول فيها "هوية الاقتصاد بتاعنا متوسط لما فيه الصالح، بتاعنا أخذ من هنا وأخذ من هنا... ده هو اقتصاد وطبيعة اقتصاد مصر... ظروفنا يا جماعة تختلف عن أى دولة أخرى".

قيم المشاركة: ارتفعت منذ ١٩٨٦ إلى ٤٢% ثم لم تسجل فى ١٩٨٨ ثم ارتفعت بنسبة ٢٩% فى عام ١٩٩٠، ١٩٩٢، فنجد أن المشاركة فى الأساس أصل العمل الزراعى، وتقسيم العمل كمنهج فى حياة الأسرة الريفية، ومن هنا فنظام مبارك اتخذ من هذه القيمة آلية لحل مشكلة الإرهاب الذى استشرى فى المجتمع المصرى فى هذه الفترة وهذا يفسر ارتفاع نسبة هذه القيمة فى الفترة ١٩٨٦.

ولهذا جاء ارتفاع نسبة المشاركة فى ١٩٩٠، ١٩٩٢ إلى ٢٩% كدليل على العودة إلى قيم الثقافة الريفية للتغلب على هذه المظاهر السلبية، والتى أدت إلى دعوة الرئيس مبارك لمشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام لتحقيق التنمية عن طريق استيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى الحياة المقبلة؛ لينعكس ذلك بالخير على المجتمع.

وما يؤكد على هذه الدعوة خطابه السياسى فى عيد العمال ١٩٩٠، فهناك فقرة يقول فيها "لا بُدَّ أن نعمل دون فرق بين قطاع عام وقطاع خاص، ولا

يتحزب كل قطاع للآخر بسبب اعتبارات أيديولوجية جامدة، فى الوقت الذى تخلى فيه العالم بأسره عن هذا الجمود والانغلاق، ولا بُدَّ من المشاركة من خلال نظرة قومية موضوعية".

وكذلك الملكية العامة والملكية الخاصة التى شهدت اندماجا فى عام ١٩٩٠، ١٩٩٢، لترتفع نسبتها كناية عن حالة التوافق بين القيمتين.

من هنا نرى أن النظام السياسى فى هذه المرحلة دائما ما يحاول أن يصوغ سياساته بقيم توفيقية تجعل المجتمع أكثر التفافا حوله؛ وذلك امتدادا لدور ومكانة رب الأسرة باعتباره مركزا للكون، ولذلك نجد أن كثيرا من القيم التى تمارس بداخل سياسات وقرارات النظام تكون قيما مستترة؛ لأنها تواجه رفضا أو استهجانا من قِبَل الثقافة العامة للمجتمع، ولكنها مفروضة على النظام السياسى بسبب ضغوط دولية، أو بسبب طبيعة مصر المختلفة عن الدول الأخرى كما ذكر الرئيس مبارك، أو بسبب منفعة شخصية تحقق للنظام هذه القيم.

جدول رقم ٢ يوضح
القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية
فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ عيد الثورة

القيمة	١٩٨٢		١٩٨٤		١٩٨٦		١٩٨٨		١٩٩٠		١٩٩٢		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
سلطوية	٣	%٢٠	٢	%٢٠	١	%١٠	٣	%٣٠	١	%١٠	٠	٠	١٠
تعددية	٢	%١٠	٢	%١٠	١	%٥	٦	%٣٠	٧	%٣٥	٢	%١٠	٢٠
مركزية	٨	%١٠	٥	%٢٥	٣	%١٥	٢	%١٠	١	%٥	١	%٥	٢٠
لا مركزية	٢	%٦٧	٠	٠	١	%٣٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣
مشاركة	٢	%١٥	٢	%١٥	٢	%١٥	٣	%٢٥	٢٠	%١٥	٢	%١٥	١٢
سلبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١٠٠ %	١
ازدواجية	١	%١٢	٢	%٢٩	٠	٠	٢	%٢٩	٢	%٢٩	٠	٠	٧
اقتصادية ملكية عامة	٢	%٢٧	٢	%٢٥	١	%١٣	٢	%٢٥	٠	٠	٠	٠	٨
ملكية خاصة	٣	%٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	%٥٠	٠	٠	٦

ولو نظرنا للجدول نجد أنه يشتمل على القيم السياسية والاقتصادية التى تمثلت فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢، والتى تمثل قيم الرئيس مبارك التى تعد امتدادا لقيم البيئة الريفية، سواء عبر سياساته وقراراته أو عبر استخدامه لبعض الآليات المستخدمة لحل المشكلات المجتمعية والقومية بشكل تقليدى نابع من تأثره بثقافته الريفية، تمثلت فيما يلى:

أ. **قيم سلطوية:** والمأخوذة من سلطة الأب فى البيئة الريفية والتى تنعكس من الأسرة على باقى المؤسسات الاجتماعية التى تربى بداخلها أبناء الريف. ولا تتوقف عند حدود الأسرة، بل تمتد إلى شتى التكوينات الاجتماعية من القرية، فالمدرسة، فالجامعة، حتى تصل إلى النظام السياسى نفسه، ومن هنا كانت قيمة السلطوية امتدادا لهذه السلطة. ونستطيع أن نؤكد تأثر النظام السياسى بهذه القيمة "السلطوية" عبر السياسات والقرارات فى الواقع الاجتماعى؛ وذلك لتثبيت هذه القيمة بداخل المجتمع لضمان استمرارية وثبات النظام السياسى فى الحكم.

ب. **ونجد أن قيمة التعددية قيمة متراكمة جاءت** وتكونت على أثر الغزو الثقافى الذى جاء مع الحملات الأوربية على مصر، وأصبحت قيمة ارتبطت بطبقة المثقفين دون باقى المجتمع، وبالتالى فهى غير متجذرة بداخل الواقع السياسى المصرى عموما، ولهذا كانت أقل استمرارية وبقاء بداخل النظام السياسى المصرى، هذا إلى جانب رغبة الأنظمة الديكتاتورية السلطوية فى تثبيت هذه القيمة بهدف الاستمرار فى الحكم.

ج. **قيم المركزية:** كقيمة نابعة من طبيعة نهر النيل ومهنة الزراعة التى تتطلب إدارة قوية مركزية للعمل على توزيع المياه والأرض، نجد أنها من أكثر القيم حضورا بداخل هذه الفترة؛ وذلك بسبب ارتباطها بالنظام السلطوى، وقد يفسر البعض وجود قيمة المركزية بداخل قيم القيادة بشكل كبير وأساسىفهذا يرجع أيضا للطبيعة الإدارية للرئيس مبارك والتى بلغت ٤٠ سنة، والذى

انعكس على المجتمع بحيث أصبح أكثر استقرارا وثباتا. وهذا بلا شك يتعارض مع الطبيعة الحياتية وطبيعة الأفراد المبنية بالأساس على التغيير لأنه سمة الوجود كله، لذلك فإن المجتمع أصبح متجمدا ومتبلدا ذهنيا وسياسيا.

د. **قيم اللا مركزية:** باعتبارها قيمة كامنة تظهر فى فترات، نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسية تسمح لها بذلك. إلا أنها على المستوى المجتمعى لا توجد بداخل السياسات أو الإدارات، بسبب هيمنة المركزية والتفاف المجتمع حول جهاز إدارى متجمد.

هـ. **قيم المشاركة:** وهى قيمة كانت تحتاج إلى نمط سياسى معين يغلب عليه الشكل الديمقراطى وحرية السوق، إلا أنها كقيمة نابعة من ثقافة المجتمع الريفى الذى تبنى فلسفته على فكرة المشاركة أو المزاملة، بدءا من العمل الزراعى، ومرورا بكافة الأعمال الأخرى. ولا شك أن انعكاس هذه القيمة على الواقع المجتمعى له مردود إيجابى على الحياة السياسية التى تجعلها أكثر مرونة وحراكا، إلا أن هذه القيمة لا توجد بداخل الواقع المجتمعى فى شكل قوانين أو سياسات، فهذه القيمة نستطيع أن نلمسها فى عملية الانتخابات، ولكن قصر إصدار البطاقات الانتخابية على شهر معين جعل كلمة المشاركة عبراة عن كلمة جامدة لا توجد على أرض الواقع؛ وهذا كله بسبب الطبيعة التسلطية والمركزية للأنظمة السياسية فى المجتمعات الزراعية. إلا أن النظام السياسى يستخدم هذه القيمة بهدف إيجاد حلول لمشاكل آنية، مثل مشكلة الإرهاب أو التطرف أو الفتنة الطائفية، لذلك فهو يرددها كثيرا فى حالة المشاكل أو الأزمات.

و. **قيم السلبية:** قيمة مترسبة يلجأ إليها الفلاح فى حالة عدم وجود جدوى من المشاركة؛ بسبب الضغوط أو القهر والظلم من حوله، فيتبع إيثار السلامة والابتعاد عن الأحداث لحين تتحسن الأوضاع. ونجد أن هذه القيمة موجودة بشكل كبير فى هذه الفترة؛ نظرا لخوف المجتمع، والذى يرجع إلى حالة

الإحباط التى أصابت المجتمع المصرى بعد مقتل رئيس الدولة، مما جعله أكثر سلبية؛ تجنبا للمساءلة أو تحمل مسئولية ما.

ز. **قيم الازدواجية:** قيمة تأصلت بسبب تراكم القيم الناتجة عن الثقافات الوافدة على المجتمع مع الثقافة التقليدية، وخصوصا الريفى المعروف بثباته، عرفت بها هذه المرحلة من حكم الرئيس مبارك؛ وذلك باعتبارها فترة حاولت التوفيق بين فكر وقيم الفترتين السابقتين، فكانت أرضا خصبة لتنازع وتصارع هذين الفكرين.

ح. **قيم الملكية العامة:** باعتبارها نتاجا للفكر الاشتراكى الذى غالبا ما ترتاح له الثقافة المصرية عموما، وجوهر الفكر المركزى الذى بنيت عليه حياة المصريين عبر نهر النيل الذى ساعد عبر الجهاز الإدارى البيروقراطى فى بناء حضارته الزراعية، ولا شك أن هذه القيمة قد وجدت بشكل كبير؛ رغبة من النظام الحالى فى إعادة الفكر والقيم الاشتراكية، باعتباره يمثل امتدادا لفكر وقيم يوليو بشكل عام، والرئيس عبدالناصر بشكل خاص.

عند قراءة الجدول رقم ١ الذى يوضح القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ يتضح الآتى:

- **عند النظر فى معطيات الجدول يتضح الآتى:** بلغت قيم التعددية والمركزية والمشاركة أعلى نسبة قراءة فى الجدول، والتى بلغت القيمة الإجمالية من عام ١٩٨٢: ١٩٩٢ ٢٠، ٢٠، ١٣ على التوالى. ومن ناحية أخرى بلغت قيم السلطوية أعلى نسبة مئوية لها وهى ٣٠% فى عام ١٩٨٢ و١٩٨٨ فى امتداد لفكرة كبير العائلة والسلطة الأبوية لتدعيم المجتمع، ليخلق حالة من التعاطف والتأييد لإحياء قيم احترام السلطة الأبوية، وخصوصا بعد مقتل السادات.

- ثم تراوحت التعددية واللامركزية والمركزية والمشاركة، بحيث بلغت أعلى نسبة لهذه القيم عام ١٩٨٨ و١٩٩٠، والتى بلغت ٣٠%، ٣٥%. وبلغ

إجمالى هذه القيم ٢٠، ٢٠، ١٣. وكذلك بلغت نسبة المركزية أعلى نسبة ٤٠% فى عام ١٩٨٢، ثم تناقصت عام ١٩٨٤ إلى ٢٥%.

من هنا قد يرجع هذا التناقص والتراجع للقيم فى هذه الفترة إلى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التى صاحبت قيم النظام فى هذه الفترة، والذى انعكس بالسلب على معظم مجالات المجتمع وعلى القرارات السياسية، والتى شابها الكثير من قيم الازدواجية بداخل النظام السياسى، التى جاءت معظمها متعارضة مع بعضها البعض، والذى تسبب فى إبطاء عمل العقل وتأجيل خطط ومشروعات التنمية لحسم الخلاف الفكرى بداخل أعضاء النخبة السياسية بداخل النظام السياسى نفسه.

فمن جانب، على الرغم من ارتفاع نسبة التعددية عبر الخطاب السياسى فى كافة المناسبات فإنه على أرض الواقع معظم السياسات والقرارات جاءت متواكبة مع الفكر المركزى والسلطوية، وعلى الجانب الآخر مع وجود قيم وفكر اللامركزية سادت القيم المركزية بشكل كبير بداخل دواوين ومصالح المجتمع، عبر نصوص الدستور والقوانين المعمول بها، فمازال دستور فترة الاشتراكية هو الحاكم إلى الآن، مع زيادة نسبة المشاركة كآلية لمواجهة المشاكل، وبالتالى هذا انعكاس لقيمة الازدواجية بداخل النظام السياسى، فتأرجح ما بين الهياكل والأنظمة السلطوية مع الهياكل الليبرالية. والدليل على ذلك استمرار رموز عهد عبدالناصر مع رموز عهد السادات بداخل المناصب السياسية لنخبة مبارك، والذى أكد على استمرارهم فى الاحتفاظ بالدستور المصرى دون تعديل.

وهذا يرجع إلى الصورة التوفيقية التى يلجأ إليها الفلاح المصرى عند مواجهة أكثر من قوة معا، ومن هنا فالرئيس مبارك حاول الدمج بين الفكرين بشكل متوازن؛ بهدف إرضاء كل أطياف التيارات السياسية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الذى دائما ما يردده فى خطبه السياسية، مما انعكس بالسلب على المجتمع والقيم التى تحكم النظام السياسى، فتأرجحت ما بين ليبرالية رأسمالية،

واشتراكية مركزية. من هنا ظهر التناقض والتضارب بسبب ازدواجية القيم التى تحكم السياسات والخطط للمجتمع. وقد يرى البعض ضرورة فصل الأيديولوجية عن الثقافة فى عملية تحديد القيم، إلا أن الدراسة الحالية ترى أن الأيديولوجية فى المجتمعات النامية –ومنها مصر– هى فى الأساس لب الثقافة وناتجها؛ لأن النظام الاجتماعى والثقافى فى المجتمعات النامية والمجتمعات الزراعية هو الذى يحدد البناء السياسى وقيمه.

إلا أنه منذ بداية التسعينات وظهور ما يسمى بفكر العولمة بدأت تتضح توجهات الدولة الاقتصادية أو الخط الفكرى، وذلك نتيجة لوصول جمال مبارك بقيمه الليبرالية التى جاءت متزامنة وطبيعة التغيرات الدولية، وبالتالى سادت قيم الملكية الخاصة بنسبة ٥٠% منذ عام ١٩٩٠، و٥٠% فى عام ١٩٩٢، وإذا كانت هذه القيمة قد ظهرت بصورة بارزة فى الفترة الأولى لولاية مبارك والتى يرجعها البعض إلى رغبته فى إعطاء انطباع أنه سائر على نهج وسياسة السادات الاقتصادية أى الانفتاح واقتصاد السوق، أو بسبب الديون الخارجية، والتى صاحبتها ضغوط خارجية.

ثم ظهرت الملكية العامة بنسبة تراوحت ما بين ٣٠%، ٢٥% فى أعوام ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٨، وهذا بهدف محاولة السيطرة على الاقتصاد وعلى الانفتاح الاستهلاكى الذى لجأ له الرئيس السادات، ومحاولة الرئيس مبارك زيادة الاهتمام بالجانب الاقتصادى والعودة مرة أخرى للتنمية من خلال اشتراكية الدولة، وهيمنة القطاع العام، وهذا يمثل امتدادا للطبيعة التوفيقية فى الأسرة الريفية، وبذلك استطاع الرئيس مبارك كسب تأييد نسبة كبيرة بداخل المجتمع، ونجح فى احتواء كل أطياف التيارات السياسية ومنها ما كان معارضا للسادات وسياساته، وذلك فى الفترة الأولى من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢.

ونجد أن هذه القيمة ظلت كقيمة معبرة عن فكر وتوجه القيادة السياسية آنذاك، إلا أنها سرعان ما تغيرت، رغم استمرارية سيطرة الدولة على معظم الملكيات فى المجتمع.

جدول رقم ٣ يوضح
القيم السياسية والاقتصادية للزعامة السياسية
المرحلة الثانية من ١٩٩٤ – ٢٠٠٦ عيد العمال

لقيمة	١٩٩٤		١٩٩٦		١٩٩٨		٢٠٠٠		٢٠٠٢		٢٠٠٤		٢٠٠٦		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
لسلطوية	١	%١٤	٢	%٢٩	١	١١ %	٢	%٢٩	١	%١٤	٠	٠	٠	٠	٧
لتعددية	٠	٠	٥	%٢٦			٥	%٢٦	٤	%٢٢	١	%٥	٤	٢١ %	١٩
لمركزية	٠	٠	٤	%٣٣			٧	%٥٨	١	%٩	٠	٠	٠	٠	١٢
للامركزية	٠	٠	١	%١١			٠	٠	١	%١١	٧	٧٨ %	٠	٠	٩
لمشاركة	٠	٠	٣	%٢١			٤	%٢٩	٢	%١٤	٠	٠	٥	٣٦ %	١٤
لسلبية	٠	٠	١	%١٠٠			٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
الازدواجية	٠	٠	٢	%٢٢			٢	%٢٢	٠	٠	٠	٠	٥	٥٦ %	٩
ملكية عامة	٠	٠	١	%٢٥			٣	%٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤
ملكية خاصة	٠	٠	٦	%٣٢			٢	%١١	٤	%٢١	٣	١٦ %	٤	٢١ %	١٩

– لا شك أن القيم التى يتناولها الجدول الحالى خير شاهد على هذه الازدواجية من خلال النسب التى تمثلها كل قيمة، فهنا نجد قيم السلطوية باعتبارها إحدى القيم المتوارثة من داخل النظام الأبوى للأسرة الريفية وفكرة كبير العائلة، ولكن الجغرافيا والطبيعة طغت على هذه القيمة وحكمت عليها بالدخول بداخل أرشيف القيم لحين استدعائها فى وقتها، حينما تسمح الظروف الخارجية والداخلية، سواء الثابتة أو الموروثة أو الوافدة بظهورها ونجاحها.

- **ثم امتدادا للسلطوية والتعددية:** كانت المركزية واللامركزية باعتبارهما القاطرة التى يسير عليها كل نظام سياسى، فالسلطوية تتخذ من المركزية وسيلة، والتعددية تتخذ اللامركزية، وذلك باعتبار أن المركزية قيمة فرضت عبر الطبيعة المحيطة بالبيئة الريفية، والتى فرضت عليها المركزية كنظام يحصى على المجتمع المصرى حركاته وسكناته.

- **قيم المشاركة والسلبية:** قيمتان أصيلتان بداخل الثقافة الريفية، والتى تجلت فى أبسط صورها عند مشاركة المرأة للرجل بداخل الحقل واقتسامهما للأعمال، أما السلبية فهدفها إيثار السلامة وعدم المواجهة، التى لا تأتى دائما إلا بسبب الظروف الاقتصادية السيئة.

- **قيم الازدواجية:** قيم نتجت بسبب تفاعل الموقع مع الجغرافيا والتاريخ الذين حكموا بقسوة على الثقافة المصرية عموما، وهو ما أدى إلى ضياع هويتها بداخل الثقافات، والتى انعكست فى عدم ثبوت أو اتخاذ نظام سياسى واحد أو قيم واحدة تحكم المجتمع.

- **قيم الملكية العامة والخاصة:** كقيمة متأصلة بداخل الريف من حب التملك سواء للمال أو للأعمال أو للأرض، والتى تجسدت فى صورة ملكية عامة تخص المجتمع بأكمله، أو ملكية خاصة تخص صاحبها، والذى دائما ما سعى الفلاح المصرى إليها رغم ادعائه المستمر فكر الجماعة والملكية الجماعية.

- ونستطيع أن نقول إن الارتفاع لنسب قيم السلطوية، والمركزية، والملكية العامة، يعد مؤشرا على سيطرة قيم الفكر القديم أو الحرس القديم على القرارات والخطط السياسية لهذه الفترة، نتيجة لمؤشرات ظهرت عبر الخطط والسياسات والقرارات الناتجة من اتباع هذه القيم، وفى حالة ارتفاع نسب قيم التعددية، واللامركزية، والملكية الخاصة، يعد هذا مؤشرا على نجاح فكر وسياسة الفكر الجديد، وبالتالى هذا ما نراه عبر الجدول حيث ترتفع هذه القيم أو تنخفض لهذه الأسباب.

فى قراءة لمعطيات جدول رقم ٣ يتضح الآتى:

- من خلال معطيات الجدول يتضح بروز التعددية والملكية الخاصة، والمشاركة، كقيم تواكبت مع صعود الفكر الجديد ذى التوجه الليبرالى الذى يمثله جيل المستقبل بقيادة جمال مبارك، والذى يعد هو الأداة التى تنفذ سياسة العولمة وخصوصا العولمة الاقتصادية بداخل المجتمع، وهو ما لمحناه فى زيادة إجمالى عدد التكرارات المعبرة عن قيم التعددية والتى وصلت إلى ١٩ قيمة فى هذه الفترة الزمنية بنسبة ٢٦%، ٢٢%، ٢١%، وكذلك الملكية الخاصة التى بلغت عدد التكرارات لها ١٩ قيمة أى بنسب تراوحت ما بين ٣٢%، ٢١%، ٢٠%، ثم تلتها المركزية واللامركزية بنسب تراوحت ما بين الزيادة والنقصان، فبلغ إجمالى قيمة المركزية فى هذه الفترة الزمنية ١٢ قيمة وزادت هذه القيمة بنسبة ٣٣%، ٥٨% فى عامى ١٩٩٦، ٢٠٠٢، إلى جانب بلوغ قيمة اللامركزية إجمالى ٩ قيم والتى تراوحت ما بين ١١% و٧٨% فى الفترة من عام ١٩٩٤، عام ٢٠٠٦. ويرجع تفسير ذلك إلى وجود صراع بين القيمتين بداخل النظام السياسى المصرى، والمتمثل فى قيم الفكر القديم بقيادة مبارك ويميل إلى الاتجاه الاشتراكى والفكر المركزى أو الفكر التقليدى النابع من طبيعة وفكر القرية، وفكر الليبرالية وقيمة الرأسمالية واللامركزية ويمثله جمال مبارك، ولذلك نجد نمو القيمتين بشكل متضارب بداخل الخطاب السياسى للرئيس مبارك كتعبير عنه، ونرى اتساعا ملموسا وتصارعا بين السلطوية والتعددية.

- وقد أدى ظهور قيم المشاركة وزيادة التكرارات إلى ١٤ قيمة وزيادتها فى هذه الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٦ بنسبة تراوحت ما بين ٢٩: ٣٦% إلى التأكيد على رغبة المجتمع المصرى فى التغيير، وسعيه إلى المشاركة فى الحياة السياسية بعد أن جرت دماء جديدة بداخل النظام السياسى بقيادة جمال مبارك، مما فتح الأمل فى التغيير، وكذلك الاستقرار والثبات اللذين فرضهما

الرئيس مبارك على الحياة السياسية، مما يدل على أن الثقافة والقيم المصرية تحمل بذور قيم تتناسب مع ظروف واحتمالات كل موقف سياسى، ولكنها تحتاج الفرصة المواتية لخروجها والتعبير عنها.

– رغم ضعف هذه القيمة فى نسبة تمثيلها فإنها –أى السلبية– سمة غالبة على ثقافة المجتمعات الزراعية؛ وذلك بسبب قوة وبطش حكامها الذين غالبا ما يكونون من الحكام العسكر ومن ذوى التسلط والجبروت فى الانتقام، وبالتالى يؤثر السلامة على المواجهة ليتهم بالسلبية، وهذه القيمة لم تنكر قط فى الخطاب السياسى، بسبب كونها قيمة يقول الرئيس مبارك إنه يسعى لتخلص المجتمع منها، إلا أنه على أرض الواقع مارس النظام السياسى سطوته وضغوطه لفرض هذه القيمة، عن طريق قرارات وسياسات تزيد من صعوبة المواجهة بين الحاكم والمحكومين، وتتمثل فى قرارات خاصة بزيادة الأسعار ورفع الدعم والضرائب، وبالتالى فإن هذه القرارات تجعل الشخص فى حالة من فقدان الوعى؛ بسبب كثرة الضغوط وأعباء الحياة، فلا يستطيع أن يطالب بحقه أو يواجه حاكمه، فيلجأ إلى الانعزال عن المجتمع والخوف من المواجهة، فتزداد السلبية لديه.

– **قيم الازدواجية:** تعد أبرز القيم التى عانى منها معظم حكام مصر؛ وذلك بسبب طبيعة قيمهم التى تحملها بذورهم فى مقابل طبيعة موقع فرض حسابات دولية تتطلب دائما إنشاء تحالفات مع القوى الكبرى ومراعاة المصالح، جعلتهم يتبنون قيما أو تفرض عليهم سياسات وأنظمة، رغم كونهم مرتبطين بتوجهات وقيم أخرى ارتبطت لديهم. وهذا بلا شك ما ظهر عبر سياسة مبارك فى الحقبة الثانية من حكمه، والتى شهدت تحولا عن المسار الذى انتهجه منذ بداية حكمه والذى جاء معبرا عن قناعات خاصة لديه، وتظهر هذه الازدواجية بوضوح عبر خطابه السياسى الذى يتحدث فيه كثيرا عن مراعاته لمسيرة الإصلاح والتنمية، وأنها سوف تراعى تحقيق العدالة والتوازن لحقوق العمال، وفى

المقابل على أرض الواقع القرارات تؤكد سرعة السير بأقدام سريعة فى عملية الخصخصة وعدم مراعاة محدودى الدخل والفقراء، وهنا ما يؤكد على الانفصال بين القول والواقع، وصفقة عمر أفندى ومصانع النسيج والتشريد لمعظم العمال كل ذلك يدحض ما يقال عبر الخطاب.

فقرة من خطابه فى عيد العمال يقول "نجحت مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى مصر فى مراعاة ظروف المجتمع، وأخذت بمبدأ التدرج؛ خوفا من الانفلات المفاجئ، ومراعاة للبعد الاجتماعى، والحرص على مصالح العمال وحقوقهم".

- ونجد تأكيدا وإعلاء لقيم الازدواجية، وهى بلوغ قيم المركزية فى خطابه السياسى الإجمالى إلى ٤ تكرارات، فى المقابل وصل إجمالى عدد القيم للملكية الخاصة إلى ١٤ تكرارا توزعت بنسبة ٣٢%، ٢١، ١٦%، ٢١% ما بين زيادة ونقصان، ولكن بنسب لا تهدد غياب هذه القيمة، وهذا ما يوضح المسار الجديد الذى يسلكه النظام السياسى المصرى فى المرحلة الثانية، والذى يعتمد على الملكية الخاصة وحوافز الاستثمار، وهذا بلا شك صاحبته تنمية سياسية مقيدة لا ترقى إلى ما حدث من تحولات وتغيرات بداخل النظام الاقتصادى وهيكلته.

وعلى الرغم من التعديلات الدستورية الأخيرة وفقا لمبادرة المنوفية وانتخاب رئيس الجمهورية فإن الواقع السياسى الموجود لا يبشر بتغيرات على الواقع السياسى، فما زال قانون الطوارئ ساريا، وما زال حبس الصحفيين مستمرا، وما زالت كل المناصب السياسية تتم عن طريق التعيين وفقا لمبدأ أهل الثقة دون أهل الخبرة، وبالتالى فإن خطوة انتخاب رئيس الجمهورية يلزمها أن يصحبها خطوات داخل المجتمع؛ ليشعر بها المجتمع وتنعكس على سياسته وقراراته وقوانينه، حتى نستطيع أن نقول بصدق نحن بلد رأسمالى أو ليبرالى وليس "بين البينين".

تعليق عام حول فترة حكم الرئيس مبارك فى الفترة من ١٩٨٢: ٢٠٠٦ والتى انقسمت إلى مرحلتين

ملامح الحقبة الأولى ١٩٨٢ – ١٩٩٢:

تعدُّ هذه الفترة امتدادا للفترات السابقة من ناحية الأساس القيمى والفكر المشترك على اعتبار أن الرئيس مبارك يمثل امتدادا للثورة.

ومن هنا تشير المشاهدات الميدانية للحقبة الأولى ١٩٨٢ – ١٩٩٢ فى ضوء التحليل لمضمون الخطاب السياسى على المستوى العام والمحلى، إلى تأثر الرئيس مبارك –أحد أبناء الثورة ونتاجها– بقيم ارتبطت بالثقافة الريفية، والتى ظهرت من خلال بعض السياسات والقرارات السياسية، ومن خلال الحلول لبعض المشاكل الموجودة بالمجتمع، فعلى سبيل المثال عند مواجهته للصراع الدائر بداخل المجتمع بعد اغتيال السادات بين التيارات السياسية المختلفة، قام بما يشبه المجلس العرفى العائلى، وذلك عندما دعا كافة التيارات السياسية فى لقاء مفتوح بهدف المصالحة الوطنية. ومن الملامح الظاهرة لهذه الحقبة تأثر شخصية مبارك بأصوله الريفية التى تمثلت فى حب الاستقرار والتأنى فى اتخاذ القرار، وهذا مع ما صاحبه من طبيعة عمله الإدارى البيروقراطى طيلة ٤٠ عاما جاء متزامنا مع طبيعة البيئة الريفية من سلطة أبوية تعد مركز للأسرة أو للعائلة.

كما أنه يرى أن رئاسته للدولة هى مجرد وظيفة إدارية، وبالتالى فإن قراراته معظمها مأخوذة من خبراته الإدارية وليست السياسية، وبالتالى فإن أبرز قيمة التى عُرف بها هى "البيروقراطية" التى تدعو إلى البطء والتأنى وعدم التغيير السريع بل الثبات على ما تم تجريبه، ولأجل هذه كان أقرب ميلا لقيم

وثقافة البيئة الريفية عبر سياساته التى تتسم بالبطء بهدف الاستقرار وإيثار السلامة والمركزية، هذا إلى جانب اللجوء للحلول التقليدية المعروفة فى الريف فى التعامل مع المشاكل والقضايا القومية.

وهذا ما اتضح عبر سيادة قيم ارتبطت بالمركزية طيلة عهده مثل "الجماعية، والانتماء، والتماسك" كقيم اجتماعية ثقافية.

ونستطيع بذلك أن نقول إن هذه الفترة قد شهدت سيادة تامة لقيم ارتبطت كثيرا بفكر وقيم الريف، فكانت سمة هذه المرحلة الاستقرار والثبات بداخل المجتمع.

ملامح الحقبة الثانية ١٩٩٤ – ٢٠٠٦:

شهدت هذه الحقبة تحولات وتغيرات عديدة على المستوى العالمى، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بدأت بظهور ثقافة العولمة، والتى تزامنت مع صعود لجنة السياسات ذات التوجه الليبرالى للحكم بقيم مختلفة عن القيم التقليدية السائدة بداخل المجتمع وثقافته السائدة.

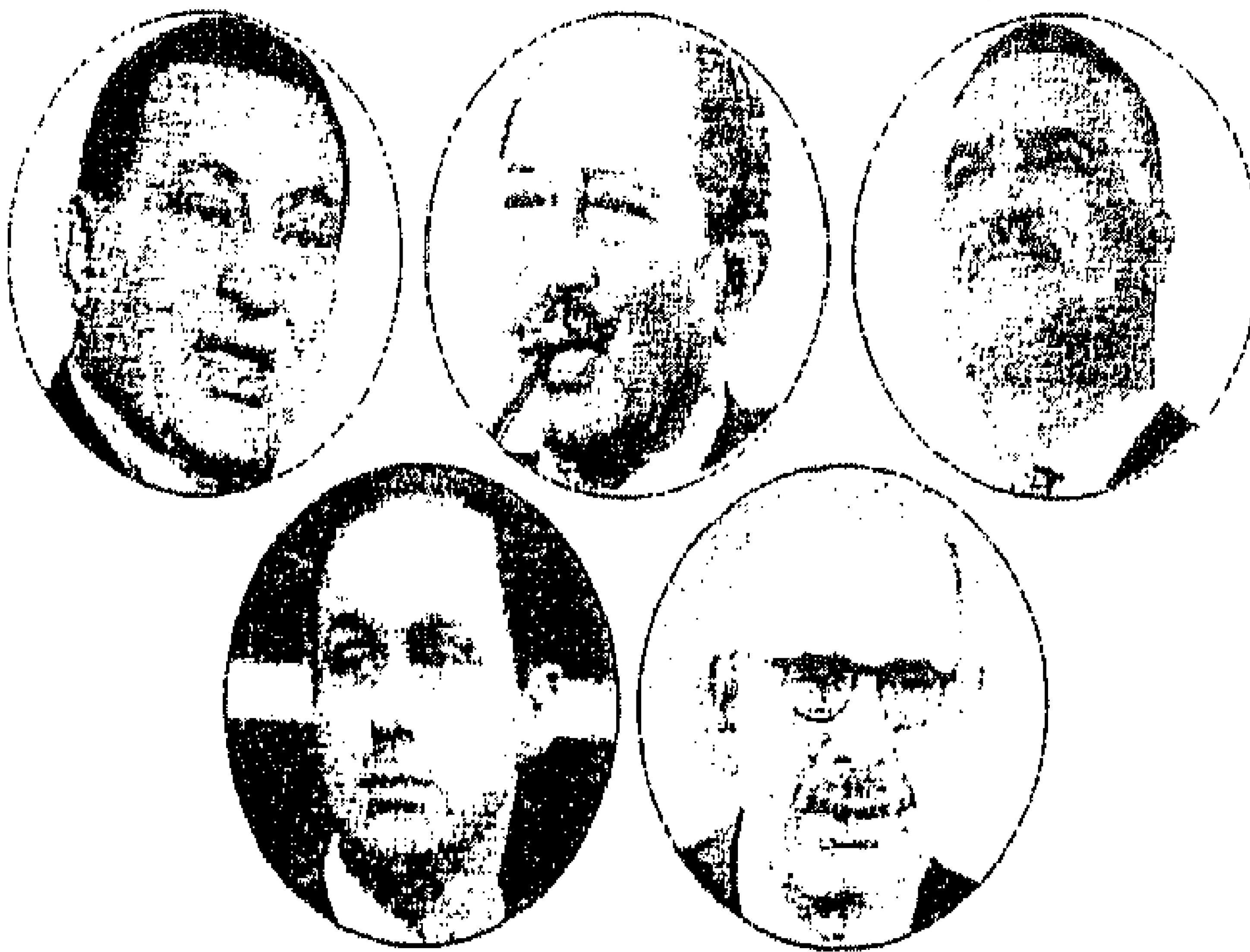
ولهذا فالنسق الثقافى للمجتمع المصرى نتيجة لتوحد مصادر المعرفة قد نتجت عنه تحولات كبيرة تبعتها إصلاحات سياسية، وهو ما يعد إحياء لقيم متراكمة فى فكر وقيم القيادات، والذى تزامن مع المتغيرات الدولية من حولنا. ظهرت هذه القيم بشدة وأعلنت عن نفسها عبر ثقافة الفكر الجديد، وبالتالى تغير كثير من القيم والمفاهيم الثابتة والمتوارثة المرتبطة بمهنة الزراعة والبيئة الريفية، والتى تعد أكثر البيئات تأثرا بهذه المرحلة؛ نظرا لتقلص دور الزراعة فى عملية التنمية فى هذه المرحلة، وهذا يتطلب الاعتماد على الصناعة التى تساعد فى تحقيق تراكم رأسمالي وتغير للقيم المصاحبة لهذه المهنة، ومنها قيمة السلطوية والمركزية والملكية العامة والتماسك والتعاون والتدين والانتماء، وهذا ما يشير إلى عدم قدرة هذه القيم على تحقيق التنمية والتطور للمجتمع، مما يتطلب العودة مرة أخرى للذاكرة الجماعية أو أرشيف القيم المتراكمة؛ لنعيد

صياغة قيم تحمل مميزات هذه القيم عبر قيم أكثر قوة ومواجهة لمتطلبات العصر، والذى بدأ مع الحراك السياسى الذى شهده المجتمع المصرى فى المرحلة الأخيرة، وهو ما تمثل فى ظهور الحركات السياسية والاعتراضات فى كثير من المهن، والذى ترتب عليه تغيرات فى بعض مواد الدستور، كانت أبرزها المادة ٧٦ الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وذلك عقب المبادرة الشهيرة التى أطلق عليها مبادرة المنوفية فبراير ٢٠٠٥.

وبالتالى فإن الحقبة الثانية لحكم الرئيس مبارك ١٩٩٢ - ٢٠٠٦ تمثل الوجه الثانى لقيم الثقافة الريفية، والذى يظهر كاستجابة لقيم النظام السياسى وسياساته وخططه التى يقوم عليها.

الفصل السادس

قبل المحطة الاخيرة فى الرحلة



قبل المحطة الأخيرة فى الرحلة

أنذر الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى قبل قيام الثورة ببالغ السوء؛ وذلك بسبب تداعيات الحكم الملكى البعيد عن الواقع المجتمعى من جانب، إلى جانب وجود الاستعمار بقيمه ووسائله وأجهزته المهيمنة على كافة مجالات المجتمع، بجانب وجود أحزاب سياسية تتنازع فيما بينها على المناصب السياسية، إلى جانب الخلافات الفكرية مع وجود العديد من القوى العالمية التى تحاول كل منها استقطاب الأحزاب السياسية إليها، وبالتالى فإن النظام السياسى يلقى بظلاله الكثيفة على النظام الاقتصادى والاجتماعى، وبالتالى على النسق الثقافى بأكمله للمجتمع المصرى الذى يعانى من الاضطهاد والظلم والاستبداد، والفقر، والجهل، والمرض، وبالتالى تنذر هذه المؤشرات بقيام ثورة أو تمرد على هذه الأوضاع المتردية، التى هددت النسق القيمى للمجتمع المصرى آنذاك، وفى ظل حالة الصراع المشتعلة بداخل المؤسسات السياسية فى المجتمع، وثبات المجتمع المصرى الذى ما زال تحت الاحتلال، فبالتالى الدور الأساسى فى هذه الحالة يقع على الجيش الذى يملك الإمكانيات والآليات للقيام بهذا الدور وتصحيح الأوضاع فى البلاد.

ومن هنا قامت الثورة التى كانت تحمل بداخلها ثورتين: ثورة سياسية شهدت ميلادا جديدا لأول حاكم مصرى، استرد استقلال الوطن ممن سلبوه، وثورة اجتماعية لتذويب الطبقات وتحقيق العدالة والمساواة بداخل المجتمع.

ومن هنا حاولوا إحياء القيم الأصيلة للمجتمع المصرى عموما، والممتدة عبر قيم النهر والطبيعة الريفية، وهى فكرة كبير العائلة أو السلطة الأبوية ليلتف حولها المجتمع ليداوى جروحه ويلم شمله، ويحقق العدل والمساواة المفقودين، فهذا المناخ وما حوله يدعو إلى استدعاء لقيم وفكر القرية المصرية الأصيلة بتقليديتها المحافظة التى تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة، والتى جاءت

كاستجابة لاحتياجات المجتمع المصرى، وتزامن ذلك مع فكر بدأ يسرى بداخل معظم المجتمعات حديثة التحرر، وخصوصا بعد نجاح الثورة الشيوعية عام ١٩١٧.

ومن هنا بدأت أفكار الثورة تترجم إلى سياسات وقرارات داخل المجتمع، عبرت عنها بما يسمى بـــ "المشروع الناصرى النهضوى" الذى يعد انتصارا لقيم وأفكار البيئة الريفية المتزامنة مع الأفكار الاشتراكية، اللتين عبرا بصدق عن الواقع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للريف المصرى وما يحتاجه فى منظوره السياسى، من خلال هيمنة وسيطرة سياسية لحزب واحد فى منظوره الاقتصادى ثورة على الإقطاع والرأسمالية والاستغلال، وفى منظوره الاجتماعى تفتيت للملكية وتذويب وإلغاء للطبقات.

ولم تكتمل الأحلام بقيم ريفية صاحبها توجه اشتراكى التى هى أقرب لليوتوبيات أكثر منها للعالم الواقعى، والتى انتهت بفشله سواء عبر من آمنوا بها منذ بداية الثورة بسبب تغير فى قيمهم، بسبب الحراك الاجتماعى الصاعد الذى انتقل بهم إلى قيم وفكر جديد أدى إلى نمو الأنا وسيادة المصلحة الشخصية على العامة، مما ترتب عليه صراع سياسى طبقى كانت نتيجته أولا هزيمة نكراء لهذه القيم التى قامت عليها قيم أبناء الثورة عام ١٩٦٧، ثم انتحار عبدالحكيم عامر وموت عبدالناصر.

يأتى بعدها جيل جديد من أبناء الثورة يحمل بذوره السادات ذو التوجه الفرعونى الريفى الحامل لثقافة وحضارة البحر المتوسط، فأراد تصحيح مسار الثورة ومعالجة ما عجز النظام السابق على معالجته، فبدأ بإحياء قيم التعددية ونشر الديمقراطية، مع ترسيخ القيم الدينية لمحاربة الفكر والقيم العلمانية التى بدأت تتسرب بداخل النسق القيمى للمجتمع المصرى عموما، ففرض دولة العلم والإيمان ولكنه فشل أيضا وانتهت ولايته باغتياله.

ثم يستكمل المسيرة مبارك باعتباره امتدادا لقيم وفكر ومبادئ الثورة وحامل لوائها، فأراد أن يستثمر قيم وتوجهات الفترتين السابقتين كامتداد للطبيعة التوفيقية فى ثقافة الفلاح المصرى، ورغم توجهه الاشتراكى الواضح عبر خططه وقراراته السياسية فإن ذلك تزامن مع التحولات فى السياسة العالمية، وهيمنة فكر وثقافة العولمة التى فرضت عليه نمط فكر وقيم يتطلب التخلى عن المركزية والفردية فى القرارات والمركزية فى الإدارة وفى التخطيط والتنفيذ، والدعوة لمواكبة وانخراط مصر فى السياسة العالمية، وهذا بلا شك ما اتضح عبر سياساته التى كثيرا ما تحمل قيم الازدواجية والتناقض من خلال العمل وفق فكرين وتوجهين يسيران معا بشكل توفيقى.

ومن هنا نستطيع أن نجرى تقييما لفكر وقيم الثورة على اعتبار أن قادتها يعدون انعكاسا لإيجابياتها وسلبياتها على اختلاف توجهاتهم السياسية على اعتبار أنهم يعبرون عن فكر وقيم الثورة وامتداد لها، وذلك عبر مجموعة من القيم التى تحمل القيمة وعكسها وذلك بسبب الطبيعة التراكمية للثقافة المصرية عموما والريفية خصوصا والتى تحمل العديد منها وبالتالى أردنا إظهار القيم على اعتبار أن القيم المعلنة هى التى يراعى فيها القائد السياسى أو الحاكم تجميع الشعب حول شخص القيادة السياسية، أما القيم الراسبة أو غير المعلنة رغم وجودها بداخل خطط وسياسات القيادات فهى غير معلنة لأنها تمثل خرقا لقيم المجتمع المصرى، والتى تعد منافية لنسقه القيمى، والتى يؤدى ظهورها إلى انصراف الشعب من حول الحاكم ومهاجمته وخلعه، وإذا كان البعض يرى أن تحليل مضمون القيم المستخدمة لا يوضح إن كان للقيم المعلنة أم للقيم الراسبة، فإن الدراسة الحالية تهتم بالقيم التى تأثر بها النظام السياسى، سواء كانت القيم المعلنة أو الراسبة، والتى انعكست على المجتمع فى صورة سياسات، أى أنه يشترط فى هذه القيمة أن تنعكس على المجتمع؛ لنتعرف على مردودها ونشعر بها ونقيسها، وبالتالى سواء كانت راسبة أو معلنة فلا بُدَّ أن تنعكس فى صورة سياسات وقرارات.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية

فى الفترة من ١٩٥٢: ٢٠٠٦ تحليل مقارن

جدول رقم ١ يوضح القيم الاجتماعية والثقافية

فى الفترة من ١٩٥٢: ٢٠٠٦ تحليل مقارن

القيمة	الخمسينات		الستينات		السبعينات		الثمانينات		التسعينات		نهاية ق ٢٠		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الدينية	٨	%١١	٥	%٧	٢٨	%٣٩	١٥	%٢١	١٠	%١٤	٦	%٨	٧٢
العلمانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجماعية	١٢	%١٢	١٦	%١٦	٢٤	%٢٤	٢١	%٢٢	١٧	%١٨	٨	%٨	٩٨
الفردية	٤	%٢٢	٤	%٢٢	٤	%٢٢	٢	%١١	٢	%١٢	٢	١١%	١٨
الانتماء	١٠	%١٣	١٥	%١٩	٢٧	%٣٤	١٤	%١٨	٨	%١٠	٥	%٦	٧٩
اللاانتماء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التماسك	١٥	%٢٤	١٢	%١٩	١٤	%٢٢	١٣	%٢١	٥	%٨	٤	%٦	٦٣
التفكك	٠	٠	٣	%٢٥	٠	٠	٢	%١٧	٣	%٢٥	٤	٣٣%	١٢
التعاون	١٠	%٢٢	٧	%١٦	٣	%٧	١٢	%٢٦	٧	%١٦	٦	١٣%	٤٥
الصراع	٥	%٧	٢٠	%٢٩	٢٢	%٣٢	١٣	%١٨	٥	%٨	٤	%٧	٦٩

عبر هذا الجدول يتم عرض مقارنة بين قيم كل من مرحلة مبارك والسادات وعبدالناصر، لنستطيع من خلال هذه المقارنة معرفة القيم التى استمرت بداخل النظام السياسى المصرى عبر الفترات المختلفة، وأكثر الفترات التاريخية احتفاظا وتمسكا بقيم البيئة الريفية، والتى انقسمت إلى قيم اجتماعية وثقافية وقيم سياسية واقتصادية.

القيم الاجتماعية والثقافية لكل من عبدالناصر - السادات - مبارك

لقد تغيرت القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت بدورها على النسق القيمى بداخل المجتمع المصرى عبر الحقب الثلاثة، نتج عنها الكثير من المؤثرات انعكست بالطبع على واقع المجتمع المصرى إلى الآن، وتعد كل حقبة من هذه الحقب الثلاثة مرحلة تحول وانطلاق بداخل المجتمع المصرى؛ وذلك لما خلفته من قيم عامة انعكست بالفعل على الواقع المجتمعى والريفى بصفة خاصة سلبا أو إيجابا.

ومن هنا فسوف نشير إلى ملامح هذه القيم فى كل حقبة من الحقب الثلاثة:

الحقبة الأولى: ١٩٥٢ - ١٩٧٠ وتمثل عصر عبدالناصر.

الحقبة الثانية: ١٩٧٠ - ١٩٨١ وتمثل عصر السادات.

الحقبة الثالثة: ١٩٨١ - ٢٠٠٧ وتمثل عصر مبارك.

أولا: القيم الاجتماعية والثقافية فى فترة الخمسينيات:

تعد هذه المرحلة مرحلة قيام الثورة، والتى تعد نقطة تحول مهمة فى تاريخ مصر الحديث، وبداية تاريخها المعاصر؛ لأنه فى هذه الفترة حدث تغير جذرى فى نظام الحكم وفلسفته مما أحدث تغيرا جذريا فى الخريطة الاجتماعية لمصر. وترتب على ذلك تغير فى منظومة القيم السائدة بداخل المجتمع، والتى أثرت فيما بعد على النسق القيمى للمجتمع المصرى بأكمله.

فقد تحول المجتمع من الثقافة والفكر الإقطاعى وما يحمله من قيم تعلى من قيم الفرد وقيم الظلم والاستغلال، والذى انعكس بالسلب على الواقع المجتمعى فتولدت قيم التمرد والثورة، إلى ثقافة وفكر الاشتراكية وما تحمله من قيم تحض على التعاون والمشاركة والعدل؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية، والذى آتى ثماره عن طريق إصدار قانون للإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ والذى أدى إلى تفتيت

الملكية وإذابة الفوارق بين الطبقات، والذى انعكس على الواقع المجتمعى فى تنمية روح الجماعة والانتماء والتعاون عن طريق إعطاء ٥ أفدنة لكل أسرة لتبدأ حياتها، كتعويض عن الذل والظلم كمقابل لعمله فى الأرض سابقا.

وقد كان لهذا التحول انعكاس على النسق القيمى للمجتمع المصرى، فهناك انعكاس إيجابى وهو تنمية الوعى لدى الفلاح المصرى البسيط بحقوقه وواجباته، والعودة لروح الجماعة عبر صياغة تحالف قوى الشعب العاملة، والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

أما التأثير والانعكاس السلبى فكان بسبب حالة الازدواجية القيمية التى أصابت المجتمع المصرى ونسقه الثقافى؛ بسبب الصراع القيمى ما بين الفكر والقيم التقليدية للكبار وبين فكر وقيم الشباب الثورى من ناحية، وبين بقايا الفكر الرأسمالى القديم والفكر الاشتراكى الجديد من ناحية أخرى، مما أصاب المجتمع بحالة من الصراع كانت نهايته هى هزيمة ١٩٦٧.

وهذا بلا شك ما برز عبر الخطاب السياسى لعبدالناصر فى معظم المناسبات القومية، والتى ظهر فيه تأييده ودعمه لمبادئ وأهداف الثورة قولا وعملا، عبر قراراته التى أطلق عليها القرارات الاشتراكية التى جاءت جميعا ملبية وانعكاسا لقيم البيئة الريفية، والتى أرجعها البعض إلى الأصول الريفية لمجلس قيادة الثورة، باعتبارهم الأقدر على تلبية حاجات بيئتهم، وهذا ما برز عبر التركيز على قيم الجماعية والتماسك، والتعاون والانتماء، فى ظل مركزية فى القرار عبر تنظيم سياسى واحد وعبر شخصية قيادية واحدة. وإذا كان البعض يرجع ذلك إلى تبنى الضباط الأحرار للفكر والأيديولوجية الاشتراكية وليس نابعا من قيم البيئة الريفية، فالواقع هنا يشير إلى اختلاف التوجهات السياسية للضباط الأحرار ما بين إخوان مسلمين ورأسماليين ومحافظين، ومما يدحض هذا التفسير أن القاسم المشترك الذى يجمع أعضاء مجلس القيادة هو كون أغلبهم ذوى أصول ريفية، ولذلك جاءت أفكارهم ومبادئ الثورة متوافقة مع القيم التى نشئوا

عليها بداخل الريف، إلى جانب التحول التدريجي للنظام الناصرى عقب هزيمة ١٩٦٧ إلى النظام الرأسمالى، وما يظهر ذلك هو التغييرات الوزارية أعقاب الهزيمة عام ١٩٦٨، وظهر فيها إحلال وزراء ذوى أصول رأسمالية محل ضباط الجيش والطبقة البيروقراطية، وهذا إيذان بانحصار الفكر المركزى وإحلال مكانة الفكر اللامركزى وقيمه الرأسمالية.

لذلك ظل المجتمع فى حالة تعاون وتماسك، وحينما ظهرت الفروق الفردية نتيجة للحراك السياسى الذى ولد صراعا طبقيا سياسيا، ترتب عليه إحلال قيم التفكك محل التماسك، مما أدى إلى ضعف الانتماء، مما تسبب فى حدوث الهزيمة بسبب الفرقة.

ظهرت النظرة إلى التوفيقية كامتداد للثقافة الريفية ما بين القيم التقليدية -أى النظام الإسلامى- وبين الفكر العلمانى وقيمه التحديثية، عن طريق إيجاد توافق ما بين الفكر السياسى الاشتراكى وبين الإسلام كدين.

ثانيا: القيم الاجتماعية والثقافية فى فترة الستينيات:

يطلق على هذه الفترة فترة "المشروع النهضوى الناصرى"، والذى حول فيه عبدالناصر المجتمع المصرى من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى عن طريق بناء السد العالى، الذى ولد كهرباء أدت إلى إنشاء المصانع بجانب زراعة الأرض؛ بهدف الاعتماد على الذات.

لا شك أن هذا التحول القيمى بداخل المجتمع الريفى بعد دخول الكهرباء كون مجتمعا واعيا انعكس على البناء القيمى، الذى أنشأ صراعا فى داخل المجتمع بين القيم الجديدة والقديمة، وصراعا فى الخارج بسبب تأثير هذا التصنيع على الدول المحتكرة للأرض المصرية الزراعية باعتبارها مزرعة خاصة لهم. .

ومن هنا نستطيع أن نقول إن القرارات والقوانين التى اتخذها عبدالناصر جاءت جميعها ملبية ومعبرة عن الواقع المجتمعى واحتياجاته، وخصوصا

المجتمع الريفى الذى يعد قوانين الإصلاح الزراعى، بناء السد العالى، ومجانية التعليم، وبنوك التسليف الزراعى، كلها جاءت معبرة ومحققة لأحلام طال انتظارها بداخل البيئة الريفية، والتى جاءت ثورة يوليو لتحققها من منطلق أن الفكر الاشتراكى هو الوصول الثورى للتقدم وللتنمية وليس كأيديولوجية.

نجد أن هذه الفترة قد اتسمت بقيم تدعم الوحدة والجماعية، أى ذوبان الفرد بداخل الجماعة عن طريق المشاركة السياسية عبر التنظيمات الشعبية والتعاونية والنقابية، وذلك بهدف منع التحزب والتشتت وكل ذلك يعد امتدادا لقيم وثقافة الريف.

سيادة قيم البيروقراطية كامتداد للنظام الهرمى المركزى الذى تمثله سلطة الأب فى الريف المصرى، وذلك بدلا من القيم السياسية، نظرا لنقص خبرة العسكريين بالنظام والقيم السياسية، واعتمادهم على النظام الهرمى فى الإدارة؛ وذلك بهدف تحقيق المشروع النهضوى الذى وعدوا به الشعب.

زيادة قيم الصراع والذى جاء كامتداد لقيمة الانتماء أو حب الأرض والثورية النابعة من الثقافة الريفية والذى بدأ بالعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ انتهاء بعدوان يونيو ١٩٦٧.

ثالثا: القيم الاجتماعية والثقافية فى السبعينيات:

تعد بداية حقبة السبعينيات امتدادا لعصر عبدالناصر، ولكن هذا الامتداد لم يقدر له النجاح؛ بسبب المتغيرات السياسية العالمية التى دائما ما تحدد الخريطة السياسية للمجتمعات النامية ومنها مصر.

ونلاحظ سيطرتها فى الفترة الأولى لحقبة السبعينيات التى امتدت من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ على قيم وفكر النظام السابق وما يحيطه من قيم جماعية، ومتماسكة، ومتعاونة، وبينهم انتماء وولاء لفكر وأهداف الثورة، وهذا يمثل امتدادا لطبيعة قيم الثقافة الريفية، وتطبيق شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، وبالتالى

سيطرت كل القيم الداعمة على الاستقرار والتماسك والتعاون والجماعية، وذلك عبر إطار عباءة دينية يكون هدفها وقوميتها مصر أولا.

أما المرحلة أو الحقبة الثانية للسادات فقد تبلورت حول وضع نموذج تنموى على غرار النموذج اليابانى، والذى جمعت فيه اليابان بين تراثها وقيمها التقليدية مع الأخذ بمصادر قوى الثقافة الغربية من خلال توليفة مكثت عليها ليخرج المجتمع والصورة اليابانية بهذا الإبداع.

ومن ثم فهذا ما أراده السادات في الحقبة الثانية من حكمه والتى بدأت من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١، ويؤكد ذلك خطابه فى مايو ١٩٧٧ أمام المؤتمر العام للجامعات المصرية: "من أنه ضرورة المساهمة فى بلورة إطار فكرى يتواءم مع الإطار العام المجتمعى".

لذلك نجده عندما تولى الحكم صور نفسه على أنه كبير للعائلة أو أب للأسرة المصرية، لإضفاء الاحترام، وذلك كامتداد لطبيعة القيم التقليدية بداخل الريف المصرى، وهذا يعكس تمسكه بقيم وأخلاق القرية، كقيم أصيلة تدعم وتدافع عن القيم الروحية للمجتمع مع وجود القيم والفكر الليبرالى كمطلب لطبيعة الظروف السياسية والعالمية آنذاك.

وهذا ما عبر عنه "مارك كوبر"[1] من أن مصر تتأرجح ما بين الهياكل السلطوية والهياكل الليبرالية، وهو ما يطلق عليه النظام السياسى بسماته "المختلطة"، والذى قد يعنى فى الدراسة الحالية قيم "الازدواجية" التى تعانى منها الثقافة المصرية عموما والثقافة الريفية على وجه الخصوص، وهذا ما توضحه المؤشرات العددية لقيم الرئيس السادات الاجتماعية والثقافية من وجود للقيم التقليدية المرتبطة بالثقافة الريفية، مع وجود للقيم الجديدة وفقا للثقافة الغربية والأمريكية.

---

١ Mark Cooper: Stat capitalism, Class Structure and social in the Third world, the case of Egypt , International journal middle East studies, 15 Nov., 1983, PP. 541

وعند قراءة المؤشر العددى لقيم كل من فترة الستينيات وفترة السبعينيات، يتضح ارتفاع قيمة التدين؛ حيث بلغت فى الستينيات ٧%، أما فى السبعينيات فكانت ٣٩%، وغياب تام لقيمة العلمانية فى الحقبتين، ثم قيم الجماعية مع الفردية والانتماء، وبلغت فى عهد الستينيات ١٦%، ٢٢%، ١٩% على التوالى، وفى السبعينيات ارتفعت إلى ٢٤% للجماعية، ٢٢% للفردية، ٣٤% لقيمة الانتماء.

رابعا: القيم الاجتماعية والثقافية فى الثمانينيات:

تعد فترة الثمانينات امتدادا لقيم ومبادئ الثورة، والتى تعد فترة التقاء للفكرين السابقين: فكر عبدالناصر وفكر السادات، ويمثل أيضا امتدادا للثقافة والقيم الريفية، ونجد أن ذلك واضح عبر المؤشرات العددية التى ترصد القيم الاجتماعية والثقافية لهذه الفترة، والتى لاحظ فيها استمرار القيم التقليدية من تدين إلى جماعية، إلى انتماء، وتماسك وتفكك وتعاون وصراع معا، ونجد أن هذه القيم قد بلغت نسبا مرتفعة فى هذه الفترة التى شهدت صراعا كناتج لصراع ثقافى فى عصر السادات ما بين القيم الدينية والقيم العلمانية، والذى تطلب التعامل مع هذه القيم بشكل توفيقى وتعاونى من قِبَل الرئيس مبارك كآلية تقليدية لحل النزاع داخل الثقافة الريفية عموما.

ومن ثم فقد حاول مبارك السيطرة على حالة الاحتقان والصراع المحتدم بداخل المجتمع بتدعيم ومساندة القيم التقليدية بداخل البيئة المصرية، والتى تمثلت فى قيمة التدين والذى بلغ ٢١% والتى ظهرت فى مظاهر الاحتفال بالمناسبات الدينية يوم المولد النبوى، صلاة العيد، ليلة القدر، والعمل والفكر الجماعى ليتغلب على الانشقاقات والتيارات المتناقضة، ثم زيادة مساحة التعاون عبر التحالف مع كافة الاتجاهات الفكرية، والتى ظهرت عقب توليه الحكم والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، ومحاولة لم شمل الأمة العربية؛ فقد كان التعاون

على المستوى الداخلى والخارجى وعلى المستوى الإقليمى يشكل آلية لحل الصراع على غرار الثقافة الريفية.

وقد قلّت حدة الصراع فى الفترة الأولى من فترة السادات، فقد سجل الصراع قيمة ٣٢% فى عهد السادات، وقد انخفض إلى ١٨% فى الثمانينيات، وذلك كناية عن سياسة التهدئة التى اتبعها فى تلك الفترة، وبالتالى فإنه من المُلاحَظ أنه فى أثناء الأزمات أو الصراعات السياسية يلجأ النظام السياسى المصرى إلى العودة إلى القيم التقليدية التى تعد المحطة التى يلتقى ولا يختلف عليها الشعب بأكمله سواء أكان ريفيا أو حضريا.

ولا شك أن مرحلة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات تمثل امتدادا لقيم وفكر وأهداف الثورة الناتجة من الثقافة الريفية، ولإن اختلف هذا الفكر أو انحرف بقيم جديدة فإن هذا الانحراف أو الفكر الجديد يكون تحديثا للقديم أو إضافة جديدة للفكر القديم، أجبرته الظروف الخارجية على اتباعه، باعتبار مصر بوابة للعالم جميعا لا تعبر من خلالها فكرة أو قيمة دون أن نتأثر بها، وبالتالى لا يستطيع الفكر أو الثقافة المصرية أن ينسج له قيما بعيدة عن المؤثرات الخارجية أو الضغوط الداخلية على غرار النهضة اليابانية، ولكنه يتولد بداخله تناقض وازدواج يعطل إمكانية التوفيق الخلاق بين القديم والحديث، وهذا بالطبع ما حدث منذ قيام الثورة إلى الآن، والذى نحتاجه الآن هو نخبة وقادة سياسيين لديهم قيم الثقافتين والخبرتين.

ومن هنا نستطيع أن نلمح سمات وخصائص وقيما مشتركة لكل من عبدالناصر، والسادات، ومبارك، راجعة إلى كونهم ذوى أصول ريفية مشتركة، عكست انتماءهم وتأثرهم بالثقافة والبيئة الريفية، والتى انعكست على السياسات والقرارات التى اتخذوها بداخل المجتمع أو على المستوى الخارجى أو الإقليمى.

خامسا: القيم الاجتماعية والثقافية فى التسعينيات:

فإذا قلنا إن فترة الثمانينيات كانت فترة مليئة بالتناقضات السياسية بسبب الأحداث السياسية التى حدثت، والتى جاءت نتيجة للحراك السياسى الذى حدث فى عهد السادات، والذى ترتب عليه تحرك القيم الساكنة فى مواجهة القيم المستحدثة، ترتب عليه صراع ثقافى فكرى امتد بداخل المجتمع حتى منتصف التسعينيات، ولذلك غلب على هذه الفترة قيم تهدف إلى تماسك المجتمع وعودته للاستقرار الذى يهدف إلى تحقيق التنمية والتقدم بعد حالة الإرهاب والتطرف الفكرى التى سيطرت على هذه الفترة، ولذلك ساد هذه الفترة تدعيم للقيم الدينية من خلال العودة لأصول الدين البعيدة عن النظرة الطائفية، أى عودة الطقس المعتدل للشخصية المصرية تجاه الدين، كما قال "أحمد زايد"[١]، والتخلص تدريجيا من هذه القيم الوافدة عبر ثقافات وقيم قبلية تقوم على العنف والقوة والدم، وهذا بلا شك بعيد عن المجتمع المصرى ذى الطبيعة الهادئة مثل مياه نيله وأرضه.

وإذا كان هناك تراجع للقيم الدينية فى الفترة الثانية لحقبة التسعينيات فهذا بلا شك تزامن مع ظهور ثقافة العولمة، وما تحمله من قيم جديدة تعكس تناقضا مع النسق الثقافى للمجتمع ككل، ولهذا نجد أن القيم الدينية قد انخفضت من ٢١% فى الثمانينات إلى ١٤% فى النصف الثانى من التسعينات، كذلك ظهور قيم العلمانية على الواقع المجتمعى، والذى ظهر عبر عدد من النخبة السياسية بداخل المجتمع، والتى انعكست على سياسات طبقت بداخل الجهاز الإعلامى عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والدراما، وتقليص من دور المتدينين بداخل هذه المؤسسات الحيوية، التى بلا شك تعكس الأجندة السياسية للقيادة السياسية، وكل ذلك بلا شك نتاج لثقافة العولمة.

---

١ أحمد زايد، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٣، يوليو ٢٠٠٦.

أيضا انخفاض لقيمة الجماعية من ٢٢% فى الثمانينات إلى ١٨% فى التسعينات بجانب ظهور القيم الفردية كقيم أساسية لثقافة العولمة والتى زادت من ١١% عام ١٩٨٠ إلى ١٢% فى التسعينات، أيضا قلّت قيمة الانتماء التى ترتبط بالمكان والأرض بشكل أساسى، وذلك بعد انحسار مهنة الزراعة ونقص الأراضى الزراعية وتجريفها وقيام عمليات استصلاح الأراضى الصحراوية بشكل يناسب متغيرات العصر، حيث بلغت تلك القيمة ١٠% فى التسعينات مقابل ١٨% فى عهد الثمانينات، و٣٤% فى السبعينات.

أيضا امتداد لأثر ثقافة العولمة على النسق الثقافى بداخل المجتمع المصرى، نرى أن قيمة التماسك التى تمثل انعكاسا لحالة الاستقرار والتوازن والتوحد بداخل المجتمع قد بلغت ٨% فى التسعينات مقابل ٢١% فى الثمانينات، و٢٢% فى السبعينات، وهذا ما يفسر ظهور قيمة التفكك بدءا من نهاية الستينات واختفائها فى السبعينات وظهورها فى الثمانينات بنسبة ١٧% ثم زيادتها إلى ٢٥% فى التسعينات، أى انعكاس لضعف قيمتى التعاون والانتماء، ثم ظهور قيمة التعاون والتى بدأت سواء فى الداخل أو الخارج عن طريق العلاقات الخارجية؛ فقد ظهرت بنسبة ٧% فى عهد السبعينات نتيجة لسياسة السادات التى هدفت لاسترجاع الأرض بالحرب والسلام والذى رفضه الكثير على المستوى العربى والإقليمى، مما ترتب عليه قطع للعلاقات مع مصر فى معظم الدول العربية، ثم عودتها فى الثمانينات، وهذا ما يترجم ارتفاع قيمة التعاون إلى ٢٦%، ثم انخفاضها فى التسعينات إلى ١٣% كناتج لثقافة العولمة التى تنظر للتعاون فى إطار المصالح النفعية الشخصية المباشرة، وليست بسبب معايير الجيرة أو القرابة أو الدين.

ثم عند النظر لقيمة الصراع نجد أنها قد آتت ثمارها منذ الستينات سواء على المستوى الداخلى وهو الحراك الاجتماعى الصاعد لضباط وقادة ونخبة يوليو الذى ولد صراعا طبقيا سياسيا؛ وذلك بسبب قيامهم بعلاقات نسب

ومصالح بينهم وبين النخبة القديمة للرأسمالية المصرية قبل الثورة، ومنافستهم على السلطة، وصراعا اقتصاديا؛ بسبب قرارات التأميم وما صاحبها من انهيار للرأسمالية المصرية وصراع فكرى بسبب المشروع النهضوى الناصرى وبناء السد العالى الذى صاحبته رغبة توسعية من قِبَل الرئيس عبدالناصر كان من نتيجتها هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبالتالى هزيمة للثورة ولمبادئها.

ومن هنا فمنذ منتصف الستينات ووتيرة الصراع لم تهدأ، والتى بدأت بنسبة ٢٩% ثم ازدادت فى فترة السبعينات لتبلغ ٣٢%، ثم تنخفض فى الثمانينات إلى ١٨% ولتبلغ ٨% فى التسعينات.

وهذا قد يفسر طبيعة مرحلة الثمانينات التى كانت بعيدة عن أى ابتكار أو تجديد ولا تحمل أى مشروع نهضوى أو فكر تقدمى أو خلاق، فهى فترة كانت أقرب للكمون والاستقرار بعيدا عن كل ما يؤدى إلى الحراك الاجتماعى أو السياسى الذى يولد نهضة حقيقية فى المجتمع فكان أشبه بالحكم "البيروقراطى السلطوى" أى نظام إدارى لإدارة البلاد يتمسك بمبدأ الاستمرار على ما ثبت نجاحه فى الماضى، ولم تكن فترة التسعينات وخصوصا النصف الأول أحسن حالا من الثمانينات، فكانت تسير على هذا النمط وبنفس الوتيرة حيث بلغت نسبة الصراع ٨%.

سادسا: القيم الاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من القرن العشرين:

لو نظرنا للقيم الاجتماعية والثقافية منذ قيام الثورة إلى نهاية النصف الثانى من القرن العشرين نجدها قد بدأت بتناقص هذه القيم منذ منتصف التسعينات، أى منذ ما أطلق عليه الفكر الجديد بقيادة جيل المستقبل الذى يحمل فكر وتوجهات العولمة وثقافاتها، والذى بلا شك يختلف كثيرا عن ثقافة البيئة الريفية وقيمها.

وهذا بلا شك ما نلمحه من تناقص واضح لمعظم القيم الاجتماعية والثقافية المتوارثة بداخل ثقافة عبدالناصر، والسادات، ومبارك. فنلاحظ من ناحية القيم الدينية تراجع هذه القيمة التى بلغت فى التسعينات ١٤% لتصل إلى ٨% فى

نهاية القرن العشرين، ثم ظهور قيم العلمانية فى شكل سياسات وقرارات اتخذت لتحجيم مكانة ودور الدين بداخل المجتمع عبر برامج الدراسة وفى التعليم الأزهرى، وتناقص للبرامج الدينية الأساسية فى الإذاعة والتليفزيون بجانب سيطرة نخبة تحمل قيما وفكرا وثقافة غربية على المناصب الدينية الحساسة.

ولو نظرنا لقيمة الجماعية نجدها قد تراجعت من ١٨% فى التسعينات إلى ٨% فى نهاية القرن العشرين ، ثم تزايد نسبة الفردية فى التسعينات ونهاية القرن العشرين على ١٢%، ١١%. أيضا تراجعت قيمة الانتماء والتماسك والتعاون باعتبارها قيما معبرة عن فكر وقيم البيئة الريفية.

فنلحظ تراجع هذه القيمة منذ الثمانينات فبلغت ١٨%، وبالنسبة لقيمة الانتماء نجد أنها فى التسعينات قد تراجعت من ١٠% إلى ٦%، ثم التماسك من ٢١% فى الثمانينات إلى ٨% فى التسعينات، ثم ٦% فى نهاية القرن العشرين، ثم قيمة التعاون والتى بلغت ٢٦% فى الثمانينات ثم انخفضت إلى ١٦% فى التسعينات ثم انخفضت إلى ١٣% فى نهاية القرن العشرين.

فى المقابل زيادة قيم التفكك باعتبارها تعبر عن حالة الحراك الاجتماعى بداخل المجتمع، وما يصاحبه من تغير فى القيم التقليدية، فقد بلغت قيمة التفكك فى نهاية القرن العشرين إلى ٣٣% مقابل انخفاضها إلى ٢٥% فى التسعينات، و١٧% فى الثمانينات، ثم قيمة الصراع الذى بلغت ١٨% فى الثمانينات، ثم تنخفض إلى ٨% فى التسعينات، و٧% فى نهاية القرن العشرين.

وهذا قد يكون بسبب استمرار قيم البيروقراطية والسلبية التى صاحبت هذه الفترة إلى الآن، والتى ظهر فيها عدم اهتمام المجتمع بما يخطط أو ينفذ من سياسات، ولذلك انخفضت قيمة الصراع داخل المجتمع بسبب غياب الحراك الاجتماعى الفاعل، مع زيادة الضغوط والأعباء الاقتصادية المعوقة للحريات أو للطموح السياسى.

ثانيا: القيم السياسية والاقتصادية فى الفترة من ١٩٥٢: ٢٠٠٦ تحليل مقارن

جدول رقم ٢ يوضح القيم السياسية والاقتصادية
فى الفترة من ١٩٥٢: ٢٠٠٦ تحليل مقارن

القيمة	الخمسينات		الستينات		السبعينات		الثمانينات		التسعينات		نهاية فى ٢٠		الإجمالى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السلطوية	٨	%١٨	٦	%١٣	١٨	%٤٠	٦	%١٣	٦	%١٣	١	%٣	٤٥
التعددية	٢	%٣	٤	%٥	٢٤	%٤٠	٢٥	%٣٠	١٠	%١٢	٩	%١٠	٨٤
المركزية	١٠	%١٧	١٥	%٢٧	٤	%٧	١٥	%٢٧	١١	%٢٠	١	%٢	٥٦
اللامركزية	٠	٠	٢	%١٣	٥	%٣١	٠	٠	١	%٦	٨	%٥٠	١٦
المشاركة	١٥	%١٩	١٦	%٢٠	٢٧	%٣٤	٥	%٦	٩	%١٢	٧	%٩	٧٩
السلبية	٠	٠	٣	%٥٠	١	%١٧	١	%١٧	١	%١٦	٠	٠	٦
الازدواجية	٢	%٥	٦	%١٥	١٠	%٢٤	١٤	%٣٤	٧	%١٧	٢	%٥	٤١
الملكية العامة	٨	%٢٥	١٠	%٣٢	٢	%٧	٧	%٢٣	٤	%١٣	٠	٠	٣١
الملكية الخاصة	٢	%٨	٣	%٨	٦	%١٦	٦	%١٦	٨	%٢٢	١١	%٣٠	٣٧

القيم السياسية والاقتصادية فى العهود الثلاثة عبدالناصر - السادات - مبارك

تحليل مقارن

لو تتبعنا النظم السياسية الثلاثة لوجدناها تعد امتدادا لقيم ومبادئ ثورة يوليو على الرغم من بعض الاختلافات التى ظهرت منذ النصف الثانى من السبعينات، وذلك كانعكاس للتحولات التى حدثت فى السياسة الخارجية وعودة التعاون مع المعسكر الغربى، وهذا ما عبر عنه "نزيه الأيوبى" نقلا عن دراسة وفاء الشربينى "التكوين الاجتماعى للنخبة السياسية فى مصر" من أن النظام السياسى المصرى خلال فترة السبعينات والثمانينات نظام مختلط حيث جمع بين "سمات الدولة السلطوية البيروقراطية" من جانب، وبين التعددية السياسية والاقتصادية من جانب آخر، وهى ما عبر عنه بفكرة التناقض أو الازدواجية فى النظام السياسى المصرى، وهى عادة ما تناسب النظم الانتقالية، فبينما تطبق السياسة الليبرالية السياسية والاقتصادية، ظلت القيادة السياسية مسيطرة حتى على الأمور الاقتصادية، كما تزايد حجم الجهاز الإدارى حتى وصل عدد الموظفين إلى حوالى ٧ ملايين موظف، وأصبحت الحكومة تتواجد بدرجة كبيرة، وهذا ما عبرت عنه الدراسة الحالية من أنه انعكاس وسيادة لقيم البيئة الريفية بداخل النظام السياسى المصرى، والمتمثلة فى قيمة الازدواجية والتى تمثلت فى التمسك بالقيم الموروثة مثل السلطوية والمركزية مع القيم الوافدة المتمثلة فى التعددية.

ويمكن من خلال نتائج التحليلات الكمية الإحصائية التى تمت أن نتعرف على القيم لهؤلاء القادة الثلاث فى فترة حكمهم ومدى تأثيرها على الواقع المجتمعى وهل كان تأثيرها بالسلب أم بالإيجاب.

نستطيع أن نقول إن القيم السياسية والاقتصادية منذ الخمسينات إلى الآن قيم تقوم على الشخصية السلطوية كميراث طبيعى تبلور فى سلطة الأب داخل الأسرة والذى لم يقف عند حدود الأسرة بل امتد إلى شتى التكوينات الاجتماعية الأكبر فى القرية، وفى المدرسة، وفى الجامعة، حتى وصل إلى النظام السياسى الذى طبع نفسه بالطابع الأبوى.

ولا شك أن هذه القيم السياسية والاقتصادية تعد امتدادا للجانب المادى للحضارة المصرية إلى البيئة الطبيعية التى جمعت السياسة والجغرافيا حول نهر النيل ذى المكانة المركزية فى الحياة المصرية، والذى صبغ الحياة المصرية عموما والريفية خصوصا بمجموعة من السمات والقيم ارتبطت بوجوده، ومنها قيم السلطة المركزية التى تظهر فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالى تعد القيم السلطوية، والمركزية، والبيروقراطية، والملكية العامة، والسلبية، إحدى ثمرات الجانب المادى للحضارة الفرعونية القديمة التى شكلت الواقع المصرى عبر التاريخ فى شكل مركزى، بالاشتراك مع موقع فرض علينا استعمارا وغزوات متتالية باستمرار أدت إلى أصابتنا بتخمة وتراكمية ثقافية لهذه الثقافات، إلى جانب التاريخ الذى فرض علينا تقديس سلطة واحدة واحترامها لدرجة التأليه، مما دعم من قوة وبطش هذه السلطة، إلى جانب دين مسيحى شجع على الانعزالية، ودين إسلامى جعل من طاعة ولى الأمر مساويا لطاعة الله سبحانه وتعالى وعدم الخروج عليه حتى لا تحدث فتنة.

ومن هنا فإن القيم المصرية عموما والريفية على وجه الخصوص ليست وليدة قيمة واحدة، بل هى وليدة توليفة شكلها من القيم المادية التى شكلت قيمه

الموروثة بجانب التاريخ والدين، وقيم وافدة عبر الثقافات التى غزت مصر فى مختلف العصور وتركت قيمها بداخل أرشيف ذاكرتنا القيمية.

ومن هنا فإذا كانت الثورة بضباطها الأحرار إلى الآن لم تَستَطِعْ أن تضع لنا أيديولوجية مصرية خالصة كحاصل انصهار كل هذه القيم مع بعضها البعض لتخرج لنا نموذجا لأيديولوجية مصرية خالصة تحمل سمات وخصائص ثقافاتنا وقيمنا، فإنه آن الأوان لنقوم بذلك عن طريق قيم تعكس واقع المجتمع المصرى عموما دون أن تحمل سمات بيئة معينة دون الأخرى؛ حتى نستطيع أن نحقق تنمية شاملة نحقق من خلالها احتياجات المجتمع كله وليس فئة دون الأخرى.

ومن هنا نستطيع أن نحلل هذه القيم عبر المؤشرات العددية للقيم السياسية والاقتصادية منذ قيام الثورة إلى الآن، لنستطيع أن ندرس التغير والاستمرارية بداخل هذه القيم نتيجة لظروف خارجية أو ضغوط مجتمعية، والذى يؤكد على مدى تمسك الأنظمة السياسية بقيم بيئتهم، والذى ظهر عبر انعكاسها بداخل المجتمع.

فمن الملاحظ أن القيم مثل السلطوية، والمركزية، والملكية العامة، والسلبية، والازدواجية، هى أكثر القيم ثباتا واستمرارا بداخل الفترات التاريخية المختلفة رغم تغير أو جنوح السياسات بسبب ظروف سياسية حرجة مثل الهزيمة والصراع الداخلى، مثلما حدث فى الستينات، والذى أدى إلى تراجع بعض القيم مثل السلطوية التى بلغت ١٨% فى الخمسينات لتنخفض إلى ١.٣% فى الستينات كرد فعل للظروف الداخلية التى تطلبت قدرا أكبر من المشاركة، ثم زيادتها فى السبعينات كرغبة للعودة مرة أخرى للسلطة وللقيم التقليدية للتخلص من الهزيمة عبر التوحد حول "السلطة الأبوية"، ولذلك زادت قيمة السلطوية إلى ٤٠% ثم انخفاضها إلى ١٣% منذ بداية الثمانينات كبداية لمرحلة جديدة تطلبت قدرا أكبر من المصارحة والمشاركة لتذويب مشاعر الكبت والضغوط التى صاحبت فترة السبعينات بسبب التحولات القيمية التى حدثت كنتيجة للحراك السياسى، والتى

نتج عنها بروز قيم وافدة بعيدة عن القيم المتعارف عليها فى البيئة المصرية، مثل العنف والتطرف والإرهاب، ثم استمرار هذه القيمة بنسبة ١٣% فى التسعينات كاستمرار لحالة المجتمع لمعالجة هذه القيم، ثم تراجعها إلى ٣% فى نهاية القرن العشرين باعتبارها بداية لثقافة وفكر جديدين ناتجين عن ثقافة العولمة بعد توحد مصادر المعرفة حول العالم، بحيث أصبح المجتمع قرية صغيرة يمكن الوصول إليها بسهولة، فأصبح غير ممكن السيطرة أو التسلط عليه، وهذا ما يفسر حالة الاحتقان السياسى الذى ظهر فى المجتمع المصرى منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين، والذى تمثل فى اعتصامات ومظاهرات وإضرابات، وكل ذلك رد فعل طبيعى لحالة التغيرات القيمية المصاحبة لموجة العولمة وثقافاتها الغازية لثقافات المجتمعات.

ثم نأتى للمركزية التى زادت من ١٧% فى الخمسينات باعتبارها فترة صاحبتها لا مركزية فى القرار وفى التنفيذ، إلى ٢٧% فى الستينات، وذلك كرد فعل طبيعى لسلسلة القوانين والسياسات التى اتخذت ومنها قانون الإصلاح الزراعى، والتأميم، وبداية التحول من مجتمع زراعى فقط إلى مجتمع زراعى صناعى بعد بناء السد العالى وتوليد الكهرباء الذى أدى إلى بدايات التحول الثورى نحو التقدم، وذلك عبر الفكر المركزى والتخطيط المركزى الذى يراه عبدالناصر هو الوصول الثورى لتحقيق التقدم والتنمية، لتعود للانخفاض فى السبعينات إلى ٧% كمؤشر على التحول من فكر اشتراكى مركزى إلى فكر لا مركزى رأسمالى كاستجابة للسياسة الخارجية والتحول نحو المعسكر الغربى بعد أن كان موجها نحو المعسكر الشرقى الاشتراكى، ثم يعود للارتفاع إلى ٢٧% فى الثمانينات باعتبارها مرحلة جمعت بين الفكرين فى شكل مختلط ما بين السلطوية والليبرالية، كناتج لقيم العصرين السابقين بهدف تجميع الشعب حوله، ثم كانعكاس لثقافة العولمة التى مورست على النظام السياسى المصرى، الذى بدأ التحول من الملكيات العامة والمركزية إلى سياسة الخصخصة والتوجه الليبرالى.

نأتى للسلبية كقيمة تعكس مدى سطوة واستبداد السلطة الحاكمة التى لا تقبل المشاركة أو إبداء الرأى، وبالتالى نجدها اختفت فى فترة الخمسينات وذلك كنتائج للحراك السياسى والديمقراطية البرلمانية والتعددية الحزبية التى عاشتها مصر قبل قيام الثورة، ثم ارتفاعها إلى ٥٠% منذ الستينات وذلك بسبب سطوة النظام الناصرى أو الجناح الثانى للفكر الناصرى الذى قام بإرهاب وأرعب المجتمع بهدف فرض سطوته وسلطته على المجتمع، مما زاد من حالة عزوف الناس عن الكلام فى السياسة أو إبداء الرأى والذى ختمه بهزيمة للثورة وقيمها ومبادئها.

ثم تنخفض إلى ١٧% فى السبعينات كبداية لعصر جديد يقوم على المشاركة والمكاشفة وإزالة الطابور الخامس الذى نشأ بداخل النظام الناصرى، والذى تقلص بعد ثورة التصحيح ١٩٧١، ثم استمرار هذه القيمة ١٧% فى الثمانينات كاستمرار لحالة غياب الشفافية وانعزال النظام السياسى عن الجمهور وهيمنته للاديمقراطية وللسلطة المركزية والجنوح إلى الاستقرار والثبات البعيد عن الحراك ولتحقيق التنمية التى بدأت منذ عصر التسعينات، والذى انخفضت فيه إلى ١٩% بسبب ظهور ثقافة العولمة وتوحد مصادر المعرفة عبر الإنترنت مما أجبر المجتمع المصرى على المعرفة، وبالتالى المشاركة فى مستقبل بلاده، وبالتالى بدأت تنمو لديه ثقافة المشاركة والتى ظهرت كنتاج لهذه الثقافة منذ مطلع العقد الأخير فى القرن العشرين لتتلاشى هذه القيمة كدليل على أن القيمة السلبية تأتى كانعكاس لاستبداد النظام السياسى، وليست صفة كامنة فى الشخصية المصرية عموما.

وتأتى الازدواجية كقيمة عبرت عن مخزون أو أرشيف القيم التى يحتفظ بها أبناء المجتمع بداخل ذاكرتهم القومية، لتعوق بصيرتهم عن الرؤية بوضوح بما تحتاجه أوطانهم، وهذا ما ظهر عبر غياب أيديولوجية أو رؤية واضحة لفكر أو ثقافة يتبعها النظام السياسى بداخل المجتمع، لتأتى بثمارها وتحقق التنمية والتقدم.

ولذلك ظهرت الازدواجية بنسبة ٥% فى الخمسينات ثم ازدادت إلى ١٥% فى الستينات كتعبير عن حالة عدم الاستقرار، ثم تستمر الزيادة إلى ٢٤% فى السبعينات كنتاج لحالة التعددية والانفتاح السياسى والاقتصادى، الذى ولد مزيدا من القيم المتناقضة وخصوصا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى والذى ترتب عليه الانفتاح على الثقافة الغربية.

ثم تأتى الثمانينات لتزداد إلى ٣٤% كناتج لإفراز قيم عهدين، فمثلا قيم فى ظاهرها مختلفة أما فى باطنها فهى من منبع ومعين واحد، لتنخفض فى التسعينات بعد أن توارت القيم التقليدية أمام قيمة العولمة بحيث بلغت ١٧% ثم تنخفض لتصل إلى ٥% فى نهاية القرن العشرين بعد أن فرضت ثقافة العولمة نظاما سياسيا واحدا بدأ خطواته بنظام الخصخصة وما تبعه من تغير إجبارى للخريطة السياسية، ولكنه تغيير مقيد وفق قيم وثوابت راسخة بداخل النظام السياسى.

وبالتالى فإذا كانت السلطوية والمركزية والسلبية تُعَد نتاجا لقيم مادية تعتبر إفرازا للجانب المادى للحضارة المصرية القديمة التى تشكلت على أساسها قيمنا الموروثة، فإن التعددية واللامركزية والمشاركة والملكية الخاصة تعد نمطا لقيم راسبة بداخل المجتمع، استخدمت وسادت لفترة ما بداخل المجتمع باعتبارها قيما وافدة، عبرت عن فكر وقيم مستخدميها فى هذه الفترة بحيث كان لها جدوى وتأثير فى وقت حدوثها.

ولذلك نجد أن التعددية تراوحت ما بين ٣% فى الخمسينات باعتبارها قيما راسبة من العهد السابق ثم ارتفعت إلى ٥% فى عهد الستينات كنوع من دفع تهمة غياب الديمقراطية فى النظام الناصرى، ثم تبلغ ٤٠% فى السبعينات كناتج للتحول السياسى والاقتصادى فى هذه المرحلة بعد فشل المشروع والفكر الناصرى فى التنفيذ، ثم تقل فى الثمانينات إلى ٣٠% كمؤشر على حالة عدم الاستقرار، والثبوت على قيمة واحدة بسبب الظروف السياسية التى صاحبت هذه

الفترة والتى حاول فيها النظام السياسى الجمع بين الفكرين، ثم تناقصها فى التسعينات ونهاية القرن العشرين بحيث بلغت ١٢%، ١٠% على التوالى كمؤشر على حالة الازدواجية التى سادت هذه المرحلة والتى انعكست على الخطاب السياسى.

كذلك اللامركزية باعتبارها تعبيرا عن التعددية والحرية وممارسة الديمقراطية وبالتالى الحرية فى اتخاذ القرارات وتنفيذها، لذلك نجدها ظهرت بنسبة ١٣% فى الستينات وارتفعت إلى ٣١% فى السبعينات كمؤشر على حالة التحول الاقتصادى الفعلى فى هذه المرحلة ثم انخفاضها إلى ٦% فى التسعينات مقابل عدم تسجيل قيمة فى الثمانينات، ثم تبلغ ذروتها فى نهاية القرن العشرين لتصل إلى ٥٠%، وهذا إن دل فإنه يدل على تذبذب وتأرجح فى التسعينات كبداية على التحديد للسياسة المتبعة وللنظام الاقتصادى.

ثم تأتى نهاية القرن العشرين لتعبر بجد عن قيم المرحلة والتى تواكبت وتوافقت مع ظروف العولمة وما صاحبها من مظاهر لاقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة، والتى صاحبها العديد من القرارات المشجعة على الاستثمارات الخاصة وتشجيع للقطاع الخاص وقيمه التى توافقت وقيم العولمة، ومن هنا سجلت المؤشرات ارتفاع لهذه القيمة والتى بلغت ٥٠% كتعبير عن الواقع المجتمعى وعن السياسة والقرارات السياسية المصاحبة لهذه المرحلة.

ونجد أن ذلك تزامن مع ارتفاع قيمة الملكية الخاصة والتى تراوحت ما بين ٨% فى الخمسينات والستينات التى هيمنت وسيطرت فيها الدولة على الملكيات، ثم ترتفع إلى ١٦% فى السبعينات كمؤشر على سياسة الانفتاح وما صاحبها من تشجيع للملكية الخاصة، ثم تأتى الثمانينات التى تعد امتدادا لفترة السبعينات، والتى حملت فى قيمها قيم الاشتراكية وقيم الرأسمالية وخصوصا فى الاقتصاد.

ونجد أنه منذ منتصف التسعينات ظهرت قيم وثقافة العولمة والتى انعكست على الواقع المصرى فى فكرة الخصخصة والعودة مرة أخرى للتشجيع على الملكية الخاصة، ومن هنا ارتفعت قيم الملكية الخاصة لتبلغ ٢٢% فى التسعينات و٣٠% فى نهاية القرن العشرين، وقد ظهرت عبر تشجيع حفنة من رجال الأعمال تقف خلفهم الدولة بتقديم كافة الخدمات لهم سواء موافقات أو قروض مفتوحة من البنوك؛ وذلك بهدف تشجيع الاستثمار والمستثمرين، ولكنه تشجيع مقيد، فقد استطاعت الدولة بأجهزتها المختلفة بعد انتهاء هذه المرحلة وشعورها بتوحش رجال الأعمال وسيطرتهم على مجريات الأمور أن تستعيد ما منحته لهم مرة أخرى، وتم الزج ببعض كبار رجال الأعمال من ذوى الأسماء الكبيرة فى السجن، رغبة من الدولة فى إخافة الباقى.

وعند الحديث عن قيمة السلطوية نجد أنها كانت لها مكانة فى قيم الرئيس عبدالناصر، الذى كان يقوم بدور سلطة الأب بداخل الأسرة المصرية، وما ساعده على ذلك هو شخصيته الكارزمية التى كان يتحلى بها والتى غمرته بمظهر احترام وتقدير من قِبَل عامة الشعب، حتى إنه عندما توفى شعر أبناء الشعب آنذاك باليتم نظرا لفقدهم لوالدهم، وقد بلغت المؤشرات العددية لهذه القيمة ١٨% فى الخمسينات ثم انخفضت إلى ١٣% فى الستينات وذلك كناية عن أن الخمسينات كانت نهاية لفترة شعر فيها الشعب المصرى عموما بالظلم والاستبداد الذى تطلب ضرورة عودة المجتمع إلى سلطة واحدة تملك القرار ويسير خلفها المجتمع بأكمله، وخصوصا فى ظل هذه الفترة التى سادتها حالة من التشتت والانقسام والانشقاقات بداخل الأحزاب السياسية، ونجد أن انخفاض قيمة السلطوية إلى ١٣% فى الستينات قد يكون ناتجا عن الصراعات السياسية بداخل النظام السياسى المصرى بسبب الصراع الطبقى على السلطة مما أدى إلى انخفاض هذه القيمة، وبالتالى عدم تمركز المجتمع حول شخص واحد.

ثم تأتى فترة السبعينات لنجدها تصل إلى ٤٠% وذلك بسبب رغبة السادات فى إصباغ قيم الريف المصرى وقيم القرية المصرية عموما على النظام السياسى، ولذا كان دائما يكرر لفظ أخلاق القرية باعتبار هذه القيمة تجلب الاحترام والتقدير والطاعة، وبالتالى نجدها بشكل كبير فى سياساته وقراراته التى كان دائما ينفرد بها بعيدا عن مستشاريه، وما يفسر ذلك قراره بزيارة القدس الذى تعرض لعاصفة عاتية من الرفض، ثم قراره باتفاقية السلام، ثم تنخفض هذه القيمة إلى ١٣% فى الثمانينات كتعبير عن سياسة جديدة فى ظاهرة تعددية وحرية وفى باطنها هيمنة وسيطرة، ونجد أن المؤشرات العددية تبرز ذلك، حيث إن عهد الثمانينات والتسعينات ونهاية القرن العشرين شهد نظاما سلطويا بيروقراطيا، وخصوصا فى فترة الثمانينات ومنتصف التسعينات حيث استمر على نهج وفكر السياسة الليبرالية سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وخطابيا مع هيمنة كاملة على معظم الأمور فى المجتمع، بدءا من الموظف العادى إلى أكبر المراكز، حيث تم إلغاء الانتخابات أو الترشيحات ووضع بدلا منها سياسة التعيينات التى ظهر فيها بوضوح عدم تكافؤ الفرص والاعتماد على الوساطة والمحسوبية التى رسخت قيمة أهل الثقة على أهل الخبرة بداخل النظام السياسى المصرى عموما.

ثم تأتى قيمة التعددية التى ظهرت بنسبة ٣% فى الخمسينات ثم ارتفعت إلى ٥% فى الستينات، ثم ارتفعت إلى ٤٠% فى السبعينات، ثم انخفضت إلى ٣٠% فى الثمانينات، ثم ١٢% فى التسعينات، ثم ١٠% فى نهاية القرن العشرين.

ثم تأتى المركزية والتى بلغت ١٧% فى الخمسينات ثم ارتفعت إلى ٢٧% فى الستينات، ثم انخفضت إلى ٧% فى السبعينات لترتفع مرة أخرى إلى ٢٧% فى الثمانينات، ثم تنخفض إلى ٢٠% فى التسعينات لتصل إلى ٢% فى نهاية القرن العشرين.

ونلاحظ تأرجح قيمة المركزية بين انخفاض وارتفاع وخصوصا فى الفترات التى ظهرت فيها التعددية حيث تقلص دور أجهزة الدولة وإطلاق الحريات.

نتائج الدراسة:

من العرض السابق للرسالة يتضح أن القيم فى الأساس تكون ثابتة، وأن السلوك تجاه هذه القيم هو الذى يتغير، وبذلك فإن ما يقصد هنا هو القيم الثابتة التى أكدت السلوكيات التى مارسها القادة على ثباتها، على اعتبار أن القرار السياسى يعد مؤشرا على التوجه السياسى للقادة، وبالتالى فإن مجموعة القيم والسلوكيات التى يحملها ويتبناها الحاكم هى بالطبع مجموعة القيم والسلوكيات التى يمارسها المجتمع كله، وبالتالى هى التى تحدد أساليب التنشئة الاجتماعية للأجيال التالية، وذلك تأكيدا على أن المجتمع المصرى مجتمع رأسى فرعونى يتخذ قيمه عبر قادته وقمة هرمه السياسى، من هنا انطلقت الدراسة الحالية لدراسة المجتمع الريفى وقيمه على اعتبار أن المجتمع الريفى يمثل ٦٥% من الحجم الكلى للمجتمع المصرى عموما وهذا ما قد يراه البعض المحدد لقيم وثقافة المجتمع المصرى عموما، هذا إلى جانب طبيعة قيمه التى عملت على تثبيته واستمراره بداخل منظومة العمل السياسي إلى الآن، والذى يراه "فيبر" يعد خرقا لحقوق الإنسان التى كفلها له القانون، حيث إن هذه القيم تقوم بتعطيل باقى المجتمع عن ممارسة حقه المشروع فى المشاركة لصنع القرارات الخاصة بمصائرهم والمعبرة عن رغباتهم، مما يؤدى إلى حدوث خلل فى الأدوار، والذى يؤدى إما إلى الصراع أو للانعزال، وكلاهما يعطل حركة التنمية والتطور بداخل المجتمع، وهذا بالفعل ما حدث بداخل المجتمع المصرى منذ قيام الثورة إلى الآن، باستثناء بعد الفترات القليلة التى لم تستثمر كحركة التصنيع والتحديث التى حدثت فى عصر عبدالناصر.

ولكى تتحقق الدراسة الحالية من الفروض التى تصدت لتتحقق منها قامت برصد وتحليل وتفسير ونقد للواقع المجتمعى للمجتمع المصرى عموما عبر التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لتتعرف على السياسات والقرارات والخطط التى قام بتنفيذها هؤلاء القادة وعلاقاتها بمدى التوافق أو

الاختلاف والخلفية الاجتماعية والثقافية للقادة السياسيين، ومدى علاقة هذه القيم باستحواذهم على النظام السياسى المصرى وانفرادهم بالمناصب النخبوية بداخل النظام السياسى المصرى ونخبته.

ومن هنا توصلت الدراسة إلى كون هؤلاء القادة كونوا هذه القيم عبر روافد عديدة منها ما شكلته الطبيعة من حولهم ومنها ما لعبت الجغرافيا الدور الفاعل فيه ومنها ما كان للتاريخ نصيب فيه بجانب الموقع، كل ذلك تجمع ليخلق قيما متعددة الروافد، عطلت عمل الفكر لديهم وقدرتهم على رسم الخطط السياسية مما ترتب عليه حالة من التخمة القيمية أصابتهم بالازدواجية التى أربكت وعطلت تطور وتنمية المجتمع بدلا من أن تحدثه مما أدى إلى مزيد من التخلف.

ومن هنا فلو نظرنا للمراحل الثلاث للحكم الذى جرى بداخل المجتمع المصرى فسوف نجد أن كل مرحلة تعبر عن فكر وتوجهات المرحلة، التى انعكست على الواقع المجتمعى سواء بالسلب أو بالإيجاب، فلكل مرحلة نقطة انطلاق، قيم فاصلة معبرة عن طبيعة كل مرحلة، أولا تأتى مرحلة عبدالناصر والذى يعد نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث وبداية لتاريخها المعاصر حيث حدث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطلبت حدوث تغيرات فى منظومة القيم السائدة فى المجتمع، ولا شك أن هذه التغيرات لم تكن كافية لتتحول الثقافة السياسية إلى الثقافة الديمقراطية بل استمرت السلطوية وذلك على مدار العصور الثلاثة بما صاحبها من قيم أخرى ارتبطت بها "مثل الانتماء، والجماعية، والازدواجية والمركزية والتماسك".

ثانيا: تأتى مرحلة مبارك التى سادت فيها الازدواجية على اعتبار أنه أولا امتداد لقيم وفكر ثورة "يوليو" وبالتالى تربى فى مدرسة الاشتراكية فى عهد عبدالناصر، وفى المدرسة الرأسمالية فى عهد السادات .وبالتالى لها ظروف خاصة، لأنها وسط بين مرحلتين لا بُدَّ أن تمر بها المجتمعات، فدائما الأنظمة السياسية ومجتمعاتها تمثل منحنى للقيم، ولذلك فلكل مرحلة سياسية قيمها وفكرها

الذى يحكمها والذى تلعب فيه السياسة الخارجية والقوى فى الداخل الدور فى رسمها، وخصوصا إذا بلغت هذه القوى فى الداخل مبلغا لا يستطيع النظام السياسى مواجهته، لذلك يرى "فوكوياما" أن الشخصية الكارزمية الممثلة فى القائد عبدالناصر يتبعها قائد سياسى يليها ثم مرحلة البيروقراطية باعتباره "موظف سلطة" يمثلها مبارك، فمن هنا كانت البصمة الظاهرة لعصر مبارك هى سيادة الفكر والقيم المختلطة ليلتقى بالفكر الرأسمالى وقيمه والفكر الاشتراكى وقيمه، ليظل الفكران يتصارعان. ثم تأتى مرحلة السادات باعتبارها مرحلة جديدة تمثل إحياء لقيم كامنة القيم الرأسمالية تحتاج إلى دعم ومساندة وتأييد لتظهر على الساحة وتحل محل طغيان القيم الاشتراكية السائدة، لذلك كانت هذه المرحلة مرحلة صراع وحراك سياسى شديدين تطلب من المجتمع قيما تتواكب وآليات هذه المرحلة، لتنتهى هذه المرحلة باغتيال السادات الذى كان يمثل تمردا على هذا النهج وهذه القيم، أو قد تكون نتيجة لعدم تطبيقه التطبيق الذى يأتى بثماره، ولعل هذا يرجع إلى قصر مدة رئاسته رغم ما شهدته من مواقف وأحداث تاريخية يكفى موقف واحد منها فقط لينسج التاريخ حوله صفحات وصفحات.

وعند تتبعنا لهذه القيم التى أثرت فى قادة مصر الثلاث السابق ذكرهم وجدناها معظمها تمثل امتدادا للقيم الثابتة عبر نهر النيل ذى الحقيقة الثابتة فى الشخصية المصرية عموما والذى فرض نمطا وأسلوبا معينا على الحياة بصفة عامة ظهرت فى "نظم الإدارة وفنون الحكم" والذى عكس مركزية أحاطت بشكل السلطة والنظام الإدارى بداخل النظام السياسى المصرى، ومن ناحية أخرى فرض خصوصية ثقافية واجتماعية كامتداد لتأثيره على الثقافة المصرية عموما والريفية على وجه الخصوص، فتمثل فى قيم "الانتماء والجماعية والتماسك والصراع"، مرورا بقيم مأخوذة عبر "الموقع" الذى جلب على المجتمع الريفى العديد من الثقافات الوافدة عبر البحر المتوسط، فكان أبناء الريف أكثر أبناء

المجتمع المصرى تأثرا بهذه القيم، ولهذا كانت "قيم الازدواجية" القيمة الأكثر انتشارا بداخل أبناء هذه البيئة، والتى أرجعها البعض إلى جانب طبيعة الموقع إلى طبيعة الأرض المتنوعة والمتجددة دائما بالمحاصيل. ولا شك أن هذا التراكم والتراحم بداخل قيم أبناء الريف جعلهم يحملون القيمة وعكسها، وهذا ما جعلنا عند تحليل مضمون الخطاب السياسى نتخذ القيمة وعكسها على اعتبار أن كل قيمة لا تظهر إلا فى وجود المناخ أو النظام السياسى الذى يؤمن بها ويطبقها؛ وذلك نظرا للطبيعة التراكمية لقيم الشخصية المصرية.

ومن هنا وجدت الدراسة أن القيم فى عهد كل من عبدالناصر والسادات ومبارك قد سادت فيها قيم السلطوية لكونها قيمة تقليدية تمثل امتدادا لمكانة رب الأسرة أو الأب فى الأسرة الريفية، فسادت الفترات الثلاث حيث بلغت ٣١% فى عهد عبدالناصر، ٤٠% فى عهد السادات، ٢٩% فى عهد مبارك، أما بالنسبة لقيمة المركزية ففى عهد عبدالناصر بلغت ٥٠% وفى عهد السادات ٧% وفى عهد مبارك ٤٩% أى أن نهر النيل قد ربط بين الجغرافيا والسياسة، وقد استفادت القيادات السياسية من أبناء الريف من هذا الأمر؛ لأنهم ساعدهم على الالتفاف والاستمرار بداخل الحكم وفق لهذه القيم.

أما قيمة الازدواجية فقد بلغت أعلى قيمة لها فى عهد مبارك حيث بلغت ٦٨% مقابل ٢٤% فى عهد السادات، أما قيمة الانتماء فبلغت فى عهد عبدالناصر ٣٣% وفى عهد السادات ٣٤% وفى عهد مبارك ٣٢%، أما قيمة الجماعية فبلغت ٢٨% فى عهد عبدالناصر، ٢٤% فى عهد السادات، ٤٦% فى عهد مبارك، أما قيمة التماسك ٤٣% فى عهد عبدالناصر، و٢٢% فى عهد السادات، ٣٥% فى عهد مبارك، أما التعاون فبلغ ٣٨% فى عهد عبدالناصر، ٧% فى عهد السادات، ٥٥% فى عهد مبارك.

ومن هنا فالنظام السياسى المصرى قد عانى من "نظام سلطوى بيروقراطى" كميراث من بيئته النهرية الريفية. ومن نظام اقتصادى تأرجح ما بين "هياكل

سلطوية وهياكل ليبرالية"، فأطلق عليه النظام المختلط كما عبر عنه كوبر[1] كميراث لازدواجية قيمية، وهذا بلا شك عطل من قيام "أيديولوجية مصرية خالصة" تعبر عن واقع واحتياجات المجتمع.

رؤية نقدية:

ومن هنا يمكننا التحقق من الفروض التى هدفت الدراسة للوصول إليها، وهى تحديد سبب فشلنا فى تحقيق نهضة على غرار النهضة اليابانية، والتى بدأت معنا فى نفس التاريخ، وفشلنا المستمر فى عدم الاكتمال سواء فى الثورات السياسية أو الاجتماعية أو فى الحروب أو فى المشاريع الاقتصادية الكبرى التى تحقق أهدافا قومية، وذلك بسبب غياب وضع سياسة ذات خطة واضحة ومحددة تتبنى اتجاها محددا نستطيع القياس من خلاله، لمعرفة معدل التنمية سواء بالزيادة أو النقصان والتى أرجعته الدراسة إلى طبيعة قيم القيادات السياسية التى حكمت مصر والتى تكونت من تراكم العديد من الثقافات الوافدة المختلفة عبر بيئتهم الريفية ذات الطبيعة النيلية الثابتة المستقرة التى ساعدتها على الاحتفاظ بقيم هذه الثقافات التى تعرضت لها عبر موقعها الجغرافى الذى يمثل قلبا للعالم، مما جعلها مهبطا للعديد من الثقافات الوافدة على مصر جميعا، وقيما ثابتة جاءت عبر نهر النيل شكلت وكونت قيمه الموروثة، والتى صبغت المجتمع المصرى بخصوصية اجتماعية تمثلت فى أسلوب التنشئة الاجتماعية، وطريقة التدين، ولذلك فشلت أن تنتقى أو تصنع نموذجا خاصا بالمجتمع المصرى نتيجة إصابتهم بازدواجية قيمية انعكست على المجتمع كله، فغاب المجتمع المصرى عن المشاركة فى معظم التطورات الحادثة من حوله من الحضارات التى قامت فيما بعد، وانغمس فى جدل عقيم حول تراثه وأمجاده القديمة وحول حاضره المتخاذل المتخلف، فانقسمت هوية المجتمع ما بين قديمه الذى كان وحديثه الذى

[1] Mark Cooper: State Capitalism, Clan structure and Social transformation in the Third world: The case of Egypt, Op. Cit, P. 54.

لم يعد له مكان فيه، وبالتالى طبعوا على المجتمع كله قيمهم باعتباره مجتمعا رعويا والحاكم هو الراعى، والذى ساعدهم على ذلك أن موارد الاقتصاد المصرى تعتمد على موارد الطبيعة من بترول وغاز وسياحة، بالإضافة إلى قناة السويس، وهى موارد لا تحتاج إلى تنمية صناعية لأنها لا تحتاج إلى المجتمع ولكنها تعتمد على هبات الطبيعة ولذلك يطلق على اقتصادها الاقتصاد الريعى، وعادة تميل هذه الدولة للاستبداد والتسلط؛ لأنها لا تحتاج إلى المجتمع فى الاستمرار بداخل جهاز الحكم، وبالتالى فالدراسة الحالية قد انتقت عددا من القيم الأكثر تأثيرا فى القيادات السياسية والتى انعكست على واقع المجتمع، فهل كان انعكاس هذه القيم معوقا لسياسة وخطط الدولة باعتبار أن القيادات السياسية المطبقة لهذه السياسات معظمها ذات أصول ريفية أم كان محفزا لتنفيذ هذه السياسات والخطط؟ ونستطيع أن نقول فى ظل هذا التردى الذى أصاب المجتمع المصرى منذ قيام الثورة إلى الآن أى منذ وسيادة الحكم العسكرى على المدنى، نستطيع أن نؤكد أن هذه القيم كانت معوقة لتحقيق التنمية والتقدم المراد تحقيقه داخل المجتمع؛ وذلك نظرا لما تحتويه هذه القيم من عادات وسلوكيات تعطل عمل العقل والتحديات العلمية، وترتكن إلى الغيبيات والمحسوبيات المتمثلة فى أهل الثقة دون الخبرة فى عملية اختيار كوادرها ونخبتها البعيدة عن الموضوعية وإعمال العقل والخبرة، وهذه القيم بلا شك تعد نتاج لمفهوم "المجتمع الريعى" باعتباره مجتمعا يعيش على هبات وعطايا الطبيعة، دون أن يكون لعمل الفكر والعقل دور لتنمية المهارات والقدرات الإنسانية بهدف التشجيع على الاختراعات والاكتشافات من خلال منظومة بحثية علمية متطورة.

<u>وتوصى الدراسة الحالية بإقامة "مجلس قومى للبيئة"</u> باعتبار أن الثقافة والقيم المصرية هى فى الأساس نتاج لظروف "موقع ومناخ" لعب دورا أساسيا فى تشكيل وتكوين الثقافة المصرية، وهذا المجلس يكون هدفه خلق وعى قومى مستنير وفعال يعمل على إعادة الاتصال بين القيم والثقافة المصرية عبر مختلف

العصور، بحيث لا ينفصل المصرى عن تاريخه فى فترة ما ثم يعود ويتصل فى فترة أخرى، أى أن هدفه الأساسى هو "غربلة التاريخ المصرى" بأكمله لتخرج بقيم نعرف بها وتميزنا عن غيرنا، بحيث لا تكون محاكاة لقيم وثقافة غيرنا ويتم ذلك عبر وسائل تثقيفية عبر الإعلام بشكل مكثف ومنظم ومستقر وفق رسالة إعلامية موحدة فى كافة الوسائل وبالطرق المختلفة عبر العديد من البرامج الإعلامية وعبر نشرات توزع على المدارس وعبر مناهج دراسية تصحح المسار بحيث لا تعرف اتجاها معينا أو فترة سياسية معينة أو تكون لسان حال للسلطة وفق كل مرحلة، وذلك بهدف بناء جيل جديد متصل مع تاريخه ومدرك وملم به وبظروف كل مرحلة، وبالتالى إعادة بناء الإنسان المصرى وتمكينه من القيام بأعمال تعيد له ثقته بنفسه ليتمكن من أن يشارك وينفتح على العالم ثانية بسمات وبقيم تميزه هو وذلك عبر مختلف البيئات.

يهدف المجلس إلى الاهتمام بنوعيات البيئات المختلفة وفق معيار التأثير الذى تحدثه هذه البيئة على المناخ العام بجميع أشكاله سواء الثقافى الاجتماعى، أو الجمالى، أو البيئى، أو التراثى، والتاريخى.

يهدف المجلس إلى القيام بعملية استكشاف ورعاية لذوى الخبرات العلمية المتخصصة والمواهب والمتميزين والقادة وتأهيلهم وإعدادهم ليصبحوا قادة وصناع قرار مهيئين لإدارة المؤسسات وتولى المناصب، بدلا من الاعتماد على أهل الثقة والوساطة والمحسوبية والعلاقات الاجتماعية فى عملية الاختيار للنخب فى كافة المجالات وخصوصا السياسية منها، وبالتالى يصبح المجلس معملا لتفريغ ما يحتاجه المجتمع بحق، ولكى يحقق المجلس الهدف المنشود منه فلا بُدَّ من أن يكون له استقلاله بحيث يكون نوعا من المؤسسات الخاصة مثل ما يعرف باسم الاتحادات المسجلة فى ألمانيا، بحيث يحقق أهدافه بفعالية وباستمرار، وقد يتلقى تمويلا من الدولة، أو قد يساهم مع الدولة فى مشاريع

مشتركة، ولكن هذا التعاون سواء من الدولة أو من أى مصادر تمويلية مختلفة لا يمس أو يقترب من الهدف الذى أنشئ من أجله.

توصيات الدراسة

توصى الدراسة بإقامة مجلس قومى للتنوع البيئى والفكرى.

- وتأتى فكرة هذا المجلس انطلاقا من أن الثقافة المصرية عموما فى الأساس أسيرة لظروف موقع وجغرافيا وتاريخ لعبوا دورا كبيرا فى تكوينها، ومن خلال هذا المجلس يمكن تكوين وعى قومى مستنير وقوى وملم بكل هذه العوامل التى صنعت قديما شعبا وحضارة تحاكت بها الأمم عبر الزمان الطويل، فعبر الجغرافيا تحققت لمصر الحماية لحدودها الطبيعية، وعبر البحار فى الشمال والشرق والتى مثلت حواجز طبيعية، والصحراوات فى الغرب، والشلال فى الجنوب عند المنفذ البحرى لمجرى النيل عند جنوب أسوان، وبذلك جعلت الجغرافيا مصر مركزة حول حوض النيل بين حصار الصحارى، فاستغنت بذلك عن بناء سور لحمايتها على غرار سور الصين العظيم.
- أما التاريخ فهى صانعته باعتبارها أقدم الحضارات، وبالتالى أصبح مصدر غنى وثراء للشخصية المصرية.
- أما الموقع فكان مصدرا لجلب العديد من الثقافات بسبب تعدد ارتباطاته الجغرافية، مما أسهم فى تعدد الطبقات فى الشخصية المصرية؛ حتى أطلق عليها أنها ذات الأعمدة السبع، وبذلك نستطيع عبر ذلك المجلس إدماج كل هذه العناصر المؤثرة فى الثقافة المصرية ودراستها بدقة؛ ليؤدى ذلك إلى تكوين إيديولوجية مصرية خالصة على غرار الإيديولوجيات الكبرى، بحيث تستفيد من العوامل الجغرافية والتاريخ

والموقع، فيمكننا بذلك القضاء على الازدواجية التى تعانى منها القيم المصرية عموما بسبب تعدد روافدها، ليحدث بذلك استمرار لتواصل الأجيال دون انقطاع بسبب تغير الأفكار أو الحكومات.

- وأيضا يمكن عن طريق المجلس الاستعانة بالجغرافيا عبقرية المكان فى عملية اختيار الكوادر والقادة الذين يمسكون بزمام الأمور، وبذلك نضمن قيام كيان مؤسسى متماسك يضمن وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب، دون الالتفات للمحسوبية أو للوساطة.
- ونستطيع أيضا أن نكوّن مجلسا خاصا بالفكر وبالأفكار الجديدة، بحيث تصبح مُخرَجات هذا المركز من الفكر والأفكار الجديدة بمثابة مُدخَلات لصناع القرار بشكل مؤثر وقوى، على غرار مراكز الفكر فى أمريكا وأوروبا، ولا يكون حاله كحال مراكز الفكر فى مصر حاليا مثل مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - مركز البحوث الاجتماعية والجنائية فهذه المراكز تعانى من البيرقراطية والمحسوبيات، بسبب نقص المعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة للقيام بهذه الأعمال، مما أدى إلى فقدها القدرة على التأثير فى السياسات والقرارات بداخل المجتمع.
- ولذلك ينبغى لهذا المركز أن تكون به هيئات خاصة، تقوم كل هيئة بعملية تدريب وإعداد الباحثين على عملية جمع وتصنيف المعلومات عن الظواهر بشكل دقيق وعاكس للواقع المجتمعى من حوله.
- ثم يتم تحليل هذه المعلومات للوصول إلى تكوين صورة كاملة أمام صانعى القرار، شاملة النتائج المتوقعة عند تطبيق هذا القرار، بجانب

البدائل الأخرى المتاحة، بحيث تكون هذه الصورة عاكسة للمجتمع ككل، وليس لإقليم دون آخر أو لقطاع دون آخر.

- ولكى يتحقق ذلك ينبغى أن يكون لهذا المركز استقلاليته التامة على غرار الاتحادات المسجلة بألمانيا باعتبارها مؤسسة خاصة قد تتلقى تمويلا من الدولة أو من أى مصادر تمويلية أخرى، بحيث لا يمس ذلك الهدف الذى أنشئت من أجله.

الفصل السابع

المحطة الأخيرة فى الرحلة...
نحو رؤية مستقبلية للقيادة المصرية
(من يحكم مصر غدا)




المحطة الأخيرة فى الرحلة... نحو رؤية مستقبلية للقيادة المصرية (من يحكم مصر غدا)

كلما نظرنا إلى تاريخنا المصرى وجدنا سؤالا يلح على الخاطر هو لماذا تخلفنا؟ لماذا بلد ذو ماضٍ مجيد يخلق حاضرا عقيما؟

عندما نظرنا إلى الثورات والمشاريع والخطط القومية الكبرى التى تبنيناها عبر التاريخ وجدنا أن معظم هذه الثورات والمشاريع والخطط لم تحقق المرجو منها، لذا كان سؤالنا هو لماذا لم لماذا لم يكتمل هلال تقدمنا ونهضتنا ليصبح بدرا؟

البداية بدأت عند أول خروج على المحتل عبر ثورة للجيش بقيادة عرابى ١٨٨١ فى منطقة التل الكبير، وبعد المواجهة والتفوق الواضح لها سرعان ما تراجعت وانهزمنا ولم يكتمل الانتصار، ثم تلتها ثورة أخرى هى ثورة ١٩١٩ كثورة مدنية زلزلت عرش بريطانيا وأحرجتها إلا أنها لم تحقق المرجو منها، لنجد تفريغ هذه الثورة من مضمونها لتخرج لنا بدستور ١٩٢٣ الذى رغم جودته فإنه أبقى على الاحتلال ولم يحقق الهدف منه.

ثم نأتى إلى الثورة الوحيدة التى وصفها المؤرخون بأنها تشبه رؤية المصلحين العباقرة للتاريخ من حيث كونها تركت إلهاما وتوجيها باعتبارها "ثورة بيضاء" من ناحية، ومن ناحية أخرى أنها جمعت بين ثورتين: سياسية واجتماعية، وحققت طفرة بداخل المجتمع المصرى سواء فى التعليم أو فى حركة التصنيع، لتخرج لنا بمشروع نهضوى أطلق عليه المشروع الناصرى. إلا أنه سرعان ما تبدد ذلك كله عبر هزيمة ١٩٦٧ التى تراجعت معها أحلامنا

وطموحاتنا التى بدأت بها الثورة، لتعود أدراج الرياح منتظرة المدد من الطبيعة لتحقق به هدفها امتدادا لطبيعة عمل الفلاح المصرى فى أرضه؛ فالفلاح يبدأ بتجهيز الأرض ثم وضع البذرة ثم ريها ثم يترك الأمر كله للمدد الذى يأتيه من السماء في ميعاد لا يخلفه، ولأجل ذلك أصبحت رؤيته وفلسفته للحياة تدور من خلال هذه القيم فى معظم مواقفه وسلوكياته وقراراته. وحينما أرادت الدراسة معرفة سبب سيطرة هذه القيم على المجتمع المصرى ككل كانت الإجابة هى وصول قادة سياسيين ذوى أصول ريفية قاموا بفرض هذه القيم وتثبيتها، وبالتالى نجحوا فى فرض قيمهم على المجتمع ككل فى صورة سياسات وقرارات وقوانين وخطط، على اعتبار أن المجتمع المصرى مجتمع فوقى، أى أنه يستقى قيمه من قادته.

والسؤال الآن هو ما مصير هذه القيم بعد أن تراجعت مكانة مهنة الزراعة فى بلادنا، مما ينذر بتراجع ثقافتها التى أعاقت المجتمع المصرى عن التقدم وتحقيق التنمية؟ هل آن الأوان لتحل قيم الحداثة الناتجة عن الثورة المعلوماتية والاتصالية من حولنا محلها وخصوصا بعد الفشل الذى حققته هذه القيم التى مازالت تحكمنا إلى الآن؟

نحن الآن أمام لحظة تاريخية فى عمر الأمة المصرية ننتظر فيها قيادة قامت بتكوين ثقافتها عبر منظومة قيمية متنوعة تحوى قيم الحداثة والأصالة معا، وذلك فى ظل وجود مجتمع أغلبه من شباب الإنترنت والفيس بوك والمدونات والتسويق الإكترونى كوسائل جديدة وفاعلة للمشاركة المجتمعية، والتى من شأنها أن تحل محل القيم السلبية العالقة -فى مجملها- فى ثقافة المجتمع المصرى.

والسؤال الآن من الأقدر على قيادة هذه المرحلة بكل أطروحتها لتحقيق النقلة التاريخية بداخل المجتمع والثقافة المصرية عموما، هل السيد جمال مبارك بطموح وقيم الشباب مع غياب الكاريزما السياسية ومعها الخبرة السياسية الناتجة

عن القراءة الجيدة للتاريخ والأحداث من حوله إضافة إلى حزمة من السياسات التى تم تنفيذها ولم تفلح فى تحقيق نهضة مجتمعية حقيقية أم الدكتور البرادعى صاحب الرؤية التى مازالت إلى الآن نظرية ولكنها منظمة ومبنية على خبراته الإقليمية والدولية بجانب قراءته الجيدة لتجارب الآخرين، وفلسفته الشخصية المبنية على "مبدأ القدوة" وأن "التغيير عبر المجتمع يؤدى إلى التغيير السياسى الحقيقى" وذلك كله لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هنا فالمشروع المجتمعى الذى يمكن أن يتبناه مستقبلا أى منهما ويحقق النهضة بداخل المجتمع هو القادر على حسم المعركة لصالحه، فها هو شعب متشوق للتغيير وقائد حامل لشعار التغيير، فهل آن الأوان لتحقيق اللحظة التاريخية أم أن الأيام القادمة تحمل رؤى ومفاجآت أخرى؟

حينما تأتى هذه اللحظة سوف نقوم بعمل تقييم لقيم الشخصيات التى نراها أوفر حظا للمنافسة على هذا المنصب، وذلك عن طريق رصدنا لأكثر القيم استمرارية بداخل منظومة السياسات والخطط والقرارات وهى "قيمة الازدواجية" -باعتبارها إحدى أهم القيم التى عانى منها النظام السياسى المصرى منذ عهد طويل، ونستطيع أن نرى ونلمس تأثيراتها على أرض الواقع، وذلك من خلال غياب السياسات والخطط الواضحة المحددة- والتى من شأنها - لو عولجت العلاج الأمثل- أن تأخذ المجتمع إلى مراتب التقدم، باعتبارها آفة الثقافة المصرية عموما، وثقافة النخبة المصرية على وجه الخصوص، والتى تسربت إلى أعماق النظام السياسى المصرى عبر قادته ذوى الأصول الريفية باعتبار البيئة الريفية أكثر تأثرا بهذه القيمة التى أعاقت تقدم المجتمع وتنميته، لذا سنقوم بلفت انتباه القادة المتوقعين -أو فلنقل الذين طُرحت أسماؤهم بقوة لتولى القيادة- للآثار التى قد تترتب على وجود هذه القيمة داخل منظومة العمل السياسى فى مصر، والتى من شأنها أن تدفع المجتمع إلى التخبط والارتباك.

وبناء على ما سبق سنتتبع مدى وجود واستمرارية هذه القيمة بداخل المرشحين المفترضين السابقين، وذلك عبر إلقاء الضوء على:

١- طبيعة البيئة التى نشأ بها كل منهما.

٢- جملة الأعمال والسياسات والبرامج التى تبناها كل منهما.

٣- تحليل الخطاب السياسى الذى تبناه كل منهما.

٤- النخبة أو القوى السياسية التى تحيط بكل منهما.

ثم مدى تأثير ذلك على قرارتهم وخططهم وسياساتهم على المدى البعيد.

أولا: بالنسبة للبيئة التى نشأ فيها السيد جمال مبارك والتى كون بداخلها قيمه وأفكاره:

السيد جمال مبارك يحمل رافدين من القيم:

(أ) **الرافد الأول:** وهو بالوراثة عبر السيد الرئيس مبارك، وتمثله قيم البيئة الريفية التى نشأ وتربى عليها الرئيس، ويرى المحللون السياسيون أن السيد جمال مبارك لم يتأثر بها كثيرا، وذلك بسبب تنشئته التى جاءت بعيدا عن الريف، هذا بجانب طبيعة عمل والده الذى كان دائم البعد عن المنزل، وما يؤكد على عدم ارتباط السيد جمال مبارك بالريف وعدم تأثره به أنه لم يقم بزيارة قرية كفر مصيلحة مسقط رأس الرئيس إلا عندما ذهب الرئيس مبارك إليها لتعديل الدستور عام ٢٠٠٥.

(ب) **الرافد الثانى:** وهو الأكثر فاعلية فى قيم وثقافة السيد جمال مبارك، ويتمثل فى قيم جاءته عبر الوراثة وعبر التنشئة من والدته السيدة سوزان مبارك ذات الأصول الإنجليزية، وخضوع السيد جمال مبارك منذ نعومة أظافره عبر أسلوب التنشئة والتربية لقيم الثقافة الغربية بدءا من الحضانة؛ فالمدرسة، فالجامعة الأمريكية، انتهاء بالعمل فى أحد البنوك الأمريكية لمدة تزيد عن عشر سنوات.

والسؤال الآن هو إذا كانت القيم التى نشأ وتربى وكون السيد جمال مبارك قيمه وتوجهاته عبرها هى قيم بالطبع تختلف عن قيم والده السيد الرئيس مبارك إلى حد كبير فهل هذا يفسر إعداد لجنة السياسات أو ما يُطلق عليه الفكر الجديد الذى أطلِقت إشارة البدء فيه منذ عاد الابن من عمله المصرفى ليمارس نشاطه السياسى باعتبارها صاحبة رؤية أو فكر جديد بداخل الحزب الوطنى الديمقراطى؟ فى الحقيقة فقد تم إحياء هذا الفكر من داخل منظومة القيم المتراكمة فى الثقافة المصرية عموما كنظام سياسى قدم مرحلة تاريخية معينة، وبالتالى فإن بذور هذا الفكر يحيا بها المصرى منذ القدم، ولم يكن مِنّة من لجنة السياسات للوطن. والسؤال هنا هل راعى السيد جمال مبارك قيم ومبادئ هذا الفكر عند تكوين النخبة المحيطة به؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغى أن نتساءل عن المعايير التى اختار بها السيد جمال مبارك نخبته، هل وفق شبكة العلاقات الاجتماعية كالأسرة أو علاقات الزمالة أو الصداقة أو "الشلة" أو العمل؟ وبالتالى خضع لنفس المعايير التى تم الاختيار بها من قِبَل الرئيس مبارك والقادة السابقين وهى الاعتماد على أهل الثقة فقط دون أهل الخبرة أم اعتمد على أهل الخبرة وأصحاب التراكمات العلمية المختلفة؟ أم اعتمد على أهل الثقة والخبرة معا؟

للتأكد من ذلك سوف نستعرض النخبة التى استعان بها السيد جمال مبارك والمعايير التى تم الاختيار على أساسها داخل هذه النخبة؟

قبل أن نعرض معايير اختيار هذه النخبة سوف نلقى الضوء على معايير الاختيار لدى القادة السياسيين السابقين (الرئيس عبدالناصر، والرئيس السادات، والرئيس مبارك) لتوضيح مدى الاستمرارية أو الاختلاف فى المعايير بينهم وبين السيد جمال مبارك:

(أ) **نخبة الرئيس عبدالناصر:** اعتمد عبدالناصر على أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة الذين يلتقى معهم بلا شك فى عامل السن

والمهنة، فمثلا نجد أن معظم رؤساء الوزراء فى عهده كانوا من العسكريين، على سبيل المثال: على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان، هذا ويُسجَّل للرئيس عبدالناصر السبق فى الدمج بين أهل الثقة وأهل الخبرة حينما دمج إلى جانب النخبة العسكرية من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وأعضاء مجلس قيادة الثورة نخبة من المدنيين الذى يحملون قيما غربية فى سيمفونية متناغمة رغم اختلاف التراث الفكرى لكل منهما مثل الدكتور مصطفى خليل والمهندس سيد مرعى وكمال رمزى استينو، وهم قد حصلوا على درجاتهم العلمية من جامعات غربية عريقة، وقد قام المشروع النهضوى الناصرى فى الخمس سنوات الأولى لبدايته والذى يعد بحق نموذجا للتفاعل ما بين الأصالة والمعاصرة بشكل حضارى والذى اعتُبر نموذجا للنهضة تسابق عليه العديد من الدول الآخذة فى النمو لنقلها وتطبيقها مثل كوريا الجنوبية ومعظم دول جنوب شرق آسيا. ومثلما يحدث دائما لم تكتمل مسيرة النهضة بسبب طبيعة ثقافاتنا التى تبدأ النهضة ثم سرعان ما تتراجع عن الاستمرار فيها أو تتركها للقوة التى وراء الطبيعة التى عودتنا دائما على أن تحمى وتستكمل أعمالها أو ما نطلق عليها العامل غير المنظور الذى شكَّل وجدان الشعب المصرى عموما دون تدخل منا، والذى انتهى بهزيمة ١٩٦٧ التى غيرت وجه الحياة فى مصر وفى الوطن العربى جميعا، وبدأ العد التنازلى للنهضة الناصرية، ولهذا تغيرت المعايير فى عملية اختيار النخبة، فقد تراجعت مشاركة العسكر فى الحياة السياسية وحل محلها المجتمع المدنى متمثلا تارة فى أساتذة الجامعات أمثال (عبدالعزيز حجازى وحسن عباس زكى) هذا إلى جانب البيروقراطيين، مع ملاحظة أن معايير الاختيار لم تختلف كثيرا؛ فقد كان الاعتماد على نظام القرابة أو النسب أو الزمالة موجودا.

(ب) **نخبة الرئيس السادات**: اعتمدت نخبته أساسا على اعتبار الحيز أو الموقع الجغرافى، من منطلق محاولة تمثيل المجتمع تمثيلا حقيقيا، ولذلك كان

هو أول من اقترح ضرورة أن يكون المحافظ من أبناء المحافظة التى يتولاها؛ وذلك من منطلق أنه الأقدر على تحديد مشاكلها وحلها، ونجد أنه فى المقابل كان أول من فعّل قيمة الانتماء، سواء الانتماء للزمان أو للمكان أو للأسرة أو شلة العمل أو الدفعة، وكان رد فعل هذه القيمة هو زيادة تمثيل أبناء محافظته بداخل النخبة السياسية، حيث كان أغلب مستشاريه والمحافظين والوزراء من أبناء محافظة المنوفية فيما يُعد استمرارا لدور العلاقات الاجتماعية فى عملية الاختيار للمناصب، رغم تراجع نسبة التمثيل للعسكريين باعتبارهم من دفعة وشلة الرئيس السادات.

ولكن السادات تبنى اتجاها فكريا هو الاتجاه الأكثر انفتاحا على المجتمع المدنى من الرئيس عبدالناصر، حيث أنشأ مجلسا أطلق عليه مجلس المستشارين برئاسة المهندس سيد مرعى، ضم فى جنباته على سبيل المثال:

١- د. رشاد رشدى كمستشار للثقافة والفنون.

٢- د. فاروق الباز كمستشار علمى.

٣- د. محمد غنيم كمستشار طبى.

(ت) **نخبة الرئيس مبارك:** نجد أنه قد اعتمد على أهل الثقة دون أهل الخبرة، فسيطرت نخبة العسكريين بشكل أساسى باعتبارهم يمثلون أصدقاء الدفعة، أو الشلة، وقد أظهر عدم رغبته فى الاستعانة بمستشارين على غرار الرئيس السادات، حيث يرى أن كل وزير هو مستشاره فى وزارته؛ وذلك لتجنب الصراع، وهذا يفسر سبب تمسكه بالنخبة العسكرية وخصوصا فى فترته الأولى والثانية، والذى كان خلالها أقرب للنظام الناصرى، ثم بعد ذلك حدث إحلال وتجديد وصولا إلى تغيير كبير بعد وصول لجنة السياسات للعمل فى إطار حزبى.

نخبة السيد جمال مبارك وقيم الازدواجية: هى النخبة التى استعان بها السيد جمال مبارك للوصول إلى سدة الحكم الفعلى، والتى يراها

المحللون السياسيون وأساتذة النظم السياسية أقرب للتنظيم الطليعى من حيث جوهرها وبنيانها[1]، وقد خضعت لنفس المعايير التى اتبعها القادة السابقون، فكانت بالنسبة لعوامل السن والمهنة والزمالة فى العمل أو الدراسة متشابهة مع من سبقه من القادة إلى حد كبير، فالاعتماد يكون على المعرفة الشخصية وفق مبدا تقديم أهل الثقة، وهذا بلا شك يتعارض مع القيم التى دأب السيد جمال مبارك على إعلانها، وهذا يتنافى مع طبيعة الفكر الجديد الذى تبشر به لجنة السياسات، ولتأكيد ذلك سوف نعرض نماذج من النخبة التى تم اختيارها بناء على المعرفة الشخصية عبرعلاقات الزمالة والعمل:

١- **زملاء الدراسة:** سنجد أن هناك عدة أشخاص من المحيطين به يُعدون من أصدقاء الدراسة.

٢- **زملاء العمل:** من الشخصيات التى عمل معها السيد جمال مبارك فى القطاع المصرفى د. فاروق العقدة. وذلك فى بنك أوف أمريكا، وكذلك السيد جمال محرم والذى اختير فيما بعد رئيسا لغرفة التجارة المصرية الأمريكية إلى الآن، وهو منصب سياسى أكثر منه اقتصادى، كذلك السيد حسن عبدالله العضو المنتدب للبنك العربى الأفريقى، والذى يشغل الآن رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى، وكذلك البردعى رئيس بنك القاهرة السابق.

٢- سياسات تسويق جمال مبارك وقيمة الازدواجية

- السيد جمال مبارك عندما تم الإعلان عنه عبر الخطاب الإعلامى الحكومى تم تقديمه على أنه رمز للإصلاح ونموذج شاب يختلف شكلا ومضمونا عن الحرس القديم داخل الحزب، إلا أن الجميع فوجئ بأنه يتبنى نفس وجهة النظر التى يتبناها الرئيس مبارك؛ فمثلا بالنسبة لموقفه من جماعة الإخوان المسلمين نراه قد صرح فى أكثر من حوار وعبر لقاءات عديدة بأنها

١ نبيل شرف الدين، مقال: أمانة السياسات "حالة نموذجية" لأخطر شلة منغلقة على ذاتها فى مصر، جريدة الدستور الأسبوعية، القاهرة، العدد ١٣٧، ٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.

جماعة ليس لها وضع قانونى أو شرعى رغم فوز مرشحيها فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب بـــ ٨٨ مقعدا، وكذلك بالنسبة لموقفه من قضية الأقباط فى مصر، فهو يرى أن قضية الأقباط تناقش مع الإخوة الأقباط فى إطار حوارى دائرى مستمر، وأن هناك جماعات من القوى فى الخارج هى التى تزرع الفتن وتهدد استقرار البلاد دون أن يوضح ماهية هذه الجماعات والكيفية التى تعمل بها.

أما بالنسبة لرده على الاقتراح الذى يطالب بإنشاء حزب مستقل عن الحزب الوطنى[١]، بحيث لا ينضم الرئيس مبارك لأى حزب بل يترك للمنافسة الحرة مع القوى السياسية فقد كان رده أنه ينبغى وجود حزب قوى يحكم مصر، وهذا يتفق حسب رأى محمد نور فرحات مع ما قاله الرئيس مبارك مرارا فى العديد من المناسبات.

١ محمد نور فرحات، مقال: المسكوت عنه فى حديث مستقبل مصر، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ١٩١٠، ٥/ ٩/ ٢٠٠٩م.

بداية دخول السيد جمال مبارك حلبة المسرح السياسى وسياسات تسويقه

بداية المشهد جاءت منذ لحظة دخول السيد جمال مبارك إلى المسرح السياسى حاملا راية الشباب، وقد بدأ رحلته ومشروع تسويقه عبر:

١- الإعلان عن قيام جمعية جيل المستقبل للشباب:

وقد بدأت تلك الجمعية كأسرة طلابية بداخل الحرم الجامعى فى جامعة القاهرة بالقرب من كلية الإعلام، وقدمت دورات تدريبية للكمبيوتر واللغات وغيرها مجانا، وذلك بهدف التوظيف وإيجاد فرص عمل تتناسب مع هذه المؤهلات، وهذا ما لم يتحقق بشكل مستمر، مما يعد استمرارا لطبيعة الثقافة المصرية عموما بعد أن يصل للقمة، فهو يتراجع ثانية إلى أن يعود من حيث بدأ، وهكذا انتهى هذا المشروع – الحلم الذى كان بحق مشروعا واعدا لو استمر فى نفس الطريق الذى بدأ منه، ولكن انتهى المشروع والمتدربون إلى مزيد من البطالة وعدم وجود أسواق للعمل، وبالتالى فشل هذا المخطط وفشلت معه محاولة تسويق جمال مبارك على أنه المرشح الممثل للشباب، هذا وقد استأنف السيد جمال مبارك نشاطه ثانية فى الفترة الحالية عن طريق المشاركة فى الحفلات والمناسبات القومية المختلفة.

٢ - طبقة رجال الأعمال:

لا بُدَّ أن نعرف بداية أن سياسات الحاكم أو المسئول هى التى تصنع الحاشية التى تسهم بدورها فى حكم هذه السياسات وليس العكس.

فمثلا بعد قيام الرئيس جمال عبدالناصر بالثورة ووصوله للسلطة تشكلت حول نظام يوليو نخبة تعمل من أجله، سواء من المؤمنين بأهدافه أو من المتسلقين على جدرانه. وجاء السادات ورفع شعار الديمقراطية وسيادة القانون

والاقتصاد الحر وكان أيضا له رجاله من المؤمنين به أو المتسلقين على جدرانه، ثم جاء مبارك وحمل شعار المصالحة الوطنية، وذلك بعد الهزة التى تعرض لها المجتمع المصرى جراء حادثة المنصة واغتيال رئيس الدولة، وقد كان له أيضا رجاله من المؤمنين به ومن المتسلقين على جدرانه.

أما حينما ظهر السيد جمال مبارك بما يحمله من شعار الفكر الجديد فلم يظهر إلا المتسلقون على الجدار، وخلت الساحة من المؤمنين به لسبب بسيط هو عدم وجود أجندة أو سياسة واضحة لكى يؤمنوا بها[1].

ولذلك لجأ إلى طبقة رجال الأعمال بعد فشله مع الشباب عبر مشروع جمعية جيل المستقبل، وهذا يعد مدخلا جديدا أراد به السيد جمال مبارك توضيح أبعاد تفكيره الرأسمالى الذى يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، لذا عمل على تدعيم رجال الأعمال عن طريق سن التشريعات والقوانين التى تدعم من قوتهم ونفوذهم داخل المجتمع المصرى، وما يؤكد ذلك أنه عند إجابته عن أحد الأسئلة عبر الحوار الذى أجراه مع شبكة CNN الإخبارية فى ٢٠٠٩، والتى يرى فيها أن تركيز ٩٠% من الأموال فى أيدى حفنة قليلة أفضل، وبذلك يرى أن التوزيع غير العادل للثروة أفضل من التوزيع العادل للفقر، لكن سرعان ما فشلت هذه الطبقة فى تحقيق ما كان يسعى من خلالها إلى تحقيقه، وتزامن هذا مع الأزمة الاقتصادية العالمية، هذا بجانب السياسات الاقتصادية التى انعكست بالسلب على المجتمع، ومنها سياسة "الخصخصة" وما ترتب عليها من أبعاد اجتماعية خطيرة كالبطالة، كما أن أغلب رجال الأعمال ليست لهم رؤية إصلاحية أو تنموية أو مشاريع قومية لينهضوا بهذا البلد على غرار طلعت باشا حرب أو عبود باشا، فهم عبارة عن جماعة مصالح، حتى إن رؤيتهم لحكم مصر مثل رؤيتهم لإدارة شركة تجارية[2]، ولذلك عندما استعان بهم فى نخبة

---

١ محمد نور فرحات، مرجع سابق.

٢ نبيل شرف الدين، مرجع سابق.

الوزارة كالسيد محمد منصور وزير المواصلات السابق والسيد زهير جرانه وزير السياحة والسيد أحمد المغربى وزير الإسكان وكذلك د. حاتم الجبلى وزير الصحة لم يحققوا له النهضة المطلوبة، بل قلبوا المجتمع عليه بدلا من التقريب بينه وبين باقى فئات المجتمع، وبذلك ثبت فشل اعتماده على طبقة رجال الأعمال.

٣- طبقة الفقراء والفلاحين:

هذه الطبقة التى أجاد التعامل معها محمد على باشا فى بناء مصر الحديثة، فعبر هذه الطبقة صنع محمد على مجده، فهذه الطبقة هى ملح أرض الوطن الذى بدونه يفسد مذاقه المميز، ومن أراد اكتساب شعبية حقيقية فلابد أن يعبر هذه البوابة مثلما فعل الرئيس جمال عبدالناصر. وإذا كان السيد جمال مبارك قد أعلن مؤخرا مشروع إعادة بناء الألف قرية الأشد فقرا وتعددت زياراته للقرى والنجوع واتسعت جولاته الميدانية المكثفة وزادت اللقاءات والاجتماعات مع أهالى هذه القرى، فهل هذا يرجع إلى فشله فى تسويق نفسه للمجتمع عبر الشباب تارة وعبر رجال الأعمال تارة أخرى أم أن هذا يعتبر عودة مرة أخرى للجذور التى هى أساس الشرعية لكل حاكم والتى عبرها نجحت ثورة يوليو عندما جعلت من مشاكلهم ومعاناتهم قضيتها الكبرى التى قامت الثورة من أجلها؟ أمْ أنها استمرار لحالة التخبط التى تعيشها لجنة السياسات والتى فشلت فى إعداد آلية الفكر الجديد كما كان يسوّق لها. وكل ما ذكرناه اتضح عبر سياسات السيد جمال مبارك التى تعانى من غياب للرؤية أو الأجندة السياسية الفاعلة أو الجمهور أو الفئة المستهدفة التى تعبر عنه ويعبر عنها بصدق، وعن رغبة إصلاحية حقيقية بعيدة عن أجندة الحزب القديم أو الحرس القديم. ولكن الظاهر هو اتخاذه نفس آليات وسياسات الحرس القديم، لكن الفارق هو وجود نخبة جديدة، لذا كان لابد أن يكون لديه نسخة جديدة للحكم بأدوات جديدة بعيدا عن الأضواء أو التسويق السياسى عبر حزب هو فى الأساس غارق فى الفساد،

مثلما فعل السادات رغم تعدد نواب الرئيس جمال عبدالناصر[1]، والذى استطاع عبر امتلاكه لنسخة جديدة أو احتياطية من مفاتيح الحكم أن يحسم الصراع لصالحه رغم وجود الاتحاد الاشتراكى الذى كان يسيطر عليه أغلبية نواب الرئيس جمال عبدالناصر الآخرين مثل حسين الشافعى وعلى صبرى وشمس بدران، ما عدا الرئيس السادات الذى أزاحهم جميعا بفضل مفاتيحه الاحتياطية للحكم أو المفاتيح التى تُعتبر جديدة للحكم. أما بالنسبة لجمال مبارك فلابد من مفاتيح احتياطية جديدة غير مفاتيح النظام الحالى؛ لأنها لم تعد قادرة على إدراة البلاد بها ثانية.

الخطاب السياسى للسيد جمال مبارك وقيمة الازدواجية.

نستطيع أن نتخذ من موقف الرئيس مبارك والسيد جمال مبارك من قضية توريث الحكم مؤشرا دالا على تسرب قيمة الازدواجية داخل الخطاب السياسى لهما، وذلك على النحو التالى:

بداية كانت تصريحات الرئيس مبارك تنفى بشكل قاطع فكرة التوريث، ويرى أن مصر ليست سوريا، وأن جمال مبارك لا يزيد عن كونه يساعده[2] مثلما تفعل ابنة الرئيس ميتران، ثم تغيَّرت اللهجة تدريجيا وحل محلّ النفى الصريح لإمكانية تولى الابن الرئاسة القولُ بأن أمور الرئيس المقبل راجعة إلى إرادة الشعب المصرى؛ لأن مصر دولة مؤسسات (رغم وقوعها فى قبضة حزب واحد) ثم كانت أكثر التصريحات خطورة هى تصريحات الرئيس للصحفى الامريكى "تشارلى روز" بمناسبة زيارة الرئيس الأخيرة للولايات المتحدة إذ قال إن ابنه لم يفاتحه فى أمر رغبته فى الترشُح للرئاسة وإنه غير معنى بهذا الأمر الآن لأن ما يشغله هو تنفيذ برنامجه الانتخابى، وإنه لا يوافق

---

١ محمود خليل، مقال: الرجل الثانى والوريث، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١٠٠، ١٤/٣/ ٢٠١٠م.

٢ محمد نور فرحات، مرجع سابق.

على العبارة التى ترى ضرورة موافقة الجيش على المرشح القادم للرئاسة، واستدرك بقوله إن الأمور قد تتغير فى المستقبل. هذا هو الحد الذى وصلت له خطوات التوريث والتى بدأت بالنفى ثم الاحتمال ثم الحق ثم التأكيد. وعلى الجانب الآخر -رغم نفى فكرة التوريث- فقد تم اصطناع أمانة جديدة فى الحزب الحاكم أطلق عليها أمانة السياسات، وتم فيها حشد الأصدقاء والأقارب وزملاء الدراسة والعمل، أى ما نطلق عليهم أهل الثقة من الحالمين والمشتاقين للسلطة وليسوا من المؤهلين من أهل الخبرة، ثم بعد ٢٠٠٥ تم تعديل الدستور ليصبح مرشح الحزب الوطنى هو المرشح الوحيد الجدير بالفوز، وجرى انتخاب الابن عضوا بالهيئة العليا للحزب، ثم شيئا فشيئا مارس السيد جمال مبارك صراحة دورا سياسيا وتنفيذيا يخرج عن إطار عمله الحزبى، بل أصبح يظهر فى جميع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والأجنبية باعتباره رئيس دولة، ناهيك عن أن معظم تعيينات نخبة الوزراء جاءت من علاقات اجتماعية تمثلت فى نسب أو قرابة أو صداقة مع السيد جمال مبارك، فمثلا محمد منصور وزير النقل ابن خالة الوزير المغربى وزير الإسكان، وطارق كامل وزير الاتصالات كان يعمل مع د. نظيف فى القرية الذكية.

وكل ذلك يخل بالمنهج أو التوجه أو الإيديولوجية التى من المفترض أن يتبناها السيد جمال مبارك ويحمل أجندتها باعتبارها أفكارا حديثة ومعاصرة تعالج الإحباطات والمشاكل التى نشأت فى المجتمع سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى، وهذا ما لم يتحقق؛ حيث إنه بالفعل ينادى بقيم معاصرة ولكنها بأدوات وأساليب قديمة، لذا تم اختزال الحرية فى الاقتصاد، واختزال الرأسمالية فى الخصخصة، والإصلاح الاقتصادى فى بيع القطاع العام، والاستثمار فى بناء منتجعات فى الساحل الشمالى، وبذلك حدث تجميد لديناميكية

السياسة من أجل بقائهم فى الحكم[1]؛ لأنه لم يتخلص من الأفكار والسياسات السابقة. وإذا كان بالفعل قد حدث إصدار تشريعات وقوانين اقتصادية أنعشت الاقتصاد المصرى -حتى إن الوزير يوسف بطرس فى معظم تصريحاته يرى أن هذه القوانين والتشريعات هى السبب الأساسى فى حماية الاقتصاد المصرى من الأزمة الاقتصادية العالمية- فإن الحقيقة فى عدم تأثر مصر بهذه الأزمة مثل كثير من الدول هو عدم اندماج وتفاعل الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى، فاقتصادنا لم يرق بعد لينافس أو يعمل مع الاقتصاد العالمى أو الاقتصاديات الكبرى، وهذا رغم تداعياته السلبية على الاقتصاد العالمى ومستقبل الاقتصاد فى مصر فإنه ينطبق عليه المثل "رب ضارة نافعة"؛ فقد تم حمايتنا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وهذا وحده ما قد حمى مصر من التداعيات المدمرة للأزمة وليس التشريعات والقوانين التحررية فى الاقتصاد، والتى تم على أساسها تغيير عدد كبير من بنود الدستور، وخصوصا المواد التى تنظر لمصر على أنها ذات توجه اشتراكى.

ورغم ذلك فإن التغيير السياسى -الذى يتمثل فى تغيير بعض مواد الدستور التى نادت بضرورة انتخاب رئيس الجمهورية بدلا من الاستفتاء أو التعيين- لم يحقق المرجو منه، فقد قصر الترشيح على فرد بعينه هو السيد جمال مبارك وعلى حزب بعينه هو الحزب الوطنى رغم وجود حوالى ٢٤ حزبا فى مصر من أحزاب المعارضة التى تنشأ وتلغى بقرار من لجنة الأحزاب التابعة أساسا للحزب الوطنى فكيف تكون هناك منافسة وكيف تكون هناك فرصة لمنافس أو مرشح آخر؟، وبذلك فهو يعد مخالفا لقيم وقناعات السيد جمال مبارك التى جاء بها إلى الحكم، والتى تدعو إلى التنافسية والتعددية.

---

١ صلاح سالم، مقال ثورة يوليو والحداثة فى مصر، جريدة الأهرام، القاهرة، عدد الجمعة، ٢/٤/٢٠١٠م.

كما أن السيد جمال مبارك فى أثناء لقاءاته الجماهيرية والحزبية يعمد أحيانا إلى التأكيد على أن الحكومة هى حكومة الحزب الوطنى وذلك فى حالة نجاح الحكومة فى إحدى خطط التنمية أو تحقيق إنجاز ما، وفى أحيان أخرى يردد أن الحكومة شيء والحزب شيء آخر تماما، وهذا بالطبع يتم فى حالة محاسبة الحكومة أو الإحساس بتقصيرها فى عملها، إضافة إلى أن استمراريته فى العمل السياسى رغم وجود قانون الطوارئ لا يتفق مع توجهاته الفكرية التى تؤمن بالقيم الليبرالية -حسبما يتم الإعلان عنها- وبحرية التعبير وممارسة جميع أشكال الحقوق التى تكفلها المواطنة.

ونجد أنه فى خطاباته وسياساته لم يستهدف فئة أو مشروعا معينا يستكمله للنهاية، بل ينتقل من فئة إلى فئة ومن مشروع إلى مشروع دون تنبيه أو إبداء للأسباب، مما جعل الشعب المصرى فاقدا للثقة فيه، فهو من وجهة نظر الشعب قد أتيحت له العديد من الفرص التى لو أتيحت لموظف صغير لأصبح رئيسا للجمهورية[1]، وفى وسط كل ذلك لم يتبن مشروعا قوميا واحدا واستمر فيه إلى النهاية ونجح مطلقا.

ومن الملحوظ أنه يحرص عبر خطاباته على ذكر أرقام توحى بتدفق الاستثمارات وارتفاع مستوى معيشة الشعب المصرى الذى يحيا حسب أرقامه وتصريحاته فى رغد العيش، ففى إحدى مؤتمراته الصحفية التى حدثت بعد اجتماع فى لجنة السياسات صرح قائلا: إننا ملتزمون بمضاعفة الأجور إلى ١٠٠% للأقل دخلا، و٧٥% للأعلى دخلا وذلك ما نسعى لتحقيقه عند زيادة موارد جديدة، وفى نفس السياق يقول إننا حققنا زيادة فى الرواتب تقدر بنسبة ٦٠% فى الجهاز الإدارى فى الدولة، ورغم هذا فإن التصريح قد مر عليه

١ فى حوار مع الإعلامية لميس الحديدى فى برنامج "اتكلم" عن الأحاديث الدائرة عن فكرة التوريث.

عامان تقريبا أى إنه منذ ٢٠٠٨ ولم يتحقق منه شيء مطلقا بل تدهورت الأمور أكثر وتسير من سيئ إلى أسوأ.

وفى نفس الحوار مع الإعلامية لميس الحديدى في برنامج "اتكلم" على القناة الأولى المصرية فى إطار الحديث الدائر حول قضية التوريث أجاب بأنه ليس لديه النية أو الرغبة فى الترشح. وهذا بالطبع كلام لا يتسق مع التلميحات العديدة التى يقوم بها رموز النظام، ولا مع محاولات التلميع الإعلامى من أجل التمهيد لوصوله للمنصب المرتقب.

ومن جهة أخرى تتجلى الازدواجية كذلك فى دفاعه عن رجال الأعمال وتبريره لغياب الطبقة الوسطى كما سبق أن أشرنا إلى هذا، بينما تواكب هذا مع زياراته المتواصلة لقرى ونجوع مصر لبحث مشكلات الفلاحين دون السعى لحلها، وهذا ما تؤكده سياساته، لذا أدى التفاوت فى التصريحات والتضارب بين الأقوال والأفعال إلى شعور الرأى العام المصرى بالمراوغة وعدم المصارحة، وهو أمر كفيل بهدم أى ثقة لدى الرأى العام.

والسؤال الآن هو أى الطبقات هى التى سوف يعتمد عليها السيد جمال مبارك فى بناء مشروعه السياسى بداخل المجتمع؟ هل هى طبقة رجال الأعمال التى يساندها ويساعدها بشتى الطرق الفعلية بغرض إحداث تنمية حقيقية يشعر بها المجتمع أم هى طبقة الفقراء والفلاحين التى أصبحت شغله الشاغل نظريا وإعلاميا دون ترجمة فعلية إلى أفعال ملموسة رغم سياساته وقراراته المنحازة لطبقة رجال الأعمال؟ هذا كله يثير تساؤلا لدينا: إذا كان السيد جمال مبارك يراهن بالفعل على هذه الطبقة فلم لم يعترف بوجود خلل فى توزيع الثروة وبأنه سيعمل جاهدا على تضييق الفجوات بين الطبقات؟ هذا ما نتمنى أن يجيب عنه البرنامج السياسى الذى سيطرحه السيد جمال مبارك والذى ستتضح معالمه بالتأكيد فى الأيام القادمة.

الدكتور/ محمد مصطفى البرادعي

(١) من حيث البيئة التى نشأ بها وقيمة الازدواجية:

قد يكون الشخص عاديا فى ظروف ما وفى بيئة ما، ولكن قد يصبح هذا الشخص نفسه عبقريا أو قائد أو مصلحا أو مؤثرا فى أحوال بعينها، وهذا ما يجعل أبناء العباقرة غالبا أشخاصا عاديين على الرغم من كونهم قد ورثوا درجة عالية من ذكاء آبائهم وأمهاتهم، ولكنهم لم يعيشوا فى المكان أو الزمان الذى يفجر عبقريتهم ويضعها حيث يحتاجها الزمان أو المكان أو الناس، وهذا ما جاء الدكتور البرادعى من أجله. هذه المقدمة ضرورية وليست استطرادا؛ لكى نرى من خلالها سمات البرادعى وشخصيته فى إطار الزمان والمكان والأحداث؛ لأن هذه العوامل قد تكون محفزات لبعض السمات ومنشطات أو محبطات لسمات أخرى، وقد تكون هذه الظروف فرصة مناسبة لإعادة اكتشاف قيم أصيلة فى الثقافة المصرية عموما، ومن ضمنها قيمة ألازدواجية، التى بلا شك تتفاوت من شخص لآخر، ولكن عند عرضها فى ثقافة وقيم القيادات السياسية أو النخب السياسية فهى تختلف؛ حيث يكون الهدف من عرضها هو محاولة منا لتقليلها واختفائها، لما لها من تأثيرات سلبية فى القرارات والسياسات التى يتخذها القادة، والتى تعيق المجتمع عن تحقيق التقدم والتنمية، على اعتبار أن رأس الدولة أو القيادة السياسية فى مصر سواء كان فرعونا أو حاكما أو واليا أو سلطانا أو ملكا أو رئيسا هو فى الأساس جزء عضوى من كيان الدولة[١].

فمن هو الدكتور البرادعى؟ إنه سليل أب ينتمى لأسرة عريقة بمحافظة الغربية مركز كفر الزيات "قرية أبيار"، أى أنه ذو أصول ريفية، فهو ابن لأب ريفى الميلاد والتنشئة، قاهرى التعليم والثقافة، أزهرى الهوية باعتبار أن والده- أى جد الدكتور البرادعى- كان من علماء الأزهر، ولهذا استطاع الدكتور

١ عبدالمنعم سعيد: مقال "من القاهرة.... الرئيس والتاريخ"، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، العدد ٤٥٠٣٦، ٢٧/ ٣/ ٢٠١٠م.

البرادعي أن يحتفظ بقيمه التقليدية؛ حيث يخبرنا د. البرادعي بأن والده كان بعد صلاة العشاء مباشرة يقرأ في الكتب الفرنسية بهدف إتقان اللغة الفرنسية، وبالتالي فهذا السلام الاجتماعي الناتج عن قبول الآخر والتعامل معه ومع ثقافته باحترام دون أي حساسية أو عداء يمثل المنبع الذي نهل منه الدكتور البرادعي الوسطية والمرونة في التعامل مع الآخر، وقبول التنوع الذي رسخ بداخله قيمة الديمقراطية، التي تنامت بداخله شيئا فشيئا بفضل دراسته وعمله الذي تطلب الاحتكاك بالمجتمعات الغربية التي سافر إليها وعمل فيها.

وعند النظر إلى تنشئته الاجتماعية نجده قد رُبّي بداخل أسرة مستقرة تحمل بداخلها منابع مختلفة للعلم، سواء ما هو ديني عبر الأزهر، أو ما هو غربي عبر التعامل مع الآخر؛ فقد ذكر أن بداية تعليمه كانت في إحدى المدارس الفرنسية التي تركها لأنها لم تكن تُدرّس اللغة العربية. واستمرارا لتوضيح التنوع الثقافي الذي عاشه ورُبّي عليه د. البرادعي فقد ذكر أنه كان يشتري ألعابه من محل "جاتنيو" الذي كان صاحبه يهوديا، وفي الصيف عندما كان يذهب إلى رأس البر كان يقيم مع أسرته في لوكاندة "أصلان" وقد كانت مليئة باليهود، وكان مدرب التجديف الخاص بوالده إيطالي الجنسية، وخياطة والدته كانت فرنسية[1] وبالتالي فهذا التنوع قد أفرز أولا مصطفى البرادعي الذي جاء إلى القاهرة ليسكن في حي الحسين ملتقى الثقافات والأعراق المختلفة، لينتقل في مرحلة تالية ليقطن في حي الدقي. ونراه بعد ذلك مناضلا في بلاط العدالة، عبر أول مواجهة بينه وبين السلطة مثلت اختبارا لقيمة الديموقراطية لديه في عهد الرئيس عبدالناصر ١٩٦١، عندما كان نقيبا للمحامين، وكان السادات يومها رئيسا لمجلس الشعب، فطلب السيد مصطفى البرادعي الكلمة وطالب فيها بضرورة إطلاق حرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب، ولكن السادات أنهى

---

١ مجدي الجلاد: حوار مع دكتور البرادعي، الجزء الأول من الحوار، جريدة المصري اليوم، القاهرة، العدد ٢١١٠، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م.

كلمته بقوله "إن المدة المخصصة للحديث قد انتهت". ثم تتوالى المواجهات لتمتد إلى عصر حكم السادات، عندما أعلن الرئيس السادات عن إعجابه بفكرة إقامة قضاء شعبى وقانون للعيب ومحاكم للقيم داخل محاكمنا، وذلك على خلفية تمسكه بقيم وأخلاقيات القرية المصرية التى لم يملَّ مطلقا من ترديدها فى كل مناسبة ولم يتوان عن محاولة تطبيق تلك القيم داخل ساحات القضاء، وما كان من السيد مصطفى البرادعى والد الدكتور البرادعى إلا أن رفض الفكرة من أساسها فى اصطدام آخر مع الرئيس السادات، ودلالة ذلك هى عدم انفصال السيد مصطفى البرادعى عن قيمه وعن البيئة التى عاش بها؛ فهو فى أصعب المواقف لم يَحِدْ ولم يَكِلْ بمكيالين، ففضل الاستمرار والتمسك بحجته وقيمه رغم ما كلفه ذلك من عزله ثلاث مرات من منصب نقيب المحاميين، انتهاء بتهديده فى مصدر رزقه حينما عزف الناس عن إسناد قضاياهم إليه؛ لأنه عُرف كشخص يقف فى وجه النظام. ولا شك فى أن هذا يتعارض مع قيمة الازدواجية الكامنة فى الشخصية الريفية التى كانت دائما تلجأ لتغيير قيمها إيثارا للسلامة؛ لعدم القدرة على مواجهة السلطة، وهذا ما لم يفعله السيد مصطفى البرادعى الأب، مما يدل على تغلبه على قيمة نبعت من الخوف والاضطهاد وثباته على المبدأ مهما كلفه.

ولهذا أصبح الأب هو المثل والقدوة للدكتور محمد البرادعى الذى نلاحظ أنه شديد الولع بوالده، وقد كان كما يصفه خفيض الصوت خجولا جدا، ولكنه فى المقابل كان مؤمنا بأفكاره أشد الإيمان، ومدافعا عنيدا عنها. أما بالنسبة لوالدته فنجد أن مساحة اهتمامه بها لم تكن بنفس حجم اهتمامه بوالده، وهنا يثور التساؤل: لماذا؟ ربما كانا –الأم والأب– مختلفين فى الطباع والشخصية، فوالدته حاصلة على الثانوية العامة أو التوجيهية فحسب ولم تدخل الجامعة، والدكتور محمد البرادعى يمثل امتدادا لوالده، ولأجل ذلك لم تستوقفه كثيرا شخصية الأم، أو فلنقل لم تؤثر فيه بنفس قدر والده، وربما كان ذلك يرجع إلى جذوره المحافظة، لكن قد يكون ذلك متعارضا نوعا ما مع تكوينه الأكثر انفتاحا

واعتدالا وحفاظا على مكانة المرأة وأهميتها، سواء عبر الثقافة الإسلامية أو الثقافة الغربية، فهذا ما لم يظهر عند حديثه عن والدته.

ومن خلال قراءة عدة مواقف وعدة معطيات نستطيع أن نحدد رؤيته الإصلاحية تجاه المجتمع الذى يحدد برنامجه السياسى، ولذلك حاولنا رسم صورة له عبر سيرته الذاتية وعبر ما وصلنا عنه من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والحوارات واللقاءات حتى نستطيع أن نستكمل باقى الجوانب التى من خلالها نكتشف مدى وجود هذه القيمة من عدمها، وذلك لأن هذه القيمة تأتى عبر التنشئة الاجتماعية، سواء فى المنزل أو العمل أو الجامعة.

سماته الشخصية وقيمة الازدواجية وانعكاس ذلك على آليات العمل نحو التغيير:

أول ملمح يمكن رؤيته بالنسبة لشخصية الدكتور البرادعى هو الاحترام الناتج عن المكانة من ناحية، وعن عامل السن من ناحية أخرى، وهذا العامل الأخير قد يكون داعما إلى حد كبير للدكتور البرادعى؛ لأن الشخصية المصرية عموما دائما ما تنظر لشخصية رئيس الدولة على أنه الأب أو الراعى لمصالحهم، ولذا فإن عامل السن سوف يضيف نقطة الأمان والثقة فى خبرة من يمثلهم، وهذه النقطة بالذات قد تخلو منها خانة السيد جمال مبارك رغم عفوية الشباب وجاذبيته؛ لأننا لابد أن نشير إلى إننا لسنا كأمريكا، فمصر دائما ترى الحاكم تحوطه الهيبة والمكانة والاحترام الذى يعد عامل السن أحد أهم أسبابه، والذى يؤكد كذلك على الخبرة والحنكة السياسية.

ثم نرى أن موقعه فى أسرته باعتباره الابن الأكبر يجعله حاملا لسمات الأبوة مبكرا منذ ١٩٧٧ بعد وفاة أبيه،[١] هذا بجانب تأثره الشخصى بوالده كما

---

١ محمد المهدى، مقال "تأملات فى شخصية محمد البرادعى"، جريدة الدستور الأسبوعية، الإصدار الثانى العدد ٢٦١، ١٧/ ٣/ ٢٠١٠م.

ذكرنا، مما جعله يصبح امتدادا له متقمصا أفكاره ورؤيته الإصلاحية الديمقراطية الناضجة إلى جانب منهجه الواضح الذى لا ازدواجية فيه.

وتأكيدا على نضجه وثبات فكره واتزانه نرى أنه لم ينزلق وراء محاولات التطاول عليه والاستفزاز الذى تعرض له من قبل بعض وسائل الإعلام بمجرد إعلانه نيته فى دخول المعترك السياسى بشجاعة نادرة، رغم أنه يحمل فكرة مضادة لفكر نظام دولة كاملة، ونجد أن هذه السمات متوافقة جميعها مع بعضها، فكبر السن والمكانة العالية يعنى الخبرة التى تأتى من القراءة الجيدة للتاريخ والأحداث، وهذا يؤكد نضج الاختيارات ويؤدى إلى الاستمرارية والثبات على الفكرة، وبالتالى يؤدى إلى الإيمان بالتغيير. وهذا كله يأخذنا إلى سبب عدم انضمامه إلى أى حزب سياسى؛ فهو يهدف من خلال ذلك إلى تجنب الخلط الذى يولد الازدواج وقيمة الازدواجية، حيث إن رئيس لجنة الأحزاب هو أمين الحزب الوطنى، وبذلك يمكننا أن نلاحظ اتساقه مع الزمان والمكان والأحداث الحاليين، وعدم انفصاله عن الزمان والمكان والأحداث التى نشأ فيها، فالمجتمع المصرى حينذاك كان أكثر انفتاحا على الثقافات الأخرى وخصوصا الغربية، وقد انتقل هو إلى المجتمع الأمريكى ثم إلى المجتمع الأوروبى عبر إقامته بالنمسا، ولكن ذلك لم يؤد إلى ازدواجية القيم لديه؛ فهو نتاج الحضارة الفرعونية العربية الإسلامية الشرق أوسطية المعتدلة. وهذا ما اتضح من خلال حديثه عن علاقته بربه أو بأسرته؛ وهنا نلمح شيئا آخر إذ يقول: إن أبى لم يأمرنا بالصلاة، ولكننا صلينا معه؛ لأننا نحذو حذوه ونمثل امتدادا لقيمه. ونراه فى تعليقه على زى والدته حول ما إذا كانت قد تحجبت بسبب ضغط مجتمعى أو ما شابه يجيب بأن هذا بسبب المناخ الاجتماعى، وهذا الرد بلا شك لا يتعارض مع ثقافته وقناعته التى تدعو إلى عدم التمييز، لأنه من وجهة نظره القانونية قد يرى أن الحجاب يعنى التمييز بين البشر، وإن كان هذا الفهم يؤكد التوافق بين تنشئته التى نشأ عليها وبين التعامل المرن دون تمييز فإن رؤيته للدين تعتبر أكثر انفتاحا، حيث إنه يرى الدين من منظور عملى لا يكترث للمظاهر فى كثير من الأحيان فالمهم الجوهر، ولكن لابد

هنا من أن نؤكد على طبيعة فرضية الحجاب كما أكد القرآن الكريم على ذلك، كما أن المظهر قد يظهر أحيانا الجوهر.

يوفق بين متناقضين:

ظهر هذا الأمر واضحا عبر حشد كل القوى السياسية الراغبة فى التغيير رغم الاختلافات الحزبية والإيديولوجية بين قادتها جميعا، وهو يقترب بنفس القدر من الجميع ليضمن إقامة علاقات ودية، هذا بجانب الحرص على تجنب إقامة هياكل بيروقراطية جامدة، ولذا فقد أوضح فى لقاءاته الصحفية أنه ليس عضوا فى جمعية التغيير التى أشار عليه أنصاره بإقامتها رغبة منهم فى أن يلمس المجتمع المصرى من حولهم فعلا حقيقيا على أرض الواقع، وربما تؤكد الخلافات التى بدأت تدب على أرض الواقع بين أعضاء جمعية التغيير وجهة نظر الدكتور البرادعى الداعمة لعدم قيام هياكل تنظيمية بيروقراطية إلا بعد أن يعلن الشعب تأييده لترشيحه وذلك عبر التوكيلات التى يتم جمعها، وحينذاك سيتم رفع الستار عن برنامجه الانتخابى الذى سيتقدم به للشعب.

وإذا كنا نلقى الضوء على د / البرادعى بشكل يعتمد على تحليل كل لفظ يتلفظ به ومحاولة استبطان جوانب شخصيته المختلفة فهذا يرجع إلى ندرة المعلومات التى لدينا مقارنة بالسيد جمال مبارك الذى لا يتطلب منا هذا التدقيق كما فى حالة الدكتور البرادعى؛ فالسيد جمال مبارك استطاع أن يظهر للرأى العام بشكل أكبر وأوضح، سواء عبر نخبته أو سياساته أو مشاريعه أو برنامج الحزب أو عبر منصبه السياسى الذى أتاح لنا رؤية أفضل، أما الدكتور البرادعى فلم يُتَح لنا إلا تحليل ومتابعة تاريخه العائلى والمهنى والعملى والدولى لنستطيع أن نكوّن صورة عنه يمكن من خلالها التنبؤ بإمكانية نجاحه فى مسعاه.

ومن خلال متابعة تحركات الدكتور البرادعى نحو التغيير السياسى أمكن أن نرصد قيامه بعدة خطوات تُعد داعمة لمشواره الديمقراطى نحو التغيير المنشود منها:

١- أقام جمعية وطنية من أجل التغيير هدفها القيام بالعمل الوطنى والتغيير المنشود، واختير لها أشخاص مشهود لهم بالحيادية والنزاهة والكفاءة فى مجالات تخصصهم، بجانب حرصهم ومتابعتهم للواقع المصرى، بالإضافة إلى أن بعض أعضاء هذه الجمعية من المؤسسين نالوا وضعا دوليا متميزا فى مجالاتهم، مما يجعل تعرضهم للعنف من قِبل النظام أمرا عسيرا ومحرجا للنظام أمام الرأى العام العالمى. وقد تكونت هذه الجمعية رغم معارضة الدكتور البرادعى لها فى البداية؛ وذلك لتجنب الشكل البيروقراطى الذى تضيع فيه الجهود المخلصة للتغيير، ولكنه استجاب لطلب إنشائها بعد أن طالب المشاركون بالخروج إلى الشارع المصرى فى إطار مؤسسى لتجنب عودة الإحباط واليأس ثانية إلى الشارع المصرى.

وقد كان أعضاء هذه الجمعية ومسئولياتهم كالتالى:

١- أ. حمدى قنديل	المتحدث الإعلامى للجمعية
٢- أ. جورج إسحاق	مسئول لجنة المحافظات مع د. محمد غنيم
٣- د. محمد أبو الغار	لتنسيق الاتصال مع المصريين بالخارج
٤- د. عبدالجليل مصطفى	مسئول لجنة التوقيعات
٥- د. الخضيرى	مسئول اللجنة القانونية
٦- د. حسن نافعة	المنسق العام

وإذا كان تم تعيين أعضاء الجمعية قد تم دون انتخاب فإن هذا يمثل سقطة، فرغم تبريرهم هذا الأمر بضيق الوقت وسرعة الإجراءات[1] فإن ما حدث يُعد خطأ؛ لأن هذه الجمعية لابد أن تضع أسسا للعمل السياسى فى المرحلة القادمة، إذ لم يكن بد من الانتخاب حتى لو تم الانتخاب كل ساعة؛

١ تحقيق هشام أصلان وعزة حسين ومنى أبو النصر حول غياب النخبة عن التغيير الذى يقوده البرادعى، جريدة الشروق، القاهرة، عدد ٤٢٢، ٢٩/ ٣/ ٢٠١٠م.

وذلك حتى يتم تجنب الازدواجية ما بين القول والفعل، فهذا أمر مهم يثبت مصداقية الرغبة في التغيير.

٢- حدد رؤيته الإصلاحية، فلم يغب عن ذاكرته زعماء عاشوا بنفس ظروفه، وهذا يعد امتدادا لما رُبّي عليه و للقيم التي آمن بها ويحاول تجسيدها على أرض الواقع. فهو يرى غاندي -الذي لا يملك أي قوة عسكرية أو مادية- يقف أمام الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن الشمس تغيب عنها باستخدام القوة الناعمة، وهذا ما يؤمن به البرادعي ويريده وينادي به، فمصدر قوة البرادعي الحقيقي هو فكرته كما أكد في حواره مع منى الشاذلي في برنامج العاشرة مساء على قناة دريم.

وامتدادا لتلك الرؤية فهو ينظر كذلك إلى مانديلا، ويرى أنه هو وغاندي لم يمتلكا القوة التي يمتلكها الطرف الآخر الأقوى، ولكنهما قاما بالدفاع عن فكرهما وانتصرا له، فهو عن طريق قراءته الجيدة لحركات التحرر والإصلاح رأى أن التاريخ بالإمكان أن تتكرر بعض أحداثه وأن يعيد نفسه مرة أخرى في ظل ظروف معينة، وهو يعمل على إنجاح فكره الراغب في تكرار بعض التجارب التاريخية لنجاح التغيير السلمي بالقوة الناعمة، ويبدو ذلك ماثلا بقوة في عشقه للأدب المتمرد على المألوف كما نرى في انبهاره برواية الأيام لطه حسين، بل إنه يرى نفسه بطل رواية الأيام؛ لتشابه الظروف بين البطلين في بعض مجريات الأمور، وكل ذلك يدفعه دفعا إلى السير بقوة في طريقه محاولا إعطاء الأمل في إمكانية التغيير.

وفي هذا السياق نلمح أنه يحاول استخدام آليات استخدمت فيما مضى من منطلق أن التاريخ يمكن أن يعيد بعض أحداثه، فهو يطلب من الشعب عمل توكيلات من أجل المطالبة بتعديل الدستور، وهذا يشبه ما حدث أيام الزعيم سعد زغلول. وتأكيدا لحالة التوافق بين الأقوال والأفعال من أجل تحقيق حلم التغيير السلمي نرى أن الدكتور البرادعي قد بدأ يتحرك بالفعل منذ مجيئه إلى القاهرة

بالفعل، فهو قد ذهب إلى مسجد الحسين بالقاهرة لأداء صلاة الجمعة وبعدها قام بحضور قداس عيد القيامة فى الكنيسة باعتبار الأقباط جزءا لا ينفصل عن نسيج المجتمع المصرى كما صرح بهذا للواشنطون بوست، وكل هذا هدفه تحميس وتشجيع المواطنين المصريين من أجل التحرك والبعد عن السكون، فالمشاركة السياسية تنمو وتتحسن بالممارسة الفعلية القوية من جانب الجمهور الذى يصر على صنع مستقبله بنفسه حتى لا يكون لأحد منة عليه أو فضل فى التغيير، فالتغيير يجب أن ينبع من قلب المجتمع برغبته الحقيقية الصادقة.

٣- **يُلاحظ على الدكتور البرادعى أنه أقام مشروعه أو رغبته فى الترشيح ليس على فئة معينة دون الأخرى**، بل هو يوجه خطابه إلى المجتمع كله بكل فئاته؛ وذلك بسبب قناعته بأن المشاركة السياسية تأتى بالممارسة؛ لأن طبيعة المصرى الذى رُبِّى فى السهول وليس فى الجبال علمته أن يكون مسالما ينتظر أن تتعدل الأحوال من ذاتها، وربما كان هناك تفسير آخر يتجلى فى حالة الإرهاق الثقافى الذى يعانى منه الشعب المصرى طيلة عهوده، وذلك مع كثرة الأحداث التى جعلته يسير خطوة ثم يتوقف ليتبين ما أسفرت عنه الخطوة، ليحدد فى ضوء النتيجة ما إذا كان سيتوقف عند هذه الخطوة أم سيخطو الخطوة التالية، لذا فالدكتور البرادعى يطبق المثل الصينى القائل "علمنى الصيد بدلا من أن تهدينى سمكة" فهو يهيئ المجتمع للإصلاح من داخله بواسطة أفراده، وهذه الرؤية لدى الدكتور البرادعى تتلاقى مع ما طُرِح فى هذا الكتاب من رؤى لطبيعة قيم المصريين.

٤- **يؤكد الدكتور البرادعى على أنه قائد مرحلى يهيئ مصر للإصلاح**، وما يؤكد هذه الرؤية هو أنه لم يطلق برنامجه الانتخابى كما يطالبه البعض بذلك، ولم يناقش قضايا مختلفة سواء محلية أو إقليمية أو دولية، فهو إذا فعل ذلك فسوف يغرق فى تفاصيل الواقع الذى يعيق إدراك الحلول المطروحة، بينما هدفه المرحلى هو محاربة الاستبداد؛ لأنه -من وجهة نظره- يرى أن كل هذه

المشاكل هى أعراض لمرض الاستبداد السياسى، ثم إن عرض برنامجه السياسى الآن يدمر فكرة المشاركة التى ينادى بها؛ لأن البرنامج السياسى لا بُدَّ أن يشارك فى وضعه جميع طوائف الشعب، وبالتالى فهو لا يريد أن يفرض برنامجا متصورا يكون بعيدا عن الواقع الفعلى وعن المشاركة الفعلية من مختلف الطوائف.

٥- ينادى الدكتور البرادعى دائما بفكرة ضرورة تحقق العدالة كقيمة بكل أشكالها وأنواعها، ولابد من الإشارة إلى أن العدالة كقيمة كانت موجودة فى المجتمع المصرى منذ قديم الأزل تطلبها كل فئات هذا المجتمع[١]، ولعل رسائل الفلاح الفصيح كانت أنموذجا متميزا لطبيعة طلب العدالة دائما.ولا شك فى أن هذه القيمة فاعلة ونشطة جدا فى فكر وقيم الدكتور البرادعى؛ وذلك لأنه شاهد وذاق طعم الظلم من جراء ما وقع لوالده، لذا فهو الأقدر على ترسيخ هذه القيمة النبيلة وهى قيمة العدل من كونه رجل قانون وظيفته الأساسية هى العمل بشرف إلى الرمق الأخير من أجل خدمة العدالة وإقرارها.

وأخيرا: المشهد السياسى قبل ظهور الدكتور البرادعى وتداعيات ظهوره

قبل ظهور الدكتور البرادعى: بداية مسيرة التغيير بدأت مع ظهور حركة كفاية الشجاعة، فهذه الحركة هى أول ما كسر حاجز الخوف عند الكثيرين، ولذا فإنها أحدثت دويا عندما تحدَّت نظاما أمنيا قمعيا رغم ضيق إطارها المؤسسى وعدم قدرته على استيعاب كل مكوناتها. وقد استمرت هذه الحركة الاحتجاجية الوليدة وتولدت من رحمها بقية الحركات الأخرى تباعا مثل ٩ مارس و ٦ إبريل، ففى نهاية هذه الحركات تسرب النظام السياسى ليضعف من هذه الحركات فى ظل رغبة عارمة للتوريث، بمباركة من معارضة راضية بالأمر

---

١ طه عبدالعليم: مقال "حين أشرقت شمس العدالة الاجتماعية"، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، العدد ٤٥٠٣٩، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٠م.

الواقع ومستأنسة، ونتج عن ذلك أن المطالب الوطنية قد اختُزلت في أحد خيارين وذلك بعد التغيرات التي حدثت في الماة "٧٦" بإمكانية انتخاب الرئيس، وهي الرئيس الأب أو الابن.

وفي هذه الأثناء ظهرت آراء الأستاذ محمد حسنين هيكل والسيد عمرو موسى بدعوة مجتمعية بضرورة إعداد دستور جديد، وتم اقتراح دخول الرئيس "لفترة سادسة " كفترة انتقالية، مع رفض جماعي قاطع لفكرة التوريث[1].

ظهور البرادعي وتداعياته: في هذا الجو المغيم بالتوتر على مستقبل مصر المظلم ظهر الدكتور البرادعي وأعلن رغبته في الترشُّح لمنصب رئيس الجمهورية ولكن بشروط، وقد أدرك الجميع مغزى فكر البرادعي الذي يهدف من ورائه إلى وجود مخرج لبلاده من هذا النفق المظلم، لذا فقد طالب بتغيير الدستور أولا، والتغيير في جوهر النظام القائم وليس إصلاحه ثانيا، وقد طالب بهذا المطلب بعد التجربة السابقة للحزب الحاكم عقب انتخابات ٢٠٠٥ والذي كسب فيه الحراك السياسي الذي حدث بداخل المجتمع وتغييره لصالحه، رغم عجزه عن القيام بنقلة نوعية بداخل المجتمع، فبدأ الدكتور البرادعي -كرغبة منه لتغيير الوضع القائم- بجمع التوكيلات التفويضية لتعديل الدستور، ثم تم اقتراح تكوين "الجمعية الوطنية للتغيير" التي رفضها في البداية الدكتور البرادعي على أساس أنه يريد أن يبدأ بفكرة صغيرة ثم تكبر فهذا بالنسبة له خير للفكرة من أن تبدأ كبيرة ثم تصغر.

ولكن بعد إلحاح الحاضرين ورغبتهم في أن يخرجوا إلى الجماهير المشتاقة للتغيير بكيان مؤسس يعطي لتحركاتهم وجهودهم إطارا قانونيا ومصداقية في التغيير تم الإعلان عن الجمعية، وقد ترتب على ذلك أن أخذت معظم الأطياف السياسية تتجمع في هذه اللحظة التاريخية لتختار البرادعي قائدا لحركة التغيير.

---

١ حسن نافعة: مقال "نحو إطار جامع للقوى المطالبة بالتغيير"، جريدة المصري اليوم، القاهرة، العدد ٢١٠٠، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠م.

وإن ما حدث فى هذا الاختيار يُعد ناتجا عن عملية تراكم كمى طويلة المدى، وليست لحظة حماس فائض، وبذلك أصدرت اللجنة التحضيرية للحملة الوطنية ضد التوريث بيانا ترحب فيه بنزول البرادعى إلى الساحة وبالحركات الشعبية التى ظهرت، سواء لدعم ترشيحه للرئاسة ٢٠١١ أو لجمع التوكيلات التفويضية من أجل تعديل الدستور.

فماذا حدث بنزول البرادعى رسميا إلى معترك العمل السياسى سواء برغبته فى الترشُّح لرئاسة الجمهورية أو دعوته لتغيير الدستور؟

حدث ما أشرنا إليه سالفا عن طبيعة الشخصية المصرية ذات القيم المتراكمة التى تحمل قيمتين مزدوجتين فى وقت واحد، فالمصرى عندما يجد الظروف المواتية والمناسبة لخروج أحد القيمتين فهو بلا شك يُخرج هذه القيمة.

وبما أننا الآن فى جدل مثار بين قيمتين مزدوجتين فقد نتج عنهما تحرك مجتمعى واضح على الساحة السياسية أدى إلى حدوث تطورين فى غاية الأهمية:

الأول: إحياء قيمة الديمقراطية المتمثلة فى التعددية وحرية التعبير لدى قطاعات واسعة وصامتة سيطرت عليها قيم الاستبداد والسلطوية بمنعها من المشاركة قبل هذا الجدل المثار، وذلك بعد أن اطمأنت للخطاب السياسى الخاص بالدكتور البرادعى وأحست بالمصداقية العالية فى تحركاته، فبدأت على الفور تتحرك، أى أنها وجدت المناخ والظروف المناسبة لخروجها، أو بمعنى آخر وجدت أن خروجها سوف يأتى بنتيجة، لذلك أرادت المشاركة.

الثانى: توحد القطاعات المتمردة بداخل هياكل المعارضة الرسمية والتقليدية؛ لشعورها بجدية الحركات الموجودة، وعثورها على رمز يمكنها أن تراهن عليه، هذا إلى جانب كونه خارج النخبة التقليدية، وبالتالى لم يتورط قط فى قضية فساد مثلا ولم تتلوث يده بأى ملوثات.

ولذا وبعد هذا الحراك، وبعد إحياء قيمة أصيلة من قيم المصريين جميعا – وهى قيمة الديمقراطية- بما تشتمل عليه من حرية الرأى والتعددية والانفتاح وحرية الاختيار والتنوع والانتخاب، كان إنشاء الجمعية الوطنية للتغيير أمرا حتميا، وتحولت اللجنة التحضيرية للحملة الوطنية ضد التوريث إلى أمانة عامة للجنة الوطنية للتغيير وذلك بعد اندماجهما.

وكان أبرز مطالب هذه اللجنة كما هو مكتوب فى بيانها:

١- إنهاء حالة الطوارئ.

٢- تمكين القضاء المصرى من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برُمَّتها.

٣- الرقابة على الانتخابات من قِبل منظمات المجتمع المدنى المحلى والدولى.

٤- توفير فرصة متكافئة فى وسائل الإعلام لكافة المرشحين وخاصة فى الانتخابات الرئاسية.

٥- تمكين المصريين فى الخارج من ممارسة حقهم فى التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.

٦- كفالة حق الترشُح فى الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية، اتساقا مع التزامات مصر طبقا للاتفاقيات الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.

٧- التصويت فى الانتخابات بالرقم القومى.

واستكمالا وتأكيدا لفاعلية هذه القيمة التى تم إحياؤها جاءت الخطوات التى اتخذتها باقى الأحزاب السياسية وهى [الوفد، الناصرى، التجمع، الجبهة الديمقراطية] والتى جاءت متزامنة مع ما طالبت به الجمعية الوطنية للتغيير من تعديل مواد الدستور (٧٦، ٧٧، ٨٨) قبل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، كما أن الجمعية الوطنية للتغير قد أرجأت بعض مواد الدستور التى من

شأنها أن تُحدث بلبلة بداخل الشارع المصرى إذا أسىء فهمها، وهى مثلا المادة الثانية من الدستور المصرى، والمادة الخاصة بالفلاحين والعمال ونسبة تمثيلهم فى مجلسْ الشعب كما ذكر الدكتور يحيى الجمل.

وبذلك كله فهذا المشهد السياسى الحادث الآن ينذر بتحول كامل من قيم الاستبداد والسلطوية إلى قيم الديمقراطية والتعددية، وذلك المشهد يؤكد أيضا أن عجلة التغيير قد دارت بالفعل ولا سبيل لإيقافها، وأن الظروف والأحداث من حولنا قد حانت ليطلق المصرى العنان لقيمة غالية حُرم منها طويلا، هى قيمة الحرية والديمقراطية، ليستردها ثانية بعد كفاح طويل دام أكثر من قرن من الزمان، ليؤكد ذلك كله على أنه "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر، ولابد لليل أن ينجلى ولابد للقيد أن ينكسر"، فها هو الشوق للتغيير يملأ النفوس بالأمل عبر حركة تقودها عفوية الشباب التلقائية التى سينتج عنها قيادات عظيمة وشعارات قابلة للتحقيق بالفعل.

وإذا كان بعض القراء سيرون فى السطور السابقة تحيزا واضحا للدكتور البرادعى بوصفه قائدا لحركة التغيير فإن هذا يرجع إلى أنه يحقق بخطواته ما هدفت الدراسة التى قمت بها إلى تحققه؛ والتى ترى ضرورة أن يتحلى الراغب فى قيادة المجتمع المصرى بقيم الأصالة والمعاصرة معا، أى بمفهوم علمى أن يكون شخصا طموحا يهدف لتحقيق نهضة حقيقية لمصر تجعل منها عبقرية مكانية وزمانية معا، بمعنى آخر أن ينظر للخلف حيث قيمنا الأصيلة، ليس للعيش فيها بمعزل عن غيرها؛ وإنما هو ينظر للخلف لكى يتحرك إلى الأمام حيث قيم المعاصرة والحداثة بشكل متصل ومتسق يتجنب الاصطدام بالماضى، وبذلك نكون قد تجنبنا الصدام بين الثقافات وكوّنا حوارا قيميا تحاورت فيه الحضارات، حضارة الأمس مع حضارة اليوم؛ ليدلى كل منهما بدلوه من أجل إفادة الإنسانية بأسرها.

وعلى ذلك فالتحيز هنا ليس تحيزا للشخص، وإنما هو تحيز للفكرة التى جاء بها الدكتور البرادعى والتى حلمنا بها طويلا، فما جاء به البرادعى يمثل امتدادا لقيم محددة وفكر اقترحته الدراسة الحالية من أجل الخروج من تيه عثرتنا وتأخرنا بين الدول، وبالتالى الخروج بإيديولوجية مصرية خاصة بنا تعبر عن ذاتنا، وذلك كله عبر شخص يؤمن إيمانا عميقا بتراث مصر الثقافى من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن بشمولية التجربة الإنسانية وضرورة الاستفادة منها بكل جوانبها[١]، وقد استطاع الدكتور البرادعى أن يوجد لغة خطاب متميز راقٍ وصل عبره إلى كل فئات المجتمع واضعا من خلاله تصورا متميزا للتغيير يقوم على إمكانية تغيير الواقع إذا اتحد الناس على هدف واحد هو تحقيق هذا الأمل، مستندا فى مشروعه هذا إلى ضرورة نفى الزعامة المطلقة والانسياق وراء الفرد المُلهَم؛ فالفرد قد يختفى لأى سبب كان أما الفكرة فهى باقية تستحق أن يضحّى من أجلها المجتمع بأكمله.

تحية للدكتور البرادعى وجمعيته التأسيسية الشجاعة التى أرادت أن تكون الشرارة الموقدة لشعلة نهضة الوطن كله، وتحية لتحملها التعرض لأى أذى نفسى أو جسدى فى سبيل تحرير الوطن ونهضته.[٢]

---

١ انظر: أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢ فى الملاحق الموجودة بنهاية الكتاب عدة مقالات وحوارات وتحقيقات عن الدكتور البرادعى ومنها مقالة بقلمه، نذكرها هنا لأن الكاتبة قد استقت بعض المعلومات والآراء منها ولم يتم الإشارة إلى ذلك فى متن الفصل أحيانا، فوجود المقالات بأكملها يكون من باب الأمانة المرجعية واعترافا بجميل الكتاب الذين اجتهدوا وقاموا بطرح رؤاهم المختلفة وحفظا لحقوق الملكية الفكرية، وكذلك لتكون هذه المقالات مرجعية للحوار مع الدكتور البرادعى والتذكير بما فيها فى كل وقت.

الملاحق



د. محمد البرادعى فى
أول حوار عن «البرادعى الإنسان» (١-٢):
أنا بطل رواية «الأيام» لطه حسين[١]

حوار: مجدى الجلاد

عاد الدكتور محمد البرادعى إلى مصر.. وعاد معه الجدل السياسى الصاخب.. ورغم اللقاءات العديدة التى أجراها مع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، فإن أحدا لم يرسم لنا صورة كاملة للبرادعى الإنسان.. البرادعى الابن.. الزوج والأب.. أخذتنا السياسة والصراع الدائر، ونسينا أن التعرف على الرجل، الذى طرح نفسه رقما مهما فى الحياة السياسية، يبدأ من التكوين فى الصغر، والقناعات فى الحياة.. والثقافة التى ملأته.

فى هذا الحوار الذى أجريناه معه فى حديقة منزله الصغيرة بالقاهرة بحث فى «حالة البرادعى» بعيدا عن السياسة.. إبحار فى أعماقه.. فى نشأته.. فى علاقته بوالده مصطفى البرادعى، المحامى والسياسى الشهير.. فى قراراته.. فى هواياته.. وفى الإنسان الذى يسكنه:

فى البداية كان لابد أن أسأله عن خلفيات التكوين.. عن المكان والزمان والعائلة ومصر التى تربى فيها، وهل تغيرت عن مصر التى يراها الآن..

قال د. محمد البرادعى، وهو يستعيد ذكريات لمعت فى عينيه: والدى «مصطفى البرادعى» كان محاميا، ثم نقيبا للمحامين عدة مرات، وكان رجلا يؤمن بأن الحرية والديمقراطية هما سبيل التقدم الوحيد لمصر، وكانت له مواجهات أمام الرئيسين جمال عبدالناصر وأنور السادات، وأتذكر أنه عام

---

[١] حوار مع الدكتور محمد البرادعى، الجزء الأول، حاوره: مجدى الجلاد، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١١٠، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م.
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=248461

١٩٦١ كان هناك مؤتمر للتحضير للميثاق فى البرلمان، وكان السادات رئيس مجلس الشعب، وكان يرأس الجلسة، وعندما وقف والدى على المنبر تحدث عن أهمية حرية الصحافة وتعددية الأحزاب، وكان شديد الجرأة فى المطالبة بالإصلاح، فأخبره السادات بأن المدة المخصصة لحديثه انتهت، فقال له: «أنا لم أنه حديثى، وقد انتزعت من المنبر انتزاعا»، كذلك تصدى والدى للرئيس أنور السادات فى فترة رئاسته، عندما جاء بفكرة القضاء الشعبى، وهى مسألة أراها ديموجاجية، فقد كانوا يتحدثون عن قانون العيب ومحاكم القيم، وخرج النظام وقتها عن الإطار العام الذى يقضى بأن القانون لحماية العدالة، واعترض والدى على هذه القوانين، فوصل الأمر فى بعض الأحيان إلى خوف الناس من أن يعهدوا إليه بقضاياهم لأنه عُرف كشخص يقف فى وجه النظام.

ووالدى كان ريفيا، ولد فى الغربية وجاء إلى القاهرة ودخل كلية الحقوق بمجهوده، ووالده كان من هيئة كبار العلماء فى الأزهر الشريف، وأرى فى والدى مثلا للرجل المكافح الذى شق طريقه بنفسه، وكان يوسع آفاقه ورؤيته، فكان محبا للموسيقى الكلاسيكية رغم ثقافة جدى الأزهرية، وكان يوميا بعد العشاء يقرأ بالفرنسية لتحسين لغته الفرنسية.

وهل كانت ثقافة المجتمع وقتها متغيرة عن الآن، بمعنى أنها تسمح لوالدك بالاختلاف عن والده الأزهرى وسماع الموسيقى؟

– بالطبع، فالمجتمع وقتها كان منفتحا ثقافيا.. كانت هناك الأوبرا وعروض الباليه، والفرق الأجنبية التى تأتى إلى مصر للعزف والتمثيل، فكل زملاء والدى الذين تقلدوا أرفع المناصب نشأوا فى بيئات مشابهة جدا لبيئتنا، فكان أصدق أصدقائه وزير العدل محمد سلامة، والدكتور السعيد مصطفى السعيد، رئيس جامعة القاهرة، والمستشار عبدالعزيز الببلاوى، وكانوا جميعهم من أسر متوسطة، وكنت أجلس بينهم أثناء الغداء، وكانت أحاديثهم ممتعة ولا تمت

لأحاديث اليوم بصلة، فقد كانوا يتحدثون فى الأدب والشعر والسياسة، كما لو كانت الدولة وقتها دولة أخرى.

نقطة أخرى، أنه برغم توليهم مناصب رفيعة فى مصر، إلا أنهم لم ينسوا جذورهم، فكلما كبروا فى المنصب ازدادوا تواضعا، وأتذكر أن والدى كل يوم جمعة كان يذهب للصلاة فى مسجد سيدنا الحسين، وعندما جاء إلى مصر سكن فى حى الحسين، وكان يجتمع بأصدقاء الطفولة من أصحاب المتاجر والأطباء وغير المتعلمين، وكان والدى شخصا خفيض الصوت فى تعامله مع الآخرين، لكنه لم يخفض صوته فيما يتعلق بالمبادئ، كذلك تربيت فى مجتمع يضم مختلف الأعراق والديانات دون أن تكون هناك أى مشكلة فى انسجامهم سويا، أذكر أننى كنت أذهب فى صغرى إلى محل يسمى «جانتيو» لشراء الألعاب، وكان البائع يسمى «مسيو إيزاك» يهودى الديانة، وكنا نذهب إلى رأس البر فى الصيف ونقيم بجوار «لوكاندة أصلان» الممتلئة باليهود، كان والدى يعشق التجديف، وكان مدربه إيطالى الجنسية يسمى «سارنتينو»، ووالدتى كانت تذهب إلى خيّاطة فرنسية الجنسية تسمى «مدام أفيجينيه»، كنت ألعب الإسكواش فى صغرى وأشترى حاجياته من محل يملكه رجل أسترالى الجنسية، والإسكندرية كانت مزيجا من الأرمن واليونانيين والإيطاليين، كان المجتمع مختلفا ومنفتحا جدا ويعيش فى وئام اجتماعى.

كانت المواطنة موجودة ومحسوسة دون أن نتكلم عنها، أما الآن فعندما نبدأ فى الحديث عن المواطنة، فإن ذلك يشير إلى أننا نعانى مشكلة فى المواطنة بالفعل. المجتمع وقتها كان يتميز بالتعددية والتسامح الاجتماعى والدينى، وكان مقياس العمل قبل الثورة وفى بداية الثورة هو عمل الإنسان وليس ماله، وكان من يطلق عليهم النخبة يفتخر المجتمع بهم فعلا، من نجيب محفوظ، وعبدالله الكاتب، والدكتور السنهورى فى القانون، وعلماء الاجتماع والسياسة، وكانت

النخبة لا تقل عن النخبة الأوروبية، لذلك أجد أن النظام القمعى الذى جاء بعد ذلك غيّر من صفات الإنسان المصرى الذى تربى على الشهامة والمروءة.

تحدثت عن اشتباك والدك مع نظامى عبدالناصر والسادات، وهو ما يعنى أنك شهدت الثمن الذى دفعه والدك نظير مواجهته النظام، فهل التاريخ يكرر نفسه الآن، خاصة أنك تدخل فى نفس المنطقة؟

- نعم، كانت الناس تخاف أن تسند لوالدى القضايا، لكن أحدا لم يستطع اعتقاله أو حبسه لأنه كان رجلا نظيفا، وكان سعيدا وهو يدفع الثمن مقابل مبادئه، وهى نفس المبادئ التى نادى بها فى مضابط مجلس الشعب عام ١٩٦١، واليوم بعد ٥٠ عاما تقريبا أنادى بنفس المبادئ، فنحن لم نتقدم خطوة فى طريق التعددية والديمقراطية، حتى إنه حين اشتبك مع السادات فى مجلس الشعب لم تذع الجلسة تليفزيونيا فى المساء، كما هو متبع، وهو ما يعيدنا إلى المناداة بحرية الإعلام واستقلاله منذ ذلك الوقت وإلى الآن، فما أراه اليوم فيلم مكرر وممل، فحديثنا لايزال عن الاستقرار و«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وكلها أحاديث غوغائية، ومعناها فى النهاية أن يكون الحاكم مهيمنا على الشعب، فالشباب يخرج من مصر ويغرق فى عرض البحر ويعيد الكرة مرة أخرى، لأنه يرى فى الخروج من مصر خلاصا.

والانتماء الذى نتحدث عنه ليس فكرة مجردة، فالانتماء يعنى أن أجد سبل الرزق والحياة الكريمة، ففى حرب ١٩٦٧ وأثناء هزيمة الجيش هزيمة مهينة لنا جميعا، سألت وقتها نفسى: «عن أى شىء يدافع العسكرى المصرى؟»، فهو يعلم أنه حين يعود سيعيش حياة شاقة، فالدفاع عن الوطن ليس فكرة مجردة، الدفاع يكون عن مكاسبى الشخصية من هذا الوطن الذى يقدم خدماته للمواطنين.

.. هنا كان السؤال واجبا.. فما بين الماضى والحاضر ثمة أوجه تشابه عديدة.. وكأن الزمن لا يتحرك كثيرا فى مصر:

المواطن المصرى الذى نراه غير مشارك الآن يشبه المواطن المصرى الذى كان يخشى إسناد القضايا إلى والدك، فهل عملية الخوف من السلطة قديمة وموجودة فى تكوين المواطن المصرى، فالناس قد تخاف من الالتفاف حولك مثلما خافت من الالتفاف حول والدك؟

- أنا أرى أن هذا الأمر فيه جزء كبير من الصحة، فالنظام من أيام الفراعنة قائم على الحكم الفردى المستبد، فقد حققنا إنجازات عظيمة، لكن مصر حُكمت من كل من مر عليها باستثناء بعض الصحوات القليلة مثل ثورتى عرابى و١٩١٩، لأن المواطن الذى يعيش فى السهول مسالم بشكل كبير عن غيره ممن يسكن الجبال، فالمواطن يعتقد أنه بمرور الوقت سيتحسن الحال، ولكنه لايدرك أن مشاركته السياسية عملية تأتى بالممارسة، حتى فى فترات الحكم الإسلامية منذ أيام معاوية بن أبى سفيان، الذى كان يحكم بما لا يقره جوهر الإسلام وهو الشورى، لذا فكل الإنجازات التى نقوم بها فردية، ووضعنا فى مخيلتنا أن الحاكم ثوابه وعقابه عند الله، وهو فكر لايزال موجودا، وأنا يضايقنى أن أسمع من يقول: مادام الحاكم فاسدا ولم يعلن فساده فثوابه وعقابه عند الله، ولا يجوز أن يثور الشعب عليه.. هذا ليس له علاقة بالإسلام، طبعا المجتمعات الغربية أنشأت نظاما مدنيا منذ القدم، وفى رأيى أن معنى وجود الإنسان ليس بمقدار ما حققه من إنجازات شخصية، ولكن بقدر إنجازاته نحو أسرته ودولته والبشرية جميعا، فأنا جزء من تلك البشرية وأدافع عنها، وأحزن عندما يموت شخص فى العراق مثلما أحزن على موت شخص فى أوروبا.

أنا مهموم فى هذا الحوار ببحث حالة البرادعى أكثر من قضية الرئاسة، لأنك تحدثت فى ذلك كثيرا وقلته فى حوار سابق مع «المصرى اليوم» قبل ذلك، فإذا كان المواطن اليوم هو امتدادا للمواطن أيام والدك وقبل ذلك بكثير، وإذا كان البرادعى فى اشتباكه مع النظام الحالى امتدادا لوالده، فإن الفارق أن والدك لم يطرح نفسه رئيسا لمصر، كيف ترى هذا الاختلاف؟

- والدى لم يطرح نفسه رئيسا لمصر، ولا أنا فعلت ذلك، فأنا لدىّ ما يكفينى من الرزق والشهرة والتقدير الأدبى، ولكن هذه الأمور لا تعنينى حاليا، وإذا كان أحد أسباب قلق والدى هو خوفه على رزقه كمحام، فهذا الأمر أنا متخفف منه، إلى جانب أن الظروف مختلفة، فالقمع فى نهاية ١٩٦٧ كان شديدا، وكان الناس يخافون من الحديث فى التليفون، لأنهم سمعوا عن الإخوان المسلمين الذين دُفنوا أحياء، والشيوعيين الذين اختفوا، وعدد كبير من المعارضة الذين قبض عليهم صبيحة النكسة، وكأنهم هم السبب فى فشل النظام فى الحرب، كذلك فى أواخر حكم السادات عام ١٩٨١، حين صفق مجلس الأمة أثناء إعلان السادات القبض على ١٥٠٠ شخص، وأنا ليست لى ضغينة مع النظام، فلكل نظام حسناته ومساوئه، فنظام عبدالناصر أدخل العزة للمصريين بمقولة «ارفع رأسك يا أخي» والتركيز على العدالة الاجتماعية، وفى عهد السادات أيضا كانت هناك مساوئ وحسنات، فأنا أرى أن ٩٠٪ من العالم منطقة رمادية.

ولابد أن نتعلم من أخطائنا، فبعد نحو ٥٧ عاما من قيام الثورة لابد من إعادة النظر فى الأخطاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكى يكون الإنسان منصفا لابد أن أقول إن هناك مساحة حرية أفضل من عهد عبدالناصر الذى كانت مصر فيه تعانى أعتى مراحل القمع، وفى أيام السادات قلّت درجة القمع نسبيا، حيث اتخذ الرئيس حركة بسيطة نحو مشاركة الشعب رغم أن العملية كان مصطنعة وشكلية، اليوم هناك تحسن نسبى أكبر، لكن ذلك لا يسمح بأن أقول إننى أعيش فى نظام ديمقراطى، فقد أخذنا بعض أشكال الديمقراطية وفرّغناها من جوهرها، وكذلك هناك الكثير من الخوف، فلدينا الآن ٣٠ سنة من قانون الطوارئ، فضلا عن محاكمة المدنى أمام القضاء العسكرى، وهذا أمر يتعبنى كرجل قانون، فعندما تحدث حالات اعتقال دون جريمة فهذا يعنى أننا لسنا فى شارع ديمقراطى.

بدا واضحا فى كلمات د. البرادعى أنه مهموم، مثلى ومثلك، بما حدث للإنسان المصرى فى الحقبة الأخيرة.. وهو ما دعانى لطرح الأمر بشكل مختلف.. قلت له:

عشت طفولتك فى فترة عبدالناصر.. وشبابك فى عصر السادات، ورأيت التغيير الذى حدث للإنسان المصرى، فما تحليلك لما حدث له فى نصف قرن كامل.. أو بمعنى آخر ماذا تغير من قبل الثورة وما بعدها؟!.. فأجاب:

- قبل يومين من حضورى السابق لمصر، تم اعتقال شابين كل ما فعلاه هو كتابة عبارات تأييد لتغيير الدستور على الحوائط، وعندما قرأت التهم المنسوبة إليهما تعجبت جدا، فقد اتهموهما بقلب نظام الحكم بالقوة، وتغيير الدستور بالقوة، وهذا يعنى أننى بدلا من أن أشجع الشباب على المشاركة السياسية أقوم بحبسهم، وعندما خرج الشباب لاستقبالى فى المطار لم يخرجوا لشخصى وإنما لكونى رمزا قد يعطيهم ثقة فى أنفسهم، كانت فى المواجهة تحذيرات بوجود إجراءات أمنية، لدرجة أننى قرأت أن الشباب يطالب بعضه البعض بالخروج فى مجموعات لا تزيد كل واحدة منها على خمسة أفراد حتى لا يتم القبض عليهم، وكأنهم يرتكبون تهمة.. أختى، وهى أستاذة جامعية، عندما ذهبت إلى المطار أوقفها ضابط شرطة، وطلب منها ألا تحمل العلم المصرى معها.. هكذا وصلنا إلى مرحلة يطلب فيها ضابط شرطة من مواطنة ألا تحمل العلم، وهو رمز مواطنتنا وكبريائنا، وأنا أجد الآن أن كتبة الصحافة الحكومية يكتبون الكذب والإسفاف فى مواجهتى، رغم أن كل ما أملك هو لسانى والرغبة فى التغيير.. هذا الإنسان المصرى لا يمكن أن أخذله، وفى ظنى أن هناك انفصالا بين نظام الحكم وبين كل ما هو مصرى، فنحو ٩٥٪ من الشعب مغيب عن السياسة، قيل له عام ١٩٥٢ هذا ليس شأنك ونحن أوصياء عليك، ففقد إحساسه بالوطن وانتماءه إليه، فى مقابل ذلك لم أقدم له، كدولة، تعليما وصحة ووظيفة وأملا، فما حدث للإنسان المصرى هو أننى أهنته وأصبته باليأس.

قد يكون سؤالى صادما للقارئ، ولكن تبدو القضية الآن خاسرة.. فعلى ماذا تراهن مادمت تعترف بأن ٩٥٪ من الشعب تم تغييبه عن السياسة.. فما الذى جاء بك، وما الذى ستغيره فى ظل ذلك؟

– أنا أعرف أن تغيير المواطن المصرى لن يكون بين يوم وليلة، لكن داخل كل مواطن مصرى المبادئ التى أنادى بها: رغبته فى الحياة الكريمة والتعليم الصحيح والعلاج المتاح والسكن بعيدا عن العشوائية، وقد يتطلب ذلك سنة أو أكثر، لكن بذرته موجودة.

يكفى أن أضرب لك مثلا أنه قبل مجيئى كان هناك ٦٠ ألف شاب على «الفيس بوك»، وفى الأيام الثلاثة الأولى لمجيئى ارتفعوا إلى ٩٠ ألف شاب، ورغم أن مصر ليست كلها «الفيس بوك»، إلا أن هؤلاء الشباب هم النواة، وفى المطار كانت هناك سيدة منتقبة وأخرى متحررة، أى أن رغبة التغيير ليست مقصورة على فئة وحيدة.

هو لايزال يراهن على الإنسان المصرى رغم اعترافه بأنه تغير كثيرا عن الماضى..

ولكن لو أن الدكتور محمد البرادعى تم اعتقاله اليوم كم شخصا سيخرج فى مظاهرة من أجله.. هذا هو الاختبار الحقيقى؟

– لا أعلم، لكن المواطن فقد القدرة على التعبير عن نفسه ورأيه بشكل سلمى، ورغم أن مصر وقّعت على جميع الاتفاقات الدولية التى تضمن ذلك، إلا أنها تعتقل من يقومون بالمظاهرات وتعتبره تهديدا للسلم.. هناك كثير من الخوف لكن هناك حراكا سياسيا أيضا، وأنا أرى أن كل إنجازى هو أننى أعدت الروح للشارع المصرى، يكفى حديث الناس فى الشارع حول مستقبلهم أو من يحكمهم فى ٢٠١١، كما أنهم يتحدثون حول تعديل الدستور.. المواطن الذى لم يفهم أهمية الدستور بات يعرف أن تغييره هو سبيله للعيش حياة كريمة

والحصول على أنبوبة البوتاجاز، ولكننى أعترف بأننى لا أعرف مدى استجابة المجتمع بشكل سلمى لكسر الجدار بيننا وبين الديمقراطية.

وهل توجه حديثك حول الحياة الكريمة والبوتاجاز للحكومة أم للنظام.. وهل ترى أن الحكم الموجود حاليا هو امتداد للحكم الذى نشأ بعد الثورة؟

– أنا أوجه حديثى للاثنين.. للحكومة والنظام.. وأرى أن نظام الحكم منذ الثورة حتى الآن يعتمد على الرئيس القادم من خلفية عسكرية، بالإضافة إلى عدم امتلاكنا أى رؤية.. فقد انتقلنا من أصدق أصدقاء الاتحاد السوفيتى إلى أصدق أصدقاء الولايات المتحدة، ومن الاشتراكية إلى نظام يقول إن رأس المال هو المخلِّص، وعندما نشاهد ما حدث خلال ٥٠ عاما لا نعرف ماذا ينتظرنا غدا، لأننا لم نناقش ذلك شعبيا وإنما فُرض علينا من الحكام.

وعندما نقول إن دستورنا مستمد من الدستور الفرنسى، نجد أنه لا يمت بصلة للدستور الفرنسى، وإنما هو نسخة مشوهة منه، الدستور الفرنسى يؤكد على الاشتراكية بينما نحن لا نستطيع النطق بتلك الكلمة الآن، ودستور السويد والنرويج يمزج بين الحرية والاشتراكية، والاشتراكية تعنى هنا العدالة الاجتماعية، فمصر بها ٤٢٪ تحت خط الفقر المدقع، وترتيب مصر فى التقدم الإنسانى فى الأمم المتحدة رقم ١٢٣.. يجب ألا نضحك على أنفسنا، لابد أن نعترف بالحقيقة، ثم نعالج المشاكل بشجاعة.

إذا وقعت مواجهة بين السلطة والنخبة، وانتهت بقمع النخبة واعتقالها، مثلما حدث فى سبتمبر ١٩٨١.. هل سيصفق مجلس الشعب الحالى مثلما فعلها مع السادات؟

– وجهة نظرى الشخصية غير المبنية على معطيات علمية، أنه سيصفق، فالنظر إلى مجلس الشعب يدفعنا للسؤال: هل تم انتخابه بشكل حر أم لا؟ فما أستطيع أن أطلق عليه مجلس شعب، فى نظام يمكن أن نطلق عليه ديمقراطيا، لابد أن تكون فيه معارضة قوية منظمة، وأن تحتل ٤٥٪ من البرلمان، بينما

الواقع الآن أن الحزب الثانى له فى مجلس الشعب الحالى من ٣ إلى ٥ أشخاص، عندما يكون عدد كبير من الأعضاء دخل وخرج محاكم الجنايات لا يمكن أن يكون هذا المجلس حرا، ومجلس الشعب بات هو من يقر صحة عضوية أفراده، وبذلك أصبح الخصم والحكم رغم أن مجلس الشعب سياسى، لا يمكن أن يتدخل فى مسائل قانونية، مازلنا نتحدث عن مجلس به ٥٠٪ من العمال والفلاحين، وهم من يقرون النظم السياسية والاقتصادية لمصر، فالعمال والفلاحون هم أهلنا بالطبع، لكن مجلس الشعب يجب أن يكون من النخبة السياسية، فهذه المرحلة تعداها العالم منذ أمد بعيد، فلا يوجد برلمان فى أى دولة، باستثناء سوريا، به كوتة للعمال والفلاحين، ولا يوجد دستور ديمقراطى يعطى الحق فى الانتخاب مدى الحياة للرئيس، ولا يوجد دستور يعطى كل هذه الصلاحيات للرئيس، فقد قمنا بترقيع الدستور، وليس تعديله، أو تغييره.

نعود إلى فترة التكوين لأسألك عن موقع البرادعى بالنسبة لأسرته الصغيرة؟

– أنا أكبر إخوتى، ونحن ٥ إخوة: طارق هو التالى، وهو مستشار قانونى فى صندوق التنمية الكويتى، ثم الدكتورة منى التى كانت عميدة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتالى هو على وهو صاحب دار نشر تعليمية، وليلى أستاذة فى الجامعة الأمريكية، ونتيجة كونى الكبير فقد نلت اهتمام والدى ووالدتى لأكون مثاليا، ثم توليت مسؤولية إخوتى الصغار، وكان هناك تركيز بأن أكون مجتهدا فى الدراسة ونموذجا وقدوة.

وكان والدى أكثر حزما، ولكنه لم يتدخل كثيرا فى تربيتنا باعتبار أنه دائم العمل، أما والدتى فقد كانت ربة منزل ومتعلمة، حيث حصلت على التوجيهية، لكنها لم تذهب إلى الجامعة، وكانت التوجيهية «حاجة كبيرة» وقتها.

كيف تعامل معك والدك فى تربيتك.. وهل ضربك يوما ما؟

- لم يضربنى والدى أبدا، وإنما كان ينهرنى، وكان وقع ذلك أشد بكثير، فقد كان يوبخنى على أخطائى، لكنه لم يضربنى ولم يضرب أحدا من إخوتى، أما والدتى فقد ضربتنى مرة أو اثنتين وأنا صغير، ولكن كان وقع ذلك أخف علىّ من أن يقدم والدى على توبيخى، ولم يكن هناك احتكاك بدنى فيما بيننا..

فالطفل عندما يُعامل معاملة غير لائقة تؤثر فى تكوينه النفسى، وأذكر أننى كنت أحصل على المركز الأول فى صغرى ولم أكن متفوقا فى «الحساب»، وفى سنة من السنوات طلعت الثانى، فحرمنى والدى ووالدتى من أن يأتيا لى بمضرب تنس، أذكر هذه المسألة إلى الآن لأننى شعرت أننى عوقبت لأننى متميز.

فى الصغر تعاملت معاملة الإنسان، وأذكر أننى كنت أباهى فى الماضى بالشهامة والجدعنة الموجودة فى مصر، وأن السيدات كن لا يخفن من السير فى الشوارع حتى لو كانت الساعة ٢ صباحا.

وفى التعليم كنت فى مدرسة الأورمان النموذجية فى الدقى، حيث كنا نعيش، بدءا من الابتدائى إلى الثانوى؛ وكانت الدراسة طيبة لكنها لم تكن المنشودة، إذ كانت تعتمد أيضا على التلقين، وحرص والدى على الذهاب لمدارس مصرية، ففى صغرى ذهبت إلى المدرسة الفرنسية وسرعان ما خرجت منها لأنها لم تكن تدرس اللغة العربية، ووالدى أراد أن أتعلم اللغة العربية.

وماذا عن علاقتك بالقراءة أثناء مراحل تكوينك الأولى؟

- كنا نملك مكتبة لا حد لها ولا حصر، لدرجة أن الغرفة ضاقت بالكتب فانتقل بعضها إلى مكتبة، وكانت الكتب فى مختلف المجالات، وكان والدى قدوة فى كل المجالات، فقد كان رجلا متدينا لكنه لم يأمرنا بالصلاة، وإنما يكتفى بأن نراه قدوة فنحذو حذوه، ومن الكتب التى كنت أقرؤها مؤلفات طه حسين، إذ تركت فى نفسى أثرا كبيرا لأننى رأيت فى هذا الضرير الذى جاء من أسرة شديدة الفقر وحصل على الدكتوراه من «السوربون» نموذجا للإنسان المصرى الذى بنى نفسه بنفسه عن طريق الفكر والعلم والتميز، وقرأت كتاب «أدب

الشعر الجاهلى»، وقرأت مؤخرا أنهم حاولوا إلغاء كتاب «الأيام» من المناهج التعليمية لانتقاده الأزهر، وهذا فى رأيى يمثل ردة للخلف، رغم أنه يوجد العديد من الأسباب التى تدفعك لانتقاد الأزهر، ولا يمكن أن تكون الدولة وصية على فكر المواطن..

قرأت أيضا كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبدالرازق، وبعدها أخرجوه من الأزهر، وكنت أقرأ أيضا لزكى نجيب محمود، بالإضافة إلى مشروع الألف كتاب فى فترة عبدالناصر، وسلسلة كتب «الهلال»، وقد أميل لقراءة الكتب التى تسير ضد التيار القمعى، وكنت أقرأ من كل بستان زهرة، وأعشق الأدب والتاريخ، وحرصت على كل كتابات طه حسين وتوفيق الحكيم لأنهما كانا شخصين بلا قيود على تفكيرهما، أما زكى نجيب محمود فكان وصلة بين التفكير العربى والإسلامى، والتفكير الغربى، وقرأت بعد ذلك «ثلاثية نجيب محفوظ» و«أولاد حارتنا» لأنها تخطت حواجز كثيرة، وقرأت كذلك «الخبز الحافى» للمغربى محمد شكرى، وكتب طاهر بن جلون.

.. ولماذا تعشق الأدب المتمرد؟

– لأنه يدفعنى إلى التفكير، فهو ليس عملية استمتاع فقط، وإنما هو قدرة على التفكير، فالكتب التقليدية لن تدفعنى للتفكير، فكتب «كافكا» مثلا أثرت فى شخصيتى، لأنها عبرت حواجز كثيرة فى التفكير.

ولمن تقرأ حاليا فى الأدب والفكر قبل الصحافة؟

– لم يكن لدىّ وقت للقراءة كثيرا فى الأدب فى الفترة الأخيرة، لأن عملى كان شاقا وكان سفرى كثيرا، كنت أقرأ قراءات كثيرة متعلقة بعملى، لكننى أعجبت كثيرا بكتب علاء الأسوانى وأبرزها «عمارة يعقوبيان» لأنه يعطى صورة أدبية لتدهور أحوال مصر، وهناك كُتاب سمعت بهم ولم أقرأ لهم بعد مثل بهاء طاهر وجمال الغيطانى، والفترة المقبلة سأتواصل فى القراءة مع

الكتاب الحاليين فى مصر.. وفى الفترة الأخيرة أيضا ازداد تواصلى مع الموسيقى الكلاسيكية والجاز، لأن وقتى كان يسمح بذلك مع قراءة الصحف.

يمكن أن نفهم تعلقك بالموسيقى الكلاسيكية بحكم تكوينك وحب الوالد لها.. ولكن لماذا الجاز؟

- الموسيقى الكلاسيكية هى بناء درامى منطقى بشكل كامل، وتخرج أفضل الأحاسيس الإنسانية، أما الجاز فهى مختلفة بصورة كبيرة عن الموسيقى الكلاسيكية، فهى شديدة التلقائية وشديدة الارتجال، وهو ما تحتاجه بشكل كبير بعد عمل شاق، أستمع إلى مايكل ديفيز، فهناك مكان للعواطف، وهناك مكان للتلقائية، وفى الفترة الأخيرة بعد الصراعات والمشاكل فى العالم كانت فترة الخلاص فى حياتى هى وضع قرص مدمج للجاز والاستماع إليها، والجاز عبارة عن إنسان يعبر عن نفسه بالشكل الذى يراه فى الوقت الذى يراه، وهى تشبه أن أرتدى بنطلون جينز عندما أعود إلى منزلى، وأنا أمتلك بيتا ريفيا فى جنوب فرنسا وأعتبره أقصى ما أتمناه على وجه الأرض، هدوء جميل، وجيراننا من المزارع العظيمة وعباد الشمس ومزارع البقر الجميل.. كنت فى إجازاتى أجلس مع حفيدتى «مايا» ذات العامين نتناول الخبز الفرنسى المميز وأشعر بالسعادة، فحريتى أن أكون مع نفسى وعائلتى، وإحدى هواياتى اليومية هى المشى منفردا، وهو ما تشتكى منه زوجتى لأننى أعود بمئات الأفكار بعدها.

محاولة الهروب الشخصى والنفسى بين موسيقى الجاز والريف الفرنسى، كيف ستوازن بينها وبين صراعات العمل العام فى مصر؟

- لدىّ رسالة واضحة هى إقناع الشعب المصرى بعدم اليأس، وأن حقوقه تم سلبها، ويمكن أن يستعيدها ويستعيد كرامته من خلال الديمقراطية الحقيقية، وإذا كان يرانى قادرا على ذلك فسأقوم به من مساحة التكليف وليس التشريف.

وهل ستحصل على استراحة المحارب بعد ذلك فى جنوب فرنسا أم فى مصر؟

- يتوقف ذلك على الظروف، فإذا كنت فى مصر سآخذها فى هذه الحديقة - وأشار إلى حديقة منزله - فأنا لا أود أن تحدث صراعات فى سبيل ما أراه صوابا، وما أجده عمليات سب وقذف فى الصحف الحكومية، يجب أن يحال أصحابها إلى المحاكم، ولكننى لن أذهب بهم إلى القضاء، ولكن الصراع الفكرى يحيى حالة نشاط بداخلى، فمن يتناقش معى فى أفكارى سأكون مستعدا له.

هل أنت متمرد بطبعك أم رجل يحب أن يكون ضد التيار فى مصر؟

- تكوينى يمنحنى القدرة على التفكير، وكان والدى محافظا عنى فى تفكيره، لكن ما لا أستطيع التخلى عنه هو حرية التفكير، لأنه يعنى بالنسبة لى الحياة.

أى رواية أو عمل أدبى عبر عنك وعن تكوينك سواء كان عربيا أو أجنبيا؟

- رأيت نفسى فى طه حسين، فهو رجل تحدى كل الظروف، وحين ترى ما الذى فعله ستكتشف أنه رجل عظيم، لذا فأنا أحب أن أرى نفسى بطلا لرواية «الأيام» مع اختلاف الظروف، فمساحة التحدى تستهوينى للغاية..

وعلى الصعيد الدولى رئيس الوزراء الهندى مانموهان سينج، فقد ظل يذاكر لمدة ١٠ سنوات على لمبة جاز إلى أن حصل على الدكتوراه وأصبح مفجر ثورة الهند الاقتصادية كوزير مالية ثم رئيس للوزراء، وبرغم أنه من طائفة السيخ التى لا تشكل سوى ٢٪ من الشعب الهندى، فهو يحكم البلد، ولم يتساءل الهندوس الذين يمثلون ٨٠٪ لماذا يحكمهم رجل من الأقليات فى الهند، ذهبت له فى الهند فى بيته المتواضع، وعندما وضع إقراره للذمة المالية أكد أنه لا يملك سيارة أو بيتا، فهو لا يملك شيئا فى حياته...

والمشكلة أننا فى مصر بعيدون جدا عن ذلك، وياريت أستطيع أن أقوم بتجربة مماثلة أو شبيهة، فالظروف مختلفة لأننى لست أقلية وأملك موردا ماليا أفضل، إلا أن الميزة فيه أنه موظف لدى الشعب، ووجوده مرهون بذلك، وإذا

توليت أى منصب سأرى نفسى موظفا لدى الشعب ووجودى مرهونا برضاه، ولن أصلح شيئا إلا بالشعب.

لماذا ترى نفسك مثل بطل «الأيام»؟

– لأننى أستطيع الدخول فى معارك فكرية من أجل الوصول إلى ما أراه حقا، فطه حسين أول من نادى بمجانية التعليم واعتبره كالماء والهواء، والشيخ محمد عبده – كمثال آخر – رجل يذهب إلى الغرب فى بداية القرن التاسع عشر ليقول .رأيت إسلاما بدون مسلمين، ورأيت فى العالم العربى مسلمين بلا إسلام، وما رآه محمد عبده أراه اليوم، فقد فرغنا الإسلام من جوهر التسامح والمحبة والشورى ليصبح مجرد طقوس.

وما الذى جعلنا نفرّغ الإسلام من جوهره؟

– هذه الحالة امتداد لحالة التدهور العام، فالدين هو مجموعة من القيم، عندما تدهورت منظومة القيم ككل تدهورت معها القيم الدينية، فالإسلام الذى تربيت عليه فى البيت .لا علاقة له بالإسلام اليوم، فهو قيم التسامح والمحبة والسلام وليس مجرد ملبس وطقوس.

د. البرادعى يواصل رسم صورة مقربة عن «البرادعى الإنسان» (٢-٢): تزوجت عن «حب من أول نظرة» وزوجتى مستشارى السياسى[1]

حوار: مجدى الجلاد

إذا كنت أحاول معك رسم صورة مقربة للبرادعى الإنسان، فهى أيضا صورة لا تخلو من سياسة بين تفاصيلها المتعددة، ولا يمكن أن تدقق النظر فيها دون أن تنفذ لعمق قضية فكرية أو سياسية، وتصل إلى جوهر أزمة، يكفى أن يقول لك: «أبى لم يأمرنا بالصلاة.. لكنه كان يمارسها أمامنا فنحذو حذوه»، تلك كانت دعوة للممارسة، وتقديم النموذج والقدوة، ويبدو أنه منشغل كثيرا بمسألة «القدوة»، ويتحرك من خلال التزام «أخلاقى» فى الأساس يقتنع به تماما، ويسمح له بتكبيله فيقرر أن يخوض معه الأمر إلى مدى استطاعته، رغم معارضة الأسرة، وإغراءات الراحة فى الريف الفرنسى.

«هل الرجل أفلاطونى النزعة يروج لمدينة فاضلة لا يمكن أن تكون أملا ممكنا وقادرا على التحقق، وبالتالى يمكن أن يكون الجدل حوله مجرد إضاعة للوقت فيما لا يفيد؟».. هذا سؤال أسأله كثيرا لنفسى كما تفعل أنت أيضا.. لذلك بدأت معه من جديد بهذا السؤال:

هل ما تقوله نوع من الأمل والطموح أم أنه أحلام المدينة الفاضلة؟

---

[1] حوار مع الدكتور محمد البرادعى، الجزء الثانى، حاوره: مجدى الجلاد، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١١١، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٠م.
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=248575

– هو أمل وطموح، وليس مدينة فاضلة، ففى العالم ١١٤ دولة ديمقراطية مهما اختلفت مستوياتها، ولكننا جردنا الناس من أبسط حقوقهم وجعلناهم يشعرون بأن الحياة الكريمة ضرب من ضروب الخيال، وأن الطبيعى هو الاعتقال، ونحن لدينا برلمان لا يعبر عن الشعب، وسلطة قانونية منتقصة حقوقها، فعندما يقولون إن هذا انقلاب دستورى لمجرد مطالبتى بالديمقراطية، أقول إنه حان الوقت لفكرة الديمقراطية، فلو أن هذا انقلاب دستورى فأنا أرحب بالانقلاب الدستورى.

الناس يتساءلون.. حتى يلتفوا حولك لابد من وجود مشروع، متى ستقدم للناس مشروعا كاملا؟

– لن أستطيع تغيير شىء إلا إذا آمن الناس بضرورة وأهمية ما أقول، والحل فى المجتمع المدنى الذى يجب أن يكون مؤمنا بأهمية ذلك، وأن نجد توقيعات من النقابات المختلفة مثل نقابتى المحامين والأطباء يؤيدون فيها هذا التوجه، وإن لم يحدث ذلك «فما على الرسول إلا البلاغ».

لكن بعض النخبة تطالب البرادعى ببرنامج؟

– أرى أن قضية البرنامج سطحية نوعا ما، فعندما أقدم برنامجا تفصيليا عن التعليم، فهذا يعتبر عملية مبكرة وسابقة لأوانها، لكننى أستطيع أن أخبره بأن التعليم غير جيد، ولن أستطيع أن أخبره بشكل التعليم المتميز، لأنها قضية تحتاج للجلوس مع خبراء لوضعها ولتحديد أولوياتنا الاقتصادية والاجتماعية، فالإطار العام يجب وضعه أولا من ديمقراطية وشفافية، وعندما تقبل كمواطن بذلك سأضع لك برنامجا، ودائما ما نقول بأن مشكلاتنا لديها خصوصية رغم أن مشكلاتنا تشابه مشكلات كل دول العالم النامى فى ١٠٠ دولة، وحلولنا هى نفس الحلول مثل الهند وإندونيسيا، وهذا هو تعبير العجز، فلو عايز تصلح فالحل معروف.

قبل أن تستغرقنا السياسة وتبتعد بنا بشكل مباشر عن هدف حوارنا، عدت بسرعة لأبحث فى عقله عن أفكار قد تكون السياسة على هامشها، لكن الأصل فيها أنها تعبر عن تكوين إنسان اسمه محمد البرادعى.

سألته: هل كانت شقيقات البرادعى محجبات؟

- لا، لم يكنَّ كذلك، وأيضا والدتى، والدتى أصبحت اليوم محجبة بسبب المناخ الاجتماعى الجديد.

هل ما تقوله عن الوالدة هو نموذج لتغير المجتمع وإجباره على أفعال معينة؟

- هناك ما يسمى ضغط المجموع، فأنا لا أتحدث عن صحة الحجاب، ولكن لغتنا أيضا وصفاتنا اختفت، فعندما نتحدث عن الإسلام ونشتبك مع أحد الأمور الدينية، نجد الرد «تعال نشوف أبوحنيفة ماذا قال»، رغم أن الإسلام قال لنا أول كلمة «اقرأ»، ليؤكد علينا ألا نفقد عقلنا، وأمرنا بالاجتهاد، ولماذا أرجع لما كانوا يفكرون فيه منذ خمسة قرون ولا أطوره طبقا لمعلوماتى، فعندما أتحدث عن زراعة الأعضاء أو ثورة المعلومات أترك الأمر لرجال الأزهر، وهذه المسائل يجب أن يكون المجتهد فيها رجل الحضارة مثلما كان فى الماضى رجلا فيلسوفا ويعلم فى الفلك والحساب، ولو ترى التماثيل الموجودة فى إسبانيا لابن رشد تسعد، وكان يعمل مع فيلسوف يهودى يدعى ابن ميمون.

هل المؤسسة الدينية الرسمية سواء الأزهر أو الكنيسة جزء من مشكلة الدين فى المجتمع؟

- أعتقد أنها نتيجة المشكلة وليست جزءا من المشكلة، فشيخ الأزهر قديما كان بالانتخاب، وبالتالى كانت له استقلالية كبيرة، أما اليوم فكل شىء أصبح بالتعيين من رئيس الجريدة ورئيس الجامعة والأزهر، وبالتالى فقدت القدرة على أن يكون الشعب مشاركا فى اختيار من يمثلها، فالهيئات الدينية يجب أن تكون تنويرية، وقد شعرت بالخجل عندما قرأت قضية إرضاع الكبير، فهذا ليس دينا

وإنما غيبوبة فى المجتمع، فالإسلام ليس فيه وسيط بين العبد وربه، فأى شخص يرى فى نفسه القدرة على التفسير فليفعل، ولا يجب أن يكون من رجال الأزهر، فإن أخطأت فلك أجر وإن أصبت فلك أجران، فكل الدين الإسلامى مبنى على التفكير والعقلانية، فقد خلطنا العواطف فى الأمور التى يجب أن نكون فيها عقلانيين، وهو ما يعيدنا إلى التعليم، فليس هناك أمل إلا إذا كان هناك تعليم جيد فى جميع النواحى، فقد قرأت مقالا للمذيع المعروف «تمسا باستن» بعد أن كان فى مصر، قال فيه إن المصريين يعيشون على جانب الطريق، فالعالم خرج إلى الفضاء وفك خريطة الجينات، والمصريون لايزالون فى جانب الطريق، فهذا يحزننى لأنى أعلم أن فيه جزءا من الحقيقة.

تحدثنا عن التكوين العائلى والتكوين الفكرى والثقافى للبرادعى.. وننتقل إلى التكوين العاطفى، فمن من المطربين كونوا خلفيتك العاطفية فى الطفولة والشباب، ومازلت حريصا عليهم إلى الآن؟

- أم كلثوم بالطبع إلى الآن، وفى شبابى عبدالحليم حافظ أثر فى تكوينى العاطفى، وفى مرحلة تكوينى أيضا فى الشباب أتذكر مرحلة الجامعة التى جعلتك تحترم أستاذ الجامعة لأنه لا يجرى وراء المادة، وتعلم بشكل جيد ويعيش حياة كريمة، فأنا أذكر أن أستاذى حامد سلطان، أستاذ القانون الدولى، كان يأتى إلى جامعة القاهرة عام ١٩٥٨ بسيارة كاديلاك، وكان رجلا له عزة نفس وعلم عظيمان، وعندما جاء لى إلى جنيف عندما كبرت قال لى جملة أذكرها، هى «الكفن ليس له جيوب».

تلك المقولة قالها أيضا الرئيس مبارك فى أول خطاب رئاسى له عندما قال إنه سيبقى مدة حكم واحدة، فهل سمعتها من الرئيس مبارك؟

- لا لم أسمعها منه، سمعتها من أستاذى حامد سلطان فى السبعينيات، وأثرت فى نفسى كثيرا، فهذا هو ما يجب أن يكون عليه أستاذ الجامعة، ويجب أن تكون عينه مليانة، ونوعية هذا الأستاذ افتقدناها كثيرا، ومثال ذلك لا يوجد

سوى فى شخصية دكتور محمد غنيم الذى قرر أن ينشئ مركز الكلى فى المنصورة، ويكسب ما يمكن مقارنته مع مكسبه إذا عمل طبيبا خاصا.

قلت إن أستاذ الجامعة يجب أن يعمل بمبدأ أن الكفن ليس له جيوب، وهل كذلك يجب أن يكون رئيس الدولة؟

- بالتأكيد، فالعمل العام يجب ألا يكون الهدف فيه سوى الصالح العام، وهو ما يتطلب أن أعطى كل من يعمل بالعمل العام ما يكفيه، حتى لا يفكر أستاذ الجامعة فى الدروس الخصوصية، ففى الاتحاد السوفيتى قديما كانت هناك أضحوكة، فقد كانت الدولة لا تعطيهم ما يكفى مثلما نفعل الآن، فكان السوفيت يقولون نحن نتظاهر أننا نعمل لأنهم يتظاهرون أنهم يدفعون لنا، فنحن نتظاهر بأننا نعطى أموالا للمدرس، وهو بالتبعية يتظاهر بأنه يدرس.

وهل تجد أن الدكتور حامد سلطان طبّق مبدأه فى حياته؟

- بالتأكيد.

والرئيس مبارك؟

- أتمنى ذلك.

ولكننا نتحدث عن ٢٨ عاما تمتلك فيها قراءة شخصية للأمور؟

- لا أعرف مقدار ثروات الرئيس الشخصية، ولكنى أتمنى ذلك.

ولكنى أقصد هل طبق المقولة فى تحقيقه هدف الصالح العام؟

- أنا لا أحكم على أشخاص لأننى لا أملك أن أدخل إلى نفسه، فأنا أحكم على السياسات والنتائج، فالنتائج الآن غير مرضية، فكل إنسان يعمل بما يراه أنه فى صالح الوطن، لكن الشخص الذى يعمل بما لا يحقق نتائج طيبة، خاصة أن مصر تستحق أفضل من ذلك، فلابد من تغيير السياسات، ولا أريد انتقاصا من قدر عبدالناصر أو السادات أو مبارك، لكن السياسات تحتاج إلى إعادة نظر مرة أخرى.

نعود مرة أخرى لفترة الجامعة.. تحدثت عن التعليم والعمل ولكنك لم تتحدث عن الحب فى حياتك؟

- كانت علاقات عاطفية فى فترة الستينيات فى النادى وكانت عاطفية رومانسية، لكنها لم تكن قصة حب كبيرة لأننى سافرت من مصر فى سن ٢٤.

والزواج هل كان تقليديا أم زواج حب؟

- كان زواج حب، فقد عدت عام ١٩٧٤ من أمريكا وقابلت زوجتى فى فرح أحد زملائى فى وزارة الخارجية، وكان حبا من أول نظرة، واستمر الحب لمدة عام بالكامل قبل الارتباط، والحب لايزال موجودا بعد الزواج إلى الآن، فنحن متزوجان من ٣٤ عاما، توجد خلالها خلافات عابرة لكنها تتحول إلى جزء من نفسى.

أتتناقشان فى السياسة أم أمور المنزل فقط؟

- زوجتى مستشار سياسى لى، خاصة فى فترة الوكالة وعودتى لمصر.

وهل أعطيت أولادك مساحة أكبر مما أخذتها من والدك؟

- بالطبع، بحكم تغير الظروف، فلدىّ ولدان هما ليلى الكبرى، ومصطفى الأصغر، وليلى تعمل محامية فى لندن، ومصطفى يعمل فى شركة مايكروسوفت، والاثنان تربيا فى ظروف مختلفة لأنهما عاشا فى أمريكا وإنجلترا والنمسا، وقد كنت أحاول أن أوفق بين القيم المصرية والحضارة الأوروبية، وحاولت أن أعطيهما القدوة لأنها أفضل طريقة للتعلم.

ورأى الأسرة فى المرحلة الجديدة من حياتك؟

- معارضة تامة، الزوجة وابنتى تقودان المعارضة لأسباب مختلفة، فابنتى تقول إنها تريدنى أن أستريح وأجلس وقتا أطول مع حفيدتى، وأن أتحرر من مسؤولياتى التى لاتزال موجودة بحكم عملى فى مجال الأمن الدولى أو الطاقة النووية، فما يأتينى دوليا ٥ دعوات تقريبا لمؤتمرات وندوات أرفضها، وهى شديدة الانشغال بأمنى الشخصى.

أما «عايدة» زوجتى فترى أنه من المناسب أن نقضى الوقت سويا الآن، وتقول إننى أديت مهمتى تجاه الإنسانية وإن مصر ليست سهلة فى المرحلة

الأخيرة، وبرغم نصيحتهما فإنه كلما تسنح لى الفرصة للعمل العام سأعمل فى العمل العام، لأنه جزء من الضمير والتركيب الشخصى.

وهل تسمع أحد مطربى هذا الجيل؟

- طلبت من ابنة أختى أن تضع بعض الأغنيات الحديثة على جهاز I pod الخاص بى، فوضعت لى أغنيات لعمرو دياب ومحمد منير، وتعجبنى أغنياتهما، وتقابلت مع منير خارج مصر مرتين.

وهل مازلت تلعب الاسكواش؟

- للأسف لا، رغم نبوغى فيه وحصولى على بطولة الجمهورية فى سن ١٩ فى نادى الجزيرة، والاسكواش لا يتناسب مع سنى، وعندما تتاح لى الفرصة الآن ألعب جولف.

وهل تعرف أكثر السياسيين لعبا للاسكواش حاليا؟

- الرئيس مبارك بالطبع.

وهل لعبتما سويا مباراة اسكواش؟

- لا.. لم نلعب سويا، لكننا تحدثنا حول الاسكواش، وقلنا إنها رياضة جميلة، وإن السن لا تسمح للفرد بتأديتها كما كانت من قبل، وقال لى الرئيس مبارك إنه يمارس السباحة حاليا.

لابد من السياسة حتى لو حرصت.. قفز إلى ذهنى احتمال تداوله كثيرون تلميحا وتصريحا.. وكان لابد من طرحه بشكل مباشر على الرجل ليحسمه.. هل يسعى للتغيير أم يبحث عن دور؟

ماذا لو طلب منك الرئيس مبارك أو النظام الحاكم أن تعاونه فى موقع ما وأن تؤدى دورك الوطنى من خلال موقع هذا النظام؟

- أعتقد فى الوقت الحالى هناك اختلاف فى السياسات بينى وبين النظام، فلا أفضل أن أكون جزءا من الإطار الحكومى، وأفضل أن أكون مستقلا.

وإذا عرض عليك منصب دولي تمثل فيه مصر؟

- أود أن أمثل نفسي الآن، وأمثل قضايا تشغل العالم ككل مثل نزع السلاح أو السلام الدولي، وأرى أن ما فيه مصلحة للعالم فيه مصلحة لكل دولة، وأعيش مثلما تقول أم كلثوم «أعطني حريتي أطلق يدي».

هل تابعت الجدل الدائر حول الضريبة العقارية؟

- بشكل سطحي، وهي ضريبة معمول بها في العالم ككل لكن المشكلة في مصر هي مشكلة فقر، فصاحب العقار لا يشترط أن يملك ما يزيد لجعله يدفع، خاصة إن لم يكن يؤجره، الفارق بيننا وبين العالم أن المالك في مصر لا يشترط أن يملك ما يدفعه للضرائب، وفي العالم ككل عدم دفع الضرائب جريمة كبرى تتم المعاقبة عليها بقوة بينما نراها في مصر شطارة، وذلك يعود إلى أن المواطن المصري لا يرى ضرائبه في صورة خدمات وهو ما يجعلني أعود إلى قضية الديمقراطية والحرية، فالإحساس أن الضرائب تؤخذ لتوضع في جب مظلم.

هل تعرف قيمة الضرائب المطلوبة على منزلك؟

- لا ولكني سأدفعها، لأن وضعي المالي جيد، إلا أنني أتمنى أن تعود تلك الضرائب في صورة خدمات.

ومن أين تشتري الخبز في مصر؟

- للأسف لم أقم بمشتريات إلى الآن، لأنني عائد منذ أيام، لكن الأمور هنا مختلفة، فلكي تشتري خبزا في مصر تحتاج إلى ساعتين للذهاب والعودة وساعات للوقوف في الطابور، وهو ما أتمنى تغييره في مصر، أن تكون هناك وفرة في مصر يحصل عليها الجميع من خلال النظام دون النظر لاعتبارات من أكون.

من كلمك من المسؤولين في الحكومة والحزب الوطني؟

- لا أحد على الإطلاق، مصطفى الفقي حدثني كأصدقاء فقط، حتى أحزاب المعارضة لم يكلمني أحد في أول أيام وصولي.

والإخوان؟

- لم يكلمنى أحد.

والبرلمان؟

- لا أحد على الإطلاق.

المقال الكامل للدكتور محمد البرادعى: "من أين نبدأ"؟[1]
مسألة الإصلاح مصير وطن ومسئولية شعب
وليست مصير حزب أو قرار فرد

لا شك فى أن هناك بداية صحوة ملموسة فى المجتمع المصرى مؤخرا، وهذا أمر يثلج الصدر، نحو حتمية الإصلاح وضرورة بناء إطار جديد لدولة تقوم على الديمقراطية من خلال دستور يقنن التوافق الوطنى المطلوب، ويوازن بين السلطات ودورها الرقابى على بعضها البعض بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى، بل على الشعب نفسه وقناعتى أن إرساء دعائم نظام ديمقراطى حقيقى بعد غياب طويل فى مصر هو نقطة الانطلاق للبدء فى مواجهة مشاكل مصر المتفاقمة.

والسؤال الذى يطرح نفسه بطبيعة الحال هو كيف ومن أين نبدأ فى ترجمة تلك الصحوة الوطنية من مجرد تمنيات إلى واقع ملموس وبأسلوب سلمى وعقلانى ومنظم؟

فى رأيى أنه يجب علينا جميعا شعبا وقيادة أن نبدأ اليوم قبل الغد فى اتخاذ ثلاث خطوات متصلة ومترابطة على الطريق نحو الإصلاح.

الخطوة الأولى والتى لها الأولوية، نظرا لقرب موعد الانتخابات البرلمانية وما قد يترتب عليها من بداية تغيير فى شكل النظام السياسى، هى اتخاذ عدد من الإجراءات البديهية لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها واتساقها مع الأسس الديمقراطية، وتشمل هذه البديهيات من ضمن ما تشمل:

---

[1] جريدة الدستور العدد الأسبوعى، العدد ٢٥٤ الإصدار الثانى، ص٣، الأربعاء ٢٧/ ١/ ٢٠١٠م.
http://dostor.org/weekly/reportage/10/january/27/4334

١- تشكيل لجنة مستقلة مكونة من شخصيات مشهود لهم بالحياد والنزاهة لتشرف، ليس فقط على تنظيم عملية الانتخابات بل- وهو الأهم- الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها.

٢- التصويت فى الانتخابات عن طريق الرقم القومى وهو فى رأيى أفضل ضمان للتأكد من صحة الجداول.

٣- مشاركة المصريين المقيمين فى الخارج فى العملية الانتخابية عن طريق التصويت فى السفارات والقنصليات المصرية الموجودة فى محل إقامتهم أو التابعين لها كما هو معمول به فى الدول الديمقراطية النامية منها والمتقدمة مثال: جنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر والمكسيك وفرنسا وكندا وغيرها. ويبلغ عدد هؤلاء المصريين ما يزيد على سبعة ملايين «وهو عدد مساو لمن شارك فى العملية الانتخابية الرئاسية فى مصر عام ٢٠٠٥» فحرمانهم من المشاركة فى تقرير حاضر وطنهم ومستقبله هو انتقاص معيب فى العملية الديمقراطية والتى تستلزم أن يكون لكل مصرى أيا كان موقعه أو عمله الحق فى تقرير مصير وطنه.

٤- حظر حق الترشح بقدر الإمكان ولحين تغيير الدستور على من هم أعضاء فى السلطة التنفيذية وأن يكون جميع ممثلى الشعب فى المجال السياسى بالانتخاب وليس بالتعيين وهى بديهيات فى أى نظام ديمقراطى مرتبطة بالفصل بين السلطات وحق الشعب فى اختيار جميع ممثليه فى المجالس النيابية

٥- توفير مساحات متكافئة فى الإعلام لجميع المرشحين خاصة الإعلام الحكومى، الذى حان الوقت لتحويله إلى سلطة رابعة مستقلة كما هو الحال فى جميع الديمقراطيات، وليمارس مسئولياته فى متابعة أداء السلطات الثلاث الأخرى بحرية ونقل هذا الأداء إلى الشعب مصدر السلطات.

٦- إشراف قضائى كامل غير منقوص على العملية الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها خاصة على ضوء ما شاب الانتخابات الماضية من مآخذ وتلاعب

وشبهات تزوير. وبالطبع يجب أن يتضمن هذا الإشراف القضائى أن يكون القضاء هو الفيصل وصاحب القول النهائى فى أى طعون تتعلق بسلامة العملية الانتخابية وصحتها.

٧- إشراف دولى من قبل المنظمات الدولية متفق عليه مسبقا بين الحكومة وتلك المنظمات، كما هو العرف المستقر فى جميع الأنظمة الديمقراطية. وفى رأيى أن مثل هذا الإشراف سيبعث برسالة واضحة إلى العالم بشفافية الانتخابات ومصداقيتها وبأن مصر بدأت مرحلة جديدة نحو الإصلاح سيكون لها أبعاد إيجابية كثيرة دولية ومحلية.

الخطوة الثانية: البدء فى تعديل المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من الدستور والانتهاء منها قبل الانتخابات الرئاسية بعام على الأقل، وهى المواد التى بالإضافة لإلغائها الإشراف القضائى الكامل «والذى يمكن تطبيقه مرة أخرى فى الانتخابات البرلمانية القادمة ولحين تعديل الدستور» وسماحها بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لأجل غير محدود بالمخالفة لكل النظم الرئاسية الديمقراطية بدون استثناء، فإنها كذلك وبمقتضى المادة ٧٦ قصرت حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية على أفراد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة نتيجة القيود التعسفية المفروضة على تشكيل الأحزاب والمدة الزمنية المطلوبة ليكون لهم حق ترشيح ممثليهم «خمس سنوات بعد تشكيل الحزب» بالإضافة إلى الشروط التى تجعل ترشيح المستقلين من الناحية العملية مسألة شبه مستحيلة، تلك المادة التى صيغت على حد قول الكثيرين بمن فيهم أيضا أعضاء فى الحزب الوطنى نفسه لتضمن أن يكون الرئيس القادم من هذا الحزب، وبالطبع ما لم يتم تعديل تلك المادة بحيث تضع شروطا معقولة لضمان جدية المرشحين دون أن تغلق الباب أمام أكثر من ٩٥% من المصريين أمام حقهم فى الترشح «فى فرنسا على سبيل المثال يمكن للمواطن أن يترشح كمستقل إذا حصل على ٥٠٠ صوت من أصوات أعضاء المجالس المحلية البالغ عددهم ٤٥٠٠٠ أى حوالى ١% فقط من

إجمالى عدد الأعضاء» فستكون الانتخابات المقبلة شكلا آخر من أشكال «الاستفتاء» وسيناريو يأخذ من الديمقراطية شكلها ويسلبها من مضمونها.

الخطوة الثالثة: تشكيل لجنة من القانونيين والسياسيين وأهل الفكر لوضع مشروع دستور جديد للبلاد يتماشى مع قيم الديمقراطية الحقيقية ويتم من خلاله الاتفاق على القيم الأساسية التى ترتكز عليها الدولة ويستظل الشعب بها والتى لن تختلف فى رأيى عن جوهر القيم الإنسانية المتعارف عليها عالميا من مساواة وعدالة وتضامن إنسانى وحق كل إنسان فى أن تضمن له الدولة حرية الرأى وحرية العقيدة والحرية من الخوف والحرية من الحاجة. وبالإضافة إلى تقنين تلك القيم الأساسية التى تحكم المجتمع فيجب أن يضع مشروع الدستور لبنات نظام سياسى جديد سواء برلمانيا أو رئاسيا «وسواء عن طريق الانتخاب الفردى أو عن طريق القائمة الحزبية، والأخيرة فى رأيى يمكن أن تضمن تمثيل جميع فئات الشعب وطوائفه بأسلوب أكثر عدالة واتزانا من نظام الحصص المخصصة لتلك الفئة أو الأخرى» لتمكين الشعب من خلاله أن يستعيد حقوقه وحرياته وأن يشارك بجميع فئاته دون تفرقة أو تمييز فى إبداء الرأى فى إدارة شئون وطنه طالما أن الكل ملتزم بالقيم الأساسية التى تم الاتفاق عليها فى الدستور وترك الأمر فى النهاية للشعب ليقرر ما يراه.

وفى رأيى أن مشاركة الشعب والرأى العام فى النقاش حول مشروع الدستور الجديد سيكون فرصة لطرح ومناقشة جميع الإشكاليات الفكرية والعقائدية الموجودة فى مصر بهدف المصارحة والمصالحة الضرورية لشعب واحد يعيش فى وطن واحد، دون أن نخفى رؤوسنا فى الرمال الأمر الذى يؤدى إلى تفاقم تلك الإشكاليات وتعقدها ويقينى أن البدء فى اتخاذ خطوات عملية نحو بناء نظام سياسى جديد هو الطريق الوحيد لإقامة مجتمع مبنى على المؤسسات وسيادة القانون، وعلى السلام الاجتماعى والاستقرار وعلى احترام الأغلبية وحماية الأقلية، وعلى الحداثة والاعتدال، وعلى التفكير العقلانى والتسامح الإنسانى،

وعلى تداول السلطة، وعلى الشفافية والربط بين المسئولية والمحاسبة، وعلى العلم والتعليم المتميز، وعلى التخطيط السليم وحسن استخدام الموارد وتحديد الأسبقيات والقدرة على التنافس من أجل تحقيق الطفرة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والتى يجب أن تصل نتائجها من إشباع الحاجات الأساسية «غذاء- إسكان- صحة- تعليم» لكل فرد من أفراد الشعب فى أقرب وقت ممكن وبصفة خاصة للشريحة العريضة التى تعيش تحت خط الفقر وتعانى من الأمية.

لقد ركزت هنا على أسبقية الإصلاح السياسى لأن قناعتى أن إصلاح النظام السياسى هو نقطة الانطلاق نحو إصلاح اقتصادى واجتماعى طال انتظاره وممكن تحقيقه- يعبر عن إرادة الشعب بمشاركة الشعب ولمصلحة الشعب.

إن مجتمعا يقف فيه المصريون معا كالبنيان المرصوص، رجالا ونساء، مسلمين وأقباطا، أحرارا، مكرمين، قادرين، خلاقين هو مجتمع سيجعل مصر كما كانت مصدر فخر لشعبها وقاطرة دفع لعالمنا العربى واستقراره ومنارة حضارية ذات إسهام ملموس فى تقدم الأسرة الإنسانية فخورين ليس فقط بماضينا ولكن أيضا بحاضرنا ومستقبلنا.

أود أن أؤكد مرة أخرى أن مسألة الإصلاح هى مصير وطن ومسئولية شعب وليست مصير حزب أو قرار فرد. وبهذه الرؤية فقد يكون من الخير لنا جميعا أن نعلو فوق خلافاتنا وأن نبنى معا توافقا وطنيا من خلال الاستجابة لمطالب الشعب المسموعة فى كل مكان من ضرورة الإصلاح السياسى وما يتبعه من إصلاح اقتصادى واجتماعى، ومن خلال التفافنا حول الهدف الأكبر وهو الوصول إلى نظام سياسى ديمقراطى يشارك فيه الجميع بمختلف اتجاهاتهم وآرائهم.. الطريق أمامنا طويل وممتد ولكن ليس هناك مفر من أن نسلك دروبه معا. هذا هو الطريق الوحيد نحو حياة كريمة آمنة.

البرادعى لـبرنامج «القاهرة اليوم»: سأقدم رؤية عن مصر ٢٠٢٠ والنجاح ليس فى وصولى للرئاسة وإنما فى تحقيق الإصلاح[١]

أعده للنشر: هيثم دبور

قال الدكتور محمد البرادعى، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق، المرشح المحتمل فى انتخابات الرئاسة المقبلة، إن الحديث عن ترشيحه سابق لأوانه وإن كان هدفه هو أن تتحول مصر إلى دولة متعلمة وصحية، ووضع نظام يسمح بذلك، موضحا أن أول خطوة لتحقيق هذه الآمال هى وجود نظام ديمقراطى يختار فيه المواطن صفوة مفكريه لوضع نظام للمسؤولية والمحاسبة والحكم والقانون.

وقال البرادعى فى الحوار الذى أجراه معه الإعلامى عمرو أديب من فيينا وأذيع فى «القاهرة اليوم» أمس الأول «يجب أن نأخذ خطوات جادة وسريعة لإيجاد نظام ديمقراطى لأننا لا نملك هذا النظام فى الوقت الحالى»، وأجاب البرادعى حول سؤال أديب بأن قرار الترشيح يجب أن يكون حاضرا، لأن المتبقى على الانتخابات نحو عام فقط: «فى مثل هذه الظروف إذا لم يتم وضع الضمانات والأمور البديهية التى أتحدث عنها، ووجود حق وتنظيم لراغبى الترشح وليست عوائق لى ولغيرى، فأنا لا أتحدث عن نفسى هنا، ووقتها قد أترشح، وقد أرى أن هناك أشخاصا أكثر كفاءة لتولى المنصب»، وأمام إصرار أديب للحصول على إجابة قاطعة حول رغبة البرادعى فى الترشح أجاب الأخير «أنا عايز أغير البلد، ولو كان تغيير البلد يحتاج إلى الوصول إلى منصب

---

[١] جريدة المصرى اليوم، العدد ٢٠٨٠، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠م.
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=244925

الرئاسة فى ظل ظروف مغايرة مثلما قلت فلن أخذل الشعب المصرى، فأنا لا أسعى للرئاسة مثلما سعى أوباما للرئاسة فى الولايات المتحدة، لأن أوباما يعمل وفق إطار سياسى واضح، دون هذا الإطار لن أستطيع ترشيح نفسى، وحتى لو لم أترشح سأستمر فى هذا الحديث بتغيير الإطار العام، فيجب أن نسير بخطى قوية نحو مجتمع قائم على العدالة والاعتدال والحداثة والسلام الاجتماعى، فمصر منقسمة الآن بين الفقراء والأغنياء أو المسلمين والمسيحيين».

وأكد البرادعى أنه لا يستطيع أن يمنع الشعب من الحلم، وأنه يدعو قادة الفكر من محامين وأطباء وغيرهم لتشكيل جماعات ضغط على الحكومة إذا كانوا يرون أن هذه الرؤية هى السليمة لبناء مستقبل مصر، وأكمل «لا توجد فى العالم فكرة المخلّص أو المنقذ، فالتغيير يأتى من الشعب فى الأساس، وأود أن أقوم بتحريك النظام من داخله ومن خارجه عن طريق الشعب، ولا تنس أن ٣٠% من الشعب لا يقرأون ولا يكتبون، و ٤٢ % يعيشون تحت خط الفقر، ويا ريت التغيير يطلع من النظام، حتى يكون الحل توافقيا وليس صداميا».

وعن الصفة التى يصوغها البرادعى لنفسه فى ظل مناداته بالتغيير، قال «من يريد أن يجلس معى سيجلس بصفتى مواطنا مصريا له أفكار إصلاحية، فما أملكه هو قوة الحجة فأنا رجل بلا حكومة، وهذه المسؤولية أمام ضميرى أولا، لقد غبنا عن الديمقراطية لمدة ٥٠ عاما، حتى أننا لم نعد نستوعب حقوقنا الديمقراطية، فحق أى مواطن فى الترشح وألا تكون هناك عوائق غير عقلانية، والدستور الحالى يمنع أكثر من ٧ ملايين مصرى فى الخارج من الانتخاب، ويمنع المستقلين من الترشح، وأستطيع أن أخبرك كمحام أن مصر تخالف التزاماتها الدولية، لكننى لا أريد أن أتكلم بالقانون وأريد أن يتم النظر للأمر على أنه بديهيات، وسأستمر فى التحدث داخليا وخارجيا، وحزبى الحقيقى هو الشعب المصرى».

وعلق البرادعى على موافقة مجلس الشعب على تعديلات المادة ٧٦ منذ ٥ سنوات بأن المجلس لا يمثل الشعب، ولا توجد انتخابات حرة نزيهة لاختيار أعضائه، وقال «أى نظام ديمقراطى تقل فيه المعارضة عن ٤٠% ليس نظاما ديمقراطيا، والمعارضة فى مجلس الشعب لا تمثل أكثر من ٣ %، وتعديل المادة ٧٦ مجرد خطوة بسيطة نحو الديمقراطية، ومصر تحتاج إلى خطوات أكبر وأقوى، وقد قارنت دستورنا بالدستور الفرنسى فوجدت أننا أخذنا من كل بستان زهرة لنصنع دستورا ليس به أى تناسق».

رد البرادعى على الاتهامات التى تواجهه بالابتعاد عن مصر وعدم درايته بأحوالها بقوله «أنا لم أبتعد عن مصر، فطوال تلك الفترة كنت أقضى مع عائلتى شهرا كل عام داخل مصر، إلى جانب أن عائلتى وأقاربى يقيمون فى مصر، لذلك لا أعتبر نفسى منفصلا عن مصر، أما ما يسمونه مشاكل مصر، فمشاكل مصر ليست أعجوبة ولا تختلف كثيرا عن ١٠٠ دولة نامية أخرى من فقر وجهل وفساد، والمصرى يشعر بأن مشكلاته مختلفة عن الآخرين وهذا خطأ، فطوال عملى رأيت نحو ١٥٠ دولة مشاكل بعضها أسوا من مصر والبعض وضعها أفضل، فالمرض فى مصر يشبه المرض فى زامبيا أو المكسيك وإنما نحتاج إلى فريق طبى يفهم طبيعة المرض ويحله»، وعن رؤيته إذا توفر له الترشيح قال البرادعى «سأقدم رؤية تناقش التحديات والتوقعات، فمثلا سأقدم رؤية عن مصر ٢٠٢٠، وإذا نجحنا سننجح سويا، وإذا فشلت سنتداول السلطة، فأنا أريد تغيير المادة ٧٧ من الدستور، لأنه لا يوجد نظام ديمقراطى يعطى الحق لرئيس الجمهورية فى أن يبقى فى السلطة لأكثر من فترتين رئاسيتين كل منهما ٥ سنوات».

وأضاف البرادعى «النجاح ليس هو الوصول للرئاسة، وإنما هو تحقيق الإصلاح الذى يلى تولى المنصب، فما فائدة أن أصبح رئيسا ولاتزال نسبة الفقر ٤٢%، فالإمارات من ٤٠ عاما لم يكن بها مكان لشخص يعمل وكانوا يخرجون

إلى البحرين بحثا عن لقمة العيش، الصين زرتها عام ١٩٧٧ مع الرئيس مبارك وقت أن كان نائبا لرئيس الجمهورية وكانت جمهورية من العشش، اليوم الصين هى ثانى أقوى اقتصاد فى العالم، فالدول تصنع نهضتها فى ٤٠ عاما تقريبا».

وبسؤال البرادعى عن مصدر الأمل فى دعوته الإصلاحية أمام هذا النظام المهيمن أجاب «الشعب هو مصدر الأمل، فعندما تسأل المواطن المصرى عن حاله تجده غير سعيد للعديد من الأسباب، وهناك رغبة فى التغيير، ومثال ذلك الشباب الذى أيد أفكارى، فهو لا يعرفنى ولا أعرفه، ويضايقنى أن الحكومة ألقت القبض عليهم لأن التعامل مع مشكلاتنا لابد أن يكون سياسيا وليس أمنيا».

وحول هجوم الصحف القومية عليه قال البرادعى «الهجوم الذى شنته الصحف القومية ضدى ارتد عليها، فقد جعلونى بطلا قوميا، لأنه مزيج من الكذب والإسفاف، ولن أنزل لمستوى أن أقاضى بعضهم بتهمة السب والقذف، وهذه الأوضاع تفرز الناس بطريقة أو بأخرى، وفى رأيى أنهم كتبة حكوميون وليسوا صحفيين، وأكبر دليل على تدنى المستوى هو الادعاء بأننى مزدوج الجنسية، فأنا فى حياتى لم أحصل سوى على الجنسية المصرية، ثم أن القاعدة تقول البينة على من ادعى، وعندما تجد رئيس تحرير صحيفة كبيرة يكذب فهو شىء مشين».

وبسؤاله حول تحاشى ذكر الرئيس مبارك واستبداله بكلمة النظام أجاب «أنا كمواطن كنت أزور الرئيس مبارك سنويا فى إجازاتى، وعلاقتى به علاقة مودة واحترام، وأسدى النصح دائما فى الشؤون الداخلية والخارجية، لا أذكر الرئيس لسبب واحد هو أننى لا أعرف من ينفذ سياساته، ولا أعرف إن كان الرئيس مبارك سيقابلنى هذه المرة أم لا، وأنا لم أطلب مقابلته»، مشيرا إلى أن أزمة الدولة ليست أزمة شخص وإنما هى أزمة مؤسسة يوجد بها كثير من المشكلات فى سياساتها، وقال «وأذكر أننى سألت الرئيس مبارك حول سياسة التعليم وقلت (هو أنا ليه ابنى اتعلم مجانا وأنا رجل قادر)».

ولم يستطع البرادعى تحديد فرصته للفوز بالمنصب أمام مرشح الحزب الوطنى إذا توافرت الضمانات، وقال «فرصتى ليست معدومة لكننى أستطيع تحديدها قبل شهرين من الانتخابات حتى أجد صدى دعوتى لدى عموم الجماهير، ولن يفرق كثيرا مَنْ المرشح أمامى سواء كان الرئيس مبارك أو جمال مبارك لأن برنامجى الانتخابى هو الفيصل وليس برنامج الخصم».

وأضاف البرادعى: «نحن نعانى من ازدواجية، فالدستور المصرى فى مادته الأولى يقر أن الدين الرسمى هو الإسلام وأن مصدر التشريع هو الإسلام ثم يرفض حزبا سياسيا قائما على نفس المبدأ، ثم أنه من غير المعقول أن يكون هناك ٨٨ عضوا فى مجلس الشعب ينتمون لجماعة محظورة، وبالمثل حرية العقيدة للمسيحيين، وأن يبنوا كنائس براحتهم، ولا بُدَّ أن يكون تمثيلهم متساويا، حتى المرأة لابد أن تحظى بحقوق فى الحصول على التمثيل بالنصف أيضا وليس بالكوتة».

وقال حول امتلاك إيران للسلاح النووى «مشكلة إيران أنها تسعى للاعتراف بها قوة إقليمية فى المنطقة، وحصولها على المعرفة النووية يمنحها هذا الاعتراف الدولى، وأنا كمواطن عربى مسلم لا يخيفنى امتلاك إيران لسلاح نووى، لكننى أسعى لانتزاع السلاح النووى من العالم ككل».

«البرادعى» لـ«واشنطن بوست»: على المصريين أن يحاربوا من أجل حريتهم.. وهناك توقعات مبالغ فيها عما أستطيع فعله[1]

أرجع الدكتور محمد البرادعى، الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عدم انضمامه إلى مظاهرة حركة ٦ أبريل إلى أنه لن يشارك فى مظاهرات سلمية بها ١٠٠ أو حتى ٥٠٠ شخص، وإنما سيشارك فى التحركات التى يمكن أن تحدث فرقا، قائلا إنه «لابد من التفرقة بين النشطاء وعامة الناس الذين يقودون حركة للتغيير».

وقال البرادعى فى حوار مع صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، نشرته أمس الأول، إنه لم يشارك فى المظاهرة حتى لا يشعر المصريون أن حضوره يمثل «حماية» لهم، وقال: «عليهم أن يدركوا أن مصر بلدهم، وأن عليهم مسؤولية، وينبغى عليهم المحاربة من أجل حريتهم سواء كنتُ موجودا أم لا، لأن هناك توقعات مبالغا فيها عما أستطيع أن أفعله».

وأضاف البرادعى فى حواره مع الصحيفة الذى أجرته «جانين زاشاريا»، أنه يحاول على الأقل فى هذه المرحلة المبكرة أن يوضح بعض المشاهد عما يجب أن يكون عليه المستقبل فى مصر، خاصة أنه أصبح واضحا أننا فى «نهاية طريق مسدود» وعلينا أن نتحرك نحو الديمقراطية، لأنه ليس هناك طريق آخر، فالأمر سيؤثر على العالمين العربى والإسلامى، حيث سيتغير كل شىء داخليا وخارجيا.

---

[1] جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١٢٩، ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م.
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=250887

ووصف البرادعى مصر بأنها «محرومة» من الديمقراطية منذ عام ١٩٥٢، مؤكدا أن المشكلة تكمن فى أن الناس لا يعرفون ماهية الديمقراطية أو كيف يحصلون عليها، فلقد أصبحت الناس خائفة جدا ومتشائمة تجاه حدوث أى تغيير، لدرجة أنها أصبحت جزءا من اللامبالاة الموجودة حاليا.

وردا على سؤال عما إذا كانت مطالبه تعد «عملية سيتم تحقيقها على المدى الطويل»، وليس خلال الـ ١٨ شهرا المتبقية قبل الانتخابات، قال البرادعى: «الأمر فى النهاية يعتمد على معنى التغيير، فإذا كنا نريد تغيير عقلية الناس، ودفعهم لفهم الديمقراطية وكيفية ممارستها، والحصول على تعليم، ورعاية صحية جيدة فإن الأمر سيأخذ فى اعتقادى جيلا بأكمله».

وتابع: «لهذا أهدف إلى تحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى فى الوقت ذاته، ولكننى سأركز حاليا على الأهداف القريبة المتمثلة فى انتخابات حرة ونزيهة ونظام تعددية حزبية، وفرص متساوية، وتغيير للدستور، خاصة أن النظام السياسى بأكمله نشأ على أساس غير شرعى».

وفى رد له عن سؤال لماذا توجد أحزاب أخرى فى مصر إذا كان الحزب الوطنى يسيطر على الحكم، قال البرادعى إن الوضع السياسى فى مصر بأكمله مجرد «خدعة» و«مسرحية هزلية» لذا لن أكون جزءا منه دون حدوث تغيير، فهناك ستة أو سبعة مطالب تضمن وجود أى ديمقراطية فى العالم لابد أن تتوافر فى مصر، وما يوجد حاليا ليس ديمقراطية، وإنما مظهر آخر لنظام الحزب الواحد.

وعن عدم انضمامه إلى أى حزب، أكد أنه يريد أن يشارك مستقلا وبدعم من الناس، وليس بالانضمام إلى حزب سياسى، مشددا على أنه مع احترامه لجميع الأحزاب السياسية، فإنه لن يترشح ما لم تتح له فرصة متساوية وسط دعم سياسى كبير، مؤكدا أن اهتمامه الأساسى هو الإصلاح وليس الترشح بالضرورة.

وأضاف أن الحزب الوطنى يمتلك برنامجا سياسيا ولكنه فشل فى تحقيقه، فبعد ٣٠ عاما لايزال هناك أكثر من ٤٠% من الشعب تحت خط الفقر، و٣٠% منهم أميون، مؤكدا أن كل شيء فى الدولة يبدأ وينتهى حيث النظام السياسى الذى يتيح تمكين الشعب، وأن تكون الناس قادرة على انتخاب برلمان مناسب ومستقل تكون فيه الأغلبية للمنتخبين وليس للحكومة، ويتم تغيير الحكومة كل أربع سنوات، بالإضافة إلى وجود استقلال قضائى.

وشدد البرادعى على أنه ليس هناك أى من هذه الأشياء فى مصر الآن، فنحن لدينا ديمقراطية شكلية ولكنها صفر فى جوهرها، مشيرا إلى أنه دون وجود نظام سياسى لائق ومناسب سنظل نرى القمامة فى الشوارع، ونعانى أزمة المرور، فالتطوير الاقتصادى والاجتماعى مرتبط بنوعية النظام الذى نملكه.

وردا على سؤال حول ما إذا كان معاديا لخطة «التوريث» فى حال وجودها أصلا، أصر البرادعى، على أن هذا ما يقوله الناس، وهى فكرة «تراثية»، معتبرا أن الحديث عن توريث الأب لابنه زاد فى ظل تقديم النظام الحاكم نفسه على أنه البديل الوحيد للإخوان المسلمين الذين يعتبرهم على قدم المساواة مع أسامة بن لادن، منوها بضرورة فهم سبب تمتع الإخوان المسلمين بالكثير من المصداقية والدعم، فالأمر يكمن فى أن جميع الأحزاب السياسية العلمانية الأخرى تم منعها من القيام بدورها، كما أن الإخوان يساعدون الناس فى الشوارع وهو ما لا تفعله الحكومة.

وعن استخدام الحكومة المصرية لقانون الطوارئ لمنع وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة وتحويلها إلى دولة إسلامية، قال البرادعى: «حتى لو كان هناك متشددون فى جماعة الإخوان فبينهم معتدلون مثل محمد سعد الكتاتنى الذى زارنى مرتين فى بيتى، وأوضح أنه ضد الدولة الدينية ويريد دولة مدنية»، وأكد البرادعى أنه سيتخذ الإخوان شركاء طالما عملوا وفقا للدستور، كما يحدث فى

كل الدول، وأضاف: بعد أسبوع من وصولى تلقيت دعما من الحزب الشيوعى المصرى والإخوان المسلمين وكانوا فى بيتى معا، مما يعنى أن هناك خطأ حقيقيا فى النظام الحاكم.

وعن رأيه فى أن كون جمال مبارك نجل الرئيس مبارك إصلاحيا، قال البرادعى: «ليس لدىّ أدنى فكرة، فربما يكون إصلاحيا فى المجال الاقتصادى الاجتماعى، إلا أننا لن نحقق الإصلاح فى المنطقة دون التغيير السياسى، فالنظام الجديد لابد أن يعتمد على المؤسسات وليس نظام الشخص الواحد».

وفيما يتعلق برؤية بعض المسؤولين فى الحزب الوطنى أن دعوته للإصلاح ليست أمرا سهلا مثل إعداد القهوة، قال البرادعى إنه يتفق معهم أن: الإصلاح ليس «قهوة فورية» إلا أننا لن ننتظر ٧ آلاف سنة أخرى للتغيير، وعلينا أن نتخذ خطوات، ولا ننتظر السراب، فما يحدث فى مصر هو انتظار للسراب وأنا لن أنتظره.

وعن حضوره قداس الكنيسة يوم أحد القيامة، أرجع البرادعى ذهابه إلى هناك إلى لقائه بامرأتين قبطيتين على الطائرة خلال عودته من فيينا، أخبرتاه أنهما خائفتان من الذهاب إلى قداس «عيد القيامة» بسبب ما حدث من اعتداءات ضد الأقباط فى عيد الميلاد المجيد، وقال: «أردت أن أحضر لأظهر أنهم جزء من مصر بصرف النظر عن ديانتهم، كما أننى اندهشت من التأييد الذى حصلت على من خلال التعليقات والشكاوى المكتوبة التى قدموها لى»، قائلا إنه كان حزينا من الإجراءات الأمنية حول الكنيسة، مؤكدا أنه لم يكن يحاول أن يقابل رجال الدين وإنما أراد أن يقابل الناس ويقول «نحن معا فى ذلك».

وعن عودته للقاهرة وإطلاقه فكرة حركة التغيير، قال إنها جاءت بالصدفة، مضيفا: «الناس طالبتنى بالحضور والمشاركة.. من هنا بدأ الأمر..بدعوة من حفنة من الكتاب والمثقفين»، لافتا إلى أنه لا يهتم بترك الرئيس مبارك للسلطة،

ولا يهتم بالأمر على نحو شخصى، وإنما يتحدث عن السياسة، خاصة أن الدولة تتلاشى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

وقال البرادعى إنه يختلف مع الرئيس الأمريكى جورج بوش فى كل شىء إلا فى دعوته للديمقراطية، إذ اعتبرها الشىء الصحيح الوحيد، إذ إنه لايمكن لدولة فى القرن الـــ٢١، أن يظل شعبها يعيش لمدة ٣٠ سنة تحت قانون يعتبر تجمع أكثر من خمسة أمرا ضد القانون أو تنظيم مسيرة سلمية خرقا له، كما أنك لو أردت تأسيس حزب عليك أن تذهب إلى الحزب الوطنى.

وأضاف البرادعى أنه علينا أن نعى أن أمريكا لا تمتلك الحقيقة، فكل شخص فى الجنوب أو الشمال أو الغرب أو الشرق عليه أن يدرك أن حقوق الإنسان عالمية، وينبغى أن يحظى الجميع بنفس الحقوق الأساسية للحياة بحرية، فالإصلاح لابد أن يأتى من داخل الدولة.

وعن تدخل المجتمع الدولى فى دعم الديمقراطية، قال البرادعى إنه لابد من تحقيق المصداقية فى مسألة حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية التجمع، بأن يتم النظر إليها فى جميع الدول دون غض البصر عن الأنظمة الصديقة، فحقوق الإنسان قضايا عالمية.

ورأى البرادعى أن عدم المصداقية فى التعامل مع حقوق الإنسان وبقاء نظم الحكم الاستبدادية يزيد التطرف فى العالم العربى ومصر، مؤكدا أن الدولة لو بقيت على هذا النحو فسيتسمر التطرف ليس فى مصر فقط ولكن فى كل العالم العربى، فمصر تمثل مرشدا لبقية الدول العربية.

تأملات فى شخصية البرادعى
بقلم د محمد المهدى[1]

كونه قانونيا جعله مدققا فى كلامه وأفعاله يختار كل شيء بدقة وعناية ولا يتعجل فى الأحكام أو القرارات أو الأفعال.

يبدو مترددا فى بعض الأحيان نتيجة حرصه على أن يستوفى المعلومات والقرائن والدلائل قبل أن يصدر حكما.

قد يكون الشخص عاديا فى ظروف ما وفى بيئة ما ولكنه قد يصبح عبقريا «أو قائدا أو مصلحا أو مؤثرا» فى أحوال بعينها، وهذا ما يجعل أبناء العباقرة غالبا أشخاصا عاديين على الرغم من كونهم ورثوا درجة عالية من ذكاء آبائهم أو أمهاتهم، ولكنهم لم يعيشوا فى المكان أو الزمان الذى يفجر عبقريتهم ويضعها حيث يحتاجها الزمان والمكان والناس. هذه المقدمة ضرورية لكى نرى سمات شخصية البرادعى فى إطار الزمان والمكان والأحداث، حيث إن هذه العوامل قد تكون محفزات لبعض السمات ومثبطات لسمات أخرى، وقد تجعل منه بطلا قوميا نقل بلاده من الاستبداد إلى الديمقراطية الحقيقية، وقد تجعله شخصا أعطى للناس حلما ورديا ثم انسحب عند مواجهة الشدائد وتركهم فى ظلمات لا يبصرون.

وربما تساعدنا هذه التأملات فى شخصية البرادعى فى ضبط إيقاع توقعاتنا منه فلا نبالغ (تحت تأثير القهر والاحتياج واليأس) فى تصويره كبطل أسطورى ومخلص جاء ليحل لنا كل مشاكلنا ونحن هاهنا قاعدون (أو نائمون)، وفى نفس الوقت لا نغمطه حقه كرجل له تاريخ مهنى وشخصى

---

[1] مقال تأملات فى شخصية محمد البرادعى، دكتور محمد المهدى، جريدة الدستور الأسبوعية، الإصدار الثانى العدد ٢٦١، الأربعاء ١٧/ ٣/ ٢٠١٠م.
http://doster.org/weekly/reportage/10/march/17/9780

مشرف وصل به إلى قمة العمل الدولى وإلى أرفع جائزة عالمية. وستكون قراءتنا لملامح شخصيته مبنية على ما توافر من تفاصيل سيرته الذاتية وتاريخه العلمى والوظيفى، والحوارات التى أدلى بها لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، إضافة إلى قراءة لغة الجسد لديه التى تعبر عن أشياء قد لا تفصح عنها اللغة اللفظية.

عبقرية الفكرة

ترى من فكر فى حضور البرادعى إلى مصر فى هذا التوقيت ليربك الحسابات ويغير المعادلة ويحرك المياه الراكدة؟. لقد كتب أنيس منصور عام ٢٠٠٥ م يدعو البرادعى للعودة إلى مصر فى حالة عدم فوزه برئاسة الوكالة الدولية للطاقة للمرة الثالثة، حيث كانت أمريكا تعارض ترشيحه، ولكن ربما لم يدر بخلد الأستاذ أنيس منصور أن البرادعى سيحضر منافسا على مقام الرئاسة، وإنما كان يدعوه كعالم مصرى يفيد بلده بعلمه وخلقه وأمانته. ولكن الدعوة الأساسية للبرادعى بشكل صريح لينافس على منصب الرئاسة يبدو أنها جاءت من الأستاذ إبراهيم عيسى حيث تبنت صحيفة الدستور هذه الفكرة، وطرحها عيسى ومازال يطرحها بقوة، وراحت بقية الصحف المستقلة تدعم هذا الطرح بقوة، وأصبحت صورة البرادعى وأخباره تتصدر الصفحات الأولى لتلك الصحف بشكل يومى فيما يشبه صناعة النجم.

وقد كانت المعادلة المطروحة قبل دخول البرادعى على الخط تتلخص فى الخيار بين السلطة الحالية وبين الإخوان المسلمين، وبما أن العالم الخارجى يخشى الإخوان ولا يريد تكرار تجربة حماس، كما أن الأقباط فى مصر يخشون وصول الإخوان إلى الحكم، إضافة إلى بعض القوى اليسارية والعلمانية، لذلك كان كل هؤلاء يسلمون على مضض ببقاء النظام الحالى رغم كل المشاكل والنكبات، ورغم الجمود السياسى وانعدام فرص تداول السلطة أو

التغيير بأى درجة من الدرجات. وحين طرح البرادعى كبديل ثالث لا ينتمى إلى الحزب الوطنى ولا ينتمى إلى الإخوان.. المسلمين تغيرت المعادلة ولم يعد أحد يقول بأنه لا بديل للسلطة الحالية إلا الإخوان إذن فلترضوا بنا رغم أنفكم. والبرادعى بديل منطقى موضوعى، فهو شخص غير مستقطب، ويتمتع بسمعة ممتازة، وتاريخه نظيف بدرجة هائلة، وهو عالم كبير حصل على دكتوراه فى القانون من أفضل جامعات أمريكا، وموظف دولى ناجح وراق، وحاصل على أرفع جائزة دولية وهى جائزة نوبل، وهو شخص مفكر ومتوازن، ويعرف كيف يقود المرحلة الانتقالية التى تحتاجها مصر بشدة فى هذه المرحلة للتوجه نحو حكم ديمقراطى حقيقى وسليم. وعمر البرادعى لن يغريه بالطمع فى الاستمرار فى السلطة، كما أن ابنه ليس له اهتمامات بالسياسة، إذن فلا خوف من احتمالات التمديد أو التوريث، كما أن ثقافته القانونية، وتشبعه بالقيم الديمقراطية التى عاش فى ظلها فى الغرب يجعله الشخص المناسب جدا لهذا الدور فى هذه المرحلة. وكونه جاء من خارج المنظومة الحزبية (سواء موالية أم معارضة) يعتبر ميزة، إذ هو لم يتلوث بمخلفات الوضع المصرى المضطرب والمتأزم والمتلوث منذ سنوات، كما أنه مناسب أن تلتف حوله القوى المختلفة من اليمين إلى اليسار مرورا بالوسط، وقبل مجيء البرادعى كان الحديث يدور حول عدم وجود شخص مناسب لشغل هذا المنصب الرئاسى الرفيع، ولما حضر البرادعى سقط هذا الادعاء سقوطا مدويا، إذ نحن أمام شخص يشرف أى بلد فى العالم أن يقوده هذا الشخص.

جذوره وعلاقاته العائلية

ينحدر من أسرة عريقة تمتد جذورها إلى بلدة أبيار، مركز كفر الزيات، محافظة الغربية، وهى بلدة تضم عددا كبيرا من كرام الأسر المصرية. وهو أكبر أبناء الأستاذ مصطفى البرادعى، نقيب المحامين الأسبق وصاحب

المواقف الوطنية فى العمل النقابى، حيث واجه رجال الثورة فى مراحلها الأولى بسبب حرصه على تكوين نقابة قوية فى صورة ديمقراطية سليمة وقد سبب له هذا مشاكل كثيرة ومع هذا لم يتراجع عن مبادئه وعن مواقفه. والدكتور البرادعى له أربعة من الإخوة والأخوات يصغرونه.

ويبدو أنه كان متأثرا بوالده لذلك اكتسب منه الكثير من الصفات مثل التواضع والبساطة مع االإصرار الشديد فى الحق والمثابرة للوصول إليه. وعلاقته بأمه وإخوته علاقة قوية تتبدى بارتباطه الدائم بهم رغم كثرة مشاغله وزياراته المتكررة وسؤاله عنهم، وربما يعود ذلك إلى كونه الابن الأكبر، وهذا الترتيب بين الإخوة والأخوات يعطيه سمات الأبوة من النضج والإحساس بالمسئولية والرعاية، وقد قام بدور الأب فعلا بعد وفاة والده عام ١٩٧٧م.

وهو متزوج من سيدة تنتمى أيضا إلى إحدى الأسر العريقة فى مصر وهى السيدة عايدة الكاشف، وله ابن وأبنة .وتصفه أخته ليلى بأنه يتميز بخفة الدم وروح الفكاهة، ومع ذلك كان بمثابة القدوة والأب لإخوته.

مفتاح شخصيته

لكل شخصية مفتاح إذا عثرنا عليه أمكننا تفسير كثير من أفكار وسلوكيات وردود أفعال هذه الشخصية، وإذا أردنا معرفة مفتاح شخصية البرادعى فهو «القانونى» المتوجه نحو رعاية الحقوق والحفاظ عليها وفق ضوابط وقواعد القانون. بمعنى أنه نشأ فى أسرة بها عدد كبير من القانونيين أو الذين يعملون فى مجالات تتصل بالقانون، ووالده كان محاميا كبيرا ونقيبا للمحامين، وهو قد اختار دراسة القانون عن حب، وحتى حين التحق بالسلك الدبلوماسى وسافر إلى أمريكا اتجه إلى دراسة القانون وحصل على الدكتوراه فيه، وحتى عمله فى الوكالة الدولية للطاقة فهو متصل بتطبيق القانون الدولى فى مسألة نزع وحظر السلاح النووى. وكونه قانونيا جعله مدققا فى كلامه وأفعاله، يختار كل

شىء بدقة وعناية ولا يتعجل فى الأحكام أو القرارات أو الأفعال، وربما يبدو مترددا فى بعض الأحيان نتيجة حرصه على أن يستوفى المعلومات والقرائن والدلائل قبل أن يصدر حكما، وهذه السمات (التدقيق والتأنى والتردد أحيانا) قد يعزوها البعض إلى سمات وسواسية فى الشخصية، والسمات الوسواسية ليست مرضا وإنما هى طبيعة فى بعض الأشخاص الذين يتميزون بالحرص الشديد على النظام والدقة والانضباط، ولديهم معايير أخلاقية عالية، ولا يتعجلون فى اتخاذ قراراتهم. وكونه قانونيا يجعله يميل لجانب العدالة والشرعية وضبط الحياة بضوابط القانون. والقانونى قد يمثل سمة «الأب الناقد» فى عرف نظرية التحليل التفاعلاتى لإريك برن، فهو يهتم بما يصح ومالا يصح، ويرصد الشذوذات فى السلوك ويعيدها ويضبطها وفق معايير القانون، ويضبط إيقاع السلوك وإيقاع الحياة طبقا للقواعد والنظم المتعارف عليها لدى العقلاء. والبرادعى فعلا يحمل هذه السمات ولكنه فى ذات الوقت يحمل سمات الأب الراعى، وهذا يبدو فى طيبته وسماحته الظاهرة، وربما يكون قد اكتسب سمات الأب الراعى من كونه الابن الأكبر لأبويه، والأخ الأكبر لإخوته. وحتى عمله فى الوكالة الدولية للطاقة كان يتكون من شقين، يعرف الناس الشق الأول منهما وهو التفتيش على المنشآت النووية المخالفة للمعاهدات وقواعد القانون الدولى، ولكن الشق المجهول هو ذلك الجهد الذى تبذله الوكالة لمساعدة الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار السلاح النووى لكى تطور برامجها النووية السلمية لتوفير ما تحتاجه من الطاقة. وهو لم يكن يميل إلى الإجراءات العقابية فى التعامل مع الدول المخالفة وإنما كان يدعو إلى الحلول السلمية والتوافقية.

ونلمح صفة «القانونى» (ذات الشق النقدى والشق الرعائى) فى البيان الذى أصدره البرادعى ونشر فى أكثر من صحيفة مستقلة يوم ٢٠١٠/٣/١٢م معربا فيه عن استيائه من تعرض أحد مؤيديه فى الفيوم، وهو الطبيب طه عبدالتواب، للإهانة والتعذيب على يد أحد الضباط (والقضية الآن قيد التحقيق

بأمر من النائب العام)، فقد قال فى بيانه: «إننى أدين بأقوى الكلمات ما تعرض له هذا المواطن البريء من اعتداء همجى، وما قد يتعرض له أى مواطن آخر يعبر عن رأيه بالوسائل السلمية، سواء بالقول أو الفعل، وأود أن أنتهز الفرصة لأعبر عن تضامنى الشخصى وغير المحدود مع الدكتور طه عبدالتواب ومع كل مواطن حر مخلص حريص على عزة بلاده وكرامتها، وأعلن استعدادى التام لبذل كل ما أستطيع من جهد للدفاع عن حقه فى التعبير عن رأيه وحلمه فى وطن آمن ومتحضر، وأطالب السلطات المعنية بتقديم مرتكب هذه الجريمة البشعة إلى القضاء العادل ليلقى الجزاء الذى يستحقه.... وأود فى النهاية أن ألفت انتباه الجميع إلى أن اللجوء إلى هذه الأساليب غير المتحضرة يعد انتهاكا صارخا لكل الأعراف والقوانين الدولية ويعرض مرتكبيها للمساءلة أمام المحاكم الوطنية»، ويتضح من هذا البيان توجهه الأساسى نحو رعاية الحقوق والحفاظ عليها تحت ضوابط القانون.

وقد برزت صفة «القانونى» لديه إبان أزمة العراق ومشكلة وجود أو عدم وجود سلاح نووى لديه، وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة برئاسة البرادعى ببحث الموضوع والتفتيش فى أنحاء العراق ثم صدر التقرير التاريخى الشجاع بخلو العراق من الأسلحة النووية، وقد كان تقريرا صادما لأكبر قوة دولية وهى أمريكا، حيث كانت تحتاج لغطاء يعطيها الشرعية فى تدميرها للعراق، ولكن الرجلان الشجاعان البرادعى وهانز بليكس وقفا فى الأمم المتحدة وفى جلسة تاريخية يعلنان خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل.

ولكونه قانونيا فهو لا يداهن الجماهير سعيا نحو شعبية بأى ثمن (كما يفعل السياسيون البراجماتيون)، ولا يتلهف على الأضواء الإعلامية ليحقق شهرة يسخرها لتسويق أفكاره أو سياساته.

وصفة «القانونى» لديه تجعل الناس أمامه سواسية، والمعيار لديه هو التزام الأشخاص أو عدم التزامهم بالقانون، وقد تعود فى ممارسته المهنية أن

يلقى رؤساء دول كبيرة وصغيرة، وأن يقابل المستبدين والطغاة والجبابرة من الحكام، ولم يكن يخشى أحدا منهم ولا يضع اعتبارا إلا لموافقة سلوكهم وسلوك دولهم لنصوص المعاهدات ومواد القانون الدولى. إذن فهو يقف موقف القاضى الذى لا يرهب المجرم الذى يحاكمه حتى ولو كان من عتاة الإجرام، ولا يستجيب فى ذات الوقت لضغوط سلطوية فوقية مهما كان مصدرها.

ولأنه رجل قانون فقد تعلم طوال حياته المهنية أن يكون محايدا ولا يسمح لمشاعره أن تؤثر فى ردود فعله أو قراراته، وقد ظهر هذا عمليا أثناء لقاءاته الإعلامية مع أحمد المسلمانى وعمرو أديب ومنى الشاذلى، فعلى الرغم من وضع ألغام فى الحوار، أو بعض الأسئلة المستفزة أو التهكمية إلا أنه لم يكن يأخذ هذه الأشياء بشكل شخصى يدفعه للانفعال أو الشعور بالاعتداء على مكانته الرفيعة بل كان دائما يرد بأدب وترفع القاضى العادل النزيه.

شخصية والده وأثرها فيه

يتحدث الدكتور محمد البرادعى عن والده بإعجاب شديد، وهو محق فى ذلك، فوالده هو الأستاذ مصطفى البرادعى، وكان نقيبا للمحامين، دخل فى مواجهات مع الرئيس عبدالناصر والرئيس السادات دفع ثمنها غاليا ومع ذلك لم يتراجع، فهو كما يقول الدكتور محمد البرادعى كان شخصا يؤمن تماما بإنه لا أمل لمصر بدون حرية وديمقراطية، وأن الشخص لابد أن يكون هو صاحب القرار، وأن الحاكم هو وكيل عن الشعب. ويصف والده بأنه كان خفيض الصوت، خجولا جدا، وكان أيضا مدافعا صعبا عن آرائه طوال حياته، وحتى توفى لم يحيد قيد أنملة عن قول الحق، وكان يطالب فى كل مناسبة بضرورة حرية الصحافة الديمقراطية وتعددية الأحزاب، وقد فقد منصبه كنقيب للمحامين بسبب تلك الآراء، ولكن أعيد انتخابه مرة أخرى. وقد دخل فى مواجهة أخرى مع السادات حين أعلن الأخير عن فكرة القضاء الشعبى، وكان

الوالد مصطفى البرادعى يرفض فكرة القضاء الشعبى .. وعبر عن رأيه بصراحة فى مواجهة السادات بأن القاضى لابد أن يكون خريجا لكلية الحقوق، والقضاء له قدسية معينة، ويقول الدكتور البرادعى عن تجربة والده: « أنا أحمل تقديرا كبيرا لما قام به، حتى وإن خسر قضيته فى ذلك الوقت، ولكن كسب نفسه وكسب مصداقيته. تعلمت منه أن الشخص لابد أن يعبر عن رأيه أيا كان بشجاعة وبصراحة طالما أنه يقف على أرض صلبة، وطالما أنه ليس لديه أجندة خاصة».

هويته

بعض الناس يبدون قلقهم تجاه هوية الدكتور البرادعى فيقولون: «على الرغم من أنه مصرى، نشأ وقضى طفولته وصباه وجزءا من شبابه على أرض مصر، إلا أن جزءا كبيرا من تعليمه وثقافته تم صياغته فى الغرب، وقد عاش سنوات طويلة من عمره فى المجتمعات الغربية وتشبع بعاداتها وتقاليدها وثقافتها، ولم يعش الحياة المصرية بمشاكلها وهمومها، ولم يتشبع بالثقافة العربية والإسلامية، وأن تصريحاته تعكس توجها إنسانيا عاما يخلو من روح الهوية المصرية أو العربية أو الإسلامية، وبالتالى فهو قد لا يتحمس للقضايا الوطنية أو القومية أو الأممية بقدر حماسه للقضايا الإنسانية، وهو بالتالى يستطيع أن يلعب دور المصلح الإنسانى وداعية السلام العالمى ولا يصلح لدور رئيس لدولة مصرية عربية إسلامية".

وقد يكون بعض ذلك صحيحا، ولكن البعض الآخر يحتاج لتصحيح، فالشخص يكتسب الهوية منذ السنوات المبكرة من عمره، ثم تتشكل بصفة راسخة عند مرحلة المراهقة وما بعدها من بواكير الشباب، وقد كان البرادعى فى تلك المراحل يعيش فى أحضان الثقافة المصرية العربية الإسلامية، وهو حين التحق بالعمل فى الخارجية كان يعمل فى إطار تحقيق المصالح الوطنية

لسنوات ممتدة، إذن فهو ليس بعيدا عن ثقافته الأصلية وليس غريبا عن مصالح وطنه. أما فترة عمله كموظف دولى فقد أكسبته رؤية أوسع للمصالح وهى مصالح البشر عموما بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، وهى رؤية إنسانية منضبطة بضوابط الشرعية والقانون، وهى ليست عيبا فيه بل هى ميزة كبرى، وهى لا تتعارض مع قدرته على الحفاظ على مصالح أهله وذويه ووطنه، فالذى يدافع عن حقوق ومصالح الغرباء لا يتصور أنه يضيع حقوق ومصالح الأقربين. وقد كان طوال حياته على صلة جيدة بعائلته وأصدقائه وبنى وطنه، ولم يعرف عنه تنكره لثقافته الأصلية ولا انبهاره بالثقافة الغربية كما فعل كثيرون ممن لم يغادروا أرض مصر ولكنهم يحطمون الثقافة المصرية العربية الإسلامية ويعلون من شأن الثقافة الغربية.

منطق المعارضين له

بعض الناس يهاجمونه بشدة ويرون أنه ساهم فى تدمير القوة النووية الناشئة فى العراق، وقام برقابة شديدة على كثير من دول العالم حتى يحرمها من حلم امتلاك السلاح النووى وذلك لحساب قوى القهر والاستكبار فى العالم والتى تريد أن تمتلك هى القوة وتمنعها عن الآخرين. ويتهمه البعض بأنه تشدد فى التعامل مع إيران، وتساهل جدا مع أسلحة إسرائيل النووية. وعلى العكس كانت واشنطن تردد أنه ضعيف ومتساهل أمام كوريا الشمالية وإيران، ولم تنس إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الحرج الذى سببه لها البرادعى حين أعلن فى مجلس الأمن، قبل شن الحرب على العراق، عدم وجود أسلحة نووية فى العراق.وكانت أمريكا شديدة الحنق عليه لأنها أيدته كمرشح لرئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٧م فى مواجهة المرشح الرسمى لمصر، السفير محمد شاكر، ومع هذا لم ينصع البرادعى لرغبات أمريكا وتوجهاتها، وأثبت صلابة فى موقفه كرجل قانون محايد. ورغم كل هذا شكك أحد الإعلاميين

المصريين الكبار فى انتماءات البرادعى، وقال فى حديث صحفى إنه لا يعتقد أن البرادعى وصل إلى هذا المنصب لولا انتماءاته الثقافية الغربية، والتى ليس أقلها الجنسية النمساوية التى يحملها. والبعض يقول إن حضور البرادعى لمصر فى هذا التوقيت ربما يكون بإيعاز أو مباركة من الغرب على أساس أنه خيار معقول للغرب فهو رجل تربى على القيم الديمقراطية الغربية وهو يشكل بديلا معقولا ومأمونا بعد أن زاد السخط على الأوضاع القائمة، وهو فى نفس الوقت أفضل للغرب من الإخوان المسلمين الذين ربما يصلون إلى السلطة فى حالة انفجار الحالة القائمة.

ويرد البرادعى على معارضيه بأنه يقوم بالتفتيش على البرامج النووية فقط للدول التى وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وأنه لا يحق له التفتيش على إسرائيل ببساطة شديدة لأنها لم توقع على تلك المعاهدة، إذن فهو يطبق القانون وشروط المعاهدات التى وقعت عليها هذه الدول مثل العراق وإيران. وبخصوص جنسيته فقد ذكر أنه لا يحمل إلا الجنسية المصرية، وبخصوص تأييد الغرب له – إن حدث فعلا – فهو لا يعنى أنه مدعوم من الغرب أو أنه صناعته بقدر ما يعنى أنه بديل مأمون ومقبول فى نفس الوقت وفى هذه المرحلة.

سماته

يبدو هادئا وبسيطا ومتواضعا، وفى ذات الوقت يتمتع بقدر هائل من الكبرياء وعزة النفس والترفع عن الصغائر، وطول قامته يعطيه مهابة لا تخطئها العين، وحين يتحدث تخرج الكلمات هادئة وموضوعية، فهو لا يميل إلى العبارات الضخمة والشعارات الرنانة والكلام الكبير. وإذا أردت أن تراه شخصا مصريا ريفيا فلك ذلك حين تنظر إلى وجهه وتتخيله يلبس جلبابا ريفيا، وإذا أردت أن تراه باشا كبيرا فانظر إلى وجهه وهامته. وهو يجمع بين

صفات رجل القانون وصفات العالم وصفات الحالم وصفات السياسى فى ذات الوقت. وهو شديد الأدب، وقور لا يستدرج لسفاهات أو تفاهات، ولا يسهل استفزازه أو دفعه لردود غير محسوبة، وقد ظهر هذا واضحا فى لقاءاته، إذ على الرغم من الأسئلة الصعبة التى وجهت إليه وعلى الرغم من الألغام التى وضعت له فى الحوارات وعلى الرغم من نصب أكثر من فخ له فإنه كان يخرج منها جميعا بطريقة مهذبة وسلسة، وكان يتحمل الكثير من الأسئلة المستفزة، ومحاولات التثبيط ومحاولات السخرية ويظهر فى النهاية نبيلا شريفا. وفيما يلى نوجز سماته الأساسية:

- **متواضع فى كبرياء:** من أهم سمات البر ادعى تواضعه مع حفاظه على كبريائه، فهو يقترب كثيرا من الإنسان المصرى العادى البسيط فى كلماته وتعبيراته وتصرفاته، فبالرجوع لحواراته نجده يقول: «التجربة لو نجحت سيكون المصريون الذين أيدونى هم من نجحوا معى وإذا فشلت فعلى الأقل نكون قد حاولنا معا من أجل التغيير». وفى نفس الوقت يمكنك أن تراه أحد العظماء والنبلاء حين قال: «سأهين كرامتى لو ذهبت للجنة شئون الأحزاب لكى أنشئ حزبا، فرئيس اللجنة هو أمين الحزب الوطنى، هذا مهين لكرامتى»، ولعل اجتماع هاتين الصفتين فى شخص البرادعى هو ما جعله صالحا لأن يكون محركا للأحداث ورمزا للتغيير لأن من تتحقق فى شخصيته تلك المعادلة الصعبة فهو أصلح من يقوم بالتغيير.

- **هادئ:** لا يستجيب للاستفزاز ولا ينزلق وراء محاولات إثارة انفعالاته أو السخرية منه والاستهانة بقدرته على التغيير، فعلى الرغم من فهمه العميق لكل تلك المحاولات كانت ردوده هادئة مهذبة ومنطقية وهذا دليل على توازن شخصيته وأنه شخصية مستقرة انفعاليا، وعلى الرغم من عدم التزام بعض المحاورين بالأسلوب اللائق فى الحديث معه فإنه لم يقع تحت تأثير انفعالاته.

- **مفكر:** يعرف ماذا يريد وكيف يصل لما يريد، وعقله منظم جدا يعرف كيف يعرض أفكاره فى تسلسل منطقى، ربما لدراسته القانون وعمله فى وزارة الخارجية أو ربما لرئاسته إحدى أهم الوكالات الدولية، إذ نجد هذا واضحا فى قوله: «قوتى هى فكرتى وهى فكرة لابد أن تحدث وهى التغيير الذى حان وقته الآن».

- **مصلح:** فلديه كل ما يحتاجه شخص ليكون مصلحا، لديه الفكرة ولديه روح التغيير دون أن يمتلك أى قوات عسكرية أو مساندات خارجية، مؤمن بدوره الإصلاحى فلم يكن ذكره لنموذجى مانديلا وغاندى وليد الصدفة، إنما هو نابع من إيمانه بقدرة المصلح على التغيير، فغاندى الرجل الهندى الفقير الذى لم يكن يملك أى قوات عسكرية أو مادية استطاع أن يهزم الإمبراطورية البريطانية، وكذلك الحال لمانديلا الذى قضى ٢٨ عاما من حياته فى السجون استطاع أن يمسك الحكم ويتركه فيما بعد طواعية ليعطى نموذجا يحتذى به، ولم يملكا أكثر مما لدى البرادعى من فكرة وروح تدعم التغيير.

- **ذكى:** يظهر ذكاؤه فى اختياره للزمان والمكان الذى يعرض فيه فكرته للتغيير، فقد جاء البرادعى بحصانات كثيرة منها جائزة نوبل، قلادة النيل، ورئاسة وكالة الطاقة الذرية، بالإضافة إلى توازن شخصيته وتقبله لتعددية التيارات الفكرية وعدم تحيزه لأى منها، كل هذا جعله أكثر قبولا لدى الكثيرين، ليس ذلك فحسب، بل إن اختياره لهذا التوقيت الذى تحتاج فيه مصر إلى التغيير هو أيضا انعكاسا لذكائه وحنكته.

- **دقيق:** نظر إليه البعض على أنه متردد، لا يستطيع التعبير عن أفكاره بسهولة وبرهنوا على ذلك بأنه لم يتحدث بطلاقة وكان يستغرق وقتا ليعبر عما يريد، وكان يتهته أحيانا، بل ذهب البعض لتفسير هذا بالقول إن ثقافته وأفكاره غربية فكيف يعبر عنها بالعربية؟، على الوجه الآخر قد يكون هذا دليلا على

دقته فهو كرجل عمل بمنظمات دولية، ا يعى تماما أن كل ما يقوله محسوب عليه لذا فعليه تحرى الدقة فى اختيار كلماته لكى تعبر عما يريد بالضبط.

تأثير سماته الشخصية على خياراته المحتملة

تأتى أهمية دراسة الشخصيات فى معرفة استجاباتها وردود أفعالها فى المواقف المختلفة، وبمعنى آخر تعطينا قدرا من الرؤية التنبؤية لسلوك تلك الشخصيات. وإذا أردنا أن نطبق ذلك فى حالة الدكتور البرادعى فإن الخيارات أو المسارات الأكثر احتمالا أمامه هى كالتالى:

١ - أن يرفض الانضمام لحزب «وهو ما يعلنه حتى الآن» حتى لا يستقطب داخل قوقعة ذلك الحزب وحساباته وصراعاته وانشقاقاته واختراقاته وتصفياته، وأن يظل مستقلا ومترفعا فوق كل هذا، خاصة أن الأحزاب الموجودة أغلبها - إن لم تكن كلها - أحزاب ورقية أو كرتونية أو هلامية أو ضبابية. وهنا ربما لايستطيع أن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة بناء على تعقيدات المادة ٧٦ من الدستور، ولا يبقى أمامه غير النضال المدنى من خلال دور الزعيم المنادى بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويظل رمزا للتغيير والإصلاح السلميين مهما طال الزمن، وهنا يسير على خطى كل من غاندى ومانديلا، وقد ذكرهما فى أحاديثه مما يدل على وجودهما فى طبقات وعيه، وربما يكون دوره فى مصر مثل دور مصطفى كامل وسعد زغلول ومحمد فريد وغيرهم من الزعماء الذين أيقظوا الوعى أكثر مما غيروا الأوضاع.

٢ - أن يتراجع عن تصريحاته السابقة بشكل براجماتى يستدعيه الوضع السياسى على الأرض ويعلن انضمامه لأحد الأحزاب لكى يتمكن من الترشح لمنصب الرئاسة، ويدخل الانتخابات فعلا، ويتم تزويرها أو تفصيلها، فيظهر

أمام العالم بلا شعبية فيضطر إلى الانسحاب والعودة إلى أسرته وحياته الشخصية.

٣ - أن ينسحب مبكرا تحت تأثير ضغوط سلطوية أو مضايقات أوتلفيقات أو ضرب تحت الحزام بشدة لم يتعود عليها ولا يحتملها «خاصة أنه قد تعود على الحياة السلسة المحترمة وعلى السلوكيات الشفافة المنطقية التى تحكمها القوانين والأعراف الدولية»، وقد يغطى هذا الانسحاب بظروف صحية موجودة حاليا أو تنشأ تحت تأثير الضغوط والحصار واللعبة غير الشريفة التى لا يجيدها ولا يمتلك أدواتها. وربما تلعب أسرته دورا فى الضغط عليه ليسير فى هذا الاتجاه حيث يقنعونه بأنه يستحق الراحة بعد عناء مشوار طويل من العمل الدولى الناجح والمشرف، وأنه لا يجب أن يغوص فى وحل الحياة المصرية خاصة إذا وجد سلبية وخذلانا من المصريين.

٤ - أن يتم اغتياله جسديا أو معنويا بواسطة مجهول ليخرج من المعادلة وتعود الحسابات لسابق عهدها قبل أن يربكها بظهوره.

رؤيته الإصلاحية

يمكننا استخلاص رؤيته الاصلاحية من مقتطفات من تصريحاته وأحاديثه لوسائل الإعلام المختلفة كالتالى:

«التعليم هو الركيزة الأساسية لتقدم المجتمع»... «هناك الكثير من المفاهيم التى لابد أن نعيد النظر فيها، فالحياة قائمة على التغيير، لابد أن نتغير لأن الحياة فى تطور مستمر. لا يمكن أن نقف عند مفاهيم ربما كانت ذات معنى منذ ٥٠ عاما، ولكن ليس لها معنى الآن»... «الحكم الرشيد يعنى أن يكون هناك عملية تخطيط، أن تكون هناك مشاركة من الشعب، أن يكون هناك احترام للقانون، وقدسية للقضاء، وفرص اقتصادية.. أن يكون هناك عملية تركيز على ما يطلق عليه التنمية الإنسانية.. المعايير مترابطة، إنما لابد أن

يكون لى رؤية تحدد فى أى اتجاه أسير».. «فى العالم العربى وصلنا إلى الحضيض.. إضافتنا إلى الحضارة الإنسانية فى الأدب والعلم والثقافة غير موجودة. اليوم تقيم الدول ليس على أساس عدد جنود جيشها أو عدد الدبابات، وإنما ما تقدمه للحضارة الإنسانية.. عدد الكتب التى يساهمون بها.. عدد العلماء.. عدد المبدعين. إضافتنا نحن فى العالم العربى ككل، للحضارة الإنسانية، متواضعة للغاية فى أحسن الأحوال، وهذا يعود إلى النظام السياسى والاقتصادى والتعليمى.. كل هذا لابد من إعادة النظر فيه»... «المناطق العشوائية وصمة فى جبين كل مصرى، إن اخواننا من المصريين يعيشون فى حياة أقل ما يقال عنها إنها أدنى من المستوى الإنسانى»...«عندنا موارد كثيرة مثل السياحة وموارد الإنتاج، يعنى أن لدينا أرضا زراعية ولدينا صناعة.. هناك دول كثيرة ليس لديها موارد على الإطلاق، ولا ربع موارد مصر.. فاليابان ليس لديها شىء وكوريا ليس لديها شىء، ومع ذلك هما اليوم من أكثر الدول تقدما.. الموارد يمكن للإنسان أن يخلقها سواء فى مجالات الصناعة أو فى مجالات الخدمات أو التصنيع الزراعى أو فى السياحة.. الموارد تعود فى نهاية المطاف إلى نوعية الإنسان.. دائما أقول إننا سنبدأ وننتهى بالإنسان.. أعط الإنسان الحق فى أن يعيش فى حرية وكرامة وسلام، فى هذه الحالة سينطلق الإنسان إلى أرحب الآفاق، فليست المسألة مسألة موارد، إنها مسألة تكوين الشخص المصرى.. مسألة تكوين الشخص العربى».. «عندما أنظر فأجد أن مشكلتنا ليست مشكلة صراع عربى إسرائيلى، بل أصبحت صراعا عربيا عربيا.. أصبحت مشكلتنا هى كيف نحقق السلام فيما بيننا كدول عربية.. هذا أمر أكثر من محزن، إننا ليست لدينا رؤية مشتركة للعالم، الآن العالم كله يتجه إلى التجمعات الكبيرة».

قراءته للواقع الدولى

يبدو جليا أنه يجيد قراءة الواقع الدولى، وقد اتضح ذلك أثناء ترشحه لمنصب مدير وكالة الطاقة النووية ثلاث مرات على التوالى، وفى المرة الأولى لم ترشحه مصر ورشحت محمد شاكر بدلا منه، ولم ينجح محمد شاكر «وفى هذا دليل على ضعف قراءة من رشحوه»، وترشح البرادعى مستفيدا من الدعم الإفريقى ونجح، وعاود الترشح بعد ذلك ونجح على الرغم من معارضة قوة ضخمة مثل أمريكا لترشحه.وربما لا يعلم الكثيرون مدى صعوبة تبوؤ مكانة دولية كالتى شغلها البرادعى اثنتى عشرة سنة متواصلة على الرغم من تخلى مصر «بلده» عن تأييده، وهذا يدل على سمة مهمة فى شخصيته وهي أنه يتمتع بقدر عال جدا من الذكاء والقدرة على رؤية الواقع والتخطيط الجيد، وحشد التأييد لدرجة أنه فى المرة الأخيرة فاز بالإجماع، وهذا أمر مستغرب فى التصويتات الدولية. ولو قارنا نجاحه المتكرر بفشل إسماعيل سراج الدين فى انتخابات اليونسكو وفشل فاروق حسنى بعد ذلك على الرغم من تأييد مصر والعرب لهما لعرفنا الفرق بين ما يفعله شخص مثل البرادعى وحيدا وينجح وما تفعله دول ومؤسسات بكل ثقلها وتفشل. وقراءة الواقع االدولى وعمل التربيطات والتكتيكات ليس بالأمر الهين إذ يحتاج لمهارات يبدو أننا فى مصر نفتقدها والمثال الصارخ على ذلك هو صفر المونديال الذى حصلنا عليه رغم كثرة الصخب عن ريادة مصر وأهميتها وتمتعها بجو ساحر وأنها تمتلك ٤٠% من آثار العالم، ومع هذا لم نحصل على نقطة واحدة فى التصويت وفازت جنوب إفريقيا بفرصة إجراء المونديال على أرضها.

سر قوته

كانت منى الشاذلى تحاوره فى لقاء يستحق التوبة منها فقد حاولت أن تكسر مجاديفه، وأن تثنيه عما برأسه، وأن تعيد إليه رشده، وتصرفه عما هو مقبل عليه فراحت تقلل من احتمالات نجاحه فى تحقيق أى تغيير وترهبه «أو

تنبهه» لما ينتظره من صعاب وأهوال، ولم تكتف بذلك بل مارست ضغطا واضحا على المشاهدين المتصلين الذين اتصلوا أثناء الحلقة، وقامت بدور ناظرة المدرسة التى تعيد الرشد للجانحين المتهورين، وفى لحظة فاصلة سألته عن ما يمتلك من القوة للتغيير فقال لها بوضوح وحزم: «قوتى فى فكرتى»، وربما تشكل هذه الكلمة فلسفة البرادعى فى الحياة ومفتاح نجاحاته، فهو عالم ومفكر وحالم وقارئ جيد لتاريخ حركات التحرر والإصلاح خاصة فى الهند وجنوب إفريقيا، ويعرف معنى القوة الناعمة التى كان يمثلها غاندى ومن بعده نيلسون مانديلا، وقد كانا لا يملكان نفس القوة التى يملكها الطرف الآخر فى الصراع ومع ذلك انتصرا فى النهاية وحققا لشعوبهما أهداف التحرر والنهضة.

وقد التقط الكاتب الكبير أنيس منصور فى ٢٠٠٥/٣/١٤م مصادر القوة فى شخصية البرادعى وذلك قبل فوزه للمرة الثالثة برئاسة الوكالة الدولية للطاقة: «ممكن جدا ألا يفوز د. محمد البرادعي برئاسة ثالثة لهيئة الطاقة الذرية فهذا إصرار أمريكي. وأمريكا مصممة على التخلص من البرادعى كما تخلصت من د. بطرس غالى، سكرتير عام الأمم المتحدة، ولنفس السبب. أما السبب فهو أنه ليس ذيلا ولا طرطورا لسيدة كوكب الأرض. وقد لمحت وصرحت والرجل ودن من طين والثانية من طين أيضا!، فالبرادعى رجل عالم على خلق، أى رجل عنده ضمير. ولأن لديه ضمير فلم يستطع أن يكذب ويقول أن لدى العراق وسائل الدمار الشامل..... إذن وداعا محمد البرادعى وأهلا به فى مصر، فنحن محتاجون إلى عالم على خلق كريم يستحق المكافأة من بلاده وكل الدول العربية. وفى بلادنا متسع للاستفادة من رجل متواضع بسيط، ولكنه أقوى من أمريكا بخلقه وإيمانه بالحق والعدل والسلام. فأهلا بالبرادعى عالما مصريا.. نحن أحوج إليه من الأمم المتحدة، وأرجو ألا تفوتنا هذه الفرصة

التاريخية كما فاتت فرص أخرى لعلماء مصريين مخلصين جاءوا وعادوا لأن أحدا لم يلتفت إليهم».

وفى رده على استفسار حول خضوعه وخضوع الوكالة للضغوط الدولية، خاصة من الولايات المتحدة رد بوضوح وبصراحة وأكد أنه فعلا قد تعرض لضغوط، لكنه لا يستجيب لهذه الضغوط ولا يعمل لحساب دولة دون الأخرى، بل يعمل من أجل مصلحة الجميع.

قائمة المراجع

- أحمد زايد، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٣، يوليو ٢٠٠٦.
- أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧م.
- أحمد على عبده: الحرب وأثرها فى القيم ومعايير السلوك، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٨.
- أسامة الغزالى: الأجيال السياسية فى مصر المعاصرة، القاهرة، الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد السادس، ٢٠٠٢.
- السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسى – المفاهيم والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- أيمن فؤاد سيد: الوالى مبعوث الخليفة، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، العدد التذكارى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.
- ثروت زكى مكى: النخبة السياسية والتغير الاجتماعى فى مصر من ١٩٥٢: ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.
- جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثانى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥.
- حسن نافعة: مقال "نحو إطار جامع للقوى المطالبة بالتغيير"، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١٠٠، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠م.

- حسين فوزى: السندباد المصرى، مكتبة الأسرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
- حكم محمود الكفراوى: محاضر ويوميات ثورة يوليو، الحزب الناصرى، القاهرة، ٢٠٠٢.
- خميس بكرى: شمس مصر تشرق من جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.
- دافيد ماكيلاند: مجتمع الإنجاز، ترجمة: عبدالهادى الجوهرى، محمد سعيد فرج، القاهرة، دار المعارف.
- رؤوف عباس: من الباشا إلى الملك، مقالة، مجلة الهلال، القاهرة، العدد التذكارى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.
- سالمة أحمد حسين: التنظيم السياسى ونظام الحكم فى مصر، دراسة مقارنة فى علم الاجتماع السياسى بين فترتى حكم عبد الناصر والسادات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
- سامية سعيد إمام: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.
- ساهر سليمان: النظام القوى والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغير السياسى فى عهد مبارك، عدد خاص من جريدة المصرى اليوم، السنة الثانية، العدد ٥٦٦، السبت ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥.
- سلوى شعراوى: التغير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة: رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨.

- سمير معوض: قناة السويس فلسفة قديمة فى عالم جديد، دراسة، الأهرام، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أحوال مصرية، العدد الرابع عشر، ٢٠٠١، عدد ١٤.
- صالح رياض هنداوى: أثر ثقافة بيئة المواطن الأصلى على المشكلة الأسرية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية (إنسانيات)، ١٩٩٤.
- صلاح سالم: مقال "الثقافة السياسية للمصريين"، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة أحوال مصرية العدد الرابع، ١٩٩٨.
- صلاح سالم، مقال ثورة يوليو والحداثة فى مصر، جريدة الأهرام، القاهرة، عدد الجمعة، ٢/ ٤/ ٢٠١٠م.
- طه حسين: "بين الشرق والغرب"، القاهرة، مؤسسة دار الهلال، العدد التذكارى عام ٢٠٠٧.
- طه عبدالعليم: مقال "حين أشرقت شمس العدالة الاجتماعية"، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، العدد ٤٥٠٣٩، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٠م.
- عاصم الدسوقى: التحرر من السلطة الأبوية ومن مركزية الحكم، جريدة الأهالى، القاهرة، العدد ١٣٥٧، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧.
- عبدالباسط محمد عبدالمعطى: مستقبل القرية المصرية بين الأبعاد والتوجهات، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.
- عبدالباسط عبدالمعطى: التدين والإبداع فى مصر: مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١.

- عبدالرحمن عبدالعال: مقال "العنف السياسى فى شبه القارة الهندية"، القاهرة، جريدة الأهرام، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية، العدد السادس، أبريل ٢٠٠٢.
- عبدالفتاح القصاص: البيئة والتنمية، محاضرة فى الجامعة الأمريكية، ١٩٨١.
- عبدالمنعم سعيد: مقال "من القاهرة.... الرئيس والتاريخ"، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، العدد ٤٥٠٣٦، ٢٧/ ٣/ ٢٠١٠م.
- على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة - دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧.
- عمار على حسن: مقال "المصرى الذى نحلم به"، القاهرة، جريدة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٣، ٢٠٠٦.
- مايسة الديب: الفكر والشارع المصرى، عرض لكتاب أنور عبدالملك، القاهرة، جريدة الأهرام، "أحوال مصرية"، العدد الثامن، ٢٠٠٠.
- مجدى الجلاد: حوار مع دكتور البرادعى، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١١٠، ٢١١١، ٢٤، ٢٥ / ٣/ ٢٠١٠.
- محمد إبراهيم شحاتة: وصيتى إلى بلدى، الهيئة العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، ١٩٩٤.
- محمد إبراهيم عبدالنبى: شخصية الفلاح المصرى (ملامح الاستمرارية والتغير)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.
- محمد أحمد بيومى: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

- محمد أحمد بيومى: المشكلات الاجتماعية – دراسات نظرية ومنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- محمد المهدى، مقال "تأملات فى شخصية محمد البرادعى"، جريدة الدستور الأسبوعية، الإصدار الثانى العدد ٢٦١، ١٧/ ٣/ ٢٠١٠م.
- محمد حسن غانم: رصد التغير فى سيكولوجية الفلاح المصرى، جريدة الأهرام، أحوال مصرية، القاهرة، العدد الرابع، ١٩٩٩.
- محمد حسنين هيكل: ثورة إلا خمسة، جريدة العربى الناصرى، القاهرة، العدد ٨٥.
- محمد حسنين هيكل: لماذا لم تكتمل ثورة فى حياتنا، جريدة العربى، العدد ٩٩٠، ١٩٩٨.
- محمد حسنين هيكل، حوار عن الثورة، جريدة العربى، العدد ٩٨٩، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.
- محمد حسنين هيكل: صراع الحضارات: الأزمة وما حولها حتى الرسوم الدانماركية، جريدة العربى، ١٢ مارس ٢٠٠٦.
- محمد حسنين هيكل: حوار عن رفض التوريث ومشروع للتغيير جريدة الكرامة، العدد ٣١، الثلاثاء ٩/ ٥/ ٢٠٠٦، السنة الأولى.
- مريم مصطفى ومحمود عودة: دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
- محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى (دراسة فى محافظة الدقهلية)، الدار القومية للطباعة والنشر: القاهرة، ١٩٦٥.
- محمد عاطف غيث: دراسات فى علم الاجتماع القروى، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٧.

- محمد محمود الباهى: بعض ملامح القيم البيئية فى الشخصية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٧.
- محمد نور فرحات، مقال: المسكوت عنه فى حديث مستقبل مصر، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ١٩١٠، ٥/ ٩/ ٢٠٠٩م.
- محمود إسماعيل: "مقالة" استعباد المصريين من عمرو بن العاص حتى الأيوبيين، العدد الخاص من حكام مصر، القاهرة، مؤسسة دار الهلال، ٢٠٠٥، العدد التذكارى.
- محمود خليل، مقال: الرجل الثانى والوريث، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، العدد ٢١٠٠، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠م.
- مصطفى بيومى: زعماء وحكام فى عالم نجيب محفوظ، القاهرة، عدد الهلال التذكارى، ٢٠٠٥.
- نبيل شرف الدين، مقال: أمانة السياسات "حالة نموذجية" لأخطر شلة منغلقة على ذاتها فى مصر، جريدة الدستور الأسبوعية، القاهرة، العدد ١٣٧، ٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.
- نعمات أحمد فؤاد: شخصية مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- هالة مصطفى: التدين والشخصية المصرية، الأهرام، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٢٣، يوليو، ٢٠٠٧.
- هشام أصلان وعزة حسين ومنى أبو النصر، تحقيق حول غياب النخبة عن التغيير الذى يقوده البرادعى، جريدة الشروق، القاهرة، عدد ٤٢٢، ٢٩/ ٣/ ٢٠١٠م.

- وائل عبدالفتاح: مقال "لماذا انخفضت مصاريف الجيش وارتفعت ميزانية البوليس بعد إبعاد أبو غزالة؟"، جريدة الفجر، القاهرة، العدد ١٢، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٥م.
- وفاء الشربيني: التكوين الاجتماعي للنخبة السياسية الحاكمة في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية السياسة والاقتصاد، ١٩٩٦.
- ول ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة عبدالحميد يونس، جامعة الدول العربية، المجلد السادس، الجزء الأول، ١٩٦٨.
- يوسف القعيد: هل للثقافة مستقبل في بر مصر؟، مقال في مجلة الهلال، دار الهلال، القاهرة، عدد يوليو، ٢٠٠٩م.

- David L. Sills: International Encyclopedia of Social Sciencs , Volum 1b, Macmillan Company, the first, New York, 1968.

- D.E. Kmejian: Egypt Under Naser, Stat university , New York press, 1971.

- Mark Cooper: Stat capitalism, Class Structure and social in the Third world, the case of Egypt , International journal middle East studies, 15 Nov., 1983.

الفهرست

الفهرست

الفهرست



إن مصر دائما تحسبها الدنيا قد نامت...

ولكن أبدا...

فرُوح مصر لا ولم ولن تنام مادام فيها أولئك المخلصون الذين يظهرون وقت الشدائد دفاعا عن الرُّوح.

المؤلف

